

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

دور القطاع الخاص في ترقية السياحة الوطنية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في ميدان العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة

إشراف الدكتور:

د. فوكة سفيان

إعداد الطالبة:

حسينات إيمان

الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

د. ياسين بولالوة..... رئيسا

د. سفيان فوكة مشرفا ومقررا

د. نرجس فليسي عضوا مناقشا

د. رقية العاقل عضوا مناقشا

د. آمال حاجة عضوا مناقشا

د. عبد الجبار جبار عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018-2019

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت
العليم الحكيم "

- الآية 32 من سورة البقرة -

" إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله
عليه توكلت وإليه أنيب "

- الآية 88 من سورة هود -

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى روح أبي الحبيب طيب الله ثراه وغمره برحمته الواسعة، وجعل مثواه
الفردوس الأعلى..

إلى التي لن ينصفها أي اقتباس، إلى كل الفضل والخير والحب.. إلى أمي
الحبيبة أطال الله في عمرها و أدامها الله لي سنداً و حصناً...

إلى كل من وثق بقدراتي يوماً ما.. من قال لي كلمة زرعت في أُملا جديدا
في لحظات الوهن واليأس.. وساعدني للقيام بقوة من جديد

إلى كل امرأة كافحت لتخرج من منطقة الحياض... أهدي هذا العمل.

كلمة شكر وتقدير

أحمد الله و أشكره أن وفقني وأعطاني الصبر والقوة لانجاز هذا العمل
أتقدم بالشكر إلى الدكتور محمد هناد على توجيهاته القيمة ونصائحه الثمينة في
كل خطوة من مساري العلمي وفي كل مرحلة من مراحل البحث.
وإلى الدكتور فوكة سفيان على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة والذي
تعهدني بتوجيهاته القيمة، وعلى نصائحه وملاحظاته الموضوعية.
إلى كل أساتذة المدرسة الوطنية للعلوم السياسية وأخص بالذكر
البروفيسور بوشرف كمال، والبروفيسور صالح زياني..
كل الاحترام والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة لموافقهم على مناقشة هذا
العمل ..

إلى السيد زبير محمد سفيان مدير الاستثمار بوزارة السياحة والذي لولاه لما
كان العمل بالقيمة الحالية.

إلى السيد عزيز نافع بمركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية CREAD
على توجيهاته القيمة ومساعدته لنا في تنظيم البحث.

خطة الدراسة:

الفصل الأول: العلاقة بين القطاعين العام والخاص في السياحة بين التعارض والتكامل.

المبحث الأول: السياحة؛ دراسة في المفهوم والخصائص.

المبحث الثاني: مكانة السياحة كقطاع استراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المبحث الثالث: علاقة القطاعين العام والخاص والتدخل في النشاط الاقتصادي

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

المبحث الأول: محددات السياسة السياحية في الجزائر.

المبحث الثاني: انطلاق النشاط السياحي في الجزائر بعد الاستقلال.

المبحث الثالث: السياحة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

الفصل الثالث: دور آليات تفعيل القطاع الخاص في ترقية السياحة الوطنية 2000-2025

المبحث الأول: آليات تفعيل القطاع الخاص في السياسات العامة السياحية 2000-2025

المبحث الثاني: تقييم القطاع الخاص في السياحة - حصيلة المخططات 2000-2025 -

المبحث الثالث: نحو سياسة عامة لترقية القطاع الخاص السياحي في الجزائر

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور التدفقات السياحية العالمية من 1970-2020	62
02	مقارنة بين تنمية السياحة التقليدية وتنمية السياحة المستدامة	79
03	مشاريع القطاع الخاص المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي 2002-2012	109
04	نوع الاستثمارات حسب القطاع القانوني بين العام، الخاص والمختلط لسنة 2013	110
05	المشاريع حسب النشاط الاقتصادي لسنة 2006	111
06	نوع وعدد مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر 2016	112
07	العقبات التي تواجه القطاع الخاص حسب تقرير التنافسية الدولية 2008-2016	114
08	المشاريع المبرمجة حسب نوع المنتج في المخطط الخماسي الأول	188
09	توزيع السياح في الفترة بين 1990-2000	195
10	أهداف مخطط عمل تطوير السياحة آفاق 2010	205
11	النتائج المنتظرة والمقدرة من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025	228
12	المؤسسات السياحية المنخرطة في مخطط الجودة السياحي 2015-2017	232
13	تقييم مخطط عمل تطوير السياسة السياحية آفاق 2010 من حيث عدد الفنادق.	241
14	عدد المشاريع السياحية، الأسرة ومناصب الشغل سنة 2010	242
15	أهداف مخطط عمل تطوير السياسة السياحية آفاق 2010	244
16	الاستثمارات السياحية بالجزائر 2014	247
17	عدد المشاريع في مجموعة من النشاطات من سنة 2002 إلى 2015	249
18	توزيع عدد الفنادق حسب الطابع سنة 2014	250

251	توزيع الفنادق حسب الطابع القانوني 2014	19
252	توزيع عدد الأسرة بحسب تصنيف الوحدات الفندقية بالجزائر خلال الفترة 2005-2014	20
253	عدد الوكالات السياحية سنة 2014	21
254	تطور عدد السياح في الجزائر 2005-2013	22
256	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2005-2013	23
257	ملخص تطور عمال القطاع السياحي من سنة 2005-2013	24
259	الملفات المدروسة من قبل اللجنة المختصة بمخططات الفنادق من سنة 2011 إلى سنة 2017	25
260	الملفات الموافقة عليها من قبل وزارة السياحة من سنة 2011 إلى سنة 2017	26
264	الحظيرة الفندقية من السنوات 2015-2016-2017	27
265	توزيع الفنادق حسب الطابع القانوني 2015-2016-2017	28
267	نصيب القطاع الخاص من الفنادق في السياحة الحموية للسنوات 2015-2016-2017	29
268	وكالات السياحة والسفر في الجزائر للسنوات 2015-2016-2017	30
272	دخول السياح للجزائر من سنة 2008 إلى 2017	31
274	حركة خروج المواطنين المقيمين في الجزائر داخل الحدود	32
277	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر وبعض الدول العربية من سنة 2010 إلى سنة 2015.	33
278	تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (فنادق، مقاهي، مطاعم)	34
279	التوظيف في قطاع السياحة (فنادق، مقاهي، مطاعم)	35

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
42	سلامة وأمن السائحين عبر العالم حسب مؤشر السلام العالمي سنة 2017	01
50	أنواع السياحة حسب المعيار الجغرافي	02
52	دوافع السفر والسياحة	03
57	أركان النشاط السياحي	04
71	النشاطات المساعدة للقطاع السياحي	05
72	العلاقة بين السياحة والفقر من خلال المسائل الرئيسية التي تحدد العلاقة بينهما.	06
77	عناصر السياحة المستدامة	07
96	مكانة القطاع الخاص حسب نوعية الاقتصاد في الدولة	08
144	خريطة الجزائر المفصلة	09
148	التوزيع الجغرافي للمجموعات البربرية في الجزائر	10
150	نسبة الفرنكفونية على المستوى العالمي سنة 2014	11
166	خارطة التجهيزات والنشاطات السياحية في العالم	12
225	الأهداف النوعية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025	13
261	المشاريع السياحية في طور الانجاز للسنوات 2015-2016-2017	14
265	الحظيرة الوطنية للفنادق حسب التصنيف للسنوات 2015-2016-2017	15
266	الحظيرة الوطنية للفنادق حسب الطابع القانوني	16
269	تطور وعدد الوكالات السياحية في الجزائر للسنوات 2015-2016-2017	17
272	تطور دخول السياح عبر الحدود 2015-2016-2017	18
273	دخول السياح عبر الحدود حسب الغرض لسنة 2017	19
275	تطور حركة المواطنين المقيمين عبر الحدود 2015-2016-2017	20
276	دخول السياح وحركة المواطنين المقيمين	21
279	تطور عدد العمال في قطاع السياحة	22

قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان	الرقم
311	Etat récapitulatif des projets d'investissement touristique A fin 2016	01
312	دليل المقابلة	02
313	Etat récapitulatif des projets d'investissement touristique accordes/décembre 2013	03

ملخص:

عملت الدراسة على تحليل واقع السياحة الجزائرية في الفترة الممتدة من 1962 إلى سنة 2017؛ باكتشاف البيئة القانونية، المؤسساتية والثقافية، وتتبع مسار تحول القطاع السياحي من العمومي إلى الخاص في إطار السياق الوطني والدولي، قصد بناء رؤية متكاملة عن أهمية السياسة السياحية منذ الاستقلال. ومن ثم معرفة مكانة القطاع الخاص ضمن مخططات التنمية السياحية منذ سنة 2000 من خلال آليات تفعيله والمناخ الاستثماري الذي كرسه هذه البرامج، وكيف ساهم القطاع الخاص في ترقية السياحة الجزائرية ورفع مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

وبناء على الإشكالية العامة للدراسة، وتبعا للمنهجية المعتمدة القائمة على تقييم مخططات التنمية السياحية من حيث الأهداف والنتائج توصلت الدراسة إلى أن مستوى أداء قطاع السياحة في الجزائر يرتبط بآليات تفعيل القطاع الخاص وقدرته على الاستثمار. إلا أن هذا الأخير لا يزال (فتي) من الناحية المؤسساتية، التنظيمية والمالية. مع بقاء مجموعة من العراقيل الأخرى كأزمة التمويل على مستوى البنوك، العقار السياحي، بالإضافة إلى ضعف الثقافة السياحية ومخلفات الأزمة الأمنية التي حالت دون الوصول للأهداف المرجوة. ما جعل بناء قطاع خاص سياحي متكامل ضعيف على المدى المتوسط ما يستدعي سياسة سياحية شاملة ومتعددة القطاعات.

الكلمات المفتاحية : السياحة، القطاع الخاص، المخططات، الاستثمار، التنمية .

Résumé:

Cette thèse aborde la situation du tourisme Algérien depuis 1962 jusqu'à 2017 en analysant le cadre juridique, institutionnel et culturel, ainsi que le parcours de privatisation du secteur de tourisme Algérien, suite aux indicateurs du contexte national et international, dans l'objectif de construire une vision intégrée sur l'importance de la politique touristique depuis l'indépendance. Ainsi le rôle du secteur privé dans les plans du développement touristique depuis l'an 2000 par les mécanismes d'activation et le climat d'investissement auquel ces plans sont consacrés. Et comment le secteur privé a contribué à la promotion du tourisme Algérien et à l'accroissement de sa contribution à l'économie nationale.

En se fondant sur la problématique générale de l'étude et en fonction de la méthodologie approuvée basée sur l'évaluation des plans du développement touristique en terme d'objectives et des résultats. L'étude révèle que le niveau de la performance du secteur touristique en Algérie est lié aux mécanismes de concrétisation du secteur privé et sa capacité d'investissement. Cependant, ce dernier est encore (émergent) en terme institutionnel, organisationnel et financier, à cela s'ajoutent d'autres obstacles tels que la crise financière au niveau des banques, la propriété touristique, en outre, la faiblesse de la culture touristique engendrée par la crise sécuritaire; qui ont entravé l'atteinte des objectives ciblés; ce qui fait de la construction d'un secteur touristique privé intégré faible à moyen terme, ceci impose une politique globale et multisectorielle du tourisme.

Mots-clés : Tourisme, Secteur privé, Plans, Investissement, Développement

Abstract:

The thesis tackles the situation of the Algerian tourism from 1962 to 2017, by analysing the legal, institutional and cultural framework, as well as the course of privatization of the Algerian tourism sector within the national and international context, in order to build an integrated vision on the importance of tourism policy since the Independence. Therefore knowing the role of the private sector among tourism development plans since 2000 through its activation mechanisms and the investment climate established by these programs, and how the private sector has contributed to the promotion of Algerian tourism and increase its contribution to the national economy.

Based on the general problem of the study and according to the adopted methodology based on evaluating the tourism development plans in terms of objectives and results, the study reveals that the level of performance of the tourism sector in Algeria is linked to the mechanisms of activating the private sector and its capacity to invest. However, this latter is still (emerging) in institutional, organizational and financial terms, to which are added other obstacles such as banks funding crisis, tourism property, moreover the weakness of the tourism culture caused by the security crisis that hindered the achievement of targeted objectives, which made the construction of an integrated private tourism sector weak in the medium term which requires an inclusive and multisectoral tourism policy.

Key words: Tourism, Private sector, Plans, Investment, Development.

مقدمة

تعد السياحة من القطاعات الإستراتيجية البالغة الأهمية نظرا لأبعادها الاجتماعية الثقافية والاقتصادية، ونظرا لتحولها إلى صناعة ذات مردودية عالية تلعب دورا محوريا في الاقتصاد العالمي، باعتبار أن المبادلات السياحية تفوق أحيانا ما تحققه الإيرادات الزراعية والنفطية في بعض الدول وباعتبارها قطاعا حيويا من حيث امتصاص البطالة، وجلب العملة الصعبة إضافة لقدرة هذا القطاع على التأثير الإيجابي على العديد من الجوانب الاجتماعية والثقافية.

إلا أن كل السياسات المتبعة من قبل المخططات الوطنية في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة لم تجعل قطاع السياحة ضمن أولوياتها ما قلص من إمكانية النهوض بالسياحة كقطاع أساسي وفعال يساهم في التطوير والتنمية الشاملة للوطن، وهذا راجع لاعتماد الدولة الجزائرية على مداخيل البترول والتي ظلت تغطي احتياجاتها منذ ذلك الحين.

لكن ابتداء من سنة 1986 بدأت الجزائر تعيش أزمة مالية جراء تدهور أسعار المحروقات، حينئذ أخذت تفكر في موارد أخرى مرافقة لقطاع المحروقات ومن أهم هذه الموارد هي السياحة التي بإمكانها تحقيق رغبة الجزائر في البحث عن قطاع يمتص اليد العاملة من جهة ويكون مورد آخر للعملة الصعبة من جهة أخرى .

مع العلم أن الجزائر تمتلك مؤهلات سياحية فريدة من نوعها، وذلك بتنوع جهاتها وعادات سكانها، كونها توجد ما بين القارة الإفريقية وحوض البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى مناخها وتنوع مناظرها اللذان يجعلان منها موطنا لائقا لممارسة السياحة بكل أنواعها، سواء على الشاطئ أو في المناطق الصحراوية وفي الحمامات المعدنية وأعالي الجبال ما يجعلها تتمتع بأنشطة سياحية طوال السنة.

تتوفر الجزائر بهذه الأنواع من السياحة بفضل شريطها الساحلي والمساحات الصحراوية الشاسعة المصنفة ضمن التراث الثقافي العالمي، والمحميات الطبيعية (الطاسيلي، الهقار، وادي ميزاب..).

وبناء على ما سبق، أولت الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة اهتماما جليا بقطاع السياحة، باعتبارها مخططات التهيئة السياحية، ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في إطار التنمية المستدامة، بهدف إعادة الاعتبار لوجهة الجزائر وفي نفس الوقت لجلب فرص الاستثمار والتنافس، بتنمية الأقطاب

والقرى السياحية، وإعداد برامج ذات نوعية لترقية الاستثمارات، لا سيما أن قطاع السياحة كباقي القطاعات الأخرى في الجزائر اقتصر على استثمارات الدولة إلى عهد قريب (قطاع عمومي).

ما يفرض ضرورة وجود قطاع خاص باعتباره من أحد الروافد الأساسية في عملية التنمية والمحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في الكثير من الدول المتقدمة اقتصاديا، حيث يشارك وينسق الأعمال مع القطاع العام كما يلعب دور رئيسي ومحوري في عملية التنمية الاقتصادية عموما والسياحية بشكل خاص من خلال مساهمته الفعالة في توفير البنى التحتية وتحسين الخدمات وهو المستفيد الأهم من تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وتكمن أهميته في الاستفادة من الفرص التي تتيحها السلطات العمومية، حتى يتسنى للجزائر الاستغلال الفعال لما تملكه من قدرات سياحية، وحتى تتمكن من خلق الثروة خارج قطاع المحروقات .

1. إشكالية البحث:

تمتاز الجزائر بمقومات هائلة إلا أن السياحة الوطنية تعاني الكثير من الصعوبات التي حالت دون بلوغ المستوى المطلوب الذي يتمشى وتلك المقومات أهمها اقتصار القطاع السياحي لوقت طويل على الاستثمارات العمومية دون فتح المجال للقطاع الخاص إلا مؤخرا من خلال البرامج الوطنية المسطرة منذ سنة 2000، حيث كانت انجازاته قبل هذه البرامج ضعيفة جدا مما انعكس سلبا على مردودية القطاع السياحي، كل هذه المعطيات تدفعنا إلى معالجة الموضوع انطلاقا من الإشكالية الرئيسية الآتية:

ما هو وقع آليات تفعيل القطاع الخاص على ترقية السياحة الوطنية في ظل المقاربة الجزائرية للنهوض بالقطاع السياحي منذ سنة 2000؟

وتدرج ضمن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي علاقة القطاع العام بالقطاع الخاص في مجال السياحة ؟
- كيف تطورت السياسة السياحية في الجزائر منذ الاستقلال؟
- ما هي الآليات التي تم اتخاذها لتفعيل دور القطاع الخاص في ترقية السياحة من خلال البرامج الوطنية 2000-2025 ؟

- هل ساهمت الآليات التي جاءت في إطار البرامج السياحية في تحسين أداء القطاع الخاص ؟
- ما مدى جدوى الآليات التي تبنتها الجزائر لتفعيل القطاع الخاص السياحي في ترقية السياحة الوطنية ؟

2. فرضيات الدراسة :

- يبقى القطاع العام ضعيفا دون تجنيد القطاع الخاص في مجال السياحة ما يجعل العلاقة بينهما علاقة تكامل.
- هناك علاقة بين التحولات الحاصلة في السياق الداخلي والخارجي وتبني خيار الخصوصية في القطاع السياحي في الجزائر.
- كلما ترجمت آليات تفعيل القطاع الخاص المنصوص عليها في مخططات التنمية السياحية المتعلقة بالتمويل، تسوية العراقل الإدارية ومشاكل العقار السياحي على ارض الواقع كلما ارتفع مستوى أداء القطاع السياحي ومدى مردوديته.

3. أهمية الدراسة:

السياحة هي ثقافة وفكر قبل أن تكون سياسة أو تنظيم تضعها الدولة من أجل جذب العملة الصعبة وتنشيط اقتصادها الوطني، وعليه تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور قطاع السياحة كمورد للثروة في الدول التي تعتمد اقتصادياتها في جزء كبير منها على عائدات المحروقات على غرار الجزائر، خاصة في ظل الظروف المالية والاقتصادية السياسية والأمنية التي تعيشها حاليا؛ من انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وهشاشة البيئة الأمنية في منطقة شمال إفريقيا والساحل، وبالتالي يظهر الاستثمار في المنشآت السياحية والاستغلال الأمثل للموارد التي تزخر بها الجزائر في هذا القطاع بديل لا مفر منه من أجل تمويل الخزينة العمومية وتحقيق النمو الاقتصادي نحو هدف استراتيجي وهو التنمية السياحية المستدامة.

ترجع أهمية الدراسة عموماً إلى:

- الاهتمام الكبير الذي توليه جميع دول العالم للقطاع السياحي كونه مصدر أساسي للخزينة وللدور الرئيسي الذي تحظى به السياحة اليوم في تحقيق التنمية، لما تخلقه من عمالة في مجال التوظيف وجلب العملة الصعبة.

- تبرز أهمية الدراسة العملية في بحث قضية نجاعة تسيير القطاع السياحي في الجزائر وسبل ترقيته من خلال الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول.

- أما أهمية الدراسة العلمية فتكمن في تقييم آليات السياسات العامة السياحية التي تتعلق بتفعيل دور القطاع الخاص، وعلاقة هذا الأخير بالدولة.

4. الهدف من الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا إلى توضيح:

- واقع قطاع السياحة في الجزائر من خلال مؤشرات ومقومات الجذب السياحي: الخصائص الطبيعية والجغرافية، التنوع الثقافي واللغوي، المواقع السياحية، عدد السياح.
- إثارة موضوع السياحة من حيث إيجابياته على السياسة الاقتصادية للدولة، ومحاولة لفت الانتباه إلى أهمية القطاع السياحي كبديل اقتصادي من شأنه المساهمة في تنمية الاقتصاد الجزائري.
- تسليط الضوء على الآليات والإجراءات التي تم اتخاذها لتعزيز دور القطاع الخاص في ترقية السياحة من خلال برامج التنمية السياحية 2000-2025 .
- أسس المقاربة الجزائرية لقطاع السياحة من حيث التصور والأهداف وذلك من خلال قراءة تحليلية للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2025.
- الإجراءات القانونية لمرافقة وتشجيع الاستثمار السياحي من خلال دراسة القوانين المتعلقة بذلك. بالإضافة إلى:

- تقييم أداء القطاع الخاص في ترقية قطاع السياحة.
- البحث عن الأسباب التي أدت إلى عدم ظهور القطاع السياحي كقطاع له دوره في التنمية الاقتصادية من خلال تحديد أوجه القصور في البرامج السياحية الوطنية ورصد عوائق القطاع الخاص في الجزائر، ومن ثم اقتراح الحلول.

5. أسباب اختيار الموضوع:

لكل دراسة علمية أسباب ذاتية وموضوعية وهي بالنسبة لهذه الدراسة كالآتي:

أ- الأسباب الذاتية:

من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هو الرغبة الذاتية في التوسع في موضوع السياحة، إضافة إلى البحث عن معرفة الأسباب الحقيقية التي جعلت مساهمة القطاع الخاص في ترقية السياحة محتشمة بالرغم من الضمانات القانونية المتوفرة خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي. وبالرغم من الإمكانيات الهائلة وكل السياسات التي تم إتباعها في القطاع السياحي مقابل التطور في البلدان المجاورة، مع أن الجزائر لا تقل عنها ثراء سواء من حيث الموروث الحضاري والتاريخي أو على المستوى المادي.

ب- الأسباب الموضوعية:

السياحة اليوم صناعة، لا بد من الاستثمار فيها، لا سيما للخروج من الاعتماد الكلي على المحروقات والمداخيل البترولية، وفي نفس الوقت قطاع إستراتيجي يعكس تطوره، التطور في قطاعات أخرى ابتداء من الصناعات التقليدية، الثقافة، النقل، الفلاحة، الصناعة والأشغال العمومية، كما تساعد السياحة على الترقية الاجتماعية والثقافية، وتحقيق الفعالية الاقتصادية من خلال الأثر الإيجابي على الناتج المحلي، ميزان المدفوعات، العمالة، البنية التحتية والموازنة العامة للدولة خاصة إذا توفرت الآليات المفعلة للقطاع الخاص للاستثمار والاستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية. لا سيما وأن مشاركة القطاع الخاص من العناصر الأساسية في تنمية قطاع سياحي مستدام وتنافسي .

وبما أن السياحة اليوم تحظى بالاعتراف باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر النمو الاقتصادي في الجزائر، تبحث هذه الدراسة عن العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في السياحة الجزائرية وتهدف إلى معرفة ما قدمته السياسات السياحية بالجزائر لتفعيل دور القطاع الخاص ومدى فاعليته في تحقيق الأهداف المتوخاة.

6. الإطار النظري:

كما هو معلوم في الدراسات العلمية ارتكازها على الجانب النظري لموضوع البحث، استندنا في دراستنا هذه إلى مجموعة من النظريات للتمكن من الإحاطة بالموضوع، ومن أجل التحليل السليم للمعطيات ومن هذه النظريات:

- **نظرية النظم السياسية لديفيد إستون:** لتوفر هذه النظرية على عامل الربط بين تفسير الظواهر السياسية وبين الوظيفة التي يؤديها النظام السياسي داخل المجتمع والتي حصرها فيما أطلق عليه إستون بعملية التخصيص السلطوي للقيم، وذلك لحاجتنا لتفسير مخرجات السياسة السياحية في الجزائر كمخرجات النظام السياسي ومكانتها من أولويات الحكومة الجزائرية في فترة زمنية محددة.
- **النموذج المثالي الرشيد:** الذي يقوم على اتخاذ الحكومة لقرار السياسة العامة الذي يتمخض عنه مكاسب وعوائد للمجتمع ويعبر عن أقل قدر من التكاليف، باعتبار السياسات التي تتخذها الدولة في مجال السياحة في الوقت الحالي تهدف لجعل هذا القطاع مصدر لميزانية الدولة خصوصا للخوض في مرحلة ما بعد البترول. باعتبار السياحة من القطاعات التي تستطيع باستغلالها الجيد أن تعوض انخفاض عائدات الجزائر من المحروقات، وبالتالي تمثل السياسات السياحية في الوقت الراهن السياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة. وتظهر أهمية هذه النظرية من خلال البحث في إشكالية البحث والإجابة عن أهم تساؤل والذي يهدف إلى معرفة دور القطاع الخاص في ترقية السياحة الجزائرية في إطار البرامج الوطنية المسطرة منذ سنة 2000 تحسبا لمرحلة ما بعد البترول.

7. الإطار المنهجي:

مبدئياً استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة ومن ثم تحليلها بهدف الوصول إلى النتائج. حيث تم جمع المعطيات المتعلقة بالقطاع الخاص في السياسات السياحية في الجزائر خلال الفترة الزمنية التي حددناها من 2000 إلى 2025، وتحليلها حتى نتمكن من الوصول إلى النتائج التي توصلت إليها هذه السياسات، ومن ثم محاولة معرفة أهم الأسباب وراء تأخر القطاع الخاص السياحي في الجزائر وإدراج مجموعة من الآليات لتفعيله. ولأنه لا يمكننا الاعتماد المطلق على المنهج الوصفي التحليلي لأن دراستنا لا تقف عند جمع المعطيات والبيانات بل تتعداه إلى تقديم التفسير والمسببات. أي تتجاوز الدراسة معرفة ووصف خصائص القطاع الخاص في الجزائر وآليات تفعيله من خلال البرامج المتخذة، إلى تشخيص حالة القطاع الخاص ودوره في قطاع السياحة بالضبط في الفترة المدروسة مع تفسير سبب تأخره. اعتمدنا في كثير من الأحيان على الاقتراب التاريخي مع توظيف أداة المقارنة . إلا أننا ركزنا على استخدام المناهج العلمية الآتية:

أولاً- منهج دراسة الحالة :

يعرف منهج دراسة الحالة على أنه عبارة عن دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار. حيث يتسم هذا المنهج بكونه يهدف إلى التعرف على الظاهرة بطريقة مفصلة. ما سمح لنا بجمع جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بقطاع السياحة في الجزائر ، ثم تحليلها والتعرف على جوهر البرامج السياحية الثلاثة وما آلت إليه من نتائج حتى نتمكن من الوصول إلى نتيجة واضحة حول دور القطاع الخاص في ترقية السياحة الجزائرية. ومن مزايا منهج دراسة الحالة التي أفادت الدراسة بين أيدينا كون هذا الأخير يتعدى كونه منهج أو طريقة للحصول على المعلومات إلى كونه طريقة للتحليل الكيفي للظاهرة حيث يهتم بمختلف العوامل المؤثرة فيها. كما يعتمد على عنصر الزمن ويسعى إلى تكامل المعرفة باعتماده على أكثر من أداة للحصول على المعطيات ما يتيح الوصول إلى أعماق النشاط السياحي في الجزائر، منذ الاستقلال دون إغفال الامتداد التاريخي لفترة ما قبل الاستقلال طبعاً.

ثانيا - منهج تحليل المضمون:

يعتمد منهج تحليل المضمون على التقارير، وعلى وسائل الإعلام والسجلات الرسمية فيستخرج منها الاتجاهات الحقيقية المعبرة عن واقع معين.¹

ولأننا نعتمد في دراستنا على مجموعة من التقارير الوطنية والدولية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء، وزارة السياحة والصناعة التقليدية وغيرها من المنظمات الدولية ذات العلاقة مع القطاع السياحي. بالإضافة إلى اللقاءات الصحفية للوزراء على رأس القطاع السياحي فإنه توجب علينا الاستعانة بمنهج تحليل المضمون كونه يستهدف الوصف الدقيق والموضوعي لما يقال عن موضوع معين في فترة زمنية معينة.

8. حدود الدراسة:

سنتطرق في هذه الدراسة إلى دور القطاع الخاص في ترقية السياحة الوطنية من خلال محاولة فهم العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع العمومي هل هي علاقة تكامل أم تعارض؟ ومراحل تحول السياسة السياحية في الجزائر من العام إلى الخاص - السياسة السياحية في الجزائر نحو الخصوصية- من خلال البرامج الحكومية، والدور الذي يمثله القطاع الخاص ونقصد بالقطاع الخاص في الدراسة هو مجموع المؤسسات الفندقية ووكالات السياحة والأسفار التي تعود للخواص بالضبط لتحديد نوع القطاع الخاص لأن هذا الأخير يشمل الكثير من المؤسسات والتي لا يمكن دراستها جميعا، ثم سنقوم بدراسة الآليات التي يتم الأخذ بها لتفعيل دور القطاع الخاص السابق تحديده لترقية السياحة الوطنية لنصل في نهاية الدراسة لتقييم نتائج هذه الآليات من خلال ما توصل إليه القطاع الخاص السياحي من إنجازات. وفي نفس الوقت تقييم أداء هذه المؤسسات وما القيمة التي أضافتها لمستوى القطاع السياحي اليوم من خلال مؤشرات متعددة وذلك ابتداء من سنة 2000 إلى غاية سنة 2017. وقد اخترنا سنة 2000 نظرا لارتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة وضخ الدولة لأموال معتبرة بهدف إعادة الاعتبار لوجهة الجزائر السياحية، لا سيما بعد انتهاء الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر في التسعينات، وعودة الاستقرار الأمني إضافة إلى السياسة الاقتصادية للدولة المتوجهة غالبا لفتح المجال للقطاع الخاص وتركيز الدولة على التهيئة وبناء بنية تحتية قوية بنسبة

¹ عمار بوحوش، محمود ذنبيات، مناهج البحث العلمي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.1، 2011)، ص. 150.

70%، بما فيها مخططات التنمية السياحية التي بدأت سنة 2000 وآخر برنامج منها سيستمر إلى غاية سنة 2025 دون إغفال الامتداد التاريخي للسياحة في الجزائر التي انطلقت منذ فترة ما قبل الاستقلال عن فرنسا.

09. تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول؛ مع العلم أن تقسيم عناصر الدراسة كان على أساس منهجي وليس آليا بناء على متطلبات الدراسة والإجابة عن الأسئلة المطروحة. وقد جاءت خطة البحث كالآتي:

الفصل الأول: تم تخصيصه لفهم العلاقة بين القطاعين العام والخاص في السياحة، هل هي علاقة تكامل أم تعارض؟ بدءا بتحديد مفهوم السياحة ومكانتها الإستراتيجية في الاقتصاد العالمي والتنمية الاجتماعية، بدايات القطاع الخاص في الجزائر، وصولا إلى إبراز العلاقة بين القطاعين العام والخاص وضبط مفهوم التدخل الخاص في النشاط الاقتصادي للدولة.

الفصل الثاني: يتضمن مسار تطور السياسة السياحية في الجزائر ومحطات انتقال السياحة من القطاع العام إلى القطاع الخاص من خلال التطرق إلى محددات السياحة الجزائرية وأهم الفاعلين فيها، المقومات السياحية للجزائر، وكيفية استغلالها منذ سنة 1962 عبر التطرق لأهم القرارات المحورية، المؤسسات والقوانين التي ميزت المرحلة وكان لها أثر على تغير ملامح القطاع السياحي وتأثيره الاقتصادي والاجتماعي .

الفصل الثالث: سيتم التطرق في الفصل الأخير إلى آليات تفعيل القطاع الخاص في مخططات التنمية السياحية الثلاثة والتي تشمل الفترة 2000-2025، بالتركيز على الامتيازات والتسهيلات على المستوى المؤسسي، القانوني والمالي التي سخرتها الدولة والتي كان هدفها دعم القطاع الخاص السياحي. ومن ثم تقييم النتائج المحققة ونسبة العجز؛ وبالتالي الإجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة والوقوف على دور القطاع الخاص في ترقية السياحة والإحاطة بأهم التحديات والمشاكل التي تحول دون بلوغ الأهداف المرجوة من المخططات. ووضع مجموعة من الاقتراحات والحلول التي بإمكانها تنمية القطاع الخاص السياحي في المستقبل. (على المدى المتوسط والبعيد).

10. الدراسات السابقة:

يحظى موضوع السياحة والقطاع الخاص في الجزائر باهتمام متزايد من الباحثين في السنوات الأخيرة بدليل تعدد الدراسات التي تتناول الموضوع خاصة في ميداني العلوم الاقتصادية والسياسية ويمكن ذكر أهم ما اطلعنا عليه فيما يلي:

1- أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، ديسمبر 1985 ل: لشهب احمد بعنوان: "السياسة السياحية في الجزائر (1962-1982)"، تطرقت الدراسة إلى الظاهرة السياحية ومكانة القطاع السياحي في إستراتيجية التنمية في الجزائر، حيث تولي الدراسة أهمية لنظرة النظام السياسي الجزائري للقطاع السياحي في ظل توافر الثروة البترولية، وأسباب إهمال دور القطاع السياحي في التنمية.

2- مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2009 ل: عبد الجبار جبار بعنوان: "السياسات السياحية في الجزائر: دراسة تحليلية (2000-2025)". حيث تطرق الباحث إلى السياسات السياحية المنتهجة في الجزائر اتجاهاتها والمحددات التي تستند إليها كما أبرز معوقات السياسات السياحية المنتهجة، مع التركيز على السياسات المنتهجة في الفترة 2000-2025 ومدى قدرتها على تنمية المؤهلات السياحية للجزائر.

وكلتا الدراستان تبحثان في البرامج السياحية للجزائر، وتوضيح عدم فعاليتها واستجابتها للأهداف المسطرة مع جرد العوائق والنقائص لهذه السياسات.

إلا أننا في هذه الدراسة سنتناول واقع القطاع السياحي منذ سنة 1962، إضافة إلى الفاعلين في القطاع السياحي، مع التركيز على القطاع الخاص كفاعل أساسي، والبحث في آليات تفعيل القطاع الخاص من خلال السياسات العامة السياحية، نتائج هذه السياسات ومدى تأثيرها على التنمية السياحية.

3- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2013 ل: عوينان عبد القادر بعنوان: "السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025"، سعى الباحث إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تمثلت في:

- تشخيص السياحة الجزائرية وموقعها من السياحة الدولية بصفة عامة والسياحة العربية بصفة خاصة.
 - تسليط الضوء على جل العراقيل والعقبات التي تقف أمام النهوض وتطوير السياحة الجزائرية.
 - معرفة مدى نجاعة الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية.
- تمحورت معالم هذه الدراسة في السؤال الجوهرى التالي: ما هي الآليات والسبل الكفيلة لدفع عجلة القطاع السياحي في الجزائر، بغية استغلال الإمكانيات السياحية المتوفرة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025؟ وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- القطاع السياحي في الجزائر لا يزال ضعيفا ودون المستوى المطلوب رغم توفر الإمكانيات خاصة الطبيعية منها.
 - اعترض قطاع السياحة في الجزائر عقبات حالت دون النهوض به وتطويره ولعل أهمها الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية بعد الاستقلال والوضع الأمني الصعب الذي مرت به الجزائر في التسعينات.
 - تطوير السياحة ودفع عجلة القطاع السياحي في الجزائر مرتبط بالتطبيق الفعلي لإستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025.
- وبناء على هذه النتائج ارتأينا البحث في الإستراتيجية الوطنية للتهيئة السياحية وأهم البرامج والآليات التي جاءت بها بهدف تنمية القطاع الخاص السياحي واهم النتائج التي توصلت إليها اليوم.
- 4- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير سنة 2010، بجامعة الجزائر ل: قويدر لويزة والموسومة "بإقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر".
- استهلت الباحثة دراستها بالإشكالية التالية: ماذا نعني بإقتصاد السياحة وما هو البرنامج المسطر من طرف السلطات الجزائرية لترقية هذا القطاع الحساس؟
- كما سطرت الباحثة هدفا رئيسيا لدراستها والذي تمثل في إيضاح الأهمية الاقتصادية للسياحة بالنسبة للدول السياحية، وكما هو معلوم فإن الجزائر تزخر بثروات سياحية هائلة ما تزال غير مستغلة استغلالا كاملا، كما أنه في ظل سياسة البحث عن الصادرات خارج قطاع المحروقات بات من الضروري تطوير قطاع السياحة من أجل أخذ حصة من السوق السياحية الدولية. وتوصلت الباحثة إلى أن السياحة نشاط اقتصادي يكاد يكون محصورا في الدول المتطورة التي تستقبل أكبر عدد من التدفقات السياحية

العالمية البشرية والنقدية، وأشارت الباحثة إلى أنه من أهم أسباب تأخر القطاع السياحي الوطني: ضعف تأهيل المورد البشري الجزائري العامل في القطاع السياحي بالإضافة إلى رداءة جودة المنتج السياحي الوطني، اللذين مازالا بعيدين عن مستوى وجودة المنتجات العالمية وحتى عن مستوى جودة المنتجات المقدمة من طرف الدولتين الجارتين أي تونس والمغرب. وقد أوصت الباحثة بضرورة إزالة العقبات التي تواجه القطاع السياحي خاصة ما يتعلق بالتمويل الاستثماري للمشاريع والاهتمام بالبيئة ونشر الوعي والثقافة السياحية لدى المواطن. وقد حاولنا في دراستنا هذه الخوض أكثر في العقبات التي تواجه القطاع الخاص السياحي في الجزائر، أسبابها والبحث عن الحلول المناسبة لتجاوز هذه العقبات.

5- أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03، 2012 ل: محمدي عز الدين، بعنوان: "أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حالة الجزائر". حيث تطرق الباحث بالتفصيل لعرض النشاط السياحي، وما له من آثار إيجابية وسلبية، كما تناول في الدراسة تطور السياحة في الجزائر منذ الاستقلال، ونتائجها.

وقد ركزت الدراسة على المخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2025، مع التعرض لتجارب التنمية السياحية لدول مشابهة للجزائر، مع رصد مدى واقعية هذا المخطط مقارنة مع ما سبقه من مخططات عموما. بينما سنركز في دراستنا هذه على مدى تفعيل مخططات التنمية السياحية للقطاع الخاص خصوصا في الفترة ما بين 2008-2017 أي في مخطط التهيئة السياحية SDAT نظرا للراحة المالية التي عرفتتها الجزائر منذ سنة 2000، حيث تعتبر الفرصة للنهوض بالقطاع السياحي كأحد القطاعات الأساسية خارج المحروقات.

6- مقال بعنوان " واقع القطاع الخاص ومتطلبات تنميته لتنويع الاقتصاد الريعي بالجزائر -دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2015- " ل: مكيد علي وخليفة أحلام منشور بمجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: نتناول الدراسة القطاع الخاص ودوره في الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة بالقطاع الخاص. قد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات سجلت ارتفاعا نسبيا في السنوات الأخيرة.

- للقطاع الخاص دور في انخفاض معدل البطالة في الجزائر من خلال المساهمة في رفع مستويات التشغيل.

وبناء على النتائج السابقة أردنا من خلال دراستنا؛ التطرق إلى مساهمة القطاع الخاص في السياحة من خلال اكتشاف واقع القطاع الخاص السياحي بشكل أدق في سنوات الدراسة، وما الأسباب الرئيسية وراء تعثر هذا الأخير وعدم بلوغه الأهداف المتوخاة من البرامج.

11. صعوبات الدراسة:

في إطار الإعداد لهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات نلخصها فيما يلي:

- في العشر سنوات الأخيرة مثلت السياحة موضوع عدد كبير من البحوث كالكتب، المقالات، المذكرات، التقارير من قبل المؤسسات السياحية والمجلات المهنية والعلمية في العالم بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة وقد تم عقد المئات من المؤتمرات، الأيام الدراسية والملتقيات ما جعل الباحث في المجال السياسي يصعب عليه التحكم في كل ما يستجد في الميدان السياحي.
- الحصول على المعلومات الدقيقة لأنه يوجد خلط ما بين القطاع السياحي التابع لوزارة السياحة (الفنادق والمطاعم المصنفة، وكالات السفر والسياحة والأسفار، المحطات الحموية المعتمدة والمخيمات السياحية) والقطاع شبه السياحي (المطاعم غير المصنفة، الحانات، قاعات الشاي، المقاهي) التابعة لوزارة التجارة، ناهيك عن تداخل القطاع السياحي مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ما يصعب على الباحثة تحديد بيانات القطاع السياحي.
- تضارب صارخ في الإحصائيات المرتبطة بالاستثمار السياحي ما بين وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، الوكالة الوطنية لتنمية السياحة والديوان الوطني للإحصائيات، بالإضافة إلى تضارب الإحصائيات ما بين المقالات والأطاريح العلمية التي تناولت موضوع السياحة ما جعل الباحثة تركز في كل رقم وتبحث من جديد بعد الحصول على الأرقام في كل عنصر من البحث، لاسيما في ما يخص عدد الفنادق في القطاعين العام والخاص ونفس الشيء فيما يخص وكالات السياحة والأسفار وعدد السياح الوافدين إلى الجزائر.

الفصل الأول

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في

السياحة بين التعارض والتكامل

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

السياحة ظاهرة معروفة منذ القدم لظالما ارتبطت بحياة الإنسان تطورت بشكل تدريجي تماشيا مع التطورات التكنولوجية والصناعية حتى تحولت اليوم إلى صناعة مهمة تساهم في التنمية الاقتصادية وذات تأثير اجتماعي وثقافي لا يستهان به. وكغيرها من القطاعات تحتاج السياحة إلى تضافر كل من القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية بخلق فرص العمل وجذب الاستثمارات وتطبيق التنمية المستدامة. وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الأهمية الإستراتيجية للسياحة وفهم طبيعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص هل هي علاقة تعارض أم تكامل؟ مع التفصيل في واقع ومكانة القطاع الخاص بالنسبة للدولة في الجزائر وأهمية أن يستثمر في القطاع السياحي باعتباره صناعة مرنة ومورد مالي غير ناضب.

ومن هنا جاء هذا الفصل لإعطاء نظرة عامة عن العناصر المكونة للسياحة، أهمية الاستثمار في القطاع السياحي وأخيرا العلاقة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر، حيث تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: السياحة؛ دراسة في المفهوم والخصائص

المبحث الثاني: مكانة السياحة كقطاع استراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المبحث الثالث: علاقة القطاعين العام والخاص والتدخل في النشاط الاقتصادي

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

المبحث الأول: السياحة؛ دراسة في المفهوم والخصائص

لدراسة السياحة لا بد من التركيز على المفاهيم الأساسية التي توضح تعريفها، خصائصها، أنواعها، وأهميتها الإستراتيجية.

المطلب الأول: السياحة - المفهوم والبدائية -

تعددت التعاريف التي أطلقت على السياحة من قبل الباحثين، وسنحاول في هذا المبحث التطرق لأهمها:

أ- المفهوم:

1- لغويا:

يرجع مفهوم السياحة لكلمة "tour" المشتقة من الكلمة اللاتينية "Torno" ففي عم 1643 تم لأول مرة استخدام المفهوم "Tourism" ليدل على السفر أو التجوال أو الانتقال أو الترحال من مكان لآخر، حيث يتضمن هذا المفهوم كل المهن التي تشبع الحاجات المختلفة للمسافرين.¹

ولفظ السياحة كان معروفا في اللغة العربية حيث نجد أنه يعني التجوال، وعبارة ساح في الأرض تهنى ذهب وسار على وجه الأرض.²

وقد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في أكثر من موضع، ففي قوله تعالى³: «سبحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكُم خير معجزى الله وأن الله مخزى الكافرين» بمعنى سيروا أيها المشركون سير السائحين آمنين لمدة أربعة أشهر لا يتعرض لكم خلالها أحد.

¹ خالد مقابلة، فيصل الحاج نيب، صناعة السياحة في الأردن (الأردن: دار وائل للنشر، د. ط، 2000)، ص 18.
² عميش سميرة، دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015)، ص 19.
³ سورة التوبة، الآية (02).

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

وقوله تعالى في آية أخرى « **الذائبون العائدون الحامدون السائحون الراحعون الساجدون المؤمنون بالمعروف والنهي عن المنكر وال حافظون لحدود الله وبشر المؤمنين** »* إن السياحة في المفهوم الإسلامي اقترنت بطلب العلم والمعرفة وكانت تهدف إلى التعرف على آيات الله في خلقه وفي اختلاف الأفكار والأجناس والسلوكيات والألوان.. الخ مما يزيد الإيمان بعظمة الخالق زيادة عن جعل الحج فريضة من فرائض الإسلام.¹ وهو ما يدخل ضمن السياحة الدينية التي سنتطرق إليها لاحقاً.

2- اصطلاحاً:

عرفت السياحة من قبل العديد من المفكرين والمهتمين، إضافة إلى بعض المنظمات المهمة بالسياحة ونورد هنا بعض التعريفات:

تعريف الخبير: والتر هونز كير * (WALTER HUNZIKER)

السياحة مجموعة من العلاقات والأعمال تكونت بسبب التنقل وإقامة الأفراد خارج سكناتهم الرئيسية. ولا يكون الغرض من هذا التنقل العمل أو الريح أو الإقامة بل يكون غير ذلك من الأنشطة.²

تعريف جيرارد جيبيلاطو: (GÉRARD GUIBILATO)

من جهة نظر المستهلك: السياحة قبل كل شيء هي مجموع الخدمات من نقل وإيواء وتسلية، أي أنها فعل استهلاكي مرتبط بالرغبة أو بالحاجة.

من وجهة نظر المنتج: السياحة ليست متعة ولكنها عمل ومصدر للريح أو التنمية.³

* المقصود بالسائحين في الآيات هم الصائمون، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف «**سياحة أمتي الصوم**»

¹ ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة** (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، د.ط، 1997)، ص.22.

² نبيل الروبي، **اقتصاديات السياحة** (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ط.1، دون سنة نشر)، ص.12.

** والتر هانزكير أستاذ جامعي سويسري أسس معهد بحوث السياحة في جامعة سانت غالين.

³ Gérard guibilart , **économie touristique**,(Paris : ed :delta et spes,1983), p .13.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

كما يعرفها الخبير جويير فرولر (GUYER FREULER)* سنة 1905 على: " أنها ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، والإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس والشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضاً نمو الاتصالات بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية، وهي الاتصالات التي أثمرت عن اتساع نطاق التجارة والصناعة سواء كانت كبيرة، متوسطة أو صغيرة. وهي ثمرة تقدم وسائل النقل.¹

نلاحظ من خلال ما سبق من التعاريف أن السياحة مرتبطة بالتنقل، والبحث عن الراحة بعيداً عن الهدف الربحي والعمل، كما لها علاقة وطيدة مع التواصل الثقافي بين الشعوب.

في حين يعرفها (LANQUAR ROBERT) على أنها " عبارة عن مجموع الأنشطة البشرية التي تتعلق بالسفر والصناعة تهدف إلى إشباع حاجات السائح من خلال استغلال الموارد السياحية وتحويل الموارد البشرية والمادية والمالية إلى خدمة".²

أما عن التعاريف العربية هي بدورها كثيرة، وقد اخترنا منها تعريف الدكتور صلاح عبد الوهاب الذي يعرف السياحة على أنها: "مجموعة العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغييراً وقتياً وتلقائياً وليس لأسباب تجارية أو حرفية".³

وتعريف آخر ل: خالد مقابلة والذي يعرفها على أنها: "مجموعة الظواهر أو الأحداث والعلاقات الناتجة عن سفر وإقامة غير أصحاب البلد والتي لا يكون لها ارتباط بأي نشاط ربحي أو نية للإقامة الدائمة، حيث تكون بمثابة الحركة الدائرية التي يبدأ فيها الشخص أو المجموعة الترحال بداية من البلد الأصلي أو مكان الإقامة الدائمة وبالنهاية العودة إلى نفس المكان".⁴

* جويير فرولر خبير وكاتب سويسري مختص في السياحة.

¹ أحمد الجراد، التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق (القاهرة: مطبعة عالم الكتاب، ط.1، 1988)، ص.108.

² Robert Lanquard , *Le Tourisme International* (Paris : série que sais-je, puf, 1990) , p.1.

³ عز الدين محمدي، أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012)، ص.10.

⁴ خالد مقابلة، فن الدلالة السياحية (الأردن: دار وائل للنشر، 2008)، ص.19.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

ونلاحظ أن هذه التعاريف لا تبتعد كثيرا عن ما سبقها من التعاريف مع تركيز التعريف الأول على عنصر الخدمات في العملية السياحية. بالإضافة إلى هذه التعاريف، وجدنا تعريف آخر لصاحبه الجغرافي سنة 1988 يتسم بالبساطة، إلا أنه أعمق من التعاريف السابقة حيث يلم بجوانب الظاهرة السياحية من حيث مكوناتها يقول فيه: "السياحة هي دراسة الإنسان بعيدا عن موطنه، ودراسة الصناعة التي تستجيب لحاجات هذا الإنسان ومعرفة تأثيرات الإنسان والصناعة على الدول المضيفة اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا."¹

وفيما يخص تعاريف الهيئات والمنظمات الدولية فيمكننا الاعتماد على تعريف مؤتمر أوتاوا بكندا للسياحة والمنعقد في يونيو 1991، الذي يعرف السياحة بأنها الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى مكان خارج بيئته المعتادة لمدة معينة من الزمن، وأن لا يكون الغرض ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي سافر إليه.

وعرف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي في روما سنة 1963 : السياحة على أنها ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على تنقل الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة ولا تزيد عن اثني عشرة شهرا بهدف الترفيه أو العلاج.²

تعريف المنظمة العالمية للسياحة: "السياحة هي مجموعة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد خلال سفرهم وإقامتهم في أماكن خارج مقر سكنهم الأصلي لفترة محددة لا تتجاوز سنة واحدة. بهدف الاستمتاع أو أي نشاط آخر بعيد عن العمل الربحي أو التجاري."³

ويختلف تعريف منظمة العمل الدولية لقطاع الفنادق، وخدمات المطاعم، والسياحة عن تعريف صناعة السياحة الذي تستخدمه معظم المنظمات حيث يشمل التعريف قطاع الفنادق، وخدمات المطاعم ويؤكد على أن السياحة ليس فقط الخدمات المقدمة للمسافرين، بل أيضا تلك المقدمة للمقيمين. فالنسبة لمنظمة العمل الدولية، يشمل قطاع الفنادق، وخدمات المطاعم، والسياحة:

¹ حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006)، ص. 20.

² محي محمد مسعد، الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي (مصر: المكتب العربي الحديث، دون سنة نشر)، ص.

.61

³ Jean-Michel Hoerner, *Géopolitique du Tourisme* (Paris :Armand colin, 2008), p.4.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

- الفنادق، والمنتجعات، والموتيلات، والمعسكرات السياحية، ومراكز العطلات.
- المطاعم، والبارات، والمقاهي، وأماكن الوجبات الخفيفة، والحانات، والنوادي الليلية، والمنشآت المماثلة.
- المؤسسات التي تقدم الوجبات والمرطبات في المستشفيات، ومقاصف المصانع والمكاتب، والمدارس، والطائرات، والبواخر.
- وكلاء السفر، المرشدون السياحيون، ومكاتب المعلومات السياحية؛ والمؤتمرات، ومراكز العرض¹.

تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة:

أعطت الأكاديمية الدولية للسياحة تعريفا للسياحة على أنها: تعبير يطلق على رحلات الترفيه، أو هي مجموعة الأنشطة الإنسانية المعبأة لتحقيق هذا النوع من الرحلات، وهي صناعة تتعاون على سد حاجيات السائح.

ونلاحظ من خلال هذا التعريف أن هذه الأكاديمية الدولية للسياحة أقرت بالبعد الاقتصادي للسياحة بوصفها أنها صناعة حقيقية تساهم في سد كل حاجيات السائح².

في حين تعرفها على أنها حركة إنسانية واجتماعية مبنية على **L'encyclopaedia Universalis** الفائض في الميزانية الذي يخصصه الفرد للوقت الحر الذي يقضيه خارج إقامته الدائمة.

ويشمل هذا الوقت النوم لليلة واحدة على الأقل خارج مقر الإقامة الأصلي. في رحلة ترفيهية تعتمد على أنواع متعددة من النشاطات المتتالية. كانت السياحة في البداية موجهة أساسا إلى الفئات الثرية في المجتمع، بينما تمنح التشريعات الاجتماعية الحالية الحق لجميع العاملين في السياحة بدءا من الدول الصناعية، ثم تدريجيا في الدول النامية³.

¹ منظمة العمل الدولية، دليل الحد من الفقر من خلال السياحة، الطبعة الثانية، 2013، ص.9.

² سهيل الحمدان، الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية (سوريا: دار الرضا للنشر، د.ط، 2001)، ص.57.

³ " Définition de Tourisme", en ligne sur le site : <http://www.universalis.fr/encyclopedie/tourisme/> consulté le : 10-08-2016.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

ولقد رأينا أنه من المهم إدراج التعريف المستعمل من طرف الديوان الوطني للإحصاء الجزائري. فبالإضافة إلى اعتماد الجزائر لتعريف المنظمة العالمية للسياحة فإن الديوان الوطني قدم تعريفا يعتمد على الإحصائيات المتعلقة بقدوم السياح وبالمنشآت الفندقية، حيث أضيفت بعض المفاهيم من الديوان هي:

- **الدخول:** كل مسافر تطأ أقدامه أرض الوطن خارج منطقة العبور يعتبر داخلا .
- **المسافر:** كل شخص يدخل الجزائر مهما كان سبب تنقله ومكان إقامته وجنسيته باستثناء السياح في إطار نزهة بحرية الذين يقيمون في بواجرهم طول مدة إقامتهم في الجزائر .
- **السائح:** كل زائر لفترة محدودة يبقى على الأقل 24 ساعة في الجزائر لأسباب ترفيهية أو غيرها مثل قضاء إجازة أو لأسباب صحية، دواعي دينية أو رياضية. وهو نوعين:
- **غير المقيمين:** وهم السياح المتجولون والمسافرون العابرون للجزائر باستثناء المتجولين في إطار نزهة.
- **المقيمون:** وهم المسافرون باستثناء غير المقيمين والسياح في نزهة بحرية، ويعتبر مقيمين جميع الجزائريين بما فيهم المقيمين في الخارج.
- **المتنزه:** هو زائر مؤقت لا تتجاوز مدة إقامته في الجزائر 24 ساعة، بما في ذلك المسافر في نزهة بحرية باستثناء المسافرين الذين بحكم القانون لا يدخلون الجزائر، وكذا سكان الحدود الذين يشتغلون في الجزائر، فالجزائر اعتمدت كل مفاهيم المنظمة العالمية للسياحة باستثناء مفهوم المقيم، حيث تعتبر الجزائر كل الجزائريين مقيمين بما فيهم المقيمين في الخارج. بينما تنظر المنظمة العالمية للسياحة للمهاجرين على أنهم غير مقيمين. ما يوضح اختلاف الإحصائيات في السياحة الجزائرية بين الجزائر والمنظمة العالمية للسياحة.

بناء على التعاريف السابقة نستنتج أن السياحة نشاط إنساني اقتصادي واجتماعي يقوم به الفرد، بالتنقل خارج مكان سكناه الدائم، ويكون ذلك لفترة محدودة لا تتعدى السنة الواحدة بهدف الترويح عن النفس، إلا انه يبتعد عن النشاطات التجارية المربحة .

كما نسجل أنه لا يوجد تعريف موحد للسياحة، حيث ورد أكثر من تعريف وكل منها يختلف عن الآخر باختلاف الزاوية التي ينظر منها الباحثين والمنظمات الدولية إلى السياحة، فالبعض ينظر إليها

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

كظاهرة اقتصادية لما لها من وقع قوي على الاقتصاد. والبعض الآخر يرى السياحة كظاهرة إجتماعية لمدى تأثيرها أيضا على سلوك الفرد في المجتمع، كما يوجد من يركز على دورها في تنمية العلاقات الدولية، الإنسانية والثقافية بين الأمم.

تعريف السائح:

يمكن تعريف السائح على أنه كل شخص يغادر مكان إقامته المألوفة إلى مكان آخر بهدف إشباع رغبة معينة، خلال مدة زمنية لا تتعدى السنة الواحدة متصلة دون أن تكون غايته البحث عن منصب عمل.¹

ومن هذا التعريف السابق يمكن تشخيص وحصر مفهوم السائح في النقاط التالية:

- شخص ينتقل من مكان يقيم فيه إلى مكان آخر.
- مدة إقامته في هذا المكان لا تتعدى 12 شهرا .
- إقامته في هذا المكان تكون لأي غرض من الأغراض ما عدا طلب العمل

وقد عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين المنعقد بروما سنة 1963 على أنه: «أي شخص يزور دولة أخرى غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزى منه في الدولة التي يزورها.»²

والتعريف السابق شمل فئتين من الزائرين هما: السائحون ومسافرو الرحلات السريعة.

- **السائحون (Touristes):** وهم الزائرون المؤقتين الذين يقيمون على الأقل لمدة 24 ساعة في الدولة التي يزورونها.

- **مسافرو الرحلات السريعة (Excursionnistes):** وهم الزائرون المؤقتون لمدة تقل عن 24 ساعة في الدولة التي يزورونها.¹

¹ محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر (القاهرة: دار الشروق، د.ط، 2002)، ص.17.

² يسرى دعيبس، السلوك الاستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة والنامية (مصر: البيطاش للنشر والتوزيع، ط.1، 2002)، ص. 23.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

ومنه، فإن السائح هو كل زائر مؤقت يقيم في البلد الذي يزوره 24 ساعة أو أكثر حيث أن أسباب السفر أو الزيارة تكون من أجل الترفيه والراحة أو غايات أخرى ما عدا التنقل من أجل العمل والحصول على أجر.

ب- مراحل تطور السياحة:

تقتضي دراسة السياحة أخذ فكرة عامة عن تاريخ هذه الظاهرة وتطورها باستعراض المراحل التي مرت بها حيث ترجع نشأة السياحة إلى بدايات حياة الإنسان على الأرض حينما بدأ الإنسان الانتشار بين المناطق لتأمين حاجاته إشباع فضوله.

وقد كان السفر قديماً أمراً خطراً ومرهقاً يستغرق وقتاً طويلاً نظراً لرداءة الطرق وتخلف وسائل المواصلات، ما جعله قليلاً ويقتصر إلى حد كبير على تحصيل ضرورات الحياة وسبل العيش. ومع ظهور الزراعة وتربية الحيوانات، ظهر الإنسان بشكل أكثر استقراراً من ذي قبل. هكذا تطور الهدف من التنقل للسعي نحو المأمن والمأكل والمشرب إلى التنقل لأجل تحسين ظروف العيش والسعي نحو الأفضل ليتطور هذا الهدف بدوره مع زيادة الاستقرار الذي ميز الحياة ليهدف التنقل والسفر إلى الراحة والاستجمام وهذا ما يعرف في وقتنا الراهن بالسياحة. وعليه فإن السياحة قد مرت بعدة مراحل قبل أن تصل إلى الشكل الذي هي عليه اليوم.

¹ عيسى مرزوقة، محمد الشريف شخشاخ، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، 'دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر' (مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 09-10 مارس 2010)، ص.4.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

أولاً - المرحلة القديمة:

يشير الباحثون إلى تواجد أشكال عديدة للسياحة منذ العصور القديمة.¹ يتجلى ذلك في الأسفار التي كان يقوم بها الرومان إلى اليونان من أجل الدراسة والبحث، وإلى بلاد مصر من أجل المتعة والترفيه² وأسفار الفينيقيين الذين كانوا من الأوائل الذين اهتموا بالتجارة والتنقل وحب المخاطرة بحثاً عن المعرفة والكسب المادي خاصة في الفترة ما بين القرنين الثالث عشر والثامن عشر قبل الميلاد.

وقد بلغ الترحال البحري ذروته خلال الفترة ما بين القرنين العاشر إلى منتصف القرن الثامن عشر قبل الميلاد حيث بلغت رحلات الفينيقيين البحرية حتى بلاد الغال، مالطا، كورسيكا، جزر البليار وشمال إفريقيا.³ ولعله من أبرز الرحلات السياحية في تلك الفترة في بلاد الإغريق هو سفر اليونان وبعض سكان الأقاليم الأوروبية المجاورة إلى منطقة جبل أولمبيا لمشاهدة الألعاب الأولمبية التي شرع في تنظيمها عام 776 قبل الميلاد، مع كثرة التردد على المسارح، وهذا ما أدى إلى بناء فنادق لزوار أثينا خلال القرن الرابع قبل الميلاد كما تعددت رحلات الإغريق خارج وطنهم جنوبي البلقان وجزر بحر إيجه إلى أقاليم العالم القديم مستكشفين تاريخها وجغرافيتها، ومن أبرز الرحالة الإغريق المؤرخ هيرودوت (485-425 ق.م) والذي سجل أسفاره في تسع مؤلفات.⁴

تشمل المرحلة القديمة العصور الوسطى حيث تمتد ما بين حوالي القرن الخامس ونهاية القرن الخامس عشر ميلاديين. واتسمت هذه المرحلة بنشاط وتعدد الرحلات التي قام بها كل من الأوروبيين والعرب. فقد اقتصر نشاط الرحلات السياحية في أوروبا في بداية هذه المرحلة على الرحلات ذات الطابع

¹ Pierre PY, *Le Tourisme : Un phénomène économique* (Paris : Ed. Les Etudes de la Documentation Française, 1996), P.5.

² صالح موهوب، *تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها*، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007)، ص.23.

³ سالم عبد الله الشهري، "مقومات السياحة في المملكة بين الوهم والحقيقة"، *المجلة العربية الصادرة بالرياض*، العدد 353، (جويلية 2006)، ص.22.

⁴ عبد الجبار جبار، *السياسات السياحية في الجزائر دراسة تحليلية 2000-2025*، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009)، ص.32.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

الديني نحو المعابد المسيحية لتتجاوز فيما بعد حدود القارة الأوروبية لتصل إلى المناطق المقدسة في فلسطين.

أما بالنسبة للعرب فقد تميزت رحلاتهم في بداية العصور الوسطى بقطع مسافات طويلة، سواء كانت بحرية أم برية، وتزايد نشاط الترحال العربي ابتداء من القرن الثامن للميلاد، أي بعد ظهور الإسلام وانتشاره، امتدادا للدولة الإسلامية بين شبه القارة الهندية إلى الشرق وشمال إفريقيا وجنوبي أوروبا في الغرب. وقد تجاوزت الرحلات البحرية والقارية للعرب حدود الدولة الإسلامية حيث بلغت جنوبي الصين وكوريا وجزر اليابان في الشرق وغربي وشرقي إفريقيا.¹

وكانت بغداد في عهد الخلافة الإسلامية وقرطبة في الأندلس من أهم المراكز الحضارية والثقافية في الدولة الإسلامية وأكثرها ثراء حيث كانت التجارة مزدهرة .

فقد كانت قصورها وحدائقها من المزارات التي جذبت أعدادًا كبيرة من الزوار سواء من داخل الدولة الإسلامية أو من خارجها. كما أن الرواج الاقتصادي والأمن والرغبة في المعرفة وحب الاستطلاع كلها عوامل ساهمت في رواج السياحة آنذاك .

هكذا احتوت المدن العربية والإسلامية على العديد من المباني والتجهيزات الخاصة بإقامة النزلاء والزوار وتوفير الراحة لهم، فانتشرت الفنادق والحمامات في مدن القاهرة، الإسكندرية، بغداد، البصرة، دمشق، حمص، تونس، والأندلس. وقد اتسمت هذه المرحلة بعدم وجود قيود وقوانين منظمة للانتقال، في حين لم يكن هناك وسائل نقل متطورة. وفي العصور الوسطى كذلك، قام بعض المستكشفين والمغامرين برحلات طويلة، ومن أشهرهم "ابن بطوطة"، والإيطالي "ماركوبولو"، و"كريستوف كولومبس"، وتتنوع الأغراض من الأسفار آنذاك بين التجارة، الحج، ورحلات الدراسة... ومع نشأة الجامعات العريقة في أوروبا، مثل جامعة "أكسفورد" في إنجلترا وجامعة "السوربون" في فرنسا، أصبح السفر لأجل الدراسة والتعلم ظاهرة من ظواهر القرن السادس عشر.

¹ عبد الجبار جبار، مرجع سابق، ص. 33.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

ثانيا - المرحلة الحديثة:

وتشمل هذه المرحلة فترتين:

الفترة الأولى: تمتد بين القرن السادس عشر ونهاية القرن التاسع عشر حيث شهدت هذه المرحلة الاكتشافات الجغرافية وتغيرات عديدة في المجال العلمي، تطور الآلة وتقدم وسائل النقل والمواصلات، من بواخر، سيارات، سكك حديدية كلها وسائل ساهمت في زيادة الرفاهية للسفر ووسعت من آفاقه كما صاحب هذه المرحلة أيضًا تطور اجتماعي وثقافي حيث انتعشت حركة السفر نحو عواصم العالم والمدن الشهيرة لمشاهدة الآثار والمراكز الثقافية. وقد اقتصرت الأسفار في هذه المرحلة، على فئة الأثرياء والتي تزايد عددها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر وحددت حركة السياح بقوانين متعددة كجوازات السفر والتأشيرات نتيجة لظهور الأنظمة السياسية المختلفة للدول وظهور التشريعات وإدراك أهمية السياحة. بالإضافة إلى ظهور الثورة الصناعية خلال أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وتطور صناعة الطيران، استقرار النظم الاجتماعية للطبقة العاملة وارتفاع مستوى الأجور وتخفيض ساعات العمل؛ ما أدى لبحث هذه الطبقة على السفر والمتعة.¹

الفترة الثانية: تبدأ مع مطلع القرن العشرين، وهي المرحلة المعاصرة حيث تطورت السياحة بشكل كبير، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، متى استقرت الأوضاع السياسية والاقتصادية؛ الأمر الذي انعكس ايجابيا على الجوانب الاجتماعية والنفسية للبشر بالإضافة إلى ظهور المنظمة العالمية للسياحة والتطور الكبير في وسائل الإعلام والاتصال التي تضمن سرعة نقل المعلومات، ما زاد من اهتمام الدول بمجال السياحة والعمل على تطويرها إلى أن أصبحت ركن من أركان النشاط الاقتصادي للدول ما ضاعف من حجم التدفقات السياحية العالمية².

¹ Lanquar Robert et Raynouard Yves , **Le tourisme sociale et associatif** (Paris, Collection que sais je ?, PUF, 1978) , p 45

² عبد الجبار جبار، مرجع سابق، ص.35-36.

المطلب الثاني: خصائص وأنواع السياحة

1- خصائص السياحة

لا يمكن اكتمال تعريف السياحة إلا بتشخيص خصائص السياحة ومميزاتها سواء بالنسبة للأشخاص الذين يمارسونها أو بالنسبة للأماكن التي تقام فيها السياحة. وتتمثل أهم خصائص السياحة فيما يلي:

أ/تعتبر السياحة صادرات غير منظورة. إنها لا تتمثل في منتج مادي أو سلعة يمكن نقلها من مكان إلى آخر وهي تعتبر واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه. وعليه فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي «الدولة المضيفة» لا تتحمل نفقات النقل خارج حدودها، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الأخرى التي تتطلب؛ بالإضافة إلى تكاليف إنتاجها، تكاليف نقلها.¹

ب/إن المنتجات السياحية المتمثلة في عوامل جذب السياح" كالموارد السياحية الطبيعية التاريخية، والأثرية" لا تباع إلا من خلال السياحة، وهذه المنتجات لا تباع في معظم الأحوال من غير وجود السلع والخدمات المساعدة، والتي تتمثل في التسهيلات السياحية التي يجب أن تتواجد جنبا إلى جنب مع الموارد السياحية وتتمثل هذه التسهيلات في أربع مجموعات:

- توفر الهياكل الأساسية: كشبكات النقل، الخدمات المرفقة "المياه الكهرباء "...وسائل الاتصال، توفر الأمن والاستقرار.
- توفر منشآت الإقامة: الهياكل الفندقية وغيرها من وسائل الإقامة التكميلية" المخيمات القرى السياحية..."
- توفر النقل: البري، البحري، الجوي.
- توفر المنشآت السياحية الترويجية: كدور اللهو والتسلية، محلات بيع الهدايا التذكارية والسلع السياحية.

¹ Mouhoub Salah : Cours sur les Institutions et Organismes du Tourisme, École Nationale Supérieure du Tourisme .Alger ,2010-2011, p 8-9

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

3/ إن المنتج السياحي منتج مركب، فهو مزيج مشكل من مجموعة عناصر متعددة تتكامل مع بعضها البعض، تؤثر وتتأثر بالقطاعات الأخرى في المجتمع¹

4/ إن السياحة الدولية منتج تصديري يتعرض في بعض الأحيان إلى درجة من عدم الاستقرار لأنه يتعلق بالتأثيرات الخارجية. فقد تتعرض السياحة الدولية لعوامل خارج إرادة الدولة، كوجود اضطرابات سياسية أو تغيرات في أسعار الصرف أو التغيرات المناخية، بالإضافة إلى قرارات الدول القاضية بالرقابة على النقد وتحديد حجم النقد الذي يسمح للسائحين الخروج به.

5/ موسمية النشاط خاصة وأن النشاط السياحي في غالبيته نشاط موسمي. فهناك عوامل تؤدي إلى الموسمية أهمها العطل المدرسية والعطل في المنشآت الصناعية وغيرها في موسم معين. كما أن العوامل المناخية والجغرافية في كل من الدول المصدرة والمستقبلة للسياح تدعو إلى هذه الظاهرة.²

6/ كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة لان جميعها تشارك في تقديم الخدمة السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.³

بالإضافة إلى خصائص السياحة المذكورة أعلاه، لا بد من الإشارة إلى أهمية **عنصر الأمن** كخاصية رئيسية في القطاع السياحي (القطاع الأكثر حساسية وتأثراً بالوضع الأمني)، حيث يعد الاستقرار الأمني من أهم العوامل التي تجذب السياح، ودور الأمن لا يقتصر فقط على حماية السياح من الأخطار وإنما يشمل كذلك أمن المنشآت السياحية والمواقع الأثرية والدينية والتاريخية والطبيعية التي تجذب السياح، ما يجعل من مسألة الأمن مسؤولية مشتركة بين كافة مكونات المجتمع من الهيئات المعنية والجامعات والمواطنين.

¹ نبيل الروبي، **التخطيط السياحي**، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، دون طبعة، 1987)، ص. 14 .

² نبيل الروبي، **مرجع سابق**، ص. 16.

³ خنتار نوال، قلش عبد الله، " تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030-دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-"، **مجلة الاقتصاد والمالية**، المجلد 05، العدد 01 (ماي 2019)، ص. 198.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

والخريطة الآتية توضح نسب سلامة وأمن المسافرين والسائحين في جميع أنحاء العالم تبعا لمؤشر السلام العالمي: تقييم للحالة، حسب البلد، في عام 2017.¹

الشكل رقم 01: سلامة وأمن السائحين عبر العالم حسب مؤشر السلام العالمي سنة 2017



Source : Institute for Economic and Peace, 2017 Global Peace Index, en ligne sur : <https://knoema.com/infographics/qnlwwie/the-2017-global-peace-index> (12/12/2019).

هذه الخريطة تستند إلى مؤشر السلام العالمي والذي يأخذ بعين الاعتبار الأنشطة الإرهابية والأنشطة الإجرامية والعنف، وموثوقية خدمات الشرطة، وحوادث المرور. وتجدر الإشارة إلى أنه من سنة إلى أخرى، يمكن أن تتغير الأوضاع بسرعة، ونلاحظ في الخارطة أن الجزائر صُنفت سنة 2017 مع الدول من الفئة الثالثة (اللون الأصفر).

¹ Sylviane Tabarly, "Les nouvelles dynamiques du tourisme dans le monde Les entreprises du voyage et du tourisme confrontées à la gestion des crises et des risques", sur le site : <http://geoconfluences.ens-lyon.fr>, (01 /11/2018.) à 23 :30.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

حيث احتلت الصدارة كل من كندا، أيسلندا، استراليا، سويسرا، النمسا، اليابان والبرتغال، وفي الفئة الثانية كل من فنلندا، السويد، النرويج ومعها كل من المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا واسبانيا، وتليها في الفئة الثالثة الولايات المتحدة الأمريكية، الجزائر، البرازيل والصين. مع العلم أن الجزائر حسب ذات المصدر بلغ مؤشر السلام لديها سنة 2020 نسبة 2.29 ما جعلها تحتل المرتبة 117 وسبقها في الترتيب من الدول العربية كل من المغرب، تونس، عمان، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة.

2- أنواع السياحة وأركانها

أ- أنواع السياحة:

تختلف تقسيمات السياحة باختلاف المعايير المعتمدة وباختلاف الأهداف المراد الوصول إليها، سنعتمد في تقسيمنا للسياحة في هذه الدراسة على مجموعة معايير تتمثل في:

معيار الغرض: يمكننا تقسيم السياحة وفق معيار الغرض إلى عدة أنواع أهمها:

السياحة الترفيهية:

يتمثل الدافع الأساسي وراءها في رغبة الشخص في الاستمتاع والترفيه عن النفس. فهذا النمط من السياحة يتضمن ممارسة الهوايات المختلفة على غرار الصيد الغوص في البحار والتزلج على الثلوج كما يتضمن زيارة المناطق الجبلية والصحراوية وشواطئ البحر التي تبعث الهدوء في النفس؛ الراحة والاستقرار يركز هذا النوع من السياحة على: سياحة الشواطئ والسياحة الجبلية السياحة الصحراوية¹، وأماكن أخرى.

السياحة الدينية:

وهي الانتقال لزيارة الأماكن ذات التاريخ الديني والتي تعتبر زيارتها نوعا من ممارسة الشعائر الدينية كالحج والتبرك.

¹ بوفليح نبيل، تقرورت محمد، "دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا، حالة الجزائر، تونس، المغرب"، (مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر-الواقع والآفاق، الجزائر، البويرة، 11-12 ماي 2010)، ص.4.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

السياحة الثقافية:

يقصد بها كل استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة من خلال اكتشاف تراث عمراني على غرار المعالم التاريخية والدينية أو تراث روحي، على غرار التقاليد والعادات الوطنية والمحلية.

السياحة العلاجية:

عرفها الإتحاد العالمي للسياحة بأنها تقديم التسهيلات الصحية باستخدام المصادر الطبيعية للبلاد، لا سيما المياه المعدنية والمناخ. ويمكن تعريف السياحة العلاجية على أنها انتقال الأشخاص من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى بهدف الاستفادة من العناصر الطبيعية لهذه المناطق في مجال العلاج والاستشفاء.¹

السياحة العلاجية تأخذ الآن صيغة حديثة وتتوسع من مجرد رحلة علاج إلى رحلة سياحية ممتعة، لأنه بفضل العلاج يستطيع المرضى استغلال فترة العلاج في استكشاف المناطق السياحية بالتعرف على ثقافة جديدة، وعادات وتقاليد مختلفة عن مناطقهم الأصلية.²

السياحة الرياضية:

أصبحت السياحة الرياضية في العصر الحالي من أهم أنواع السياحة لما توفره من إيرادات هامة إلى جانب التعريف بمختلف أشكال السياحة الأخرى وباقي القطاعات الأخرى في الدول المصدرة لهذا النوع من السياحة، وتعتمد هذه السياحة على مجموعة من النشاطات الرياضية على غرار أنشطة سباق السيارات، التزحلق على الثلوج وغيرها من الأنشطة الرياضية³

¹ عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013)، ص.21.

² Tourisme thermique, De nombreuses sources inexploitées en Algérie, *Tourisme Magazine*, numéro (91), (Avril 2018), p31.

³ بوفليح، نقرورت، مرجع سابق، ص.4.

السياحة الخضراء: Green tourism

السياحة الخضراء هي نوع من السياحة المستدامة، تركز على استكشاف الطبيعة، (الحدائق ، المساحات الخضراء ، المحميات الطبيعية الجبلية والحضرية) ¹.

وهذا يسمح للسياح بالانسجام في الوسط الطبيعي والريفي محل الزيارة، ومشاركة السكان في نشاطاتهم عاداتهم وطريقة عيشهم. ²

كثيرا ما نجد مصطلحي السياحة الخضراء والسياحة البيئية في إطار السياحة المستدامة التي تهدف بالأساس للحفاظ على الموارد الطبيعية ولا يمكننا التفريق بين هذين المصطلحين لأنهما يحملان نفس المعنى والذي يرمز إلى السياحة الهادفة لاستكشاف البيئة وحماية الطبيعة.

تعرف السياحة البيئية " Eco-tourism " من قبل الجمعية الدولية للسياحة البيئية على أنها:

"responsible travel to natural areas that conserves the environment and improves the welfare of local people."

ويمكن ترجمة هذا بالقول أن السياحة البيئية تمثل السفر إلى المناطق الطبيعية التي تحافظ على البيئة* وتتيح الرفاهية للسكان المحليين .

ظهر مصطلح السياحة البيئية منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين، وهو مصطلح حديث نسبيا يعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة، والذي يمارسه الإنسان محافظا على الميراث الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها. ¹

¹ Fatiha Aid ,Tourisme vert :un potentiel peu exploité en Algérie ,**Tourisme Magazine** , numéro (81), (juin 2017), p13.

² Mohamed Souissi, Les pratiques du tourisme vert , **Le Mag Éco** (7/8), (Juillet 2012), p12.

* المقصود بالبيئة حسب المنظمة الدولية لمواصفات ومقاييس الإيزو هي "الأوساط المحيطة بالمنظمة والتي تشمل الهواء، الماء، التربة، الموارد الطبيعية، النبات، الحيوان، الإنسان وتداخلات جميع هذه العناصر وتمتد إلى الأوساط المحيطة من ضمن المنظمة إلى النظام العالمي"

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

من أهم أنواع السياحة البيئية:

- سياحة المحميات الطبيعية،
- سياحة المزارع والسياحة الخضراء في الغابات والسهول والمنتزهات وحدائق الحيوانات،
- سياحة صيد الحيوانات البرية والطيور والأسماك،
- سياحة الغوص تحت الماء والألعاب المائية ومشاهدة الشعب المرجانية، والتنزه على الشواطئ ودراسة النباتات البحرية والرحلات الشراعية والفنادق العائمة.
- سياحة الصحاري حيث الهدوء والسكينة ومراقبة الطيور والحشرات والزواحف والتزلج على الرمال،
- سياحة الآثار والمغارات وتحليل الصخور الجيولوجية،²

تشمل المبادئ الرئيسية للسياحة البيئية: التقليل من الآثار السلبية، حماية التنوع البيولوجي، بناء الوعي البيئي واحترام الثقافات المحلية. وعادةً ما تكون مناطق الجذب الرئيسية للسياحة البيئية هي النباتات والحيوانات والتراث الثقافي.³ وهي نفس مبادئ السياحة الخضراء.

ورغم التشابه الموجود بين السياحة المستدامة والسياحة البيئية إلا أن مصطلح السياحة المستدامة يبقى مصطلح أشمل وأوسع بما أن هذه الأخيرة تشمل حماية البيئة، التنمية الاجتماعية والاقتصاديات المحلية في الحاضر وفي المستقبل، كما تغطي كل أنواع السفر والوجهات أي (أنواع السياحة). وهو ما سنتطرق إليه لاحقاً في إطار السياحة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة.⁴

كما أن السياحة البيئية تعد جزء لا يتجزأ من السياحة المستدامة وتساهم في تحقيق المستويات الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. وقد أدركت العديد من الدول أهمية الربط بين الاستثمارات السياحية والمجال البيئي.

¹ صباح بلقيدوم، حياة مامن، "السياحة البيئية حلقة وصل بين الاستثمار السياحي والمجال البيئي لتحقيق التنمية المستدامة- نماذج عالمية وعربية متميزة من عالم السياحة البيئية-"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع (جوان 2018)، ص. 8.

² صباح بلقيدوم، حياة مامن، مرجع سابق، ص. 10.

³ "What is the difference between green , eco-, and sustainable tourism ? ", **Rainforest Alliance**, (septembre 2016),en ligne sur le site : <https://www.rainforest-alliance.org/faqs/difference-between-eco-tourism-green-sustainable-travel> ,consulté le 24-janvier 2019.

⁴ Loc. Cit.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

حسب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية التاسعة فيما يخص السياحة والبيئة فإنه يمكن ترجمة المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة إلى 12 هدفاً محدداً وأساسياً لصياغة السياسات السياحية المستدامة وقد أوردتها فيما يلي:

- السلامة الاقتصادية: وتتجسد في قدرة المنشآت السياحية على الازدهار والإبقاء على قدرتها التنافسية في المدى الطويل.
- نوعية العمالية: أي خلق ودعم القطاع السياحي للوظائف وتحسين نوعيتها من حيث الأجور، ظروف العمل، انعدام التمييز على أساس الجنس أو العرق..الخ.
- إرضاء الزوار: بمعنى توفير الاحتياجات للجميع دون تمييز، واكتساب الخبرات في إرضاء السياح.
- الرخاء المحلي: تدعيم وتطوير مساهمة القطاع السياحي في تحقيق الرفاهية للمجتمعات المضيفة
- الإنصاف الاجتماعي: وقد تم التطرق إليه في عنصر السياحة كأداة لمحاربة الفقر، أي محاولة التوزيع الواسع النطاق للمنافع الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن السياحة على مستوى المجتمعات المضيفة ما يسمح بإتاحة فرص الحصول على الدخل والخدمات الجيدة لطبقة الفقراء.
- القوامة المحلية: والمقصود بالقوامة هنا هو إشراك المجتمعات المضيفة وتمكينها فيما يتعلق بعمليات التخطيط واتخاذ القرارات بشأن التنمية السياحية بفتح مجال التشاور مع الفواعل الأخرى.
- التكامل المادي: أي المحافظة على قيمة المناظر الطبيعية وتعزيزها وحمايتها من التدهور.
- التنوع البيولوجي: ويتجسد في الحفاظ على المناطق الطبيعية والحياة البرية وحمايتها من الضرر (السياحة البيئية).
- كفاءة استخدام الموارد: بمعنى البحث عن الموارد الأكثر نجاعة والتقليل من استخدام الموارد النادرة أو غير المتجددة في القطاع السياحي -المرافق والخدمات السياحية -

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

- النقاء البيئي: أي حماية المناطق المضييفة من التلوث بأنواعه الهوائي، المائي والترابي وحسن تسيير النفايات التي تتسبب فيها النشاطات السياحية.¹

ولابد من الإشارة هنا أن الأهداف الثلاث الأخيرة تدخل في إطار السياحة البيئية التي تعتبر جزء من السياحة المستدامة .

سياحة رجال الأعمال:

يخص هذا النوع من السياحة المناطق التي تعتبر عواصم اقتصادية أو إقليمية والمدن الكبرى، وذلك بغرض إبرام عقود، لقاءات عمل، قمم أعمال، كما يشمل أيضا هذا النوع من السياحة المعارض والصالونات²، أو يكون لمجرد الاستطلاع.

سياحة المناسبات الخاصة:

وفيها ينتقل السائح لحضور المهرجانات الفنية، العاب أولمبية ومعارض عالمية.

السياحة التصويرية:

ينتقل فيها السائح بهدف التصوير الفوتوغرافي أو التصوير السينمائي وتكون في المناطق ذات المناظر الخلابة.

سياحة التعليم والتدريب:

يعتبر هذا النوع من الأنواع المهمة والقديمة. فالسفر لغرض الدراسة والتعلم يمارس منذ زمن قديم كما في رحلات ابن بطوطة وابن ماجد. يخص هذا النوع الدول المتقدمة صناعيا وعلميا حيث تقوم هذه

¹ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ورقات معلومات أساسية من أجل المشاورات الوزارية المستوى حول الطاقة والبيئة من أجل التنمية، وإدارة المواد الكيميائية، علاوة على السياحة والبيئة مقدمة من المدير التنفيذي، الأمم المتحدة، ص ص 5-6.

² Sébastien Condès, " Les incidences du tourisme sur le développement", revue tiers monde (année 2004), p27, en ligne sur le site : www.persee.fr, (01-11-2018) à 16 :00.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

الدول بتشجيع السفر لغرض متابعة الدراسة فيها أو عقد ندوات تعليمية أو تدريبية في جامعاتها ومعاهدها.¹

معيار المناطق الجغرافية:

تنقسم السياحة وفق هذا المعيار إلى قسمين:

أ-السياحة الداخلية (المحلية):

وهي الانتقال المؤقت للأفراد داخل الحدود السياسية لمواطنهم الأصلية.

ب-السياحة الإقليمية:

يقصد بها التنقل بين دول متجاورة مثل دول المغرب العربي، أو الدول الإفريقية. ما يميز هذا النوع من السياحة أنها منخفضة التكاليف نسبيا.²

ج- السياحة الخارجية (الدولية):

وتتجسد في الانتقال المؤقت للأفراد خارج الحدود السياسية لدولهم. من أجل الترفيه والتعرف على بلاد جديدة وعادات أهلها وطرق معيشتهم وتفكيرهم ومدى ما قدموه من إنجازات.³

¹ سالم حميد سالم، "سلوك السائح ودوره في تحديد النمط السياحي"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 48، (سنة 2007)، ص.72.

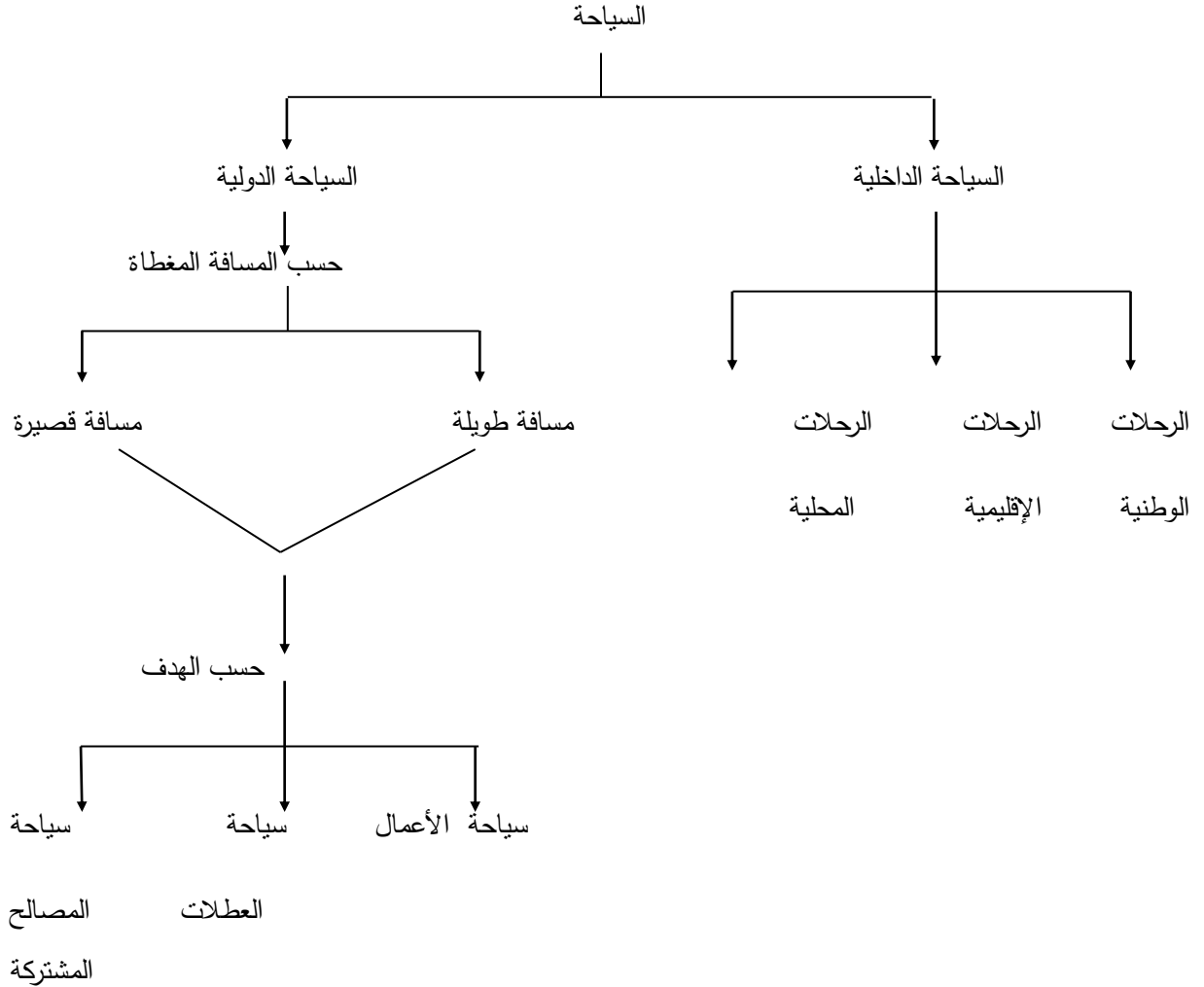
² سي محمد نادية، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية القطاع السياحي في الجزائر، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013)، ص.7.

³ صالح ونيس عبد النبي، المعتمد في السياحة والآثار (الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، ط.1، 2006)، ص.16.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

والشكل الآتي يوضح أنواع السياحة حسب المعيار الجغرافي:

الشكل رقم 02: أنواع السياحة حسب المعيار الجغرافي



Source : Amine Mokhefi, Tarik Hamoul, Bouzida Sawsen," Strategic management of the domestic tourism: the first step for a successful Algerian tourism sector", International Journal Of Research Science and Management, (December 2017), p.98.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

معيار عدد الأشخاص:

تتقسم السياحة وفقا لهذا المعيار إلى:

سياحة فردية:

تتضمن سفر شخص أو اثنين أو عائلة حيث لا تعتمد على أي برنامج محدد ولكل سائح دوافع خاصة يسعى لتحقيقها وفقا لإمكانياته المادية.¹

سياحة جماعية:

تتمثل في سفر مجموعة عادة يربطها رباط معين. تتضمن المشاركة في النقل والإقامة وخدمات أخرى، وتتميز بانخفاض تكلفتها.²

معيار السن:

يمكننا تقسيم السياحة حسب هذا المعيار إلى أربعة أنواع هي كالاتي:

سياحة الطلائع:

تتعلق بالأطفال من 07 إلى 14 سنة وهي مرحلة تعليمية يتم من خلالها تعليم الأطفال المعارف والمهارات عبر الرحلات الاستكشافية.

سياحة الشباب:

متعلقة بالشباب ما بين 15 إلى 21 سنة، تتميز بالبحث عن الإثارة وتكوين المعارف والصدقات وخلق الروابط الاجتماعية.

¹ محمد منير حجاب، الإعلام السياحي (مصر، دار الفكر والنشر والتوزيع، ط.1، 2002)، ص. 47.

² نبيل الروبي، نظرية السياحة (مصر، مؤسسة الثقافة الجامعية، د.ط، دون سنة نشر)، ص. 24.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

سياحة الناضجين:

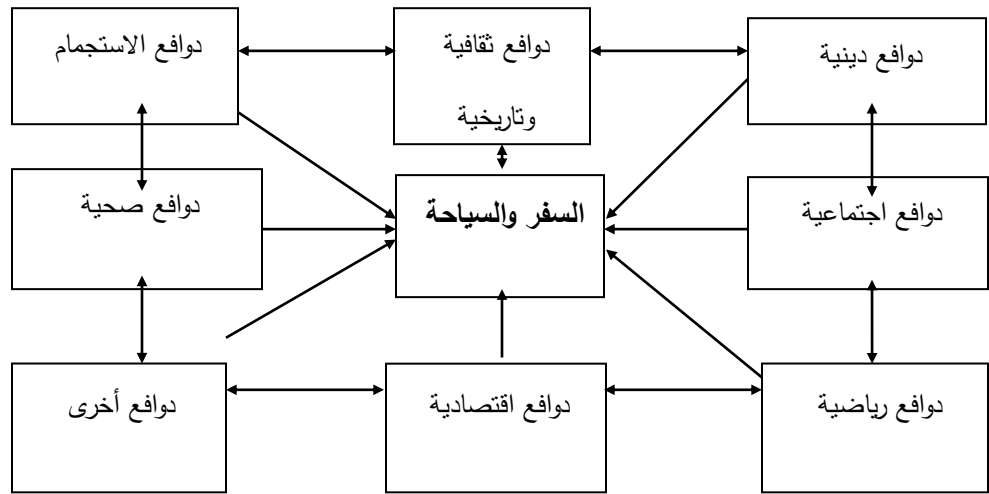
تتعلق بالمرحلة العمرية ما بين 35 إلى 55 سنة وهي عبارة عن سياحة استرخاء وهروب من جو العمل الروتيني والإرهاق بالبحث عن الراحة والاستجمام.

سياحة كبار السن:

تتعلق بالمتقاعدين وكبار السن. وتقوم الشركات السياحية بتنظيم هذا النوع من السياحة خصيصا لهؤلاء الأشخاص وتتميز بارتفاع أسعارها وتقديم أفضل الخدمات السياحية وأفضل أنواع الإقامة والنقل وتكون لفترات طويلة تتراوح من أسبوعين إلى شهر.¹

والشكل الآتي يوضح أنواع السياحة المذكورة سابقا من خلال دوافع السياحة والسفر أي الأسباب الرئيسية وراء السياحة.

الشكل رقم 03: دوافع السفر والسياحة



المصدر: كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004)، ص 37.

¹ يسري دعبس، السياحة (مصر، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، 2001.د.ط، دون سنة نشر)، ص ص. 113-

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

السياحة الإسلامية:

إضافة لكل ما سبق من أنواع السياحة لابد من إدراج نوع جديد من السياحة ظهر في السنوات الأخيرة وهم ما يعرف بالسياحة الإسلامية أو السياحة الحلال وسنتطرق إليها فيما يلي:

أعطى الإسلام أهمية كبيرة للسفر ودعا المسلمين لاكتشاف الأرض والتدبر في خلقه والبحث عن المنفعة من خلال السفر للعلاج، للعمل والتجارة، وحتى السفر للترفيه عن النفس وجعل من زيارة بيت الله بمكة المكرمة ركنا من أركان الإسلام، مع وجود شروط وقواعد محددة تراعي الديانة الإسلامية، في هذا السياق جاءت سياسات سياحية تراعي هذه الشروط وهي ما يطلق عليها السياحة الحلال.¹

تعرف السياحة الحلال على أنها السياحة الموجهة بشكل رئيسي للمسلمين مع أنها يمكن أن تحصل على جذب عالمي حتى لغير المسلمين لأسباب متعددة كالأسعار المضبوطة، السلام والأمن والجو الملائم للحياة الأسرية والنظافة وغيرها من الظروف التي تعد من مبادئ السياحة الإسلامية.

تعددت تسميات السياحة الإسلامية ما بين السياحة الحلال، سياحة الشريعة.. كما تطلق تسميات مشابهة على الخدمات في القطاع السياحي والمرتبطة بهذا النوع من السياحة كالضيافة الإسلامية الحلال، الفنادق المطابقة للشريعة والأسفار الحلال ..

بينما لا يوجد تعريف عالمي موحد للسياحة الإسلامية لحد الآن.

ترتكز السياحة الإسلامية على مجموعة من المكونات سنلخصها فيما يلي:

أ- **الفنادق الحلال:** وهي الفنادق التي لا تحتوي على المشروبات الكحولية، وألعاب الحظ، بينما تشمل أغذية حلال فقط، قرآن، سجادة صلاة وبوصلة لتحديد وجهة مكة المكرمة في كل غرفة، أن تشتمل على قاعات للصلاة، وطقم صلاة مناسب، أن يكون تمويل هذه الفنادق إسلامي، وبها مرافق للتسلية للنساء والرجال بشكل منفصل.

¹ Le tourisme international dans les pays de l'OCI: perspectives et défis 2017, rapport réalisé par le centre de recherche statistiques, économiques et sociales et dz formation pour les pays islamiques, Organisation de coopération islamique, p.25.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

ب - النقل (شركات الخطوط الجوية) الحلال:

من أهم خصائص النقل الحلال هي النظافة، منع المشروبات الكحولية، وبث عروض تتماشى والدين الإسلامي.

ج - محلات الأغذية الحلال:

يجب أن تكون الأغذية المقدمة في المطاعم كلها حلال ومطابقة للإسلام، وأن تذبج الحيوانات حسب المبادئ الإسلامية بالإضافة إلى منع المشروبات الكحولية.

د - الرحلات المنظمة الحلال:

برامج الرحلات يجب أن تتوافق مع المواضيع الإسلامية، حيث تبرمج الرحلات إلى المساجد، المعالم الإسلامية، والتظاهرات الإسلامية خاصة في شهر رمضان.¹

هـ - التمويل الحلال:

مصادر التمويل للفنادق، المطاعم، ووكالات السفر وحتى الشركات الجوية للنقل لا بد أن تتكيف مع المبادئ الإسلامية حيث يتطلب التمويل الإسلامي تقسيم الأرباح والخسائر بين جميع أطراف المؤسسة المالية ويمنع الفوائد.²

¹ Le tourisme international dans les pays de l'OCI : perspectives et défis 2017, **op.cit**, p.26.

² **Loc. cit**

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

ب - أركان السياحة:

يمكن تقسيم أركان السياحة إلى:

1-النقل:

إن قطاع السياحة مرتبط ارتباطا وثيقا بصناعة النقل حيث يعتبر هذا الأخير أحد الأركان الأساسية للسياحة، إذ أنه لا يمكن أن تنشأ السياحة وتتطور دون تطور وسائل النقل وتوفير وسائل المواصلات وخدماتها.¹

أ - النقل البري: ويشمل السيارات الخاصة والمؤجرة، القطارات، الدراجات النارية...الخ.

ب - النقل البحري: ويشمل مختلف المراكب و السفن.

ت - النقل الجوي: ويشمل الطائرات.²

2-الإيواء:

تعتبر أماكن الإيواء أول ما يبحث عنه السائح حين وصوله إلى أي دولة أو مكان قبل البحث عن الترفيه، ويتمثل الإيواء في: الفنادق، الشقق السياحية، المخيمات.

3-البرامج:

يرتبط نجاح السياحة بقوة ونوعية البرامج التي يمكن أن يحصل عليها السائح، وتتعدد هذه البرامج ما بين زيارة المتاحف، الأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمناطق العلاجية أو الدينية أو الطبيعية والرياضية...الخ، بالإضافة إلى الخدمات السياحية الأخرى مثل المحلات، الأسواق، المتنزهات.

¹ أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة (مصر: دار كنوز للنشر والتوزيع، ط.1، 2007)، ص ص.28-29.

² ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 1997)، ص.33.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

بالإضافة إلى ما سبق توجد أركان أخرى للسياحة، نذكرها فيما يلي:

البنية التحتية للسياحة:

وتتمثل في الخدمات الأولية أو القاعدية الواجب توفرها لقيام أي مشروع سياحي أو منطقة سياحية، كشبكات الصرف الصحي، المياه، الكهرباء والغاز، الطرق والمواصلات، الخدمات الصحية، البنوك، وانعدام هذه البنى لا يسمح بقيام مشاريع سياحية متكاملة، وذلك لاعتماد صناعة السياحة أساساً على البنية التحتية.¹

البنية الفوقية للسياحة:

وتتمثل هذه البنى في منشآت الإقامة والإيواء ومشاريع الاستقبال السياحي، إضافة إلى مكاتب المعلومات السياحية كالشركات السياحية، المنظمات السياحية دور الترفيه والتسليه كالسينما، الملاعب والمسارح...، المترجمين، ووكالات تأجير السيارات.²

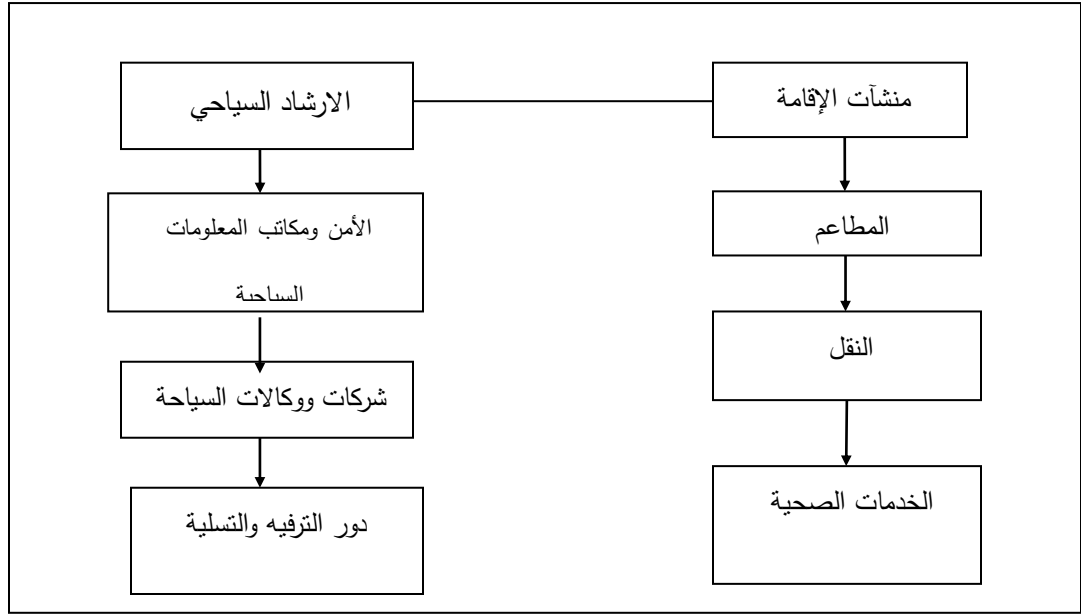
والشكل الآتي يلخص أركان النشاط السياحي الأساسية:

¹ ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سابق، ص.43.

² كواش خالد، مرجع سابق، ص. 27.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

الشكل رقم 04: أركان النشاط السياحي



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على ما سبق من معطيات.

المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية للسياحة

السياحة كما أسلفنا الذكر هي صناعة رئيسية عالميا، وكذا قطاع رئيسي في العديد من الاقتصاديات الدولية. وتشهد منظمة السياحة العالمية (UNWTO) حاليا أن السياحة عرفت استمرارا في النمو والتنوع على مدى العقود الستة الماضية لتصبح واحدة من أكبر وأسرع القطاعات الاقتصادية نموا في العالم. وحسب المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) في سنة 2010 فإن السياحة ساهمت بنسبة 9.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويتوقع نفس المجلس أن هذا النمو سيستمر بأكثر من 4 في المائة سنويا خلال السنوات العشر المقبلة.¹ كما سيتم فتح أعداد متزايدة من الوجهات التي ستستثمر في التنمية السياحية ما سيجعل من السياحة الحديثة محرك رئيسي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى حسب منظمة السياحة العالمية فإن التدفقات السياحية في جانبها البشري شهدت أيضا تطورات سريعة حيث نمت السياحة الدولية خلال الفترة من 2009-2015 من 880 مليون سائح إلى 1185 مليون سائح ووصل معدل النمو لأكثر من 25.73 % خلال هذه

¹ Larry Dwyer ,Ray Spurr, **Tourism economic summary**, STCRC Center For Economic and Policy, P. 1.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

الفترة. وتوزع النمو بين قارات العالم بنسب متفاوتة حيث جاءت قارة أوروبا في المرتبة الأولى، تليها قارة آسيا والمحيط الهادئ، ثم تأتي الأمريكيتان في المرتبة الثالثة، تليهما قارة أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط¹.

وسنحاول في هذا المطلب تبيان الأهمية الإستراتيجية للسياحة من خلال ما يلي:

أولاً: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

للسياحة أهمية كبيرة سواء من الناحية المادية أو المعنوية، حيث تلعب دوراً ريادياً على الصعيد الاقتصادي من قدرتها على خلق الثروة إلى دورها في جعل المواطنين عبر مختلف البلاد السياحية يحتكون بمختلف الثقافات والعادات، مما يحدث نوعاً من الانسجام والتوافق على المستوى الاجتماعي، والاستقرار على الصعيد السياسي. وذلك ما سنتطرق إليه في العناصر الآتية:

أ- الأهمية الاقتصادية:

للسياحة مكانة مهمة في السوق العالمية، إنها واحدة من النشاطات الاقتصادية الأساسية في العالم، والاتجاه إلى السفر جعل من صناعة السياحة مورداً مهماً لمناصب الشغل والعملية الصعبة. في الوقت نفسه هناك أنواع جديدة من السياحة ظهرت كنتيجة للتطور الاقتصادي وما تبعه من ارتفاع للقدرة الشرائية، ولأوقات الفراغ².

إضافة إلى أنه في السنوات الأخيرة، كانت السياحة واحدة من النشاطات الخدمية الأكثر تطوراً في الدول ذات الدخل الضعيف، وحصتها في النشاط الاقتصادي في تقدم مستمر إذ تساهم السياحة في تحصيل وعاء ضريبي جيد، حيث تستطيع الدولة تحقيق زيادة كبيرة في إيراداتها العامة من خلال تحصيل أنواع مختلفة من الضرائب والرسوم التي تفرض على الأنشطة والخدمات السياحية³.

¹ صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، "السياحة في الجزائر بين: الواقع والمأمول"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني (ديسمبر 2017)، ص.54.

² Fatima Zohra Harouat, **Comment promouvoir le tourisme en Algérie ?**, mémoire de magister, (Université Abou Bekr Belkaid Tlemcen : Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, 2012), p.50.

³ سيد أحمد كبداني، فراح رشيد، مرابطي عبد الغاني، "انعكاسات اقتصاد المعرفة على تفعيل التنمية السياحية"، مجلة دفاتر بوداكس، العدد 03 (ماي 2015)، ص.170.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

ومنه، نستنتج أن للسياحة دور أساسي في التنمية الاقتصادية للدول المستضيفة. نظرا لما توفره من العملة الصعبة ومناصب الشغل بالإضافة إلى خلق القيمة المضافة وبالتالي مكافحة الفقر كتحدٍ عالمي تسعى إليه جميع دول العالم.

ومن أهم ما يمكن أن يساهم به القطاع السياحي في اقتصاد أي دولة نامية أو متقدمة يمكن ذكر ما يلي وذلك (على سبيل المثال لا الحصر).

- دور السياحة في خلق مناصب الشغل:

تساهم السياحة في خلق العديد من فرص العمل سواء في القطاع السياحي نفسه كالشركات السياحية، المطاعم، الفنادق.. الخ، أو في الأنشطة والقطاعات التقليدية التي تسوق إنتاجها للسياح.

تشير إحصاءات تطور مناصب العمل في القطاع السياحي خلال الفترة 2000-2010 أنه إلى غاية 2001 كانت السياحة توفر 200 مليون فرصة عمل أي حوالي 8% من مجموع فرص العمل في العالم، أما سنة 2006 بلغت حوالي 350 مليون عامل أي بتطور 150 مليون منصب عمل خلال 05 سنوات، وحاليا السياحة تعتبر القطاع الاقتصادي الأكثر مرونة بمعدل سنوي مقداره 4% حتى سنة 2018. وتوفر 10% من إجمالي الوظائف عالميا في نفس السنة.¹

بالإضافة إلى ذلك أكدت معظم الدراسات التي أجريت أن بناء غرفة فندقية جديدة يخلق 03 فرص عمل مباشرة وغير مباشرة نظرا لتكامل القطاع السياحي مع بقية القطاعات الأخرى.

- أثر إنفاق السياح في الحركة الاقتصادية:

يعرف الإنفاق السياحي بأنه التقييم الاقتصادي لمجموع الخدمات المقدمة إلى السائحين² نذكر منها الخدمات الفندقية كالإطعام والإيواء ومختلف الخدمات التي يطلبها السائح أثناء إقامته في الفندق، مقابل أموال تنتقل من السائح إلى أصحاب الفنادق فتستغل في عملية الترميم والصيانة وتوسيع الاستثمار

¹ ملحق السياحة لوسيل، "معدل النمو السنوي باقتصاديات القطاع السياحي سبتمبر 2019"، في: https://lusailnews.net/pdf/20190928_1569695756-659.pdf (12 أكتوبر 2019).

² كواش خالد، مرجع سابق، ص. 77.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

أو تجديد الأثاث والتجهيزات وهو ما يمثل انتقال جزء من إيرادات القائمين على الصناعة الفندقية إلى عملائهم، ونفس الشيء ينطبق على موردي مختلف المواد الغذائية والتنظيفية هذا داخل الفنادق.

وفي المقابل، هناك الرحلات السياحية التي تقوم بها الوكالات والشركات السياحية وقطاع الخدمات المختلفة ووسائل النقل البري والبحري والسكك الحديدية وانتشار وتوسع المؤسسات المالية من مصارف وبنوك ومكاتب البريد ومكاتب الاستعلامات، ما يؤدي إلى زيادة الدخل لدى الساكنة وبالتالي ارتفاع معدل إنفاقهم على السلع الاستهلاكية وارتفاع معدل الادخار لديهم الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار. ومن المسلم به أن كل استثمار جديد يولد إنفاقا وكل إنفاق ينشأ دخولا¹. إضافة إلى أن السياحة تعد من عوامل زيادة إيرادات الدولة، ومن أهمها نذكر:²

- الضرائب على المواد الغذائية.
- الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والمشروعات السياحية وعلى كافة الأعمال المتصلة بصناعة السياحة.
- ضرائب الدخل التي تتزايد حصيلتها بتزايد الوافدين من أجل السياحة.
- رسوم تقديم خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات والبريد... الخ
- رسوم الملاحة البحرية والجوية من خلال استخدام المطارات والموانئ الوطنية

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات للنقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.
- المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد.

¹ بديعة بوعقلين، الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2006)، ص. 28 .

² أحمد ممدوح، أنواع الشركات السياحية (القاهرة: هلا للنشر والتوزيع، 2001) ص. 74.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

· فروق تحويل العملة¹.

- المساهمة في الدخل الوطني والنتائج المحلي الإجمالي:

تساهم السياحة في زيادة الدخل القومي والنتائج المحلي الإجمالي عن طريق الأرباح السياحية المتأتية من زيادة معدلات إنفاق السياح داخل البلد وبقائهم أطول فترة ممكنة، وهذه المساهمة ليس فقط بمقدار ما ينفقه السياح بل عن طريق ما يطلق عليه في علم الاقتصاد "بالمضاعف الاقتصادي" لأن الاستثمارات السياحية تؤدي إلى سلسلة أخرى من الاستثمارات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل وهكذا.²

مع العلم أن السياحة الدولية تعرف منذ سنة 1970 توسع هائل وذلك حسب استشراف المنظمة العالمية للسياحة OMT التي تتوقع استمرارية هذا التوسع في العشر سنوات القادمة.

حيث قدر عدد السياح القادمين دوليا بـ 165 مليون سنة 1970، 998 مليون سنة 2011 و1.235 مليون سنة 2016 بمعدل نمو 4.4%، وسيصل العدد حسب نفس المنظمة إلى 1 600 مليون سائح سنة 2020. وتتوقع المنظمة العالمية للسياحة أن تبلغ المداخيل السياحية سنة 2030 ما يقدر بـ 1.8 بليون³

ووفقا لمقياس السياحة العالمية 2015 وصلت الصادرات من السياحة الدولية إلى 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2014 وعلاوة على ذلك، قد صنفت السياحة في المرتبة الرابعة من بين القطاعات الأكثر تصديرا في جميع أنحاء العالم، بعد قطاعات الوقود، والمواد الكيميائية والمواد الغذائية

¹ موسى سداوي، زروق صدوقي، "السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني (دون سنة نشر)، ص.99.

² سليمة طبابيية، سعيدة بورديمة، موسى باخشة، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات، المعوقات، وسبل النهوض، (مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول السياحة والتنمية المستدامة، جامعة باجي مختار، عنابة، 29 و 30 سبتمبر 2017)، ص.4.

³ "Current developments and forecasts"، en ligne sur : <http://www2.unwto.org/content/why-tourism>, consulté le (12-08-2019) à 11 :49.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

ويلاحظ أيضا أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ارتفعت من 7.7 % سنة 2012 إلى 9 % سنة 2015.¹

تبقى أوروبا، آسيا والأمريكيتين الثلاث وجهات المفضلة للسياحة العالمي سنة 2011 حيث استقطبت بنفس الترتيب 519.9 ، 221.6 و 155.7 مليون سائح بما يساوي 54.4 % و 23.2 % و 16.3 % من سوق السياحة العالمي لسنة 2011.²

وهذا الارتفاع في نسبة السياحة العالمية ينعكس أيضا على الإيرادات المالية التي قدرت بـ 17 مليار دولار أمريكي سنة 1970 ويتوقع أن تبلغ 1 555 مليار دولار سنة 2020.

والجدول الآتي يوضح مسار تطور التدفقات السياحية العالمية من 1970 إلى غاية سنة 2020.³ الجدول رقم 01: تطور التدفقات السياحية العالمية من 1970 إلى 2020:

السنة	عدد السياح (بالمليون)	الإيرادات (بالدولار الأمريكي)
1970	165	17
1980	284	103
1990	438	261
1995	534	405
2000	684	477
2005	804	682
2008	922	944
2020	1600	1555

المصدر: إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة OMT في: <https://www.unwto.org/unwto-tourism-dashboard> (2018/09/10)

¹ Choukri Benzarour, Rachid satour, "Tourism and economic growth in Algeria : Evidence of Cointegration and causal analysis", Munich Personal RePEc Archive, number (78731), p2, online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/78731/>, (23 April 2017).

² Le tourisme international dans les pays de l'OCI : perspectives et défis 2017, op.cit, p 5

³ Fred Célime et François Vellas, "World tourisme ,international inequality and the problem of poverty ", sur le site : journals.openedition.org, consulté le (25/10/2018) à 00 :30.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

ب - الأهمية الاجتماعية والسياسية:

1 - الأهمية الاجتماعية:

تكمن أهمية قطاع السياحة من الناحية الاجتماعية فيما يلي:

- زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي بمختلف عادات وشعوب الطرف الآخر واهتمام الشعوب المضيفة بعادات وشعوب وقيم أجدادها وآبائها والحفاظ عليها من الزوال والاضمحلال..
- توفر السياحة فرص عمل للكثير من الطبقات الفقيرة، والتي تجد فرصة للعمل في المجال السياحي بما يوفره من مناصب شغل؛ مما ينعكس إيجابيا على المجتمع.
- رفع مستوى الشعور بالانتماء الوطني من خلال التبادل الثقافي والحضاري¹ التفاعل والاحتكاك بين سكان المنطقة السياحية المزارة من جهة ومن جهة السياح سواء كانوا من حملة جنسية نفس البلد أو جنسيات أخرى، الأمر الذي يفضي إلى التبادل الاجتماعي. بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية السلبية التي يمكن أن تسببها السياحة والتي تؤثر على الحياة في المجتمعات المنظمة؛ مثل الجريمة والدعارة، والدين، والقمار، وكره الأجانب، وانقطاع أواصر المجتمع، والهجرة، والتغيرات في الملابس واللغة، واكتظاظ البنية التحتية، والإقامة، والخدمات، ومعايير الصحة².

2 - الأهمية السياسية:

للسياحة من الأهمية السياسية ما لا يقل عن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية حيث بإمكان السياحة أن:

¹ صالح فلاح، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي (جامعة العقيد الحاج لخضر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، نادي الدراسات الاقتصادية، باتنة)، ص. 7، على الرابط:

http://www.noorsa.net/files/file/0275_15.doc

² منظمة العمل الدولية، دليل الحد من الفقر من خلال السياحة، الطبعة الثانية، 2013، ص. 15.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

- تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول.
- تعمل على تحقيق الحوار ومعرفة الآخر وتساعد على التفاهم بين شعوب الدول المختلفة ونشر مبادئ السلام العالمي.
- كما أن النتائج الايجابية للسياحة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية بطريقة غير مباشرة.

ثانيا: الأهمية الثقافية والبيئية

أ - الأهمية الثقافية للسياحة: للسياحة أهمية ثقافية نذكر منها :

- تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب وأداة لإيجاد مناخ مشبع يروج للتفاهم والتسامح بينهم، كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي تداول العلوم والمعارف.
- تساهم السياحة في انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة وتوطيد العلاقات بين الشعوب وزيادة معرفة شعوب الأرض ببعضهم أي انفتاحهم على مختلف ثقافات العالم كما توفر السياحة التمويل اللازم للحفاظ على التراث والمواقع الأثرية والتاريخية والتي تعد جزءا من ذاكرة وثقافة البلدان المضيفة.¹

ب - الأهمية البيئية للسياحة:

- في البداية، لا شك بأن السياحة تتأثر بالنظام البيئي الموجود في كل بلد،² لأن الظروف الطبيعية مثل المناخ، الجبال، التضاريس، المياه، الثلوج، الغابات والثروة الحيوانية كلها تساهم في تحديد وجود السياحة، وبذلك فإن البيئة تعتبر الأمر الأساسي المكون لموضوع السياحة بما أنها تحدد طبيعة السياحة، فلا وجود مثلا لسياحة التزلج على الثلج في بلد أو منطقة تتميز بمناخ صحراوي، ولا يمكن تطوير سياحة من نوع رفيع في بيئة غير نظيفة أو تفتقر للجمال الطبيعي والإبداع المعماري.

¹ عوينان، مرجع سابق، ص. 27-28.

² خالد كواش، مرجع سابق، ص. 36.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

وبدورها السياحة تؤثر على البيئة من خلال تدخل الإنسان قصد استغلال البيئة لأغراض سياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث تظهر الأهمية البيئية للسياحة في تامين بعض المناطق غير اللاتقة أو المتدهورة عن طريق تنظيف محيطها وتهيتها وتطويرها ببرامج استثمارية سياحية تأخذ بعين الاعتبار الطابع المحلي والفن المعماري التقليدي والجانب الجمالي كالتشجير، المساحات الخضراء، الممرات السياحية والمسابع. وهذا ما يساهم في تحسينها.¹

إلا أن هذا لا يمنع من وجود آثار سلبية للسياحة على البيئة، الشيء الذي جعل معظم البلدان وكل الهيئات الدولية المتخصصة تنادي بضرورة وضع سياسات تنموية مستدامة للسياحة، من أجل تفادي أخطار الاستغلال الفاحش للبيئة والحد من تدهورها.

يظهر هذا الاستغلال السلبي للبيئة على سبيل المثال في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط التي انتهجت سياسات الانفتاح وتشجيع المبادرة السياحية الخاصة كصناعة تشمل أنشطة النقل، الإطعام، والترفيه والتي توظف أكثر من 202 مليون شخص عبر العالم. حيث يتضاعف عدد سكان هذه الدول (تونس مثلا) عشر مرات خلال مواسم الاصطيفاف " **Tourisme de Masse** " ما يتسبب في ضغط كبير على البيئة والموارد (مشاكل المياه المستعملة، النفايات، التلوث الهوائي، الفوضى، الاستهلاك المفرط للمياه) خاصة في المخيمات التي لا يتم تزويدها بالماء بشكل كافٍ مما يسبب مشاكل الصرف الصحي لا سيما في الأماكن التي لا تتوفر فيها أساسا مراكز للمعالجة،² بالإضافة إلى الاستهلاك غير العادي للموارد مقارنة بما يستهلكه السكان المحليين، وغزو البنايات للسواحل والشواطئ ما يدمر التوازن البيئي لهذه الأراضي خاصة الزراعية الخصبة ما يؤدي إلى إعاقة الإنتاج الغذائي ما ينطوي عموما على أضرار كبيرة، وأحيانا لا رجعة فيها بالنسبة للنظام البيئي الطبيعي ما يستدعي عملية توعية ترافق الانفتاح على السياحة لتوضيح العلاقة بين السياحة والبيئة.

¹ Larry Dwyer, Ray Spurr, *op.cit*, p.5.

² M'hamed Rebah, " L'impact sur l'environnement :La face cachée du tourisme ,"**Partenaires :Tourisme Ambitions et contraintes** ,numéro 46 (juillet 2004), p.34.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

وقد حاول **Jean Michel Hoerner** * في كتابه "**Géopolitique du tourisme**"

توضيح أهمية القطاع السياحي خاصة من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي حيث يبين أن السياحة جزء من مجالي العلوم الإنسانية والاجتماعية وأنها تحيط بهما إما لاعتبارات اقتصادية عامة أو لاعتبارات أخرى .

ويهدف الكتاب إلى إظهار أن السياحة تستحق تفكير أكثر عمقاً، وأن هذا الفرع من المعرفة أو النظام السياحي يحق له أن يراعى كغيره من الأنظمة الأخرى.

كما يبرر التصور الجيو- سياسي الذي يمكن أن نطبقه على السياحة التي تشمل في نفس الوقت: صناعة السياحة، تنظيم الرحلات، المنتجات السياحية، السياح الأجانب والسكان المحليين¹.

كنتيجة لما سبق، فإن السياحة قطاع مشجع للاستثمار بمختلف أنواعه. كما أنه قطاع يساعد على تنمية الأقاليم النائية من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للسكان المحليين بإقامة البنى التحتية وشبكات المياه، الصرف الصحي، الكهرباء والخدمات المختلفة ..، وفي نفس الوقت تؤدي السياحة دورا اجتماعيا وثقافيا مهما يظهر في: **التوازن الاجتماعي** بتقارب الفئات الاجتماعية الناتج عن زيادة دخول الأفراد العاملين في القطاع السياحي، **النمو الحضاري** كنتيجة للاهتمام بالقيم الحضارية والمعالم السياحية للدولة ، **والتبادل الثقافي** الناتج عن نشر الثقافة الخاصة بكل بلد وإحياء العادات والتقاليد والنهوض بالصناعات التقليدية².

***Jean-Michel Hoerner**, professeur de géopolitique et de tourisme, ancien président de l'Université de Perpignan Via Domitia, y dirige aujourd'hui la faculté "Sport, Tourisme, Hôtellerie internationale" qui abrite l'Institut Jacques Maillot, l'un des tout premiers centres de formations touristiques d'Europe

² Jean Michel Hoerner , **op.cit**, p.5.

² حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012)، ص.39.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

المطلب الرابع: مكانة السياحة في الحقول المعرفية

أ- مكانة السياحة في حقل العلوم السياسية :

إن التفاعل بين الجنسيات المختلفة عبر حدود دول العالم من خلال السياحة كظاهرة إنسانية يتطلب التعرف على القوانين والسياسات والإجراءات والتسهيلات المتبعة في هذه الدول التي غالبا ما تكون انعكاسا لنظمها السياسية السائدة. ولما كانت العلوم السياسية تختص بدراسة أسلوب ممارسة الدولة لسلطتها وطرق حكمها وحقوق وواجبات الأفراد والإجراءات التي تتخذ لمراعاة السلام والنظام داخل المجتمع، فوضوح هذه الإجراءات والنظام يساعد على اتخاذ القرارات السياحية بمفهومها الشامل وارتباطها المباشر به.

ب- مكانة السياحة في الاقتصاد :

تلعب السياحة دورا هاما في تنشيط اقتصاديات كثير من الدول حيث أصبحت تمثل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني نتيجة إنفاق السائحين والذي يأخذ صورا متعددة الإقامة واستخدام وسائل المواصلات، الأكل، التسلية، والتسوق.

بالإضافة إلى الروابط بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى سواء كانت صناعية أو زراعية أو إنتاجية أو خدمية تشارك في تقديم المنتجات السياحية.¹

ج-مكانة السياحة في علم الاجتماع:

ترتبط السياحة كنشاط إنساني اجتماعي بعلم الاجتماع حيث يتطلب تنشيطها وتسويقها وتطويرها التعرف على النظم الاجتماعية القائمة، بالإضافة إلى النسق الثقافي السائد في المجتمعات والأسباب التي أدت إلى تكوينه، إضافة إلى سلوكيات الأفراد والدوافع من ورائها²، وأنواع المشكلات الاجتماعية وأسبابها. حيث يختص علم الاجتماع بكل ما يتعلق بالإنسان من الناحية الاجتماعية، وما يتعلق بالمجتمع من الناحية الإنسانية، وعلاقة الإنسان بالبيئة المحيطة به.

¹ هدى سيد لطيف، السياحة النظرية والتطبيق (مصر: الشركة العربية للنشر والتوزيع، دط، 1994)، ص 79.

² المرجع نفسه، ص. 88.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

د-مكانة السياحة في العلوم القانونية:

يعرف القانون على أنه مجموعة قواعد عامة مجردة تنظم السلوك الاجتماعي للأفراد، وتسهر على تطبيقها السلطات العمومية ويوجد جزء مقرر لحمايتها يقع على من لا يحترمها.¹

وتبرز العلاقة ما بين السياحة وعلم القانون في كون العمل السياحي يشمل مجموعة من الأنشطة في مجالات متنوعة تخضع في تنظيمها وممارستها للقوانين والتشريعات المعمول بها محليا وحتى دوليا. لأن السياحة نشاط منفتح على العالم وبالتالي تخضع إلى القوانين والتنظيمات الدولية، وأبرز مثال على ذلك الإجراءات الجمركية وعمليات تحويل وصرف النقود..الخ.

المبحث الثاني: مكانة السياحة كقطاع استراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

تحتاج الدولة للسياحة كسياسة عامة مجدية لمحاربة الفقر والتقليص من الاقتصاد غير الرسمي وذلك تأكيدا لما ذكرنا في العناصر السابقة، بأن السياحة أصبحت إحدى المحركات الرئيسية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي للعديد من البلدان، كما تعتبر في نفس الوقت أولوية للتنمية بالنسبة لمعظم الدول الأقل نموا.

هذا ما يفسر اهتمام العديد من الدول بالاستثمار السياحي لأنها ترى في هذا القطاع مخرجا من الأزمات الاقتصادية والعسرة المالية ومحاربة الفقر. وفي نفس الوقت أداة للتنمية الاجتماعية ورفع كفاءة العنصر البشري، لا سيما تلك التي تكتسب مقومات سياحية.

ويعرف الاستثمار السياحي على انه مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع. وعرفته المنظمة العالمية للسياحة على أنه: " التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيئة إلى جانب حماية وتوفير الفرص في المستقبل."

بمعنى أن الاستثمار السياحي هو عملية استخدام وتوجيه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين منتج سياحي، أو خدمة تكون ضمن عناصر الجذب السياحي بهدف تسويق هذه الخدمة، وتحقيق عوائد على

¹ احمد الجلاذ، مدخل إلى علم السياحة (مصر: عالم الكتب، ط.1، القاهرة، 1997)، ص.104.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

رؤوس الأموال المستغلة والصناعة السياحية. وتتمثل هذه الأخيرة، في جميع الهياكل والمؤسسات التي تقوم باستيعاب الطلب السياحي المتمثل في الفرد والسائح، ويقاس حجم صناعة السياحة بحجم الفنادق ووكالات السفر.¹

أما في الجزائر، تم تعريف الاستثمار عموماً من قبل المشرع الجزائري في المادة 02 من الأمر رقم 03/01 كآلاتي:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات أو تأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأسمال في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.²

وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهمية الاستثمار السياحي في العملية التنموية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي من خلال مجموعة من العناصر رأينا أنها الأكثر أهمية في المسار التنموي لأي دولة.

المطلب الأول: السياحة كأداة لمحاربة ظاهرة الفقر

السياحة هي قوة اقتصادية رئيسية في العالم كونها مكون رئيسي للكثير من الصادرات الخدماتية للعديد من الدول، لديها القدرة على تقديم إيرادات مالية عظيمة، ما حولها إلى أولوية عالمية تهدف للتخفيف من الفقر بقيادة منظمة التجارة العالمية، بوصفها وكالة الأمم المتحدة فيما يخص السياحة.

والسؤال الذي نطرحه هنا: لماذا ربطنا السياحة بمقاومة الفقر وخلق فرص التوظيف؟

كإجابة على السؤال أعلاه وجدنا من خلال دراستنا العديد من التقارير الرسمية والبيانات الإحصائية عن أداء التطور لدى الدول، وما يرتبط بها من تحليلات اقتصادية تتعلق بتخفيف حدة الفقر، مع العلم أن درجة الاهتمام الممنوحة للسياحة في هذه التقارير غالباً ما تكون محدودة مقارنة مع أداء الزراعة،

¹ قتال جمال، بوخاطب ليلي رشيدة، " واقع السياسة الاستراتيجية للاستثمار السياحي في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 05 (سنة 2018)، ص.30.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، والمؤرخ في 22 أوت 2001، الجريدة الرسمية عدد 47 (2001)، ص. 05.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

الغذاء، التصنيع وتصدير السلع. إلا أن السياحة في وضع أفضل مقارنة بالعديد من القطاعات الأخرى المتعلقة باحتياجات الفقراء وذلك بالرجوع إلى الأسباب التالية:

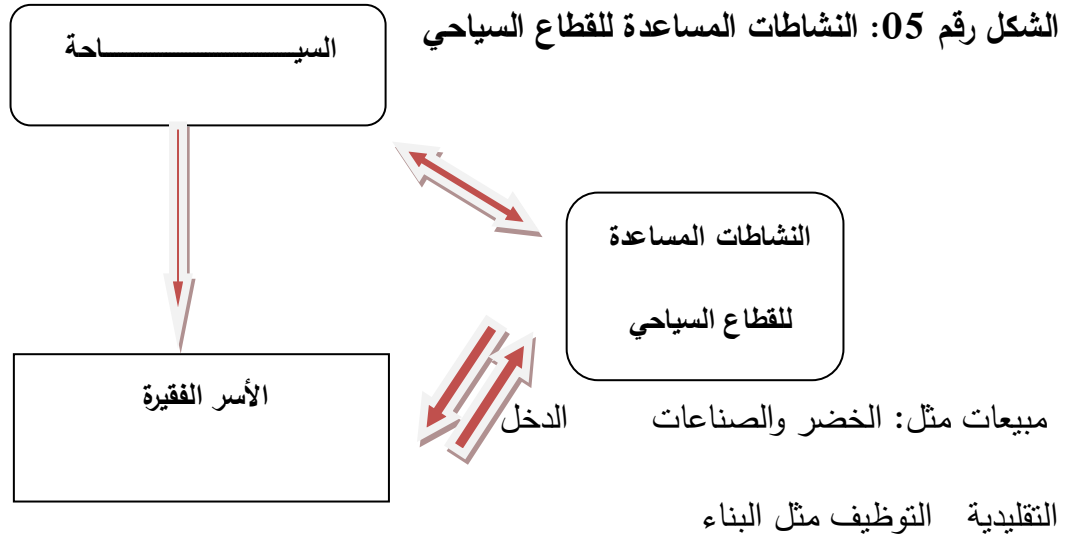
- تستهلك السياحة في نقطة الإنتاج كما ذكرنا سابقا في خصائص السياحة (السياحة صادرات غير منظورة لأنها لا تتمثل في منتج مادي أو سلعة يمكن نقلها من مكان إلى آخر وهي تعتبر واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه)، وهذا يعني أن المستهلك يكون أكثر وعياً بعملية الإنتاج كما تكون لديه فرصة للتفاعل المباشر الذي يفتح فرصة لإجراء عمليات شراء إضافية.
- إن العديد من الدول الفقيرة حالياً تتمتع بمزايا سياحية تضاهي لتلك التي تمتلكها الدول المتقدمة في القطاع السياحي حيث تمتلك أصول رأسمالية ذات قيمة هائلة في صناعة السياحة، الثقافة والفن والموسيقى والمناظر الطبيعية والحياة البرية والمناخ، هذه المزايا يمكن أن تشمل، على سبيل المثال، مواقع التراث العالمي، حيث يمكن للزيارات من قبل السياح لهذه المناطق أن تخلق فرص العمل والدخل للمجتمعات المحيطة وكذلك المساعدة في الحفاظ عليها.
- السياحة تساهم في الانتشار الجغرافي للعمالة، ويمكن أن يكون هذا مهما خاصة للمناطق الريفية حيث ثلاثة أرباع الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع يسكنون المناطق الريفية، والتي عادة ما تكون بعيدة عن المراكز الرئيسية للنشاط الاقتصادي أين يمكن للسياحة في بعض الأحيان توفير مصدر للدخل في هذه المواقع بالإضافة إلى بعض الصناعات الأخرى التي يمكن أن تفعل ذلك.¹
- السياحة هي الصناعة الأكثر تنوعاً، حيث لديها القدرة على دعم النشاط الاقتصادي من خلال توفير وظائف مرنة بدوام جزئي يمكن أن تكمل خيارات سبل العيش الأخرى، (الوظائف في القطاعات الأخرى).
- السياحة عمل مكثف، وهي مهمة بشكل خاص في الحد من الفقر حيث توفر مجموعة واسعة من فرص العمل المختلفة كتلك التي تحتاج لمهارات عالية أو التي لا تحتاج إلى مهارات.²

¹ Souad Douli , ilyes Slimani' "Tourism impact on the social development in Algeria", **Journal of Economics and Sustainable Development** ,volume 7,number 4 (2016), p.56.

² Loc.cit

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

ويمكننا توضيح النقاط السابقة الذكر من خلال هذا المخطط:



Source: A Spenceley, C.Ashley and M.de Kock: Tourism –led poverty reduction programme : Core Training module (Geniva, International Trade Centre,2009), p .35.

الشكل السابق يوضح المشاركة المباشرة وغير المباشرة للقطاع السياحي لدعم الفقراء حيث تمثل المشاركة المباشرة قيام الفقراء بتقديم السلع والخدمات للسياح مباشرة، من خلال العمل بالفنادق والمطاعم أو ببيع منتجاتهم اليدوية على الأرصفة " الصناعات التقليدية اليدوية " .

بينما نفهم من المشاركة غير المباشرة: توظيف الفقراء (الطبقة الضعيفة) في القطاعات التي تقوم " بالتوريد للسياحة " ، أي أنهم من الممكن أن يقوموا ببيع المواد الغذائية (الخضراوات، الفواكه) التي تقدم في الفنادق السياحية، أو أن يقوموا بالعمل في البناء، أو التأثيث للفنادق...الخ.

- توظف السياحة للنساء والشباب أكثر من معظم الصناعات الأخرى، كما أن توفير المنافع والاستقلالية الاقتصادية للمرأة مهم جدا فيما يخص دعم نمو الطفل وكسر حلقة الفقر.¹
- كما تخلق السياحة الفرص للعديد من رواد الأعمال الشباب وهي صناعة تتميز بانخفاض التكاليف كما أن العوائق التي تحول دون الدخول في المشاريع السياحية بسيطة بشكل عام أو يمكن تجاوزها بسهولة.

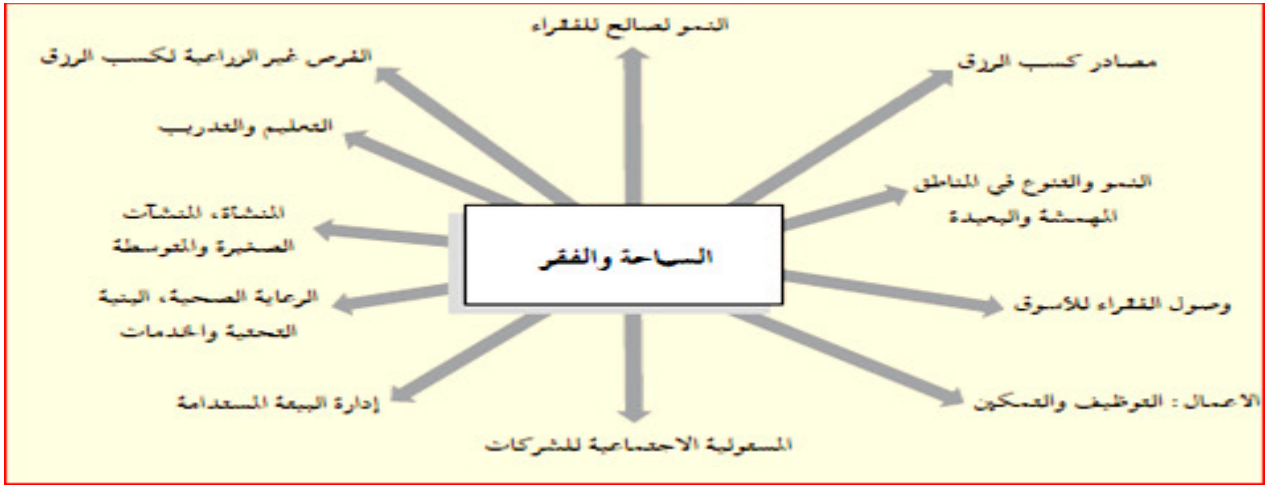
¹ Souad douli, Ilyes slimani, Op.Cit , p.56.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

- لا تقتصر السياحة فقط على الفوائد المادية للفقراء فحسب بل تكسبهم أيضا الجانب الثقافي، والمزيد من الوعي اتجاه المحيط الطبيعي وقيمتها الاقتصادية في تنويع مصادر الدخل.
- البنى التحتية التي تتطلبها السياحة، كالنقل والاتصالات، إمدادات المياه والصرف الصحي والأمن العام والخدمات الصحية، يمكن أن تستغلها أيضا المجتمعات الفقيرة لصالحها.¹

والمخطط التالي يبين العلاقة بين السياحة والفقير من خلال المسائل الرئيسية التي تحدد العلاقة بينهما:

الشكل رقم 06: العلاقة بين السياحة والفقير من خلال المسائل الرئيسية التي تحدد العلاقة بينهما



Source : A Spenceley, C.Ashley and M.de Kock: Op.Cit,p 20

ومنه نستنتج أن العلاقة بين الفقر والسياحة علاقة متعددة الأبعاد ودينامكية، حيث تساعد السياسة العامة السياحية في الحد من الفقر من خلال خلق فرص العمل، نشر الوعي البيئي والحصول على الخدمات التي توفرها البنى التحتية للسياحة والقطاعات المرافقة لها كالنقل، الاتصالات والرعاية الصحية..الخ.

¹ World Tourism Organization, " Tourism and Poverty Alleviation Recommendations for Action ", 2004, pp.9-10, en ligne sur: www.e-unwto.org, consulté le (25-11-2016). à 20 :30.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

لكن، مع كل ما سبق يمكن أن يكون للسياحة أيضا آثار سلبية قوية على الفقراء بشكل خاص

حيث :

- يمكن للسياحة أن تزيد من التنافس على المياه والأراضي والموارد الطبيعية الأخرى.
- عندما تزيد السياحة من الطلب على السلع المحلية (الغذاء والأراضي والبناء)، عليه، فسترتفع الأسعار على المستوى المحلي، وعندما يقوم الفقراء أيضا بشراء هذه السلع والخدمات، فستقل قيمة دخلهم الصغير.
- في اقتصاد صغير مع صناعة السياحة الكبيرة، يمكن أن يتأثر سعر الصرف في البلاد؛ السياحة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوتر الاجتماعي والتمزق الثقافي؛ وفي العديد من البلدان، نمت السياحة الجنسية إلى أبعاد خطيرة، وهي ترتبط ارتباطا قويا بالأطفال، والاعتداء على المراهقين، ونشر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتحرش الجنسي.¹

المطلب الثاني: السياحة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة (الأهداف الإنمائية للألفية)

في قمة الألفية المنعقدة في سبتمبر من سنة 2000، اعتمد أكبر تجمع في التاريخ لزعماء العالم إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي يُلزم أممهم بإقامة شراكة عالمية جديدة للحد من الفقر المدقع، ووضع سلسلة من الأهداف المحددة زمنيا، وتحديد عام 2015 موعدا نهائيا، وهي المعروفة بالأهداف الإنمائية للألفية ومن أبرزها :

- القضاء على الجوع والفقر المدقع
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- تحسين صحة الأم
- ضمان تحقيق الاستدامة البيئية
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

ومنه، نستنتج أن السياحة لها ارتباط وثيق ببعض الأهداف خاصة القضاء على الجوع، وقد تطرقنا إليه في العنصر السابق، بالإضافة إلى تحقيق الاستدامة البيئية من خلال التنمية السياحية المستدامة التي سنتطرق إليها في العناصر الآتية:

¹ A Spenceley, C.Ashley and M.de Kock: Op.Cit, p. 25.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

التنمية المستدامة للسياحة:

عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 (لجنة برونتلاند) التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبى حاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة." وعرفت المنظمة العالمية للسياحة "التنمية المستدامة للسياحة بأنها تلك التي تلبى احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة"¹

كما عرفها الإتحاد الأوروبي للبيئة والمنتزهات القومية بأنها: "نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التبادل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة العمرانية."

وتم تعريفها أيضا بأنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الإنسانية.

وبناء على ما سبق فإن السياحة المستدامة حسب منظمة السياحة العالمية هي:

"السياحة التي تأخذ بالاعتبار الكامل، آثارها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، الحالية والمستقبلية، مع تلبية احتياجات الزوار، الصناعة، البيئة والمجتمعات المضيفة"، وذلك يعني أنها:²

- عملية مستمرة من تنمية السياحة، تتطلب رصد آثارها باستمرار واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها، خاصة وأن تنمية السياحة تتطلب مشاركة فعالة من جميع الفاعلين، الموجهين بقيادة سياسية قوية لضمان الاتفاق والمشاركة الواسعة في مجال استدامة السياحة.
- الاستفادة المثلى من الموارد والعمليات البيئية، كعنصر مهم في التنمية السياحية، للمساعدة في الحفاظ على التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي.

1 عبد الرحمان سليم، "التنمية السياحية"، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 7 (دون سنة نشر)، ص.150.

2 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع مساهمة من أجل إعادة تجديد السياحة الوطنية"، الدورة (16) نوفمبر 2000)، ص.5.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

- احترام الأصالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المضيفة، والحفاظ على تراثها الثقافي والقيمي والمعيشي.
- ضمان عمليات وممارسات اقتصادية طويلة الأمد ومستدامة، وتوفير المنافع الاقتصادية والاجتماعية لجميع الفاعلين في السياحة وتوزيعها بعدالة. (وتتمثل هذه المنافع في: فرص العمل المستقرة، الخدمات الاجتماعية للمجتمع المضيف)¹.

تتكون السياحة المستدامة كما ذكرنا آنفا من ثلاثة ركائز:

- **العدالة الاجتماعية:** (باحتواء كل الفواعل الاجتماعية في اتخاذ القرارات وتقاسم العائدات، حماية الثقافات المحلية، حماية الجماعات الهشة كالنساء والأطفال).
 - **التنمية الاقتصادية:** (مساهمة السياحة في القضاء على الفقر، وتكريس التجارة العادلة، استفادة المجتمعات المحلية من السياحة، وتفعيل الصناعة).
 - **السلامة البيئية:** (حماية التنوع البيولوجي، تهيئة الإقليم، حماية الموارد الطبيعية من التبيد والتلوث)²
- تهتم الدول بالسياسة العامة السياحية من أجل تحقيق التنمية المستدامة حسب رأينا لأنها ترى في السياحة تنمية تكتسب أهمية متزايدة باعتبارها نشاط اقتصادي يؤمن موارد مالية إضافية للسكان ويعمل على تحسين ميزان المدفوعات كونها تمثل إحدى الصادرات غير الناضبة وعنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي، إضافة إلى أن السياحة:

¹ بن مويزة مسعود، "دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية -إشارة لحالة الجزائر -"، مجلة **Global Journal of Economics and Business**، العدد 04 (2018)، ص 378 ، على الرابط: [http:// www.refaad.com](http://www.refaad.com) ، تم الاطلاع بتاريخ 07-07-2019.

² Kamel Bouadem, " The national strategy of tourism development in Algeria : issues ,opportunities and limitations", **Review of Applied Socio-Economic Research** ,issue 2(2011), P.26.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

- تعزيز للازدهار على المستوى المحلي من خلال تعظيم إسهامها في تحقيق الازدهار الاقتصادي للوجهات السياحية، ويشمل ذلك مقدار إنفاق الزائرين فيها، وما يتم الاحتفاظ به محليا.
- السياحة تخلق الدخل وفرص العمل اللائق كنشاط اقتصادي بشكل مباشر في قطاع السياحة وغير مباشر في عدد من القطاعات الداعمة والمعنية بإدارة الموارد¹، دون المساس بالبيئة أو الثقافة الخاصة بالوجهة السياحية، مع ضمان جدوى الجهات والمنشآت وقدرتها التنافسية لتمكينها من الاستمرار في الازدهار، وتحقيق الفوائد على المدى الطويل. أي ينبغي أن تكون التنمية تجربة إيجابية للسكان المحليين، وللشركات السياحية وللعمال والسياح أيضا.
- استخدام السياحة المستدامة للموارد البيئية، التي تشكل عنصرا رئيسيا في التنمية السياحية الاستخدام الأمثل مع الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الأساسية، والمساعدة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.
- احترام السياحة للأصالة الاجتماعية-الثقافية للمجتمعات المضيفة مع الحفاظ على قيمها الراسخة، والتراث الثقافي والتقاليد السائدة، والإسهام في التفاهم والتسامح بين الثقافات، بينما تضمن عمليات اقتصادية مجدية وطويلة الأمد، وتوفير مزايا اجتماعية-اقتصادية متساوية لجميع أصحاب المصلحة، التي تشمل التوظيف المستقر، وفرص الدخل، والخدمات الاجتماعية للمجتمعات المحلية المضيفة، والإسهام في الحد من الفقر.²

أهداف التنمية السياحية المستدامة :

- زيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة.
- زيادة نصيب الدولة من النشاط السياحي.
- المساهمة الفعالة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية .
- المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين المناطق.

¹ أحسن العايب، عبود زرقين، " أهمية السياحة المستدامة ضمن إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 14، (2017)، ص. 296.

² دليل السياحة والحد من الفقر، مرجع سابق، ص. 17.

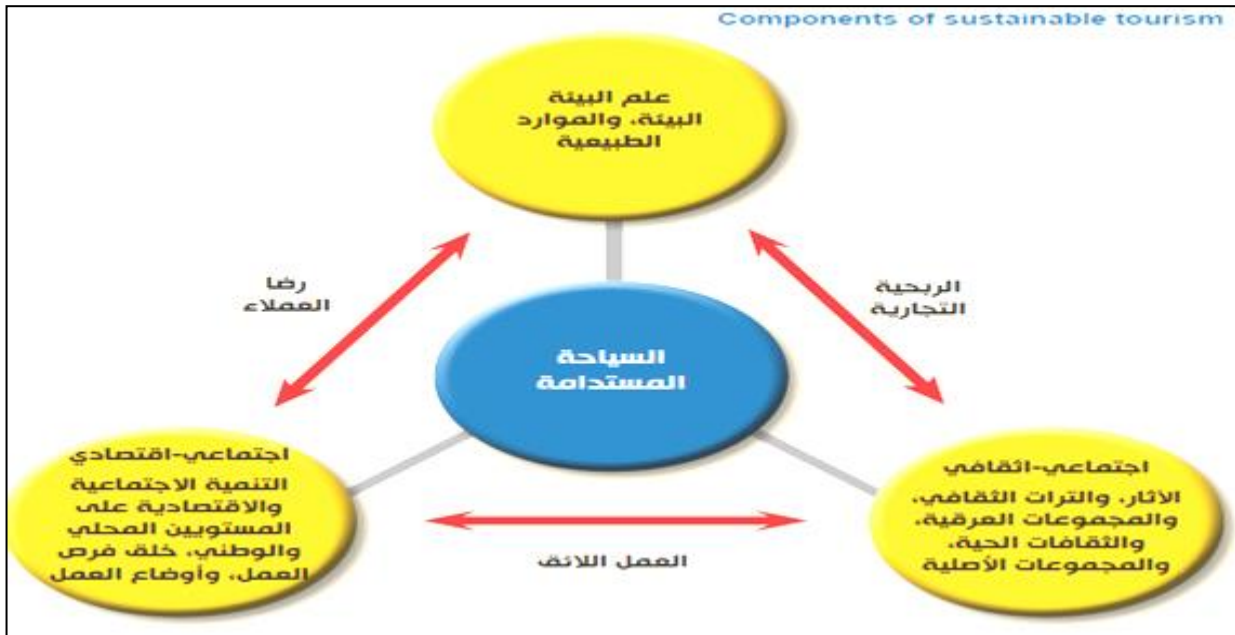
العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

- أداة للاتصال الفكري من خلال تبادل العادات والتقاليد.
- تلبية الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والارتقاء بالمستويات المعيشية .
- مشاركة المجتمعات المحلية في إنماء قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع.

غير أنه لا يمكن الحديث عن التنمية السياحية إلا بعد تحديد المشاكل التي تعرقل تنمية الصناعة السياحية ووضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ وتدريب أيدي عاملة متخصصة يحتاج إليها القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها المطلوب ووضع الأهداف الاستثمارية وتوفير المناخ اللازم بالإضافة إلى دعم الدولة للقطاع السياحي.

والشكل الآتي يبين عناصر السياحة المستدامة :

الشكل رقم 07: عناصر السياحة المستدامة



Source :ILO: "Developments and challenges in the hospitality and tourism sector", **Issues paper for discussion at the Global** ; Dialogue Forum for the Hotels, Catering, Tourism Sector, Geneva, 23–24 Nov. 2010, p. 49.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن السياحة تؤثر على جوانب متعددة من حياة المواطنين، (اقتصاديا-اجتماعيا-ثقافيا وبيئيا)، في وقت واحد.

فمشروع سياحي واحد يهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية وتمكين السكان المحليين من خلال مشاركتهم في صنع القرار (ملكية الموارد-الشعور بالفخر)، ومنه المحافظة على الموارد الطبيعية، وفي الوقت نفسه تحسين وصول المواطنين إلى البنية التحتية والتي تعود بالفائدة على المجتمع.

كما يمكن أن نلخص الآثار الأساسية الإيجابية للسياحة على البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي

فيما يلي :

السياحة يمكنها توليد الدخل في المناطق ذات التنوع البيولوجي الكبير مثل المناطق المحمية، وأن تساعدنا لتكون قادرة اقتصاديا؛ السياحة يمكنها رفع الدعم العام من أجل المحافظة على البيئة، إذ أنه يمكنها أن تقدم التعليم البيئي للزوار والسكان المحليين، السياحة يمكنها أيضا توليد فرص التوظيف المباشرة، وتحفيز الفرص الاقتصادية للسكان المحليين. وبالتالي يستطيع المستفيدون أن يلمسوا قيمة مباشرة من التنوع البيولوجي، والذي يكون بمثابة حوافز للحفاظ على المناطق الطبيعية؛ السياحة يمكن أن تكون أقل ضررا على البيئة عن غيرها من الصناعات المدرة للدخل التي تعتمد على استخدام الموارد الطبيعية، والتي تشمل الغابات، وتقليص وحرق الزراعة، والزراعة الرعوية، وجمع الأخشاب حيث يمكن للسياحة أن تكون إحدى الأنشطة الاقتصادية القليلة المناسبة في المناطق المحافظة والبيئية الواقعة على الأراضي الهامشية؛ و السياحة القائمة على الموارد الطبيعية يمكن أن تكون مستدامة من الناحية النظرية، إذا ما تم التحكم في آثارها والحد منها.

وبناء على ما سبق يمكن رصد أهم نقاط الاختلاف بين التنمية السياحية التقليدية ونظيرتها

المستدامة من خلال الجدول الآتي:

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

الجدول رقم 02: مقارنة بين تنمية السياحة التقليدية وتنمية السياحة المستدامة

تنمية السياحة التقليدية	تنمية السياحة المستدامة
تنمية سريعة بدون تخطيط	تنمية تتم عبر مراحل ويأتي التخطيط قبل التنمية
ليس لها حدود	لها حدود وطاقة استيعابية معينة
قصيرة الأجل بتخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	طويلة الأجل والتخطيط يكون شامل متكامل
سياحة تعتمد على الكم	سياحة الكيف -النوع-
إدارة عمليات التنمية في الخارج	إدارة عمليات التنمية عن طريق السكان المحليين
برامج خطط المشروعات	برامج خطط مبنية على مفهوم الاستدامة

المصدر : محمد فريد عبد الله وآخرون، إستراتيجية السياحة المستدامة (الأرين: دار الأيام للنشر، د.ط، 2015)، ص. 29-30.

نستنتج من خلال قراءة الجدول أعلاه أهم نقاط الاختلاف بين مفهوم التنمية السياحية التقليدية بمفهومها الضيق على المدى القصير والتنمية السياحية المستدامة بمفهومها الواسع على المدى الطويل وذلك في إطار التنمية المستدامة والتي تعد أفضل ممارسة يتم من خلالها تحقيق الجودة البيئية والارتقاء بمستوى التخطيط والتنمية السياحية.

وبالنسبة للجزائر، فسننظر في الفصل الأخير من الدراسة للإستراتيجية السياحية التي تبنتها الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والذي تم من خلاله تطبيق قواعد الاستدامة حيث يعتبر هذا الأخير الإطار المرجعي لهذا التوجه، وكون الجزائر تسعى للتقليل من التأثيرات السلبية المحتملة للسياحة من خلال المراقبة المستمرة والمعالجة الفورية للمشاكل مع التأكد من المحافظة على مستويات الاستدامة للسياحة.¹

¹ سامية لحول، راوية حناشي، " تنمية السياحة في الجزائر واستدامتها ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2010-2014 " (مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2002، جامعة سطيف 1، يومي 11/12 مارس 2013)، ص. 23.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

المطلب الثالث: السياحة كأداة لرفع كفاءة العنصر البشري وترقية الثقافة

سنقوم في هذا العنصر بالتطرق إلى دور السياحة في رفع كفاءة الموارد البشرية وتعزيز الثقافة، بما أن السياحة لم تعد تقتصر على السفر وإشباع الفضول فإنها تمثل اليوم محرك للتعاون المتبادل للمعارف والقيم الثقافية السياحة ووسيلة قوية لتعزيز الإرث الثقافي وتطويره، زيادة عن دورها في تنمية المورد البشري.

أولاً: رفع كفاءة العنصر البشري

بما أن السياحة عبارة عن خدمات تتطلب المورد البشري المؤهل الذي يسهر على تقديم خدمات عالية الجودة فإن عملية تكوين وتدريب الموارد البشرية تمثل عنصراً محورياً في العملية السياحية من خلال:

- البرامج التكوينية وتكييفها مع الاحتياجات والتقنيات لتسيير النشاط والخدمة السياحية
- الدعامات البيداغوجية العصرية
- إعادة تأهيل سلك الأساتذة
- إنشاء فرع الاقتصاد السياحي بالجامعة مع توسيعه
- إنشاء المزيد من المراكز للتكوين المهني

أي أن العناية بالمورد البشري وتكوينه في المجال السياحي يساعد على النهوض بالسياحة كنشاط اقتصادي يتطلب كفاءة اليد العاملة (المورد البشري) ما يبرر الحاجة إلى تطوير مهارات المورد البشري السياحي وضرورة تكييف منظومة التكوين مع متطلبات العمل السياحي عن طريق:

- تحديد وتحليل وتقييم الاحتياجات التكوينية لجميع الفاعلين في القطاع السياحي¹

¹ حشماوي محمد، بوقلاشي عماد، "الاهتمام بالمورد البشري في القطاع السياحي كمدخل من مداخل تحقيق التنمية السياحية في الجزائر"، مجلة المناجر، الجزائر، العدد 01، ص. 24.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

● التعليم: لابد من تحديد مجالات الدراسة أولاً لتحقيق أهداف العملية التعليمية في المدارس والمعاهد السياحية والفندقية، ويجب على الدولة أن تقدم الدعم للمؤسسات العلمية المتخصصة في السياحة والفندقة وتطوير برامجها الدراسية والاستفادة من البرامج الدراسية العالمية المتقدمة.

● التدريب: لابد أن يتم تحديد أهداف التدريب السياحي والفندقي الحالية والمستقبلية على أساس الاحتياجات الفعلية لمجمل القطاع السياحي مع توفير الكوادر الملائمة للعمل في قطاع السياحة بشكل يؤدي إلى رفع مستوى أداء الخدمات السياحية لمواجهة تنوع الطلب السياحي، وكذلك تطوير البرامج التدريبية باستمرار.

● الاهتمام بوعي المجتمع في مجال السياحة وذلك من أجل إيجاد صناعة سياحية راقية.

● الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لشبكة المعلومات العالمية (الانترنت) في العمل على زيادة معدل نمو الاستثمار السياحي والفندقي¹.

وقد عملت الجزائر على إنشاء قاعدة بيانات وطنية للعنصر البشري في القطاع السياحي ما يساعد على تشخيص وضعية هذا القطاع بالإضافة إلى ما يلي:

- إطلاق برنامج لرفع مستوى جميع فئات العاملين داخل القطاع .

- تطوير تصنيف الوظائف في المجال الفندقي والسياحي تطوير وذلك بفتح فروع جديدة في مؤسسات التكوين وكذا تلك التي تندرج في قطاع التكوين المهني العام والخاص، وتلك التي يكون لها تأثير في تطوير مفهوم الخدمة في ممارسة أي وظيفة تتعلق بالعملاء السياحيين.

- الأخذ بعين الاعتبار إمكانية إنشاء الوظائف.

- تبني نظام ل. م. د.

¹ دلال الحربي، "التأثير الإيجابي والسلبي للاقتصاد والسياسة والتراث الاجتماعي والبيئي على السياحة"، على الموقع الالكتروني: specialties.bayt.com ، تم الإطلاع بتاريخ (06-01-2018) الساعة 01:10.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

إطلاق برنامج تكويني يهدف لتطوير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع السياحي بغية تحسينه.

مؤسسات التكوين في المجال السياحي بالجزائر لها أكثر من عشر سنوات وتتمثل في:

• المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالجزائر العاصمة.

• المعهد الوطني لتقنيات الفنادق والسياحة ببوسعادة.

• مدرسة السياحة بعين البنيان.

وفيما يخص مراكز التكوين المهني والتعليم لقد تم إحصاء 55 منها تقدم شهادات في الطبخ، المطاعم والاستقبال.

المعاهد الوطنية المتخصصة للتدريب المهني: 10 معاهد للتكوين وتقديم شهادات تقني سامي في الفنادق، فن الطبخ المطاعم، الإيواء، الاستقبال، إدارة الفنادق ودليل مرافق.

وقد تم سنة 2013 فتح معهد جديد بسعة 400 مقعد بيداغوجي بولاية عين تموشنت في

الجزائر.

ما نلاحظه مما سبق أن عدد المؤسسات التكوينية في الجزائر قليل جدا وعدد المقاعد قليل كذلك مقارنة بإمكانيات الجزائر كما يمكننا تمييز أن كل المؤسسات موزعة في الناحية الشمالية للجزائر.

بالإضافة إلى افتقار السياحة الصحراوية للكفاءات السياحية على جميع مستويات الخدمات السياحية.

محتويات البرامج البيداغوجية في المؤسسات التكوينية المتعلقة بالقطاع السياحي قديمة وعدم مواكبة للتطورات الحاصلة في المجال السياحي محليا ودوليا. كما أن التأطير البيداغوجي غير كاف من حيث الكمية والجودة. وعليه لابد من تنويع المؤسسات التكوينية وتوزيعها عبر كافة التراب الوطني، لأن السياحة تحتاج إلى مزيد من الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على كسب رهان السياحة.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

ثانياً: السياحة كعامل لترقية الثقافة في المجتمع

عند ما نلاحظ وجود دول بسيطة من حيث إمكانياتها السياحية تتمتع بالإقبال السياحي عليها، وأخرى أكثر ثراء في المعالم والمؤهلات الصالح للسياحة تشهد عزوفاً أو كساداً سياحياً هنا فقط ندرك قيمة وجود الثقافة السياحية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التنمية السياحية المستدامة، وفي هذا الإطار قد حاولنا الإشارة إلى دور السياحة في ترسيخ الثقافة لدى المجتمعات.

ما المقصود بالثقافة ؟

حسب الدكتور إبراهيم محمد سعدي، تطلق الثقافة ويراد بها أحد معنيين: لكل منهما سياقه ودلالته

المختلفة عن الآخر:

الأول: أن الثقافة درجة من المعرفة لا يرتقي صاحبها إلى مستوى العلماء وأصحاب التخصص الدقيق في مجالٍ من المجالات، ويتميز عن عامة الناس ومحدودي المعرفة والمتوقفين عند حدود ما أعطاهم التعليم العام، فالمتقف لا يصنف في مجلة العلماء ولا أصحاب التخصص الدقيق ومع ذلك فقد يكون العالم والمتخصص مثقفين باعتبار إلمامهما بمبادئ المعارف في غير مجال تخصصهما، كعالم الدين الذي له معرفة بالجغرافيا والأدب وتنوع الناس ومذاهبهم وأديانهم وتواريخهم، فهو في مجاله الشرعي عالم لكنه يعد مثقفاً في تلك المعارف التي يدرك منها ما يرفعه عن مستوى العوام والجهلة.

الثاني: أن الثقافة هي كل ما يكون ذهنية مجتمع أو أمة ما - من دين ولغة وتاريخ - تؤثر بالطبع على إنتاج أخلاقها وآدابها وتصوراتها ورؤيتها للكون والحياة والعادات والأعراف حتى يصل تأثيرها إلى لباسها وسكنها بل وأساليبها في المخاطبات والمكاتبات والحركات والسكنات.¹

¹ محمد بن إبراهيم السعدي، "الثقافة بين الثوابت والمتغيرات" (مداخلة مقدمة إلى مؤتمر مكة المكرمة الثالث العشر حول

المجتمع المسلم.. الثوابت والمتغيرات: السعودية، مكة المكرمة، 20-21 أكتوبر 2012)، ص ص 3-4 .

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

وكخلاصة لما سبق يمكننا القول أن كلمة "ثقافة" تعبر عن أحد المعاني الثلاثة الأساسية التالية:

✓ الميول الراقية للفن والعلوم الإنسانية، وهو ما يمكن أن نصفه بالثقافة عالية المستوى.

✓ الاعتقادات، والسلوكيات الناتجة عن التعلم الاجتماعي، والتي من خلالها يتكون نمط متكامل من المعرفة.

✓ الاتجاهات المشتركة، القيم، والأهداف، والممارسات التي تميز مجتمع عن غيره من المجتمعات

وبالتالي، فإن المجتمعات تختلف من حيث الثقافة التي تسودها، ما دامت الثقافة من صنع الإنسان، ونمط معيشتها. فمن الطبيعي أن الثقافة تختلف من مجتمع إلى آخر، لأن ما يفعله فرد ويعتقد به، يتوقف على الثقافة التي يشب في ظلها هذا الفرد وينشأ.

كما يمكن القول على حد قول المفكر الجزائري "مالك بن نبي" أن: الثقافة علاقة متبادلة، تحدد السلوك الاجتماعي لدى الفرد بأسلوب الحياة في المجتمع، كما تحدد أسلوب الحياة بسلوك الفرد.¹

مكونات الثقافة: تتمثل مكونات الثقافة في النقاط التالية:

❖ الأفكار: هي النتائج المتحصلة عليها من خلال معالجة الدماغ للبيانات المتحصلة عليها من البيئة المحيطة.

❖ العادات هي الطرق المعتادة التي يؤدي بها أبناء مجتمع معين الأشياء المختلفة.

❖ اللغة: هي عبارة عن مجموعة من الرموز الكلامية المتفق عليها، والتي يستخدمها الأفراد لغرض التفاعل مع بعضهم.

❖ القانون: يمثل القانون قيمة التنظيم الاجتماعي للسلوك الإنساني، حيث يحدد ما يجب على الفرد عمله، وما يجب الامتناع عنه.

❖ الأعراف: الأعراف عبارة عن أشياء تعارف عليها الإنسان حتى أصبحت ملزمة للأفراد داخل المجتمع.

¹ مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، (لبنان: دار الفكر، ط.4، 1984)، ص.43.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

العوامل المؤثرة في تشكيل الثقافة السياحية:

- الأسرة: للأسرة دور هام في إرشاد الأبناء و ترسيخ قيم بناءة في كيفية التعامل مع السائح خاصة في سن مبكرة.
- المدرسة: يبدأ تشكيل الوعي السياحي للفرد في مراحل تعليمية مختلفة وهنا يبرز دور المعلم، الكتب والمراجع العلمية التي يفضلها يتم تداول المعلومات مبكرة حول السياحة وتدريب الأجيال الصاعدة على ثقافة سياحية بناءة.
- السياحة الداخلية: إن التوسع في رحلات السياحة الداخلية والتي تضم أعداد كبيرة من المواطنين على مختلف المستويات الاجتماعية يساعد على تشكيل الوعي السياحي عند الفرد.
- البيئة الثقافية: الحفاظ على العادات والتقاليد وإقامة مهرجانات واحتفالات ذات صيغة تاريخية وبناء متاحف له دور كبير في خلق بيئة ثقافية تساعد على تشكيل الوعي السياحي عند المواطنين.
- قادة الرأي: لاشك أن كلمات التي تصدر عن قادة الرأي تتمتع باحترام المواطنين لها عند المخاطبة وهي فرصة لإبراز أهمية السياحة ودورها في الاقتصاد.
- وسائل الإعلام: لاشك في أن وسائل الإعلام يقع على عاتقها دور كبير في تشكيل الوعي السياحي وتكوين العقلية السياحية لدى المواطنين من خلال التأثير عبر التلفزيون كالبرامج التي تستهدف تنمية الأنشطة السياحية.¹

كيف تساعد السياحة في التنمية الثقافية للمجتمعات ؟

بين الثقافة والسياحة علاقة نفعية بإمكانها أن تعزز من جاذبية وتنافسية المناطق والبلدان السياحية، حيث تعد الثقافة من أهم مكونات السياحة التي على أساسها يمكن التفريق بين الوجهات السياحية في سوق عالمية مزدحمة للغاية. وبالمقابل تعتبر السياحة وسيلة قوية لتعزيز الثقافة والحفاظ على الإرث الثقافي وتطويره، بالإضافة إلى دور السياحة أيضا في تعزيز الإنتاج الثقافي والإبداع.

¹ داليا محمد، تيمور زكي، الوعي السياحي والتنمية السياحية - مفاهيم وقضايا - (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، 2008)، ص ص110.109.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

ومنه نجد ما يسمى بالثقافة السياحية والتي تركز على تقوية الروابط بين السياحة والثقافة بهدف زيادة الجاذبية والقدرة التنافسية للوجهات السياحية (الزيارة والعمل والاستثمار)، والتي سنتطرق إليها في العناصر الآتية:

الثقافة السياحية:

الثقافة السياحية هي امتلاك الفرد لقدر من المعارف والمعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم، التي تمثل في مجملها خلفية مناسبة لكي يسلك سلوكا سياحيا رشيدا نحو كل المشتكلات والمظاهر السياحية، وكذلك العمليات اللازمة للتخطيط والتنظيم والتعامل مع المؤسسات والأماكن السياحية والسياح.¹

كما تعرف الثقافة السياحية على أنها القيم والاتجاهات والعادات وأشكال السلوك المشتركة بين أعضاء المجتمع والتي تنتقل من جيل لآخر"، كما تعرف على أنها "الإبداع الروحاني والفني الذي يبتدعه الإنسان لكي يحقق أهدافه التي ترمي إلى الكمال وإبراز كيان العالم الذي يعيش فيه² ومنه فالثقافة السياحية هي جزء من الثقافة التي هي من صنع الإنسان، والتي تعبر عن مجموعة خبراته، كما تساهم الثقافة السياحية في زيادة طلب الفرد على السياحة، فالعلاقة بين المستوى الثقافي للفرد والسياحة علاقة طردية.

جوانب الثقافة السياحية: للثقافة السياحية ثلاثة جوانب نذكر منها ما يلي:

-الجانب المعرفي:

تعتمد الثقافة السياحية على الجانب المعرفي لأن المعلومات والمفاهيم هي أساس المعرفة والبحث، ويحتوي هذا الجانب على التعريف بالسياحة ومفهومها وأهميتها بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني، وعوامل الجذب السياحي، وأهمية السياحة الداخلية، وصناعة السياحة والتخطيط السياحي، ومستقبل السياحة في البلد.

¹ تلي سعيدة، دادن عبد الغني، الثقافة السياحية للمجتمع و دورها في تنمية السياحة الصحراوية، ص. 6.

² عوينان، مرجع سابق، ص. 229.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

الجانب المهاتري:

المهارة هي الأداة الذي تعلم الفرد أن يؤدي الوظائف بصورة عقلية أو بدنية، ويركز الجانب المهاتري للفرد على هذا الأداء من خلال الثقافة السياحية التي يجب أن تكون لدى الفرد وقدرته على إعداد وتخطيط برنامج سياحي متكامل، وقدرته على التعامل مع السائحين، بالإضافة إلى قدرته على قراءة الخريطة السياحية وحسن استخدامها.

الجانب الوجداني:

وهو اكتساب الأفراد للسلوكيات الإيجابية والمرغوب فيها نحو السياحة والسائحين لكي يكون مساهم فعلي في التنمية السياحية وإيجاد حلول لتطور صناعة السياحة، والتغلب على المشكلات التي تواجهها.¹

مبادئ الثقافة السياحية:

تقوم الثقافة السياحية على مجموعة من المبادئ:

- تعد الثقافة السياحية عملية متكاملة معرفيا مهارتيا ووجدانيا.
 - الثقافة السياحية تهتم بالجوانب الثقافية والاجتماعية للمجتمع.
 - المحافظة على البيئة والاهتمام بها.
 - تبني نظرة مستقبلية من أجل ثقافة سياحية أفضل للفرد.
 - إشراك أفراد المجتمع والمتقنين في إعداد برامج تنمية الثقافة السياحية
 - على الدولة ومؤسساتها أن يهتموا بتنمية الثقافة السياحية لدى الأفراد
 - مشاركة الهيئات والمؤسسات في تنفيذ برامج الثقافة السياحية
 - إقامة خطط مستقبلية خاصة ببرامج التنمية الشاملة للثقافة السياحية لدفع عجلة التنمية.²
- مما سبق نستنتج أن السياحة والثقافة يمثلان " ثنائيا " ذو إمكانات قوية للمساهمة في تنمية المجتمعات، لا سيما في الدول الأقل نمواً، بالرغم من أننا لا نستطيع تجاهل التأثيرات السلبية للسياحة

¹ بشيرة عالية، السياحة الجزائرية ودورها في كشف معوقات التنمية الاجتماعية للبناء السوسيو - ثقافي، ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 2: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية)، ص.172.

² تلي، دادن، مرجع سابق، ص.6.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

التي تؤدي في بعض الأحيان إلى تدهور ظروف المعيشة نتيجة التوزيع غير المنصف للتكاليف والفوائد والتي تستطيع أن تصل سلبياتها حتى إلى فقدان التراث الرمزي التقليدي للدولة المستضيفة إلا أنها تتمتع بأهمية كبيرة نلخصها في العناصر الآتية :

✓ فهم وتنمية التراث:

إن الذاكرة التاريخية لأي دولة هي تراثها الحضاري، والتي تعمل الثقافة السياحية على تنميته والمحافظة عليه من تعريف المجتمع به، وكيفية المحافظة عليه واستغلاله بطريقة أمثل، وزيادة الوعي لدى المجتمع بأهميته.¹

✓ عالمية الثقافة السياحية:

صارت الثقافة السياحية تقدم المعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات لجميع أفراد المجتمع محليا ودوليا، وذلك من خلال ما أصبح اليوم يسمى بظاهرة العولمة.

✓ حاجة المجتمع للتغيير:

إن المجتمع في حاجة إلى ضرورة التغيير في أنماط العلاقات الاجتماعية، والتي لا يمكن أن تحدث إلا من خلال التغيير الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي.

✓ ضرورة الثقافة السياحية للتنمية:

تعمل على إحلال قيم وتقاليد جديدة، تتماشى مع البيئة المحيطة بالفرد، والتي هدفها التغيير ورفع مستوى المعيشة كما أن الثقافة السياحية ضرورة لإعداد وتنفيذ خطط التنمية السياحية ومشاركة الجماهير في إعداد برامج لتنمية الثقافة السياحية.²

بناء على ما سبق، نستنتج أن أهم ما يمكن أن تقدمه الثقافة السياحية للمجتمعات هو نشر الوعي السياحي الذي لا يتحقق إلا بتضافر كافة الجهات المعنية والمتمثلة في الأسرة والمؤسسات التربوية والتعليمية وباقي المؤسسات العامة والخاصة في الدولة، حيث لا يمكن أن تتحسن صورة الوجهة السياحية والارتقاء بالسياحة وتحقيق التنمية السياحية إلا بتعليم المجتمع قيم السياحة كصناعة خدمات إستراتيجية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي.

¹ Laure Juanchich, **culture, tourisme et territoire: les apports du tourisme culturel au développement local**, Master SECI (France : Université LYON, 2007), p.24.

² تلي، ددان ، مرجع سابق، ص.7.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

المبحث الثالث: علاقة القطاعين العام والخاص والتدخل في النشاط الاقتصادي

علاقة الدولة والقطاع الخاص موضوع يتجاذبه جدل كثير وتتعدد حوله الآراء. بل إن الدولة ذاتها أصبحت موضوعاً للنقاش وذلك في ظل ما يشهده العالم من تغيرات، وهذا ما يعتبر مدخلاً للتساؤل عن ماهية الدولة، ما يدفعنا لمحاولة تحديد بعض المفاهيم السائدة فيما يتعلق بالدولة؛ لأنها هي الأساس الذي ننطلق منه لتحديد ماهية الدولة وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي الخاص وعن مستقبل وجود الدولة.

المطلب الأول: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

يرتبط مفهوم الدولة عادةً بوجود رقعة من الأرض وبوجود شعب وسلطة سياسية أو حكومة. والدولة يقصد بها مفاهيم تختلف من مرحلة تاريخية إلى أخرى، فقد يتسع مفهوم الدولة ليشمل كل تنظيم يندرج تحتها، الأفراد والهيئات والمؤسسات والحكومة، وقد ينحصر مفهوم الدولة في المؤسسة الحاكمة أحياناً وربما ينحصر هذا المفهوم في الحكومة باعتبارها أداة للتعبير عن إرادة الدولة.

عموماً تعتبر الدولة أهم مؤسسة تتولى تسيير المجتمع وإدارة شؤونه عن طريق تنظيم علاقات أفراد المجتمع فيما بينهم، وعلاقتهم مع السلطة. ويظهر ذلك في إقامة عدد من المؤسسات الإدارية والقانونية والسياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية التي تتوكل في تلبية احتياجات الأفراد بما يحفظ وجودهم.¹

رغم أن وظيفة الدولة كانت محل جدل كبير؛ فإن هناك أموراً متفقاً عليها بوجه عام فيما يتعلق بوظيفة الدولة. والحديث هنا يتعلق بمفهوم الدولة الحديثة، وما مدى توفير الخدمات الأساسية للمجتمع كالأمن الداخلي والخارجي؛ وفرض الضرائب لتمويل الخدمات التي تقدمها الدولة إلى المجتمع، وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى نتيجة فرض الضرائب، كذا تقوم الدولة بإدارة النظام النقدي ويشمل ذلك إصدار العملة بطبيعة الحال؛ إذ إن النظام النقدي في حد ذاته جزء من سيادة الدولة لا يوجد إلا بوجود الدولة، وهي وظيفة قديمة للدولة.

¹ عمر الحضرمي، "الدولة الصغيرة: القدرة والدور، مقارنة نظرية"، مجلة المنارة، المجلد 19، العدد4، (2013)، ص.46.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

والسؤال الذي نطرحه هنا هو: هل ينبغي أن تتدخل الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر في النشاط الاقتصادي أم تترك المجال للقطاع الخاص؟

هذا السؤال الذي تختلف حوله الآراء إذ بما أن مفهوم الدولة قد تطور من الناحية التاريخية فإن وظيفة الدولة وطبيعة تدخلها في النشاط الاقتصادي اختلفت حوله الآراء.

بعد ظهورها على أنقاض النظام الإقطاعي بدأت الدولة بداية رأسمالية تجارية فرضت عليها الظروف في ذلك الوقت أن تتدخل في النشاط الاقتصادي مباشرة انسجاماً مع الأفكار التي تروج أن الدولة ينبغي أن تكون قوية، والقوة بمعنى الحصول على الثروة وجمع أكبر قدر منها.

وعليه كانت الدولة تسعى إلى أن تتدخل في النشاط الاقتصادي حتى تكسب الذهب والفضة الذين يشكلان الثروة والقوة، ولكن هذا المفهوم أدى إلى أوضاع اقتصادية سيئة في الوقت نفسه، خاصة في فرنسا؛ نتيجة قيود مبالغ فيها وتدخل مبالغ فيه في تلك المرحلة في النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تدهور النشاط الاقتصادي، طبعاً تحت تأثير آراء التجار؛ وهذا طبعاً أدى إلى ظهور المدرسة الطبيعية في فرنسا، التي أكدت على أنه ليس من الطبيعي أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛ بل يجب على الدولة أن تلتزم بالقوانين الطبيعية، وحددت مهمة الدولة في الكشف عن هذه القوانين ثم إصدار التشريعات التي تكون ترجمة لهذه القوانين، وحصرت وظيفة الدولة في حفظ الأمن الداخلي والخارجي وحماية الملكية الخاصة وتحقيق العدالة بين المواطنين وتوفير التعليم والصحة، والقيام بالمشروعات الكبرى المدعمة للنشاط الاقتصادي¹، هذه وظيفة الدولة في نظر الـ "فيزقراط" تأكيداً للفلسفة الرأسمالية بطبيعة الحال.

ثم جاء " آدم سميث " فيما بعد، والاقتصاديون الكلاسيك (الفكر الكلاسيكي) من بعده ليؤكدوا هذا الدور أي تأكيد آراء الـ " فيزقراط "، وبالتالي - وفقاً لهذا المفهوم - لا يسمح بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر؛ وذلك لاعتقاد الرأسماليين بأن تدخل الدولة بشكل مباشر يضر بالإنتاج - بل

¹ أحمد سبع، "دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07 (2016)، ص.156.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

يعرقل النشاط الاقتصادي؛ لأن الحافز لن يكون موجوداً¹. لكن هذه الفلسفة عندما طبقت أدت إلى توسيع الهوة بين الفقراء والأغنياء ما مهد ذلك لظهور أفكار مناقضة للأفكار الرأسمالية هذه الأفكار هي الأفكار الاشتراكية التي ظهرت في ذلك الوقت. ونادت هذه الأفكار بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتقليص الفوارق بين الأغنياء والفقراء ومنه فإن وظائف الدولة في المذهب الاشتراكي غير مقيدة على غرار المذهب الفردي (الرأسمالي) حيث تمتلك الدولة جميع وسائل الإنتاج في المجتمع زراعة، صناعة، تجارة كما تتولى إلغاء الملكية الفردية لأنها النواة الأولى لقيام النظام الطبقي حسب آراء الاشتراكيين كما تتدخل الدولة في الشؤون الاجتماعية من تعليم وصحة من أجل تأمين أفراد الشعب، وهذه المهام الضخمة والعديدة تستلزم تقوية وتدعيم الجهاز التنفيذي بازدياد اختصاصاته وسلطاته.

لقد أصبح الجدل قائماً منذ ذلك الحين وقبل ذلك الحين بشكل واضح بين الرأسماليين الذين ينادون بعدم تدخل الدولة بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي، وبين الاشتراكيين الذين يشيدون بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر في جدل تمحور حول : هل تتدخل الدولة بشكل مباشر أم بشكل غير مباشر في النشاط الاقتصادي؟

الواقع أن هذا الجدل الآن، وبعد انهيار المعسكر الشرقي الماركسي بقيادة الاتحاد السوفيتي، مهد السبيل للحديث عن أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي غير مفيد، وأصبحت الآن هذه الدعوة هي الطاغية تقريباً. إذا عدنا إلى الفكر الاشتراكي نلاحظ أن هذا الفكر كان مجرد أفكار مطروحة فقط، ولكن لا توجد دولة تتبناها، لكن بعد تبني الاتحاد السوفيتي لتلك الأفكار بدأ الحديث - حتى في الدول الرأسمالية نفسها - عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي اضطر المعسكر الرأسمالي الدفاع عن نفسه، للقيام بعملية إصلاح في النظام الاقتصادي.

تطلب هذا الإصلاح تدخل الدولة تحت تأثير الأفكار الاشتراكية، وأصبحت الدولة كما هي في الدول الرأسمالية تهتم بالرفاهية؛ يعني ما تسمى بدولة الرفاهية، وأصبحت الدولة تضمن تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية بل أصبح من واجبات الدولة توفير الخدمات والحاجات الأساسية للشيوخ والعجزة والمرضى والعاطلين عن العمل وغيرهم، فلم نكن نسمع عن ذلك قبل ظهور هذا المنافس للنظام الرأسمالي

¹ صالح صالحي، دور الدولة في الحياة الاقتصادية (جامعة فرحات عباس: الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، سطيف، 2004)، ص. 3.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

في إطار الحرب الباردة هنا نجد من بين الأفكار المهمة في الصدد نظرية " جون مينارد كينز " (الفكر الاقتصادي الكينزي) خاصة بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 وتأثير هذه الأزمة التي طالب فيها بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأن هناك ضرورة لأن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إذا أرادت أن تحقق الطلب الفعال، ولا بد من أن تقوم بمشاريع بشكل مباشر؛ مما يوحي في البداية بأن " كينز " اشتراكي إلى أن اتضح أن مهمته فيما بعد تهدف إلى إنقاذ النظام الرأسمالي، وليس القضاء على النظام الرأسمالي .

وقد رفض *جون مينارد كينز* الاعتراف بما جاءت به النظرية الكلاسيكية بأن الفرد وهو يحقق مصلحته الخاصة لا يضر مصالح الآخرين، كما رأى أن تدخل الدولة عند الضرورة لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق خلق طلب كاف لمعادلة الزيادة وتهيئة البيئة والظروف اللازمة لتحقيق التوازن شيء ضروري ولازم¹.

أفكار " كينز " حظيت بعد ذلك بالتأييد والقبول في معظم الدول الرأسمالية، خاصة أثناء ظهور الأزمات وأصبحت الدولة الرأسمالية تهتم بوضع السياسات التي من شأنها منع البطالة وتحقيق قدر مناسب من النمو الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام بزيادة الطلب الفعال.

نلاحظ هنا أن من الأشياء التي استحدثت أو أدت إلى وجود تفكير لتدخل الدولة أو ضرورة لتدخل الدولة، قضية التنمية الاقتصادية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، واستقلال عدد كبير من الدول في أفريقيا وآسيا التي كانت تزرع تحت وطأة الاستعمار، وهو ما أجبر الدولة الحديثة على أن تتدخل لمصلحة التنمية، وأصبح هذا الدور، مقبولاً، وهكذا أصبح عبء الاستثمار ملقى على كاهل الدولة، بالإضافة إلى دورها التقليدي في توفير المرافق العامة والبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية وما يتطلبه من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

في المقابل نجد أن الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفييتي تبنت أسلوب التخطيط المركزي انسجاماً مع مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أي النظام الاشتراكي الذي يقوم على سيطرة جهاز الدولة على المجتمع تحت مسمى حماية الطبقة العاملة ورعاية مصالحها، وذلك عن طريق التحكم في

¹ رقيقة حروش، الاقتصاد السياسي (الجزائر: دار الأمة، د.ط، 2011)، ص.214.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

السياسة والاقتصاد والمجتمع فتتحول الدولة إلى: المقاول والمنتج والموزع والمشغل فتحل محل السوق ومحل القطاع الخاص. وتحمل بمفردها مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا يكون دورها محصورا في تحقيق الأمن وضمان استقرار النشاط الاقتصادي فقط. وكل هذا عبر وضع الخطط الاقتصادية في شكل مخططات رباعية وخماسية تحدد الأهداف التي ينبغي الوصول إليها وبيان الوسائل والأساليب التي تضمن تحقيقها.¹

فكرة التخطيط الاقتصادي هذه انتقلت من الاتحاد السوفييتي إلى مختلف الدول " الاشتراكية ": في أوروبا، في الصين، في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

إذن؛ محصلة هذا العرض التاريخي تفيد بأن دور الدولة في النشاط الاقتصادي لم يكن واحداً في كل مراحل التاريخ، ولم يكن واحداً في كل منطقة من مناطق العالم، وبالتالي دور الدولة في النشاط الاقتصادي اختلف باختلاف الأيديولوجيات وباختلاف الظروف الاقتصادية، ومع ذلك نلاحظ بشكل عام - حتى وقت قصير، وربما إلى الآن - زيادة الأعباء الملقاة على الدولة، وكلما ازدادت مهمتها يزداد تدخلها في النشاط الاقتصادي إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

من كل هذا نستخلص أن التدخل أو عدم التدخل وترك المجال للقطاع الخاص ليس قاعدة مطلقة وإنما تمليه الحاجة الاقتصادية وطبيعة السوق والنشاط الاقتصادي.

¹ أحمد سيع، مرجع سابق، ص.158.

المطلب الثاني: القطاع الخاص - الواقع والتحديات -

يعتبر القطاع الخاص ركيزة الاقتصاد الحر ووسيلة أساسية لتحقيق الأهداف التنموية حيث يساهم في خلق فرص العمل، تمويل المشاريع الخدمائية، وبالتالي تخفيف العبء على ميزانية الدولة، وسنحاول في هذا المطلب الوقوف على أهم عناصر القطاع الخاص مع التركيز على القطاع الخاص الجزائري.

أولاً: القطاع الخاص - مفهوم وواقع -

1- المفهوم:

يعرف القطاع الخاص على أنه القطاع الذي يملكه الخواص وتوجهه آليات السوق، حيث يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.¹

كما يعرف القطاع الخاص على أنه : قسم من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى، وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق (المصروفات الاستهلاكية على السلع والخدمات) والادخار ويعتمد القطاع الخاص في تسييره على آليات السوق الحرة والمنافسة في تحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، ومن أجل تحقيق المنافسة الحرة يفضل عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.²

ويوجد تعريف آخر للقطاع الخاص على أنه: القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه، ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.³

¹ ضياء مجيد الموسري، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية-آراء واتجاهات- (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، 2005)، ص. 18.

² ليث عبد الله القهوي، بلال محمود الوادي، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2012)، ص.35.

³ محمد عبده، فاضل الربيعي، الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية (القاهرة: مكتبة المدبولي، د.ط، 2004)، ص. 49.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

يقسم القطاع الخاص إلى قطاعين جزئيين:

قطاع خاص منظم: يعمل في إطار منظم حيث يمسك حسابات نظامية.

قطاع خاص غير منظم: يضم منشآت عديدة بما في ذلك الوحدات الحرفية التي تتميز بتوارث المهن في حدود عائلية أو محلية ضعيفة وغالبا ما تختلط الملكية بالإدارة لا سيما وأن ملكية المنشأة تكون عادة في متناول الفرد الواحد أو العائلة على أحسن تقدير وهذا القطاع لا يمسك في عمله وتعاملاته حسابات نظامية.

مما سبق نلاحظ أن معيار الملكية هو السائد للتفريق بين القطاعين العام والخاص، إلا أنه يوجد معيار الإدارة الذي أصبح يجتذب قدرا أكبر من الاهتمام لا سيما بعد اتجاه الدعوات المطالبة بتسليم إدارة بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، وظهور دعوات مقابلة إلى تحرير إدارة وحدات القطاع العام لتمكينها من العمل بأسلوب القطاع الخاص.

كما يمكن أن نستخلص جملة من الخصائص التي يتميز بها القطاع الخاص، نوردتها كالاتي:

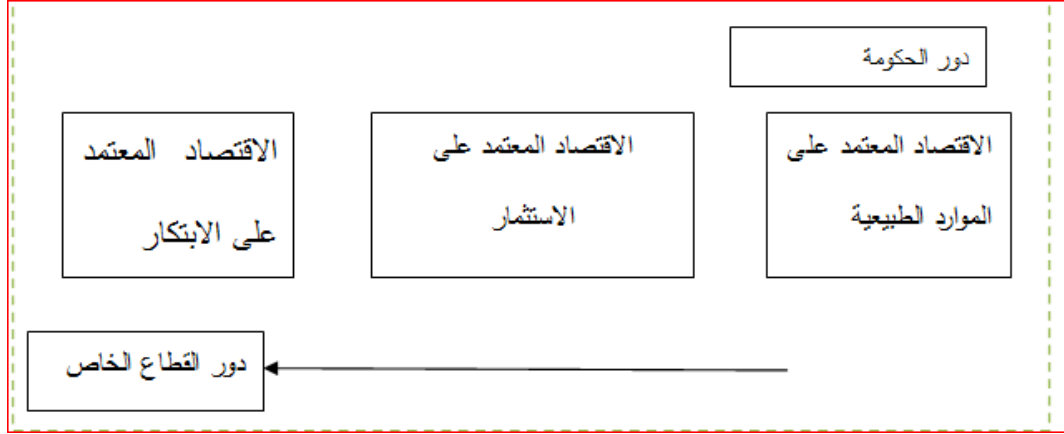
- القطاع الخاص يضم مجموع المؤسسات التي ينشئها أفراد أو جماعات بمبادرة فردية.
 - تكون هذه المؤسسات حرة ومستقلة ماليا ومهنيا عن القطاع العام أو الحكومة.
 - الهدف من إنشاء هذه المؤسسات هو تحقيق الربح وخدمة مصالح أفراد أو جماعات معينة.
- بحيث تنشط هذه المؤسسات في مجالات متنوعة.¹

¹ نوري ياسمين، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة مولود معمري: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، سنة 2015)، ص. 23.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

والشكل الآتي يبين مكانة القطاع الخاص حسب نوعية الاقتصاد في الدولة :

الشكل رقم 08: مكانة القطاع الخاص حسب نوعية الاقتصاد في الدولة.



المصدر: نوري ياسمين، مرجع سابق، ص.32.

حيث نلاحظ من خلال الشكل استقلالية القطاع الخاص حيث تكون مؤسسات القطاع الخاص حرة ومستقلة ماليا ومهنيا عن القطاع العام أو الحكومة، وبتزايد دوره كل ما كان الاقتصاد قائم على الاستثمارات والابتكار حيث يكاد ينعدم في الاقتصاديات التي تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد الطبيعية كالمحروقات مثلا.

وتشير المعطيات أن القطاع الخاص الجزائري يتسم على غيره بالخصائص الآتية:

- تغلب الطابع العائلي على المؤسسات الخاصة الجزائرية حيث ترجع الملكية لرب العائلة ثم الأبناء، ثم الأقارب، وبالتالي تبقى الملكية محدودة في الإطار العائلي.
- هيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تشكيلة المؤسسات المكونة للقطاع الخاص، إذ تساهم بحوالي 78 % من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات. من جهة أخرى، يتضمن القطاع الخاص عدد من المجمعات الخاصة تجمع نشاطات اقتصادية مختلفة.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

· لجوء العديد من المستثمرين والمؤسسات الخاصة إلى النشاطات غير الرسمية تقاديا
للمصعوبات والعراقيل التي تعترضهم عند ممارسة نشاطاتهم رسميا.¹

2: مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر بعد الانفتاح الاقتصادي

تسبب أزمة المديونية والانخفاض الشديد في أسعار السلع التصديرية للمواد الأولية ، وتدهور معدلات شروط التبادل التجاري وازدياد الفقر في الدول النامية في فترة الثمانينيات، في اتجاه الكثير من هذه الدول للاندماج في الاقتصاد العالمي كضرورة فرضتها الظروف.

وبما أن الجزائر عاشت اختلالات داخلية وخارجية أثرت سلبيا على مسار التنمية، شهد الاقتصاد الجزائري بداية من الثمانينيات سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بمرافقة المؤسسات المالية الدولية تمثلت في تحرير الاقتصاد وتبني سياسات اقتصادية جديدة، تعطي دورا أكبر للقطاع الخاص في تسيير الشأن الاقتصادي لكفاءته في تخصيص الموارد وتحقيق النمو الاقتصادي. ولأن القطاع الخاص أيضا يمثل محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور أساسي في جميع المجالات لا سيما في قطاع السياحة، ولهذا لا بد أن نتطرق في دراستنا إلى مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر في النقاط الآتية:

أولا- من حيث القوانين والبرامج :

القطاع الخاص في دستور 1989:

بالإضافة إلى ضمان ممارسة الحريات الفردية والجماعية وفتح المجال أمام حرية التعبير وإنشاء الأحزاب السياسية، وتبني نظام اقتصاد السوق، أقر دستور 1989 في المادة 49 منه بالحق في الملكية الخاصة: "الملكية الخاصة مضمونة"² ليمثل أول ضمان قانوني لحماية الملكية الخاصة، ويلغي التمييز بين القطاع الخاص المستغل وغير المستغل، وأصبح يستخدم مصطلح القطاع الخاص الوطني.

¹ إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر(الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 2011)، ص.108-109.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 89-18، المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989 المؤرخ في 28 فيفري 1989، المادة 49، الجريدة الرسمية رقم 09، سنة 1989، ص 240.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

القطاع الخاص في مرحلة التسعينات:

عرفت سنوات التسعينات تغييرا جذريا في الاقتصاد الجزائري، حيث ضمنت الدولة الملكية الخاصة ولم تعد ملكيتها لمختلف القطاعات الاقتصادية شرطا أساسيا.

القطاع الخاص في التعديل الدستوري 1996:

يعد التعديل الدستوري لسنة 1996 ضمانا قانونيا آخر يحمي الملكية الخاصة، ويجدد التأكيد على اهتمام الدولة باستقطاب القطاع الخاص، حيث تنص المادة 37 منه على أن "حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون"¹

كما تكفل المادة 52 الحق في الملكية الخاصة وضمنته حيث نصت على أن: "الملكية الخاصة مضمونة"²

حيث يعتبر صدور القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، بداية لفتح الاقتصاد الوطني أمام المبادرة الخاصة، إذ نص على امتيازات لصالح القطاع الخاص، وقد جاء فيه إلغاء التمييز وإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة في الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي.³

القانون رقم 91-19 المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية والذي يضمن حرية التجارة الخارجية ويخضع القطاعين العام والخاص لنفس المعايير والشروط.

قانون استثمارات بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993: يتمثل الهدف الأساسي لهذا القانون في التحرير الاقتصادي، عن طريق فتح الأسواق للرأس المال الوطني والأجنبي،

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المتعلق بالتعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، المادة 37، الجريدة الرسمية رقم 76 سنة 1996، ص. 12.

² المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المادة 52، مرجع سابق، ص. 13.

³ عبد الحفيظ عيسى، "مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية-"، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثاني (دون سنة نشر)، ص. 165.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

حيث مثل أول إنجاز مهم نحو اقتصاد السوق، والذي يعتبر القطاع الخاص محركه الأساسي. لقد تضمن الإطار العام لهذا القانون الجوانب الآتية ذكرها:

أولاً: المساواة بين المتعاملين الخواص الوطنيين والأجانب أمام القانون.

ثانياً: ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين أساساً عبر التخفيضات الجبائية.

ثالثاً: الحرص على تفادي الإجراءات البطيئة والمعقدة لإنجاز عقود الاستثمارات والحرص على التشجيع على المستوى الجبائي والجمركي.

رابعاً: إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبر الشباك الموحد.

تصنيف التشجيعات المخصصة للاستثمارات في الجزائر في ثلاثة أنظمة:

- نظام عام
- نظام خاص للاستثمارات المنجزة في المناطق التي ينبغي ترقيتها
- نظام خاص بالاستثمارات المنجزة في مناطق التبادل الحر.

المرسوم رقم 95-22 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ: 26 أوت 1995 والمتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية.¹

1- طبقاً للمادة 01 من الباب الأول: يحدد هذا الأمر القواعد العامة لخصوصية المؤسسات التي تمتلك فيها الدولة والأشخاص المعنويون التابعون للقانون العام، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، جزءاً من رأسمالها أوكله.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 95-22 والمتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية الجديدة الرسمية، المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ: 26 أوت 1995، المادة 01، العدد 48، سنة 1995، ص.04.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

2- طبقا للمادة 02 من نفس القانون فالقطاعات المعنية بالخصوصية هي:

- . الدراسة والإنجاز في مجالات البناء والأشغال العمومية وأشغال الري.
- . الفنادق والسياحة.
- . التجارة والتوزيع.
- . الصناعات النسيجية، والصناعية الزراعية.
- . الصناعات التحويلية.
- . النقل البري للمسافرين والبضائع.
- . أعمال الخدمات المينائية والمطارية.
- . التأمينات .
- . الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المرسوم رقم 95-22: المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 ينهي هذا الأمر تدخل الدولة في تسيير المؤسسات العمومية والاقتصادية عن طريق صناديق المساهمة، ويكمن التعديل الذي أدخله هذا الأمر في شركات عمومية قابضة، وهذه الشركات تمتلك كلية مجموع أسهم المؤسسات العمومية الاقتصادية.

مرحلة الألفية الثالثة:

أتى قانون الاستثمارات المتبنى في التسعينات بامتيازات وتحفيزات لترقية القطاع الخاص إلا أن حصيلة الاستثمارات لم تكن بالمستوى المطلوب. بناء على ذلك أصدرت السلطات العمومية سنة 2001 الأوامر والقوانين الآتية:

الأمر الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-04 الصادر في 20 أوت 2001¹ يتعلق بتنظيم تسيير وخصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية، يتكون من 43 مادة تتوزع على إحدى عشرة فصلا، تتناول في مجملها تعريف المؤسسات العمومية الاقتصادية، وشكل الرأسمال الاجتماعي لها، وكيف يتم الاقتناء والتنازل، وتركيبية مجلس الإدارة وإبرام الاتفاقيات.

¹ عبد الرحمان تومي، " واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12 (2006)، الجزائر، ص. 120.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

كما تضمن الأمر أحكام متعلقة بالخصوصية، وإجراءات تنفيذها، ومراقبة عمليات الخصوصية ... الخ.

وقد تضمن أهم النقاط الآتية:

- إلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة والمساواة في التصرف بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- مرافقة وتسهيل عملية الاستثمار من خلال وضع شبك موحد فعلي بخلق فروع له على المستوى المحلي بالإضافة إلى توجيه عقلائي لشروط منح الفوائد الضريبية وشبه الضريبية.¹
- فتح المجال لخصوصية كل المؤسسات العمومية دون أن يستثنى أي قطاع.
- تسهيل المسار الإداري لعملية الاستثمار.

القانون التوجيهي رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر أول نص قانوني ينظم نشاط قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة، كأهم عامل في القطاع الخاص حيث كانت من قبل تعمل بدون نص قانوني يحمي حقوقها ويؤكد على واجباتها.² اعتمد هذا القانون التوجيهي جملة من الإجراءات تهدف لتشجيع وترقية إنشاء هذه المؤسسات، من خلال تحديد وضبط إجراءات التسهيل الإداري التي يمكن تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة. كما تضمن القانون بصفة عامة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسة الدولة لدعمها، والتدابير المتعلقة بتطوير نظام إعلام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتشاور مع الحركة الجمعوية في المؤسسات.

برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: جاء هذا البرنامج لتحضير الجزائر لإنعاش اقتصادي جديد، ولمنح الأفراد الوسائل التي تمكنهم من خلق الثروة، وخلق مناصب عمل دائمة كما يهدف نفس البرنامج إلى:

¹ إكرام مياسي، مرجع سابق، ص.120.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01-18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ممضي في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية رقم 77، ديسمبر 2001.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

- خلق ديناميكية داخل الاقتصاد الوطني ودعم النشاطات التي تخلق مناصب شغل وقيمة مضافة.
- تحسين محيط المؤسسات الخاصة وتوفير شروط إنتاج فعال للاستثمارات عن طريق¹:
- تطوير وتحسين خدمات مصلحة الضرائب.
- مواصلة تنفيذ الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية الضرورية لبروز محيط يسمح بعمل فعال لقوى السوق أين تلعب الدولة دورها في تأطير وتنظيم المجال الاقتصادي.

برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009: يعد هذا البرنامج امتداد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، كما يعتبر حيز من الفرص بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، إذ يشجع الأنشطة المسئولة عن تحريك الاقتصاد الوطني، وخلق مناصب شغل. خصصت له الدولة أكثر من 80 مليار دولار.²

ومن أهداف هذا البرنامج:

تطوير وتنمية البنى التحتية بغرض بناء اقتصاد مبني على المنافسة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

ثانيا - من حيث المؤسسات التي تدعم القطاع الخاص: رافق التطور القانوني المنظم للقطاع الخاص ظهور مؤسسات أنيطت لها مهمة تطبيق هذه القوانين ومتابعة المستثمرين الخواص والتي نذكر منها:

1-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: ANSEJ

تم إنشاء هذه الوكالة في إطار سياسة ترقية الاستثمار الخاص على المستوى الوطني، عملا بأحكام المادة 16 من الأمر 96-14 المؤرخ في 24 جوان 1996، تم تحديث هيئة ذات طابع خاص، تحت اسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب³.

¹ مراد بن زروق، مساهمة اقتصاد السوق في تطور القطاع الخاص، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2000-2001)، ص. 68.

² إكرام المياسي، مرجع سابق، ص. 124.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المعدل، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، الجريدة الرسمية رقم 52، سنة 1996، ص.12.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.

كما تتمتع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقرها بالجزائر العاصمة.

أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتحقيق جملة من الأهداف منها:

- تفعيل دور المؤسسة الصغيرة وجعلها أكثر تكاملا مع المؤسسات الأخرى.
- التخفيف من مشكلة البطالة
- التعزيز والاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة
- خلق وتقوية روح المبادرة الفردية والإبداعية لدى الشباب.

2-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: ANDI

جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار محل وكالة ترقية الاستثمار بمجموعة من الإضافات، حيث أنشأت بمقتضى المادة 6 من الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، إنها مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما بدلا من 60 يوم في الوكالة السابقة.

مهامها: تتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات وبالالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية المهام التالية:

- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في الترتيب المعمول به.
- ضمان ترقية الاستثمارات تطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الموحد اللا مركزي، وتسيير صندوق دعم الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

الهيئات المكملة لها: لىتم تسهيل مهام هذه الوكالة، أنشأت هيئات مكملة لها تتمثل في:

المجلس الوطني للاستثمار:

يرأسه رئيس الحكومة، ومن مهام المجلس ما يلي:

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وألوياتها.
- اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مسابرة للتطورات.
- الحث والتشجيع على إنشاء واستحداث مؤسسات وأدوات مالية لتمويل الاستثمار وتطويره.

الشباك الموحد:

يتواجد على مستوى كل ولاية، يقدم الخدمات الإدارية الضرورية وذلك بالتنسيق مع الهيئات المعنية التي لها علاقة بإقامة المشاريع الاستثمارية، ومنها المركز الوطني للسجل التجاري ومديرية الضرائب والوكالات العقارية، ولجان دعم الاستثمارات المحلية.

وهذه المصالح الإدارية تكون ممثلة في الشباك الموحد من أجل تخفيف وتسهيل كل الإجراءات المتعلقة بالتأسيس للمؤسسات بشكل غير مركزي على مستوى الولايات المعنية.

صندوق دعم الاستثمارات:

يقوم هذا الصندوق بتقديم التمويل للمساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية تكاليف أعمال القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمارات.

3- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR :

مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتواجد مقره بالعاصمة الجزائر.¹

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، الجريدة الرسمية رقم 74، سنة 2002، ص ص 13-14.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

المهام الموكلة لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية: إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ مساهمات.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- اتخاذ كل التدابير والتحريات المتعلقة بتقييم أنظمة الضمان الموضوعة.

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالجزائر

يتضح لنا مما سبق أن الجزائر سعت لمنح القطاع الخاص دورا في التنمية الاقتصادية كحتمية لقرار الانفتاح الاقتصادي الذي تبنته، ما يبرر المزايا والإمكانيات الكبيرة التي أتاحت لهذا القطاع في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولرصد دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الجزائري، لا بد أن نتطرق لدور القطاع الخاص في :

تكوين القيمة المضافة:

حيث ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة الإجمالية إلى 47.5% سنة 2001،¹ وإلى 42.2% سنة 2006،² كما تم تسجيل ارتفاع في نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 28.84% سنة 2006، بعد أن كان بنسبة 23.78% سنة 1994، وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 64.3% سنة 2013، وصولا إلى

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، على الرابط: <http://www.ons.dz/>.

² شبي عبد الرحيم، شكوري محمد، "معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية" (المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص23، على الرابط الإلكتروني:

http://www.arab-api.org/conf_0309/، تم الإطلاع بتاريخ (01-07-2017).

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

نسبة 80.4% سنة 2015. وهذه المساهمة ترجع بالخصوص إلى القطاعات التي ينشط فيها القطاع الخاص كقطاع الخدمات والتجارة وقطاع البناء والأشغال العمومية.¹

وحسب إحصائيات سنة 2016 فإن حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة هي كالاتي: حسب القطاعات يمثل القطاع العام في مجال الهيدروكربونات: 89.4% ، أما القطاع الخاص 10.6%. خدمات أعمال البترول 100% القطاع العام ، بصفة رئيسية شركاء أجنب. قطاع المياه والطاقة بنسبة 100% للقطاع العام، التعدين واستغلال المحاجر القطاع العام 91.8% و 8.2% للقطاع الخاص في قطاع الزراعة والصيد والغابات القطاع الخاص يمثل 99.3% ، أما في الكيمياء ، البلاستيك والمطاط يمثل القطاع الخاص نسبة 79.2% ، في مواد البناء 46.2% في الصناعات الغذائية 87.5% ، 86.4% في صناعة النسيج / الجلود ، 82.9% في مجال النقل ولكن تهيمن عليها شركات النقل الصغيرة وسيارات الأجرة، وتبقى السكك الحديدية والطيران تحت نطاق الدولة (القطاع العام) ، يمثل القطاع الخاص نسبة 94.4% في التجارة، و 80.1% في قطاع المطاعم المقاهي والفنادق، و 68.6% في الخدمات التجارية و 92.2% في الخدمات المقدمة للأسر المعيشية.²

مع العلم أن القطاع الخاص في الجزائر يهيمن على أغلبية النشاطات الاقتصادية باستثناء المحروقات والصناعات الثقيلة، حيث يعود الاستثمار في هذين القطاعين للقطاع العام.

إلا أن هذه النسب تبقى ضعيفة لأن القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الاقتصاد الوطني مقارنة بالدول الأخرى، حيث لم تتجاوز مساهمته في تكوين القيمة المضافة نسبة 50% .

¹ مكيد علي، خليفة أحلام، "واقع القطاع الخاص ومتطلبات تنميته لتنويع الاقتصاد الربيعي بالجزائر -دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2025-"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -العدد الاقتصادي-، المجلد الثاني، العدد 33 ، الجزائر، ص.162.

² Abderrahmane Mebtoul, Relance de l'économie algérienne 2017/2020 : place du secteur privé, sur le site : www.algerie1.com, consulté le 18 janvier 2018 à 10 :40.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

التشغيل:

يعتبر قطاع الخدمات في الجزائر أكثر قطاع توفيراً لمناصب الشغل مقارنة بالقطاعات الأخرى. كما أن القطاع الخاص يشغل أكثر من 5 ملايين عامل حسب إحصائيات سنة 2005، أي بنسبة 63% من حجم التشغيل مقارنة بـ: 37% للقطاع العام في نفس السنة باعتباره أهم قطاع يوفر مناصب الشغل ويضم حسب "الديوان الوطني للإحصائيات ONS" 8.045.000 مستخدم يتوزعون حسب النشاطات الآتية:¹

✓ التجارة والخدمات: 38.2%.

✓ الزراعة: 26.6%.

✓ البناء والأشغال العمومية: 22.1%.

✓ الصناعة: 13.1%².

وقد شغل القطاع الخاص في سنة 2009 ما نسبته 64% من حجم التشغيل مقارنة بـ: 36% للقطاع العام.³ فيما يتعلق بالتوظيف سنة 2016، كان لدى الجزائر قوة عاملة من 11.932 مليون شخص، مقسمة بين قوة عاملة من 10.6 مليون عامل وعدد من العاطلين عن العمل من 1.337 مليون شخص وفقاً للأرقام الواردة من المكتب الوطني للإحصاء في بداية عام 2016، بلغ عدد السكان العاملين 8.66 مليون رجل و1934 مليون امرأة. ولا تزال العمالة بأجر هي الشكل السائد للسكان العاملين بنسبة 69.8 في المائة، وتمثل فئة أصحاب العمل والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص نسبة 28.7 في المائة من مجموع السكان العاملين.

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق.

² مولاي لخضر عبد الرزاق، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-"، مجلة الباحث، عدد 07 (2010)، ص. 144.

³ مولاي لخضر عبد الرزاق، "تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011"، مجلة الباحث، عدد 10 (2012)، ص. 197.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

أما بالنسبة لهيكل العمالة حسب قطاع النشاط، فيظهر أن الخدمات السوقية وغير السوقية تستوعب 61.6% من إجمالي القوة العاملة ، يليها البناء (16.8%) ، والزراعة (8.7%). ووفقاً للقطاع القانوني، يشير مسح مكتب الإحصاء الوطني (ONS) إلى أن القطاع الخاص يوظف 58% من جميع الموظفين، ولكن مع وجود تفاوت بين الجنسين، حيث أن توظيف المرأة يتركز في القطاع العام بشكل خاص بنسبة 64,1% من إجمالي عمالة النساء.¹

لكن، بما أن القطاع الخاص عنصر أساسي في عملية التنمية. وبمثابة المحرك الرئيسي للاقتصاد، يمكننا القول أن دوره في التشغيل بالجزائر مازال محدودا مقارنة بدول العالم حيث يتيح القطاع الخاص بها أكثر من 90% من فرص العمل² وذلك نتيجة لضعف الاستثمار وكثرة العراقيل التي يواجهها، ما سنتطرق إليه في المطلب الأخير من الفصل الأول.

الاستثمار:

يمكننا رصد ما يقدمه القطاع الخاص من مساهمة في الاستثمار من خلال النتائج التي سجلتها الهيئات المستحدثة لدعم الاستثمار الخاص والتي تطرقنا إليها سابقا:
أولا : المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:
المشاريع التي استثمر فيها القطاع الخاص حسب فروع الأنشطة الاقتصادية في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2012³. كما يبينها الجدول الآتي:

¹ Abderrahmane Mebtoul, **Op.cit.**p.20.

² مكيد علي، خليفة أحلام، مرجع سابق، ص. 163.

³ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "حصيلة مشاريع الاستثمار"، على الرابط الإلكتروني:
<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-e-exterieur> ، (2016/09/15).

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

الجدول رقم 03: المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب فروع الأنشطة الاقتصادية في الفترة الممتدة من 2002-2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
النقل	18697	58%	233667	9%	46079	15%
البناء، الأشغال العمومية والهيدروليك	5900	18%	226627	9%	100991	34%
الصناعة	3445	11%	1569597	62%	103660	35%
الخدمات	2844	9%	328947	13%	35147	12%
الزراعة	491	2%	23657	1%	5139	2%
الصحة	430	1%	25711	1%	4582	2%
السياحة	195	1%	135595	5%	3517	1%
التجارة	2	0%	3040	0%	0	0%
المجموع	32004	100%	2546840	100%	299115	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، "حصيلة مشاريع الاستثمار" ، على الرابط الإلكتروني: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> ، (2016/09/15).

نلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمار الخاص تواجد بكثرة في قطاع النقل بنسبة 15%، البناء والأشغال العمومية بنسبة 34%، الصناعة بنسبة 35% و الخدمات بنسبة 12% مقارنة بالقطاعات الأخرى التي تبقى نسبة الاستثمار فيها ضئيلة جدا على غرار قطاع التجارة، الزراعة، الصناعة والسياحة التي لا تتجاوز في معظمها نسبة 3%.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

أما من حيث نوع الاستثمارات حسب القطاع القانوني ما بين العام، الخاص والمختلط لسنة 2013 فكانت كالآتي:

الجدول رقم 04: نوع الاستثمارات حسب القطاع القانوني ما بين العام، الخاص والمختلط لسنة 2013

قيمة المشاريع (مليون دج)		عدد المشاريع		نوع القطاع
النسبة	القيمة	النسبة	العدد	
57.77	4663864	98.45	52381	القطاع الخاص
30.54	2465603	1.42	757	القطاع العمومي
11.68	943015	0.13	69	المختلط
100	8072482	100	53207	المجموع

المصدر: عبد الحفيظ عيسى، مرجع سابق، ص.184.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن استثمارات القطاعين الخاص والمختلط مثلت النسبة الأكبر من المشاريع حيث بلغت قيمتها إلى ما يعادل 5606879 أي حوالي 77.8 مليار دولار، بنسبة إجمالية بلغت 69.45 % حيث بلغت عدد مناصب الشغل التي وفرتها هذه المشاريع الاستثمارية حوالي 728035 منصب شغل بالنسبة للقطاع الخاص بنسبة 85.31% . وبنسبة 2.69 % للقطاع المختلط الذي وفر 25289 منصب شغل.

ثانيا: المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

يوضح الجدول الموالي حسب الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب عدد المشاريع حسب النشاط الاقتصادي لسنة 2006:

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

الجدول رقم 05: المشاريع حسب النشاط الاقتصادي لسنة 2006

النسبة	عدد الأجراء	عدد المشاريع	قطاعات النشاط
28.87%	229 520	87 350	الخدمات
23.41 %	189 190	70 828	الزراعة
11.94%	113 764	36 118	الصناعة التقليدية
8.75%	856	26 483	الصناعة
7.86%	58 446	23 773	نقل المسافرين
6.79%	44 261	20 530	نقل البضائع
5.11%	56 851	15 449	البناء والأشغال العمومية
4.13%	26 571	12 510	الري
1.25%	9 121	3 789	الاعمال الحرة
1.27%	10 388	3 829	الصيانة
0.44%	4 961	1 337	الصيد
0.19%	2 094	572	الهيدروليك
100.00%	837 023	302 568	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ansej.org/dz> (2016/11/11).

ما نلاحظه من خلال الجدول هو أن المشاريع في النشاطات المختلفة على غرار الخدمات النقل والزراعة تمثل أكبر النسب من نسبة عدد المشاريع المصرح بها من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. والظاهر أن قطاع السياحة هنا مدمج مع قطاع الخدمات فقط. ما يعكس التركيز في القطاعات الأخرى مع عدم إعطاء فرص كبيرة للاستثمار في السياحة آنذاك.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

والجدول الآتي يمثل حجم القطاع الخاص في الجزائر عموما سنة 2016.

الجدول رقم 06: نوع وعدد مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر لسنة 2016

%	عدد المؤسسات	نوع المؤسسة
97.12	993170	المؤسسات الصغيرة جدا TPE
2.57	26281	المؤسسات الخاصة الصغيرة PEP
0.31	2780	المؤسسات الخاصة المتوسطة MEP
100	1022231	مجموع المؤسسات

Source : Amar Tou, " le secteur privée : ambitions et inquiétudes", sur le site : www.tsa-algerie.com (10-01-2018).

في نهاية عام 2016، كان هذا القطاع يتألف من 1022231 من الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، جميع الأنواع مجتمعة، بزيادة حوالي 10.20 ٪، مقارنة مع عام 2015 (934، 037). حصة الأشخاص الاعتباريين ليست سوى 56.30 ٪. الأشخاص الطبيعيين يمثلون 43.65 ٪ منهم 20.64 ٪ من المهنيين و 23.00 ٪ من الحرفيين.

ما يوضح ضعف القطاع في السنوات الأخيرة وهشاشته، بالإضافة إلى إمكانات إنتاجية ضئيلة

من حيث الثروة، فرص العمل، والتقبل التكنولوجي، وقدرات الابتكار.¹

¹ Amar Tou, " le secteur privée : ambitions et inquiétudes", sur le site : www.tsa-algerie.com (10-1-2018).

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

المطلب الثالث: أرقام حول تحديات القطاع الخاص بالجزائر

يعاني القطاع الخاص في الجزائر العديد من المشاكل على مستويات مختلفة، وذلك بالرغم من الجهود التي تقوم بها السلطات من خلال استحداث الهيئات، وسن القوانين ووضع التنظيمات واللوائح. ويمكننا عموما تصنيف تلك المشاكل فيما يأتي:

أ-المشاكل على مستوى الإنشاء:

من المعلوم أن إنجاز أي مشروع استثماري مرتبط باحترام عدد من الإجراءات. هذه الإجراءات في الجزائر مقيدة إلى درجة كبيرة بسبب كثرة الوثائق المطلوبة، حيث يقدر عدد الإجراءات لتأسيس مؤسسة خاصة في الجزائر بـ 14 إجراء وهو ما يأخذ مدة زمنية طويلة مقارنة بالدول المجاورة.¹

ويعد هذه الإجراءات، يتوجب على المستثمر إتباع مسار إداري معقد بدءا بالتصريح على مستوى المصالح الجبائية للحصول على رقم التسجيل الجبائي ومعاينة محل الإنتاج ودفع ضريبة الجباية على مستوى قبضة الضرائب وصولا إلى تشكيل الملف والمصادقة على وثائق طلب السجل التجاري على مستوى البلديات.²

ب - المشاكل الإدارية والتنظيمية

- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار الخاص وعدم الشفافية، وتعدد الجهات الوصية.³
- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق.⁴

¹ قاعدة بيانات البنك الدولي حول سهولة أداء الأعمال، على الرابط: www.worldbank.org/doingbusiness2007، تم الإطلاع بتاريخ: 17 مارس 2016، الساعة 15:30.

² إكرام المياسي، مرجع سابق، ص. 132.

³ عبد الرزاق مولاي لخضر، "العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية -دراسة حالة الجزائر-"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 09 (دون سنة نشر)، ص.92.

⁴ World Bank, "pilot Algeria Investment Climate Assessment", June 2003 en ligne sur : <http://siteresource.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588748/Algeria-ICA-3pdf> (27-09-2016).

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

- مشكل الفساد الذي يعتبر ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار الخاص. ومشكلة القطاع الموازي* الذي يتيح المنافسة غير الشرعية، ويعيق عمل القطاع الخاص الذي يعمل في إطار القانون، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على التمويل.

وذلك ما يوضحه الجدول الآتي حسب المنتدى العالمي للاقتصاد في تقرير التنافسية الدولية من السنوات 2008 إلى 2016 :

الجدول رقم 07: العقبات التي تواجه القطاع الخاص حسب تقرير التنافسية الدولية 2008-2016

العقبات	2008	2009	2010	2011	2016
البيروقراطية الحكومية غير الفعالة	20.1	21.1	18.4	17.5	17.5
الحصول على التمويل	23.0	16.4	19.2	15.8	13.7
الفساد	10.2	13.2	16.0	11.3	13.3
عدم استقرار السياسات	6.6	8.8	3.8	7.5	6.5
نقص في البنى التحتية	5.9	6.1	2.7	6.5	5.6

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، مؤشرات التنافسية العالمية (الجزائر) الصفحة 96 على الموقع : www.weforum.org ، تم الإطلاع بتاريخ 03 أبريل 2017 ، 17:00.

يمكننا من خلال الجدول أن نستشف العديد من الملاحظات تتعلق بالعقبات التي تؤثر على أداء القطاع الخاص وبيئة الاستثمار من خلال المؤشرات المذكورة في الجدول، نلاحظ بداية أن مؤشر الحصول على التمويل 13.7 ومؤشر عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية 17.5 في سنة 2016 هي من أكبر المؤشرات وفي نفس الوقت تعكس أكبر العوامل إعاقة لأداء الخواص في الجزائر في السنوات الأخيرة. يشير هذا الواقع إلى عدم وجود مصادر التمويل ومنح الاقتراض في الجزائر، إضافة إلى عدم استقرار السياسات ونقص البنى التحتية، التي تعتبر ضئيلة جدا.

* يقصد بالقطاع الموازي كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لتعمد إخفائها تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما أن هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

أغلبية مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر تعاني من صعوبات التمويل من المؤسسات المالية، نظرا لعدم توفر آلية ائتمانية قادرة على تلبية متطلبات المقرضين والمقترضين على حد سواء. ناهيك عن ارتفاع تكاليف عمليات الإقراض بسبب كثرة المؤسسات التي تطلب القروض

فيما يخص الفساد، يأتي في المرتبة الثانية على لائحة أهم القيود التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر، متمثلا في سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة، دفع الرشوة وحسب التقرير الصادر عن الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بسنغافورة سنة 2006، فإن الجزائر من بين الدول التي لم تبذل الجهود اللازمة لمحاربة الفساد. كما أنها حسب نفس التقرير لم تبذل الجهد الكافي في مجال إبداء الرأي والمساءلة أو حتى في مجال الفعالية الحكومية، والجودة النوعية للأطر التنظيمية.¹

كل هذه العوامل وغيرها مثل التضخم تشير إلى ضعف الاقتصاد الجزائري في المنافسة على المستوى العالمي.²

¹ عبد الحفيظي، مرجع سابق، ص.176.

² Mohamed Brahim Madi, "The Attractiveness of the Investment Climate in Algeria", *Revue nouvelle économie*, volume 01, numéro 10, (2014), p.32.

العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل

خلاصة واستنتاجات

نستنتج من خلال هذا الفصل أن السياحة مصدر أساسي للتنمية الشاملة والمستدامة حيث تتسم السياحة بتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية، كما تساهم السياحة في حماية البيئة وترسيخ القيم الثقافية، ما يساعد على تعزيز التفاهم المشترك، السلام والأمن عالمياً.

إن تدخل الدولة أو ترك المجال للقطاع الخاص ليس قاعدة مطلقة وإنما تمليه الحاجات الاقتصادية وطبيعة السوق. وبناء عليه فإن القطاع الخاص يحتل أهمية كبرى ودور محوري في الدول النامية والمتطورة على حد سواء. إلا أنه في الجزائر كان الاهتمام بالقطاع الخاص عموماً والسياحي بشكل خاص من منطلق الإصلاح الاقتصادي وتقليص دور الدولة في الاستثمار وضعف قدرتها على توفير مناصب الشغل، ولا يزال يعاني هذا القطاع الكثير من الصعوبات والعراقيل.

الاستثمار الخاص في القطاع السياحي الجزائري إلى جانب القطاع العام أضحى أمراً مطلوباً. كون السياحة قطاع استثماري مهم لضمان مشاركة أوسع من قبل الطبقات الهشة مع الحكومة والقطاع الخاص لتطوير الخدمات السياحية، كون هذه الأخيرة صناعة مرنة قادرة على خلق مناصب الشغل. وفي نفس الوقت أداة لتحقيق التنمية المستدامة بما أنها مورد مالي غير ناضب، زيادة على قدرة السياحة على تعزيز الإنتاج الثقافي والإبداع والرفع من كفاءة العنصر البشري.

الفصل الثاني

تطور السياسة السياحية في الجزائر بين

القطاعين العام والخاص

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

انطلاقاً من أن القطاع السياحي يلعب دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للدولة بحكم خصوصية النشاط ودوره في خلق مناصب الشغل، جلب العملة الصعبة، وزيادة الدخل الوطني بالإضافة إلى دوره في تعزيز الاستثمار، ناهيك عن دوره في ترسيخ القيم الثقافية، وتعزيز التفاهم المشترك، السلام والأمن عالمياً.

سنحاول في هذا الفصل رصد محددات السياحة في الجزائر انطلاقاً مما تتوفر عليه من موارد وثروات طبيعية من جهة، وعن طريق معرفة السياسات التي انتهجتها الجزائر في هذا القطاع منذ الاستقلال من جهة أخرى. متتبعين لمسار تطور هذه السياسات السياحية وتحولها من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

على هذا الأساس، سيتم التركيز في هذا الفصل من الدراسة على تحليل مقومات الجزائر السياحية، ومجموع المؤسسات القائمة على قطاع السياحة في الجزائر، ثم إبراز التصور العام للسياحة ضمن السياسات العامة المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال بصفة مختصرة قبل التطرق لهذه الأخيرة بالتفصيل في الفصل الأخير من الدراسة، مع التركيز على مراحل تحول السياحة من القطاع العام إلى الخاص منذ الاستقلال لغاية سنة 2000، من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: محددات السياسة السياحية في الجزائر

المبحث الثاني: انطلاق النشاط السياحي بالجزائر بعد الاستقلال

المبحث الثالث: السياحة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق (1962-2000)

المبحث الأول: محددات السياسة السياحية في الجزائر

باعتبار أن السياحة مورد اقتصادي مهم سواء بالنسبة للدول التي تعتمد على نشاطها كنشاط محوري، أو غيرها من الدول التي لا تعتمد على السياحة كنشاط أساسي، فإن هذه الأخيرة لا تختلف عن بقية الأنشطة الاقتصادية التي تسيّر ضمن منظومة محكمة ما بين المقومات الحضارية، الثقافية والمادية التي تكتسبها الدولة، الفاعلين في القطاع السياحي وما بين التصور العام للدولة تجاه السياحة. وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا المبحث من دراستنا إلى مفهوم السياحة السياحية وأهم الفاعلين على المستوى السياحي ما بين الجهات الرسمية وغير الرسمية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة السياحية

كون السياحة نشاط اجتماعي، واقتصادي متكامل فهي بحاجة إلى الإطار العام الذي يضم الوسائل والأهداف، الأجهزة وجميع الاستراتيجيات التي تضعها الدولة لتسيير القطاع من كل الجوانب، وهو ما يندرج تحت مسمى السياسة التي حاولنا تعريفها فيما يلي:

1- التعريف:

هي مجموعة من السلوكيات والخطط الإدارية والإرادية الهادفة إلى تطوير وتنمية السياحة ووسائل التحكم بها.¹ وتتبنى الدول هذه السياسات السياحية من خلال قوانين بحيث تصبح ملزمة لكافة أجهزتها ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، ويجب أن تشمل هذه السياسة السياحية على أهداف العامة وطرق تحقيقها في صورة خطط وبرامج لتحقيق التكامل المنسجم بين قطاع السياحة وغيره من القطاعات.

كما تمثل السياسة السياحية الإطار العام للنشاط السياحي وتتفرع منها عدة استراتيجيات تفصيلية لكل جانب من جوانب السياحة كاستراتيجيه مثلا:

¹ هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006)، ص.114.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

الترويج للمنتج السياحي، الامتيازات السياحية، كفاءة العنصر البشري، الثقافة السياحية، التنمية السياحية المستدامة، العقار السياحي.

2-أنواع السياسة السياحية:

أ- سياسة التهيئة والتطوير السياحي: تهدف إلى تطوير وترقية المنتج السياحي وتشمل:

1-السياسة التقليدية:

وهي عبارة عن خطة عامة تنطلق منها السياحة لخلق منظومة كاملة من التجهيزات كشق الطرق وبناء الفنادق والمطاعم، وكذا الأماكن اللازمة للاستقبال وقضاء العطل ويشترط في هذه السياسة مراعاة التوازن البيئي للمحيط.

2-السياسة النظامية:

يوجد نوعين من هذه السياسة، الأولى نظامية مخططة تعتمد على التحليل النظامي للمحيط السياحي، ويعتمد التحليل على مجموعة من المعايير مثل : عوامل الجذب الإيكولوجية والعوامل التكنولوجية، والثانية سياسة مطبقة على المحطات والوحدات الصغيرة.

3-السياسة المتعددة الأبعاد:

وهي عبارة عن إعداد خطط إنجاز عدة مشاريع مختلفة وفي مناطق مختلفة في وقت واحد وبانتظام.

4- السياسة الجهوية الإقليمية :

التخطيط الجهوي حسب المنظمة العالمية للسياحة هو نتيجة للنشاطات المتعلقة بالبلدان المتجاورة والتي تهدف إلى التنسيق والتوفيق بين سياساتها سواء على مستوى الحدود أو نطاق أوسع، أو عن طريق سياسة تكميلية فيما بينها.¹

ب- السياسة الحفظية:

تعد السياسة الحفظية من أهم السياسات السياحية التي تهدف إلى تنشيط وتنمية السياحة وتنقسم إلى:

1: سياسة حفظ المحيط الطبيعي:

تتمثل في الإجراءات الحمائية للحفاظ على المحيط الطبيعي وجاذبيته، بعد الأضرار التي يتسبب بها السياح جراء التوسع بالمناطق السياحية، ما يضمن إقبال السياح على تلك المناطق واستمرارية تحقيق الأرباح.²

2 - سياسة حفظ التراث الفني والتاريخي:

وذلك من خلال تثمين المؤهلات التاريخية والفنية وحمايتها من خلال تصنيفها ووضع آليات حمايتها.*

¹ خالد أحمد، "السياسة الوطنية للتنمية السياحية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، ص.63.

² خالد أحمد، مرجع سابق، ص.63.

* تندرج عملية ترميم وتحديث الإرث التاريخي والثقافي ضمن سياسة تقوم بها بتسطيرها الدولة أو الإدارة المسؤولة في الميدان السياحي، وتتولى منظمة اليونسكو دعم وتمويل الدول من أجل تطبيق عمليات ترميم وحفظ الإرث الثقافي والتاريخي.

3- سياسة حفظ الوسط الاجتماعي:

تقوم بعض الدول السياحية بإتباع سياسات خاصة بحماية الوسط الاجتماعي للأهالي من أجل الحفاظ على ثقافتها، عاداتها وتقاليدها وأصالتها وهذا نظرا للتأثير الاجتماعي الذي يتركه السياح الأجانب في البلدان المضيفة، وهذا ما تطرقنا إليه في الفصل الأول من الدراسة بجانبه الإيجابي والسلبي.

المطلب الثاني: فواعل السياسة السياحية الجزائرية

باعتبار أن السياحة مورد اقتصادي مهم بالنسبة للدول التي تعتمد السياحة كنشاط محوري، وحتى في الدول التي لا تعتمد على السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية على غرار الجزائر.

فإنها لا تختلف عن بقية الأنشطة الاقتصادية التي تدير ضمن منظومة محكمة. بحكم أنها تقتضي التعامل مع الوافدين من السياح خاصة الأجانب منهم بكل أنساقهم الاجتماعية والثقافية فضلا عن ضرورة التعامل مع العادات الغريبة التي يحملونها للمجتمعات المضيفة. ناهيك عن الظواهر والآفات الأخرى كالتهريب والتلوث والأوبئة المختلفة... الخ.

كل هذا يتطلب وجود مؤسسات سياحية فاعلة تهتم بتعزيز القوانين والسيطرة على كل المشاكل والأزمات الممكن حصولها ضمن المنظومة السياحية. وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: الفواعل الرسمية

1. وزارة السياحة

تأسست وزارة السياحة بموجب المرسوم رقم 63-474 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963 وقد تم توحيد قطاع السياحة والصناعات التقليدية سنة 1992 بإنشاء وزارة السياحة والصناعات التقليدية ومنه فإن سنة 1992 هي سنة التنظيم الأول للإدارة المركزية للوزارة.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

وقد تم ضمها بعد ذلك إلى الوزارة المسؤولة عن قطاع الإقليم والبيئة، وحاليا تحمل اسم وزارة السياحة والصناعات التقليدية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-149 الصادر في 30 ماي 2010، والذي أقر بفصل وزارة البيئة وهيئة الإقليم عن السياحة وهذه الأخيرة ضمت مجددا إلى الصناعات التقليدية كما كانت في سنة 1992.

كما تم في سنة 1992 إنشاء الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية والغرفة الوطنية للحرف.

1994: تعديل المخطط التنظيمي وإتمامه بالمهام المرتبطة بالإعلام السياحي والتعاون وقد جاء هذا القرار كحتمية فرضها البعد العولمي للنشاط السياحي حيث يهدف هذا الأخير إلى متابعة نشاط القطاع السياحي على الصعيد العالمي وبالتالي تحضير بروتوكولات للتعاون والمشاركة في التظاهرات والمنديات الدولية وتجسيد ومتابعة العمل التعاوني للقطاع السياحي.

وتتمثل المهام الموكلة لوزير السياحة في:¹

- التعريف بالمنتج السياحي الجزائري وتوجيهه وترقيته.
- تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة .
- إنجاز المخطط التنموي السياحي الموضوع مسبقا والسهر على مراقبته.

2. مديريات السياحة:

تمثل مديريات السياحة الممثل الأساسي للوزارة على المستوى المحلي إذ تتركز في كل ولاية بهدف تسهيل وتنشيط السياحة المحلية، ومن مهامها:

- مراقبة النوعية.
- التهيئة الخاصة بالسياحة ومنح رخص الاستثمار.
- محاولة مراقبة ومتابعة المشاريع وتطبيق العقوبات في حالة عدم احترام القانون.

¹ مولود ديدان، مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع السياحة (الجزائر: دار بلقيس، دون طبعة، 2007)، ص ص 3-4-5-6.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

- عقد لقاءات مع المتعاملين قصد إنشاء المجلس الولائي للسياحة، والذي يعتبر فضاء تشاوري من شأنه الإلمام بكل الاقتراحات والانشغالات التي تساهم في إنعاش القطاع أفضل.

- إبداء الرأي حول إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياحي.

وقد أنشئت مديرية السياحة والصناعة التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-257 المؤرخ في 20-10-2010 والمتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية ويجدد مهامها وتنظيمها¹.

3. المؤسسات تحت الوصاية :

الديوان الوطني للسياحة:

يعود إنشاؤه إلى بداية التسعينات عن طريق المرسوم 88-214 المؤرخ في 21 أكتوبر 1988 المعدل والمتمم. وهو عبارة عن أداة للتعريف ولتنفيذ السياسة الوطنية في الميدان السياحي، حيث كان من مهام الديوان ضمن المخطط الوطني الاقتصادي والاجتماعي اقتراح وتنفيذ سياسة لتنمية القطاع السياحي والجهوي، واستمر هذا إلى غاية 1992 سنة ثم تحولت مهمة الديوان الوطني للسياحة اتجاه الترقية السياحية والتسويق والعلاقات العامة حيث تمحورت مهامه في تغيير المحيط المؤسسي للسياحة من نظرة سلبية إلى نظرة إيجابية، تحسيس المواطنين ومسؤولي القطاعات الأخرى بأهمية السياحة، وكذا التعريف بفرص الاستثمار في مجال السياحة، إثارة انتباه السياح وإقناعهم بجمال وروعة السياحة الجزائرية.²

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 10-257 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010 المتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية رقم 63، أكتوبر 2010، ص.18.

² كريم قاسم، مرجع سابق، ص.26.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الترقية السياحية الجزائرية هي مهمة الجميع (الفواعل الرسمية وغير الرسمية)، إلا أن المسؤول الأول عن ذلك هو الديوان الوطني للسياحة ويتبلور هذا من خلال إصداره للحملات الترقية -إشهارات، علاقات عامة- بالاعتماد على فروعه الموزعة على كافة التراب الجزائري .

الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (ANDT):

تم إنشاؤها سنة 1988 مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري من شأنه أن يزود قطاع السياحة بوسيلة للتحكم في العقارات وبالتالي مواجهة كل المشاكل التي يعاني منها المستثمرون. اقتناء الأراضي لانجاز المشاريع، تطوير خدمات الدراسة والاستثمار لصالح المتعاملين والمستثمرين، بيع الأراضي المهيأة، تسيير الفضاء وترقيته بالجزائر وفي الخارج.

السهر على حماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ عليها واقتناء الأراضي الضرورية لإنشاء الهياكل السياحية وملحقاتها الفندقية والحمامات المعدنية.

المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET):

تم إنشاء المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية سنة 1998 بموجب المرسوم 98-94 الصادر بتاريخ 10 مارس 1998 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري: تتكفل بالجوانب الخاصة بتقييم العقار السياحي وتنمية الاستثمار السياحي أنشأتها وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تحت مسمى المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية ENET ومن مهامها:

- الدراسات الخاصة بالحمامات المعدنية وتحديد الثروات، وتعيين مناطق جديدة، تشكيل بنك معطيات ومراقبة ومتابعة مشاريع التنمية.
- وضع مقاييس البناء الفندقي السياحي .
- كيفية إنشاء أشكال جديدة للسياحة انطلاقا من الإمكانيات الموجودة وحسب الطلب السياحي الداخلي والخارجي.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

- تنشيط وترقية وتأطير النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية.

النادي السياحي الجزائري (TCA):

تم استحداث هذه المؤسسة في أكتوبر 1963 والتي تعمل على تنشيط السياحة، لها عدة فروع منها: الجزائر السياحي والاستثمار، سياحة وأسفار الجزائر، رحلات بلا حدود.

الديوان الوطني الجزائري للسياحة ONAT:

أول معلم سياحي في الجزائري، هو عبارة عن مؤسسة وطنية لها 37 فرع تجاري داخل الجزائر. أنشأتها الدولة قصد تنمية القطاع السياحي وكان ذلك في سنة 1962 بموجب الأمر رقم: 62-27 المؤرخ في 25 أوت 1962.¹

كان هذا الديوان يعمل تحت وصاية وزارة الشؤون الاقتصادية، وأوكلت له القيام بالمهام التالية:

- ممارسة الوصاية والرقابة على كل الهيئات والإدارات التي تقوم بالنشاط السياحي
- استشارة السلطات العمومية حول المسائل السياحية والدعاية والإشهار
- تطبيق النصوص والقوانين المتعلقة بالتنظيم في المجال السياحي
- ترقية المنتج السياحي الجزائري

وفي سنة 1964 وبعد إنشاء وزارة السياحة أصبح الديوان الوطني الجزائري للسياحة يعمل تحت هذه الوزارة وأسندت له المهام التالية:

- الترويج السياحي.
- انجاز الاستثمارات السياحية .

¹ كواش خالد، مرجع سابق، ص. 126.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

ونظرا لانعدام الوسائل والأدوات الخاصة بالدراسة المتعلقة بانجاز المشاريع أجبرت الوصاية على إنشاء مكتب تقني داخل الديوان الوطني الجزائري للسياحة مكلف بانجاز الدراسات التقنية.

وفي سنة 1992 أصبح " Tour Operator " أي وكيل أسفار تسند له شبكة الوكالات التي يتركز عليها في العمليات التجارية كصانع وموزع للأسفار وبهذا تحذف له مهمة المصلحة العمومية.

الدواوين المحلية:

هي عبارة عن جمعيات وذلك حسب المرسوم رقم 85-15 الصادر في 26 جانفي 1985، ويوجد على المستوى الوطني 51 ديوان محلي للسياحة، ومن مهامه ما يلي:

- عرض خدمات للمرشدين المحليين.
- المساهمة في حماية وحفظ المواقع السياحية الطبيعية والتاريخية .
- إعلام السياح وتنظيم الرحلات السياحية.
- المشاركة في إحياء الأعياد المحلية.
- التنسيق والتبادل مع الدواوين المحلية الوطنية والأجنبية .

3: مؤسسات التكوين السياحي:¹

تتكون من خمسة مدارس للتكوين السياحي وهي:

- المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالجزائر العاصمة.
- المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية بتيزي وزو.
- مركز الفندقية والسياحة ببوسعادة .
- مدرسة السياحة بتيبازة .
- مدرسة السياحة بعين تموشنت.

¹ عبد الجبار جبار، مرجع سابق، ص.74.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

بالإضافة إلى سبعة مدارس للتكوين المهني تابعة للوزارة، وتشمل كل من الطارف، تلمسان، عين البنيان، بومرداس، تيزي وزو وتمنراست.

ثانياً: الفواعل غير الرسمية

تمثل الفواعل غير الرسمية الجهات المساندة والداعمة للدولة في إدارتها للقطاع السياحي، ودورها لا يقل أهمية عن أدوار الفواعل الرسمية حيث لها تأثيرات كبيرة في القطاع السياحي. ونذكر من هذه الفواعل:

القطاع الخاص:

تم التطرق في الفصل الأول من الدراسة لمفهوم القطاع الخاص وخصوصيته بالجزائر، أما في هذا العنصر فستتم دراسة دور القطاع الخاص كفاعل غير رسمي في السياسة السياحية الجزائرية.

يلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً في تنشيط وتطوير السياحة خاصة بسبب المرونة التي يتمتع بها هذا القطاع وعدم التقيد بنظم مالية أو إدارية إذ يلعب دور أساسي في النشاط السياحي على عكس القطاع العام. بالإضافة إلى تميز هذا القطاع بكفاءة عالية مقارنة مع القطاع العام تسمح له بتوفير الموارد المالية وتحسين الأداء .

حيث يحظى القطاع الخاص بالقدرة على الفاعلية في القطاع السياحي في مجال التوظيف وتطوير الشركات السياحية ما يسمح له بالانتشار بشبكة واسعة وتنافسية.¹

كما أن إشراك القطاع الخاص في تنمية القطاع السياحي يخفف عن كاهل الدولة من حيث استغلال رؤوس الأموال المتراكمة لديه في تنشيط الصناعة السياحية.

في نفس السياق، يستطيع القطاع الخاص الاستثمار في السياحة بالجزائر لأسباب مختلفة منها:

¹ عبد الجبار جبار، مرجع سابق، ص.82.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

- المناخ في الجزائر يسمح بمزاولة الأنشطة السياحية على مدار السنة كما ذكرنا في العناصر السابقة (المؤهلات السياحية للجزائر تتميز بالتنوع والتناسب مع جميع الفصول)، مما يخفف من احتمال الخسارة بما أن القطاع الخاص يفضل المجالات المربحة وغير الموسمية.

- تخصيص الجزائر حسب خطة التنمية 2010 ل: 174 منطقة توسع سياعي موزعة على كافة الإقليم الوطني ما يمنح للمستثمرين الخواص إمكانية تحقيق مشاريعهم في المناطق الساحلية، الصحراوية والحضرية أو الريفية.

- قرب الجزائر من الأسواق السياحية كأوروبا على سبيل المثال، دول المغرب العربي وإفريقيا.¹

كما يستطيع القطاع الخاص أن يضطلع بدور هام في بناء استجابات مشتركة للكثير من قضايا السياحة حسب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال:

• إدارة النفايات.

• استخدام الموارد الطبيعية (الطاقة والمياه).

• تلافى التلوث.

وفي إطار التكامل بين القطاعين العام والخاص في السياحة فإن الحكومة تعاون القطاع الخاص من خلال:

• إقامة تآزرات بين المجالات التقليدية مثل تنمية الأعمال المصحوبة بتنمية السياحة.

• تشجيع تقديم التقارير المنتظمة والشفافة عن أداء السياحة .

• إصدار شهادات الاعتماد في قطاع السياحة (لضمان تلبية المنتج أو النشاط السياحي للمعايير المحددة).

• تعبئة جانب الطلب في معادلة السياحة المستدامة .

• التأثير في السياح لإتباع سلوك مسؤول من الناحيتين البيئية والاجتماعية خلال قضائهم لعطلاتهم.

¹ Yacine Lies, **Op.cit** , p.25.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

- الحملات المشتركة ضد التجارة غير القانونية في الهدايا التذكارية .
 - وضع استراتيجيات للتسويق لدعم نشاط الأعمال الذي يملك سجلات استدامة مؤكدة.¹
- وبناء على ما سبق لا بد من تقنين العلاقة بين الفواعل الرسمية في قطاع السياحة والقطاع الخاص لتمكينه من تحقيق التنمية السياحية من خلال:
- رفع مستوى أداء الخدمات السياحية .
 - فتح المجال للاستفادة من خبرات وإمكانيات القطاع الخاص في الاستغلال الأمثل للموارد والثروات الطبيعية (الطاقة والمياه)، وتلافي التلوث.²
 - إقامة المشروعات الاستثمارية كالمدرج الترفيهي واستثمار الحدائق العامة وغيرها.
 - الابتكار والتنوع في العرض السياحي واستحداث منتجات سياحية جديدة .
 - نقل الخبرات في مجال خدمة العملاء ونشر ثقافة إرضاء العميل وتلبية احتياجاته .
 - توفير فرص العمل وتحريك الأنشطة المرتبطة بالسياحة كالنقل، المطاعم، الإيواء، الصحة، الصناعة التقليدية...الخ³
- ولا بد من الإشارة هنا أن القطاع الخاص السياحي في الجزائر يركز بالأساس على الفنادق، وكالات السفر والصناعات التقليدية.⁴
- وسنركز في دراستنا هذه على دور الفنادق ووكالات السفر بما أننا نعالج موضوع ترقية القطاع السياحي من خلال القطاع الخاص وبالتالي سنحاول تلخيص أهم العناصر المتعلقة بالفنادق ووكالات السفر في الجزائر.

¹ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ورقة معلومات أساسية بشأن السياحة والبيئة، الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي، فيفري 2005، ص ص 18-19.

² مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سابق، ص 18.

³ المرجع نفسه، ص 84.

⁴ Yacine Lies, **Op.cit**, p25.

أولاً: الفنادق

تعتبر الفنادق من أهم المكونات الأساسية للسياحة التي يجب أخذها بعين الاعتبار بما أنها تمثل مرافق وخدمات الإيواء والضيافة.

يعرف المرسوم رقم 92-101 المؤرخ في 03 مارس 1992 الفندق على أنه مؤسسة إيواء بمعنى جميع الهياكل التي تعد إعداداً رئيسياً للإيواء وتقدم الخدمات المرتبطة بذلك وتؤجر هذه الهياكل للزائرين العابرين الذين تتصف إقامتهم فيها ببراء يوم أو أسبوع أو لشهر دون أن يقرروا الإقامة الدائمة بها.¹

عموماً للفنادق دور كبير في التنمية السياحية بجلب العملات التي يصرفها السياح أثناء زيارتهم، كما تساعد الفنادق في إبراز اسم الدولة ومدى قوة مرافقها السياحية، إضافة طبعاً إلى تقديم الخدمات للسياح. مع العلم أن خدمات الفندق لا تنحصر في وظيفة الإيواء فقط بل تتعدى ذلك إلى تقديم كل التسهيلات والحاجات الضرورية: المأكولات، المشروبات، المطاعم المتخصصة، الصالات العامة وتنظيف الملابس، النوادي الرياضية والليلية والمساح.

دون أن ننسى أن الفنادق توفر فرص العمل المباشرة من خلال العمل داخل الفندق وغير المباشرة والتي تتجسد في العمال الذين ساهموا في بنائه والعمال في القطاعات الأخرى التي تقدم خدمات للفندق.

حاولنا من خلال دراستنا جمع أهم النصوص التشريعية التي صدرت لتسيير قطاع الفنادق بالجزائر وكيفية استغلال هذه المؤسسات:

- قانون رقم 99-01 مؤرخ في 19 رمضان عام 1419 الموافق 6 يناير سنة 1999، يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة. (ج.ر عدد 2 - 1999)

¹ La république Algérienne Démocratique et Populaire, Décret exécutif numéro 92-101 du 03 Mars 1992 modifiant et complétant le décret numéro 85-12 du 26 janvier 1985 définissant et organisant les activités hôtelières et touristiques.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

- مرسوم تنفيذي رقم 2000-46 مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1420 موافق أول مارس سنة 2000 يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كفاءات استغلالها. (ج ر عدد 10 - 2000)

المتعمد بـ:

- مرسوم تنفيذي رقم 09-227 مؤرخ في 06 رجب عام 1430 الموافق 29 يونيو سنة 2009 يتم المرسوم تنفيذي رقم 2000-46 مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1420 موافق أول مارس سنة 2000 الذي يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كفاءات استغلالها (ج.ر عدد 39 - 2009).
- قرار مؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1421 الموافق 26 فبراير سنة 2001، يحدد خصائص رخصة استغلال المؤسسة الفندقية وشكلها. (ج.ر عدد 18 - 2001)
- مرسوم تنفيذي رقم 2000-130 مؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1421 موافق 11 يونيو سنة 2000 يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك. (ج ر عدد 35 - 2000)

المعدل بـ:

- مرسوم تنفيذي رقم 05-457 مؤرخ في 22 شوال عام 1426 الموافق 24 نوفمبر سنة 2005 يعدل المرسوم تنفيذي رقم 2000-130 مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1421 موافق 11 يونيو سنة 2000 الذي يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك (ج.ر عدد 77 - 2005).
- قرار مؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1421 الموافق 26 فبراير سنة 2001، يحدد الأنظمة الداخلية النموذجية للجنة الوطنية واللجان الولائية لتصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب. (ج.ر عدد 18 - 2001)

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

- قرار مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1426 الموافق 19 ديسمبر سنة 2005، يتضمن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لتصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب. (ج.ر عدد 22 - 2005).
- مرسوم تنفيذي رقم 131-2000 مؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1421 الموافق 11 يونيو سنة 2000 يحدد تشكيلة اللجنة المختصة بدراسة مخططات المشاريع الفندقية وطريقة عملها. (ج.ر عدد 35 - 2000).
- مرسوم تنفيذي رقم 132-2000 مؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1421 الموافق 11 يونيو سنة 2000 يحدد كفايات اعتماد مسير مؤسسة فندقية وشروط ذلك. (ج.ر عدد 35 - 2000).
- قرار مؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1421 الموافق 26 فبراير سنة 2001، يحدد خصائص اعتماد مسير المؤسسة الفندقية وشكله. (ج.ر عدد 18 - 2001).
- مرسوم تنفيذي رقم 133-2000 مؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1421 الموافق 11 يونيو سنة 2000 يحدد شروط إعداد المذكرة الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الفندقية وكفايات ذلك. (ج.ر عدد 35 - 2000).
- مرسوم تنفيذي رقم 134-2000 مؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1421 الموافق 11 يونيو سنة 2000 يحدد الشارة المبنية لرتبة المؤسسات الفندقية. (ج.ر عدد 35 - 2000).
- قرار مؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1425 الموافق 27 ديسمبر سنة 2004، يحدد مواصفات شارات تصنيف المؤسسات الفندقية وكذا البيانات المسجلة عليها. (ج.ر عدد 07 - 2004).
- مرسوم تنفيذي رقم 06-325 مؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق 18 سبتمبر سنة 2006 يحدد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيئتها. (ج.ر عدد 58 - 2006).

نلاحظ من خلال ما سبق من النصوص أن معظم القوانين، القرارات، المراسيم التنفيذية بهذا الشأن تخص مسألة تصنيف المنشآت الفندقية وتحديد الرتب الخاص بها، ناهيك عن قواعد البناء ومنح الاعتمادات.

ثانيا: وكالات السياحة والأسفار

تعتبر وكالات السياحة والأسفار متعاملا اقتصاديا ذو دور مهم في المجال السياحي، نتيجة لدورها الفعال في تحسين نوعية الخدمات السياحية وجلب السياح الأجانب إضافة إلى كسب الخبرات الأجنبية وتشجيع روح المنافسة. ونظرا لما تلعبه من دور في تنفيذ السياسات السياحية المنتهجة، كما تتميز وكالات السياحة والسفر بأنها تقدم منتجا غير مادي ولا يمكن معاينته مباشرة، ومنه، الإقبال عليه يكون حسب الجهود الترقية التي تقدمها الوكالة للزبون (السائح) الذي لا يكتشف الخدمة أي المنتج إلا في موعد استهلاكه.

يعرفها القانون رقم 99-06 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1914 الموافق لـ 04 أبريل 1999 والذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار على أنها " كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا يتمثل في بيع مباشرة أو غير مباشرة رحلات وإقامات فردية أو جماعية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها."¹

لم يتضمن القانون السالف الذكر أي تصنيف لوكالات السياحة والأسفار حيث جمعها في شكل واحد فقط. إلا أنه بصدور المرسوم التنفيذي 10-186 المؤرخ في 14/07/2010 المعدل والمتمم للمرسوم 2000-48 المؤرخ في 01-03-2000 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات إنشاء وكالات السياحة والأسفار، تم تصنيف وكالات السياحة والأسفار إلى صنفين اثنين:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 99-06 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1914 الموافق لـ 04 أبريل 1999 والذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، الجريدة الرسمية رقم 24، أبريل 1999، ص. 13.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

الصنف أ: موجه لوكالات السياحة والأسفار الراغبة في ممارسة نشاطها خصوصا أو حصريا في السياحة الوطنية والسياحة الاستقبالية.*

الصنف ب: يضم وكالات السياحة والأسفار الراغبة في ممارسة نشاطها خصوصا أو حصريا في السياحة الموفدة للسياح على المستوى الدولي.¹

ويتجلى دور هذه الوكالات عموما في ترقية السياحة من خلال ما تقوم به من مهام تسعى في مجملها إلى تطوير السياحة وضمان استقطاب أكثر عدد من السياح لزيارة الأماكن التي تروج إليها الوكالة وقد حاولنا ترتيب أهم وظائف وكالات السياحة والأسفار فيما يلي:

أولاً: المهام التنظيمية والإنتاجية للوكالة:

تتمثل المهام التنظيمية للوكالة في عملية التحضير وإعداد الرحلات الجماعية أو الفردية السياحية مقابل سعر موحد وتشمل كل أو بعض الخدمات الأساسية مثل التأمين، المواصلات، الإطعام، الإيواء، كم تشمل أيضا الخدمات الإضافية. تكون هذه الرحلات متخصصة للسائحين المحليين أو الأجانب ويمكن أيضا أن تقام هذه الرحلات في مكان المؤسسة السياحية أو في الخارج.

أما المهام الإنتاجية فقد تقوم وكالات السياحة والأسفار بمساعدة المرافق السياحية الأساسية مثل المواصلات والفنادق وقطاع الخدمات الإضافية، بتقديم إنتاجها الخاص والذي يتمثل في عمل رحلات

* المقصود بالسياحة الوطنية مجموع الخدمات المحددة في التشريع المعمول به على مستوى التراب الوطني ولفائدة الطلب الداخلي، أما السياحة الاستقبالية فنقصد بها مجموع الخدمات المحددة في التشريع المعمول به على مستوى التراب الوطني، ولفائدة الطلب الخارجي.

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي 10-186 المؤرخ في 14-07-2010 والمتعلق بتحديد شروط وكيفيات إنشاء وكالات السياحة والأسفار 2010، الجريدة الرسمية رقم 44، جويلية 2010، ص.5.

جماعية مقابل سعر موحد .عادة ما تنقسم الرحلات الجماعية للوكالات السياحية إلى قسمين: رحلات جماعية تنظم حسب رغبة الزبائن ورحلات جماعية تنظم حسب البرامج الخاصة لوكالة السياحة والسفر.¹

ثانيا: المهام الوسيطة

تتمثل في تأمين الربط بين السائحين والمنشآت السياحية الأخرى مثل قطاع المواصلات والفندقة وهنا تعمل مقابل عمولة وتعود ضرورة وجود وسيط عند السفر والإقامة في مكان غريب أثناء السياحة إلى عدة عوامل:

أولاً: الجزء الأكبر من العرض السياحي يشتمل في تقديم الخدمات، وهذه الخدمات مرتبطة بالموقع السياحي ولا يمكن استهلاكها إلا هناك ولا يمكن نقلها لمكان آخر لذلك تظهر الحاجة لوكالات السياحة التي يتم من خلالها تقديم المعلومات والدعاية والإعلان تقوم بتعريف السائح بها وهو موجود في مكان سكناه الأصلي.

ثانياً: عادة القسم الأكبر من السائحين ليس لديهم المعرفة الكافية والتجربة والوقت لكي يستطيعوا حل كل المسائل المتعلقة بسفرهم وإقامتهم بعيدا عن سكنهم الأصلي.²

وقد أسند القانون الجزائري رقم 99-06 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1914 الموافق لـ04 أبريل 1999 والذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار لوكالات السياحة والأسفار عدة نشاطات تتمثل في:

- تنظيم وتسويق أسفار ورحلات سياحية وإقامات فردية وجماعية .
- تنظيم جولات وزيارات رفقة مرشدين داخل المدن والآثار ذات الطابع السياحي والثقافي والتاريخي.
- تنظيم نشاطات القنص والصيد البحري والتظاهرات الفنية والثقافية والرياضية والمؤتمرات والملتقيات المكملة لنشاط الوكالة أو بطلب من منظمتها.

¹ ضيف الله ربيحة، ميلود زيد الخير، "دور وكالات السياحة والأسفار في ترقية المنتج السياحي الوطني-الوكالات السياحية في الجزائر نموذجا-"، جامعة الأغواط، ص. 69 على الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28973> .

² المرجع نفسه، ص. 70.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

- وضع خدمات المترجمين والمرشدين السياحيين تحت تصرف السياح.
- الإيواء أو حجز غرف في المؤسسات الفندقية وكذا تقديم الخدمات المرتبطة بها.
- النقل السياحي وبيع كل أنواع تذاكر النقل حسب الشروط والتنظيم المعمول بهما لدى مؤسسات النقل.
- بيع تذاكر أماكن الحفلات الترفيهية والتظاهرات ذات الطابع الثقافي أو الرياضي أو غير ذلك.
- استقبال ومساعدة السياح خلال إقامتهم .
- القيام لصالح الزبائن بإجراءات التأمين من كل المخاطر الناجمة عن نشاطاتهم السياحية .
- تمثيل وكالات محلية أو أجنبية أخرى قصد تقديم مختلف الخدمات باسمها ومكانتها.
- كراء سيارات بسائق أو بدون سائق ونقل الأمتعة وكراء البيوت المنقولة وغيرها من معدات التخييم.¹
- بناء على ما سبق تعتبر وكالات السفر والسياحة أحد أهم الفاعلين في قطاع السياحة، لما تلعبه من دور هام في ترقية السياحة الوطنية وكذا الدولية. بما أنها مؤسسات تنظم وتنتج وتبيع للسكان المحليين وغير المحليين بضاعتها بشكل جماعي أو فردي وكذلك بيع الخدمات الإضافية المرتبطة بها.²

وسندرج هنا أهم القوانين والنصوص المتعلقة بنشاط وكالات السياحة والأسفار بالجزائر :

- قانون رقم 99-06 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999، يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار. (ج ر عدد 24-1999)
- مرسوم تنفيذي رقم 2000-48 مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1420 الموافق أول مارس سنة 2000 يحدد شروط وكيفيات إنشاء وكالات السياحة والأسفار واستغلالها. (ج ر عدد 10 - 2000)

¹ القانون رقم 99-06، مرجع سابق، ص. 13.

² ضيف الله ربيحة، ميلود زيد الخير، مرجع سابق، ص. 69.

المعدل والمتمم ب :

- مرسوم تنفيذي رقم 10-186 مؤرخ في 2 شعبان عام 1431 الموافق 14 يوليو سنة 2010 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 2000-48 مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1420 الموافق أول مارس سنة 2000 الذي يحدد شروط وكيفيات إنشاء وكالات السياحة والأسفار واستغلالها. (ج.ر عدد 44 - 2010)
- مرسوم تنفيذي رقم 11-10 مؤرخ في 15 صفر عام 1432 الموافق 20 يناير سنة 2011، يتعلق بتمديد أجل امتثال وكالات السياحة والأسفار للتنظيم الجديد. (ج.ر عدد 04 - 2011)
- قرار مؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1421 الموافق 26 فبراير سنة 2001، يحدد مميزات المنشآت المادية الخاصة بوكالة السياحة والأسفار. (ج.ر رقم 18 - 2001)
- قرار مؤرخ في 26 ربيع الأول عام 1432 الموافق أول مارس سنة 2011، يحدد خصائص رخصة استغلال وكالة السياحة والأسفار. (ج.ر عدد 31 - 2011).
- مرسوم تنفيذي رقم 2000-49 مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1420 الموافق أول مارس سنة 2000 يحدد شروط وكيفيات إنشاء فروع وكالات السياحة والأسفار واستغلالها. (ج ر عدد 10 - 2000).
- مرسوم تنفيذي رقم 2000-47 مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1420 الموافق أول مارس سنة 2000 يحدد تنظيم اللجنة الوطنية لاعتماد وكالات السياحة والأسفار وسيرها. (ج ر عدد 10 - 2000).
- المرسوم التنفيذي رقم 10-248 المؤرخ في: 06 ذي القعدة عام 1431 الموافق ل 14 أكتوبر سنة 2010، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 2000-47 المؤرخ في: 25 ذي القعدة عام 1420 الموافق ل 01 مارس سنة 2000 الذي يحدد تنظيم اللجنة الوطنية لاعتماد وكالات السياحة والأسفار وسيرها.

انطلاقا مما سبق نستنتج أن وكالات السياحة والسفر تلعب دورا مهما جدا في تشجيع التدفق السياحي بما أنها النقطة التي يتحصل فيها السائح على المعلومات والاستشارات الفنية أو الترتيبات اللازمة للسفر حيث تمثل الوكالات السياحية الممثل الرسمي للعديد من مقدمي الخدمات السياحية بما فيهم شركات الطيران، خطوط الملاحة البحرية، الفنادق، منظمو الرحلات ووكالات تأجير السيارات..

الجمعيات المهنية:

تساهم الحركة الجمعوية في تنمية القطاع السياحي باعتبارها وسيلة ترقية فاعلة نظرا لما تقوم به من نشاطات تبرز من خلالها للسياح المحليين والأجانب ثراء المنتج السياحي الوطني، وذلك بالتفاعل مع مديريات السياحة عن طريق تنظيم النشاطات التحسيسية حول أهمية النشاط السياحي والمشاركة في المظاهرات المحلية للمناطق. بالإضافة إلى مشاركتها في حماية المواقع السياحية الأثرية وجمع الإعانات لتحقيق ذلك، وكذا المشاركة في إحياء اليوم العالمي للسياحة -27 سبتمبر- واليوم العربي للسياحة يوم - 27 جوان- من كل سنة.¹

لهذه الجمعيات بعد ومجال جهوي ووطني ومن أبرز هذه الجمعيات نذكر²:

- الفدرالية الوطنية لدواوين السياحة
- الفدرالية الوطنية لجمعيات وكالات السياحة والسفر
- اتحادية عملاء السياحة
- الجمعية الوطنية لأجل ترقية السياحة
- الجمعية الوطنية للدفاع والتعبير عن السياحة
- الاتحاد الوطني لوكلاء السياحة
- جمعية الترقية المعدنية

¹ كريم قاسم، مرجع سابق، ص.27.

² سماعيني نسبية، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، سنة 2014)، ص.96.

- الفدرالية الوطنية للفنادق والمطاعم.

الأفراد:

يعتمد نجاح الصناعة السياحية بدرجة كبيرة على عنصر المورد البشري والذي تطرقنا إليه في الفصل الأول، خاصة في مجال تقديم الخدمات وتكوين الأفراد القائمين على تطبيق السياسة السياحية، أو من خلال خلق ثقافة سياحية لدى المجتمع وتشجيع العامة على تقبل الآخر .

فالمورد البشري المؤهل والمكون تكويننا جيدا يلعب دورا أساسيا من خلال:

- تحسين نمط التسيير في المؤسسات السياحية.
 - النهوض بمستوى الخدمات السياحية وتقديم الأفضل للسائح.¹
 - إثراء المنظومة السياحية في بعدها الثقافي (العادات والتقاليد، الترحيب بالسياح)، حيث يمكن للأفراد نشر ثقافة البلد لدى أوساط المجتمعات الأخرى وإحياء التعايش فيما بين الشعوب من جهة واستقبال السياح وتقبلهم وحسن التعامل معهم من جهة أخرى.
 - إيجاد حلول لتطوير القطاع السياحي والتغلب على المشاكل التي تواجهه.
- ما يجب توضيحه بخصوص الفاعلين في المجال السياحي هو أن وجود كل ما ذكرناه سابقا من جهات رسمية (المؤسسات الحكومية والمؤسسات تحت الوصاية) وغير الرسمية (الأفراد والجمعيات) يبقى غير كاف إذا لم يتم التعاون وبقوة مع القطاعات الأخرى المتداخلة النشاطات مع القطاع السياحي كقطاع النقل، الخدمات، قطاع الصحة، قطاع الصناعات التقليدية والثقافة، الجماعات المحلية واللجان على مستوى المجالس المحلية المنتخبة.
- كما نستنتج من خلال الدراسة بين أيدينا أن تنظيم الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية في مجال السياحة الوطنية معقد بشكل خاص. ويتجلى هذا التعقيد بطريقتين:

¹ Pierre Amalou, Herve Barioulet, François Vellas et d'autre, **Tourisme, Ethique et Développement** (Paris: 2002) p p .249 à 250.

أولاً: من ناحية تعدد الجهات الفاعلة التي تتدخل في تسيير الشأن السياحي.

ثانياً: من ناحية توزيع الاختصاصات بين هؤلاء الفاعلين.

إلا أن الوزارة المكلفة بالسياحة في الجزائر تعتبر الفاعل الأكثر تأثيراً فيما يخص ترقية السياحة ودعم الاستثمارات نظراً للدور المحوري الذي تقوم به لا سيما عندما تكون المشاريع السياحية المبتغاة ضمن مواقع التوسع السياحي (ZET)، وهذا ما استنتجناه من تصريح السيد " محمد سفيان الزبير " الذي صرح بأن الوزارة تتدخل على مستويين اثنين. (أنظر الملحق رقم 02)

المستوى الأول فيما يخص دراسة الطلبات الخاصة بالأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي ZET والمعنية بمخطط التهيئة السياحية الصادر بمقتضى القانون. (والتي سنتطرق لها في الفصل الثالث بالتفصيل).

والمستوى الثاني والذي يقضي بتدخل الوزارة في الدراسة والتقييم عن طريق اللجنة المختصة بدراسة المشاريع الفندقية وطلبات الاستثمار السياحي.¹

المبحث الثاني: بداية النشاط السياحي بالجزائر بعد الاستقلال

ترجع بداية النشاط السياحي في الجزائر إلى بداية القرن التاسع عشر خلال الاحتلال الفرنسي، حيث لاحظ المستعمر الفرنسي المؤهلات السياحية للجزائر، فأسس سنة 1897م اللجنة الشتوية الجزائرية التي تمكنت من تنظيم قوافل سياحية عديدة من أوروبا نحو الجزائر²، وبالضبط الصحراء الجزائرية نتيجة الدعاية والإشهار. وتلاها إنشاء هيئات أخرى لنفس الهدف :

- نقابة سياحية في وهران سنة 1914.
- نقابة سياحية في قسنطينة سنة 1916.
- لجنة سياحية لحل مشاكل السياح وتنسيق النشاطات السياحية.

¹ "Investissements : L'ambition du projet touristique ," *Tourisme Magazine*, numéro 77 (Février 2017), p.12.

² Heddar Belkacem, *Role Socio-Economique du Tourisme, cas de l'Algérie* Alger: OPU, 1988), p.56.

*Colette Zytnicki :Professeur à l'Université Toulouse –Jean Jaurés et spécialiste du Maghreb.

وفي سنة 1919 أنشئت اتحادية النقابات السياحية التي تحتوي على عشرين نقابة سياحية، وخلق الاتحادية الفندقية بالجزائر. وقد ازدهر النشاط السياحي بالجزائر فترة الاستعمار حيث تم سنة 1928 إنشاء القرض الفندقي الذي اختص في منح القروض للمهتمين بالمجال السياحي وبعده تم إنشاء الديوان الجزائري للعمل الاقتصادي والسياحي سنة 1931 والذي لم يتوقف عن نشاطه حتى الاستقلال سنة 1962.¹

حسب * Collette Zytnicki في كتابه الجزائر: أرض السياحة *L'Algérie , Terre de Tourisme* أطلق المستعمر الفرنسي اسم كاليفورنيا الإفريقية على الجزائر لأكثر من قرن منذ هبوط قوات تشارلز العاشر في عام 1830 إلى الاستقلال في عام 1962، واعتبرتها فرنسا أكبر إقليم في القارة السوداء، مع كل مكونات الجزائر السياحية، كما اعتبرتها أرض سياحية بامتياز من الجزائر العاصمة إلى بسكرة، بوسعادة التي سميت آنذاك مكة الفنانين *La Mecque des artistes*، إلى الأوراس.

كان أكثر من 50.000 سائح يزورون السواحل الجزائرية كل سنة، وقد قدر عدد السياح الذين وفدوا على الجزائر سنة 1950 بـ: 150 ألف سائح نتيجة للدعم والتشجيع الذي لقيه القطاع من قبل السلطات الاستعمارية بواسطة النقابات، البنوك، الدعاية والاستثمار في قدرات الجزائر السياحية بما يتلاءم بالتأكد مع السائح الأوروبي.

في نفس السياق كان قد تم وضع برنامج لتوسيع قدرات الجزائر آنذاك "مخطط قسنطينة سنة 1958" حيث سطرت الحكومة المستعمرة بناء 17 200 غرفة سياحية منها 2 924 بالعاصمة الجزائر. و1 130 غرفة في المحطات المعدنية في العديد من المناطق الحضرية والصحراوية، لكن مع تكثيف العمليات الحربية من قبل جيش التحرير لم يتم انجاز كل المشاريع المنشودة.

¹ عمروش تومية، السياحة المستدامة في الجزائر الإشكالية والمتطلبات -دراسة حالة مدينة بومرداس-، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة المسيلة: كلية التسيير والعلوم الاقتصادية)، ص ص.56-57.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

في هذا المبحث سنركز على تحديد المقومات السياحية للجزائر عموما، ثم إلقاء نظرة شاملة عن التصور العام للسياحة الوطنية من خلال السياسات العامة المنتهجة من خلال التطرق إلى الخطوط العريضة منذ سنة 1962 إلى غاية 2017.

المطلب الأول: المقومات السياحية للجزائر

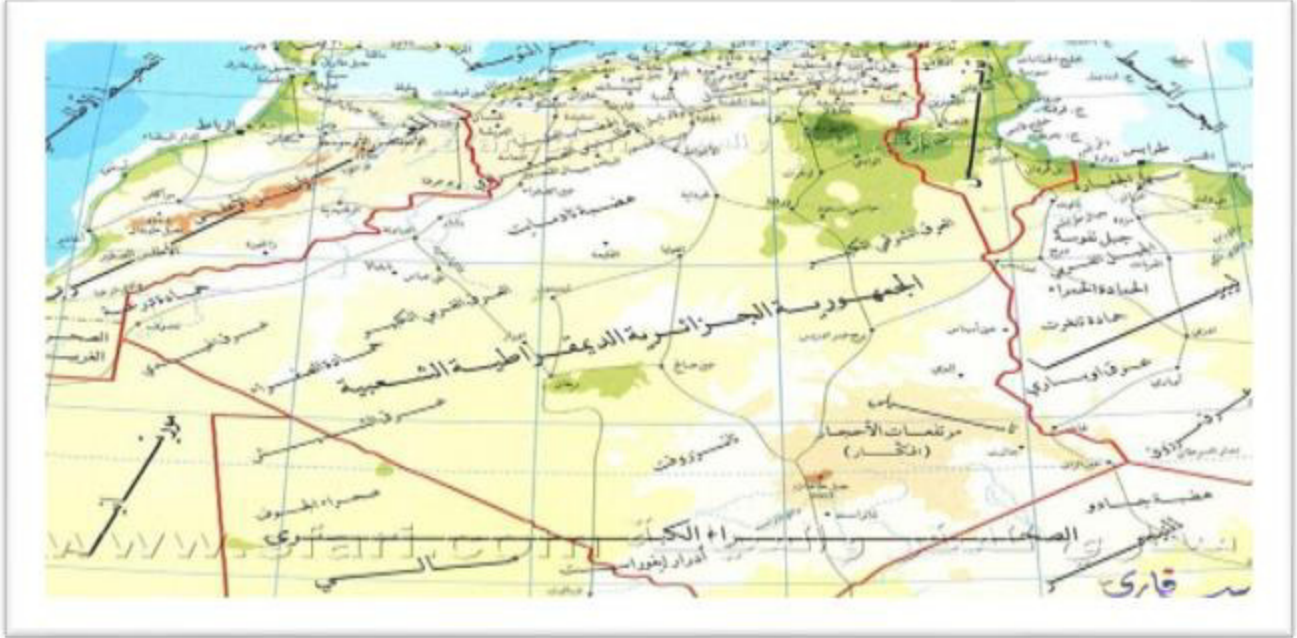
سنحاول في هذا المطلب الوقوف على حجم ونوعية المقومات السياحية التي تمتلكها الجزائر من موارد وثروات طبيعية معتبرة. حيث تتميز الجزائر بتنوع ضخم من حيث المعطيات الطبيعية والتاريخية فسواء دخلها الزائر من باب تاريخها أو دخلها من منافذها الجغرافية فإن الجزائر ستجذبه لا محالة، وعديدة هي المحطات التي ستستوقفه من تاريخها بدءا من العصور الأولى إلى عصرنا هذا.

مرورا بالآثار الرومانية والمدن التي شيدها الممالك الإسلامية من الأندلس إلى حضارات الصحراء، يجد السائح أن الجزائر تزخر بكنوز ثمينة تؤكد طبيعتها السخية والمعطاءة. كما لا يفوتنا القول إن كل منطقة من مناطق الجزائر تتميز بخصائص معينة، كما تعد الجزائر دليلا سياحيا تنطوي كل صفحة من صفحاته على سحر الطبيعة والعمق التاريخي والحضاري. وسنتطرق في هذا الفصل إلى مقومات الجزائر السياحية المميزة والتي يمكن أن تجعل منها وجهة سياحية مميزة.

أولا: الانتماء الجيو-سياسي للجزائر (أفريقيا، المغرب العربي، أوروبا)

تعد الجزائر أكبر بلد إفريقي وبوابة لإفريقيا كونها تطل على أوروبا والبحر الأبيض المتوسط وتجمع بذلك بين الصفات الإفريقية والمتوسطية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب المغرب، ومن الجنوب الغربي موريتانيا، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الجنوب مالي والنيجر، كما هو موضح في الخريطة أدناه .

الشكل رقم 09: خريطة الجزائر المفصلة



المصدر: خريطة الجزائر المفصلة، على الموقع الإلكتروني: <https://www.law-arab.com/2015/07/algeria-Map-detailed.html>

تقع الجزائر بين خطي عرض 18° و 38° شمالا وبين خطي طولي 9° غربا و 12° شمالا بمساحة تبلغ $2381\ 741$ كم² وشريط ساحلي يقدر بـ: 1622.48 كلم.¹

يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي، فالبعد الأول هو بعد الهوية والانتماء بمحوريه المغاربي: حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير، ومركزه الاقتصادي والبشري، وهي كذلك الممر الطبيعي بين الشرق الأوسط وإفريقيا. ومحوره العربي والإسلامي: وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية، وجعلت منها رافد للتواصل والإثراء مع العالم العربي والإسلامي.

¹ الديوان الوطني للسياحة، على الموقع الإلكتروني www.ont.dz تم الإطلاع بتاريخ 10 جانفي 2016، على الساعة 20:00.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

والبعد الثاني يتمثل في التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والذي يتجسد في محورين أيضا: المحور الإفريقي حيث يساعد هذا على ربط شمال إفريقيا بمنطقة الساحل الإفريقي ودعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي والمحور الثاني متوسطي بحكم المزايا الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.¹

يمكن تمييز منطقتين في الجزائر تختلفان عن بعضهما وهما:

منطقة الشمال: تضم المنطقة الشمالية المناطق التلية والمناطق السهلية، فيها أخصب الأراضي، تحتوي السهول على جبال الونشريس، القبائل، تلمسان. وجبال الأطلس الصحراوي، والذي يتكون بدوره من جبال القصور، العمودية، أولاد نايل والزيان.

منطقة الجنوب الصحراوي: إن للطبيعة الصحراوية ثلاث صفات رئيسية وهي تتمثل في الهضاب الأرضية وتسمى بالحماة والدروع، والثانية تتركز في العروق وهي العرق الغربي الكبير والعرق الشرقي الكبير وعرق شاش، والثالثة طبيعة الهقار والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر وهي قمة طاهات ب: 3003 م².

كما تتميز الجزائر بتنوع مناخها حسب المناطق المختلفة، نذكر منها أنواع المناخ الهامة:³

أ-مناخ البحر الأبيض المتوسط: ينحصر هذا النوع من المناخ في شمال البلاد و كذا في شرقها وغربها وجزء من ناحية جرجرة، ويصل من جهة الجنوب إلى شمال قالمة، باتنة، سوق أهراس ومن الغرب حتى تلمسان.

المناخ المتوسطي شبه الرطب: يمتد من جنوب التل القسنطيني وجبال البيبان والجزء الشرقي من الظهر إلى البليلة، إلى المدية إلى تنس غربا، ومن أشهر نباتات هذه المناطق غابات البلوط الأخضر.

¹ كواش خالد، مرجع سابق، ص.112.

² عبد الله الركبي، الجزائر في عين الرحالة الانجليز (الجزائر: دار الحكمة، الجزء الأول، 1999) ، ص.113.

³ M.Georges Hardy, Atlas de l'Afrique du nord (France : l'illustration , 1939), p.20.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

ب-النوع شبه الجاف: يمتاز بالحرارة المعتدلة طول فصول السنة، ما عدا فصل الصيف الذي تكون فيه درجة الحرارة مرتفعة. يشمل عددا من المناطق مثل بسكرة، تفرت، بوسعادة..الخ، كما يوجد ببعض هذه المناطق مساحات ملحية ورملية ذات فائدة علاجية وخاصة في فصل الربيع والصيف.

ج-المناخ الصحراوي: يمتاز باعتدال الحرارة نهارا كل فصول السنة ما عدا فصل الصيف تكون فيه درجة الحرارة مرتفعة جدا، ومن هذه المناطق تيميمون التي بها بحيرة جميلة جدا كما تشتهر بغروب شمس رائع، وتمنراست التي تمتاز بتغير لون رمالها بين فترة وأخرى كما توجد بها أعشاب طبية مختلفة ذات فائدة علاجية كبيرة وكذلك إليزي وبشار وأدرار وغيرها.¹

ثانيا: التنوع اللغوي والثقافي

إذا كانت اللغة تعتبر من ثوابت الأمة ومن مكونات الشخصية الوطنية للدولة، فإن المجتمع الجزائري يتواصل بأكثر من لغة نظرا لظروف تاريخية، ثقافية وعرقية. ولتوحيده أقرت السلطة السياسية بعد الاستقلال سياسة التعريب على أساس أن اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد، وفيما يلي نتطرق إلى التنوع اللغوي في المجتمع الجزائري كواقع، وجهود الدولة في إقرار لغة رسمية للبلاد كرمز للوحدة الوطنية من خلال انتهاج السياسة اللغوية للتعريب.

يتكلم أغلبية المجتمع الجزائري اللغة العربية، اللغة الأمازيغية كلغة أصلية، واللغة الفرنسية بحكم الموروث الثقافي واللغوي عن الاستعمار الفرنسي لأكثر من قرن، ومنه سوف نقدم التنوع اللغوي في المجتمع الجزائري على أساس متغير اللغة الأكثر استعمالا.

¹ -M.LE Général de Bonneval , L'Algérie Touristique cahiers du centenaire de L'Algérie (France: publications de comité national métropolitain du centenaire de L'Algérie, 2003) .p.12.

اللغة العربية:

في البداية لا بد من التمييز بين اللغة العربية الفصحى أو الأدبية: لغة القرآن وتستعملها النخبة العربية المسلمة التي تشكلت بعد الفتوحات الإسلامية في بلاد المغرب، واللغة العربية الحديثة التي استوحاها مثقفي عصر النهضة بالشرق الأوسط عن اللغة العربية الفصحى، واللغة العربية الجزائرية أي اللغة العامية الأكثر تداولاً في المجتمع الجزائري وتختلف هذه الأخيرة من منطقة إلى أخرى بين الشرق والغرب، الجنوب والشمال. يتحدث أغلبية المجتمع الجزائري اللغة العربية بنسبة 83.2 %، حيث أن 72% منهم يتحدثون اللغة العربية العامية كلغة للتواصل الشفهي، في حين تعتبر اللغة العربية الفصحى لغة الكتابة والتدريس في المؤسسات الرسمية للدولة.¹

وعلى هذا الأساس أكدت كل الدساتير المتعاقبة على أن دين الدولة الإسلام واللغة العربية لغة رسمية ووطنية للبلاد (دستور سنة 1963، 1973، 1989) لتوحيد الشعب الجزائري وهنا يظهر التأثير الكبير للحضارة العربية الإسلامية على توجه السلطة السياسية وتركيبية المجتمع، إلا أن ذلك أثار جدلاً واسعاً بين مختلف الفئات الثقافية المشكلة للمجتمع الجزائري، إلى أن أقر دستور سنة 1996 المعدل والمتمم سنة 2016، بأن تميزت هي كذلك لغة رسمية ووطنية.

اللغة البربرية:

تعتبر اللغة الأم لحوالي 27 % من المجتمع الجزائري، تتمركز في مناطق عديدة وتستعملها مجموعات معينة مع وجود اختلافات طفيفة فيما بينها: القبائلية (منطقة القبائل)، الشاوية (منطقة الأوراس)، المزاب (غرداية)، الطوارق (جنوب الصحراء)،...² وهي لغة مستعملة في دول الجوار الجغرافي: المغرب، مالي، ليبيا وتونس... ولكن تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم بعد الاتفاق على توحيد كتابة

¹ "Algérie : situation géographique et démolinguistique" , en ligne sur :

<http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/algérie-1demo.htm>, consulté le (20/03/2017) à 17 :00.

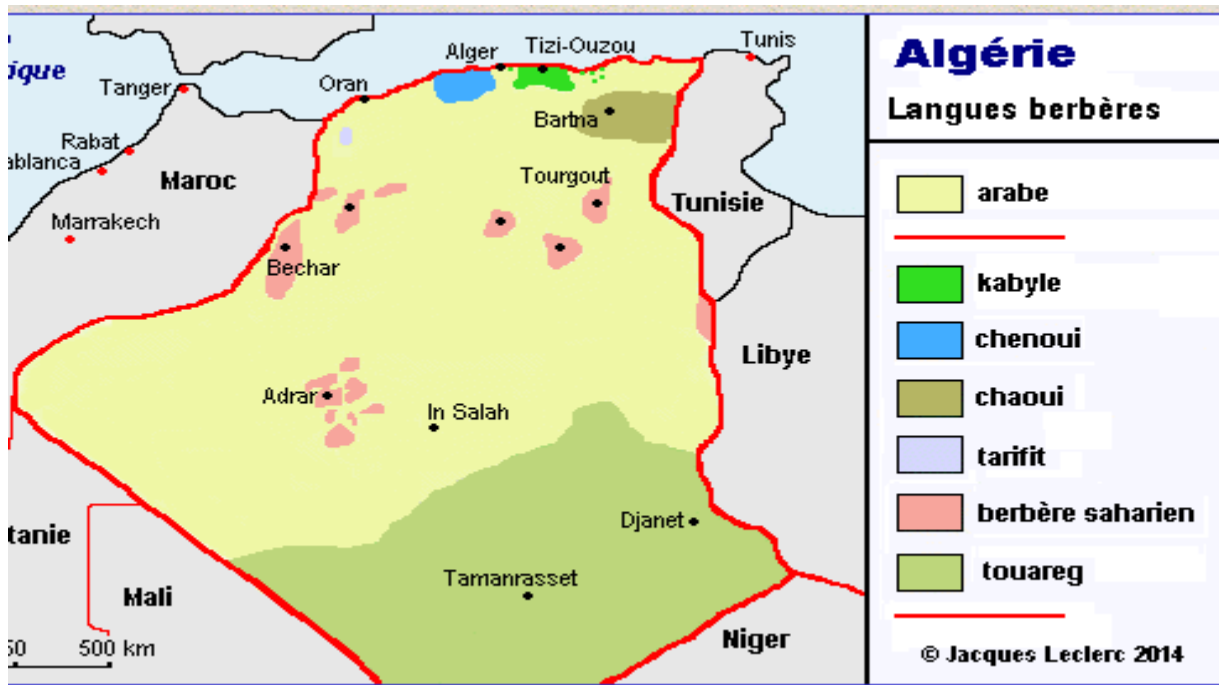
² Abdenour Arezki, *Le rôle et la place du français dans le système éducatif Algérien* (Algérie : Université Abderahmane MIRA , Bejaïa) , p.4, en ligne sur :

<http://www.unice.fr/bcl/ofc/af/23/AREZKI%20Abdenour.pdf>, (21/03/2017) à 20 :30.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

اللغة الأمازيغية، فهناك إشكال ما بين اعتماد حروف التيفيناغ **tifinagh***, حروف الأبجدية العربية أو الحروف اللاتينية. كما تضمن التعديل الدستوري لسنة 2016، في المادة الرابعة من الدستور على أنه تعمل الدولة على ترقية كل التنوعات اللسانية للغة الأمازيغية عبر التراب الوطني، وتم مأسسة ذلك من خلال استحداث مجمع جزائري للغة الأمازيغية يوضع تحت سلطة رئيس الجمهورية يتولى مهمة تطويرها وتوحيد كتابتها بالشكل الذي يسمح لها بأن تكون لغة رسمية للبلاد.

الشكل رقم 10 : التوزيع الجغرافي للمجموعات البربرية في الجزائر



Source : " Algérie : situation géographique et démographique " , op.cit.

* حروف استخدمها الامازيغ في شمال إفريقيا في عصور ما قبل الميلاد للتواصل والتعبير عن ثقافتهم وديانتهم، تدعو الى تكريسها الأكاديمية الأمازيغية التي تأسست سنة 1960 بباريس.

اللغة الفرنسية:

الجزائر دولة ناطقة بالفرنسية بالرغم من أنها لم تجسد عضويتها في المنظمة العالمية للفرنكوفونية OIF كامتداد لوكالة التعاون الثقافي والتقني سنة 1970، أسستها فرنسا للمحافظة على علاقاتها التجارية والثقافية بمستعمراتها السابقة، تضم حوالي 84 دولة عضو أو ملاحظ، تهدف إلى تنمية أسس التعاون والتبادل في مجالات الثقافة، التربية، الاقتصاد... والتي تظهر بشكل مفصل في ميثاق التأسيس.¹

تعتبر اللغة الفرنسية اللغة الأجنبية الأولى في الجزائر، اللغة الثانية الأكثر تداولاً واستعمالاً بعد اللغة العربية في خطابات المسؤولين، المؤسسات العمومية، المدارس والجامعات... حتى أنه تتم ترجمة كل الوثائق الرسمية إلى اللغة الفرنسية (الجريدة الرسمية مثلاً)، بالرغم من أنه لا يوجد أي نص قانوني يحدد استعمالها بشكل رسمي، وفي تقرير صادر عن المنظمة العالمية للفرنكوفونية تحتل الجزائر المرتبة الرابعة من حيث عدد الناطقين باللغة الفرنسية (بعد كل من فرنسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ألمانيا) والذي قدر بحوالي 11.943.000 وفقاً لإحصائيات سنة 2014،² وهو ما توضحه الخريطة الجغرافية التالية:

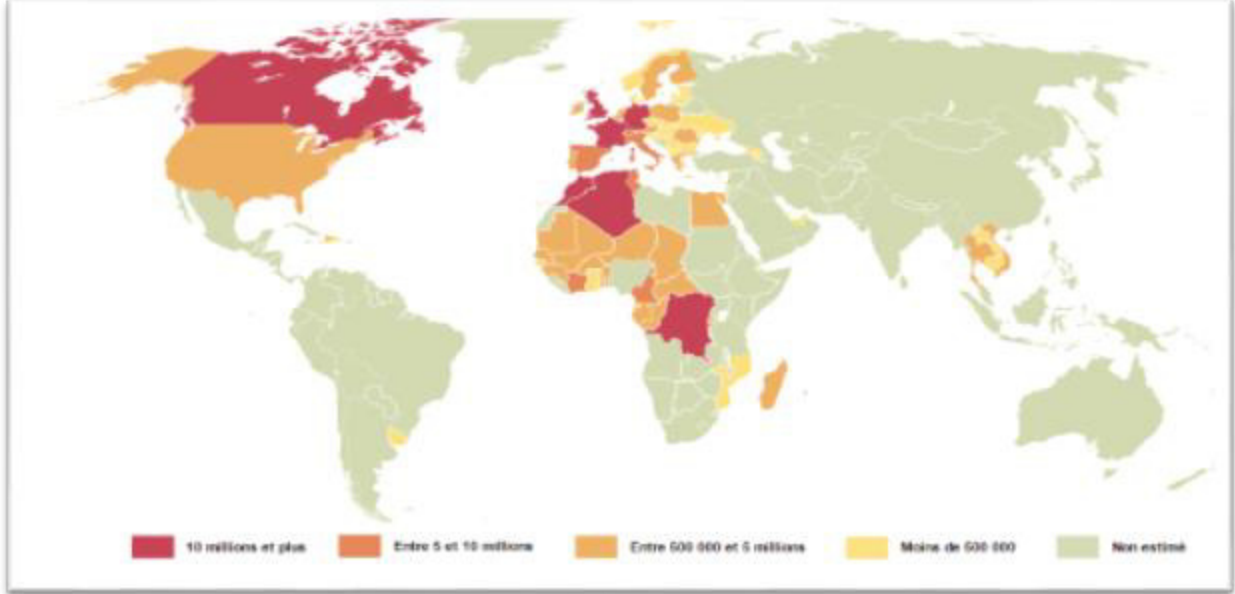
¹ " Qu'est-ce que la Francophonie ?" , en ligne sur :

<https://www.francophonie.org/-Qu-est-ce-que-la-Francophonie-.html> consulté le (22/03/2017) à 13 :00.

² Organisation Internationale de la Francophonie, " Nombre de francophones par pays ayant plus de 1 millions de locuteurs 2014 ", en ligne sur :

<https://www.francophonie.org/IMG/pdf/pays-plus-1-millione-locuteurs.pdf> (22/03/2017) à 17:00.

الشكل رقم 11 : نسبة الفرنكفونية على المستوى العالمي سنة 2014.



Source : "Estimation des francophones", en ligne sur : <https://www.francophonie.org/carto.html>

(23/03/2017).

تجدر الإشارة إلى أن اللغة الفرنسية تجد مكانة مهيمنة اليوم في المجتمع الجزائري نتيجة للسياسة الاستعمارية الفرنسية (1830 - 1962) التي عملت على طمس مظاهر الهوية الثقافية والشخصية الوطنية الجزائرية واعتبار اللغة الفرنسية اللغة الرسمية في كل القطاعات على أساس أن الجزائر مقاطعة فرنسية، وقد اعتبرت المحافظة على الهوية الوطنية للمجتمع الجزائري واللغة العربية من بين رهانات المقاومة الجزائرية إبان الاستعمار.

ثالثا: الإمكانيات الطبيعية والتاريخية

1- الإمكانيات الطبيعية

-الساحل الجزائري: يمتد الساحل الجزائري على طول 1200 كم السواحل الإفريقية ويمتد من أقصى الشرق بالقالمة إلى أقصى الغرب بمرسى بن مهدي مع حدود المغرب الأقصى .

يتميز الساحل الجزائري بفضل موقعه الجغرافي بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط بتنوع المناخ عبر جميع مناطقه، حيث يحتوي على أنظمة بيئية بحرية وكثبان رملية وشواطئ قرب الغابات كما يمتاز الساحل الجزائري بالطبيعة الخام غير الملوثة والسبب في ذلك قلة تصنيع الشواطئ والاقتصار على عدد منخفض من الموانئ الصناعية مما يقلص خطر النفايات الصناعية ومن أهم الموانئ في الجزائر، عنابة، سكيكدة، أرزيو، تنس وكل من موانئ وهران، مستغانم، بجاية والجزائر العاصمة.¹

أ-الحمامات المعدنية:

تمتاز الجزائر بثروة المياه المعدنية والمعروفة منذ زمن طويل بفوائدها الصحية، منذ التواجد الروماني بالجزائر والذي قام بإنشاء العديد من الحمامات المعدنية. وبعد سقوط الرومانيين تم إهمال هذه الحمامات المعدنية، إلا أن الاستعمار الفرنسي عاود الاهتمام بها واستغلها في معالجة المرضى من الجيش. بعد إعادة تهيئة للعديد من الحمامات القديمة.

كما أمرت الحكومة الفرنسية في الجزائر آنذاك بإجراء دراسات تحت إشراف طبيين فرنسيين " روتوردو وبيرتيرون " **Roturdeau et Bertherand** سنة 1860، وأسفرت الدراسة آنذاك عن وجود 90 منبع للمياه المعدنية بالجزائر.

¹ ف.ز.محمد الشريف، فوزية رميني، "الموانئ الجزائرية: تحول صعب في تسييرها"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع (دون سنة نشر)، ص.3.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

وتم استكمال الدراسات سنة 1911 حيث تم الوصول إلى 174 منبع. وقد تم تكليف البروفيسور اونريو **Hanriot** لدراسة هذه المياه المعدنية وتجهيز استعمالها.¹

حاليا في الجزائر المستقلة يوجد 282 موقع معدني، 61 % منها مصادر لمياه معدنية طبيعية في الشمال الجزائري، و39 % منها مصادر لمياه جوفية في الجنوب الجزائري²، وقد تم إحصاء 202 منبعاً للمياه المعدنية معروفة بمزاياها العلاجية. وتصنف هذه المنابع حسب قائمة وطنية على النحو التالي:

- 136 محطة معدنية ذات أهمية محلية .
- 55 ذات أهمية جهوية .
- و 11 ذات أهمية وطنية.

تتموقع الحمامات المعدنية في الجزء الشمالي من الوطن وتمتد إلى مشارف الجنوب الجزائري الكبير. تختلف خصوصياتها من موقع لآخر مما يمثل خريطة كاملة ومتنوعة من المزايا العلاجية التي تتيحها هذه المياه ونذكر منها:

حمام بوغرارة، بوحجر، دباغ، أولاد علي، حمام الصالحين، بوحنيقية، الونشريس، حمام ريغة، حمام ملوان، حمام شيغر، غرغور، حمام ربي، وحمام السخنة.

مع العلم أن العلاج بمياه البحر والمياه المعدنية في الجزائر لا يزال في بدايته، والعديد من المنابع المائية في الجزائر لا تزال على حالتها الأولية.³

¹ M.LE Général De Bonneval, **Op.cit**, p p.51-52.

² "Des sites touristiques et monuments historiques abandonnés", **Tourisme Magazine**, numéro 88 (janvier 2018), p. 15.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الديوان الوطني للسياحة، الجزائر: ذاكرة ومناظر، ص.30.

2- الإمكانيات التاريخية:

إن جذور الجزائر التاريخية ضاربة في أعماق التاريخ حيث عثر على بقايا نشاط إنساني تعود إلى سبعة آلاف سنة قبل الميلاد حيث تعاقبت على الجزائر حضارات عديدة أشهرها الحضارة الرومانية والبيزنطية والعربية الإسلامية والحضارة العثمانية زيادة على الدول التي قامت في هذه المنطقة والتي تركت بصمات في نمط الحياة لدى المجتمعات المحلية سواء من حيث العادات والتقاليد أو من حيث العمران الذي تدل عليه المواقع الثرية التي لازالت قائمة لحد الساعة والتي تتكفل بها مؤسسات الدولة المسؤولة عن قطاع الثقافة .

مع العلم أن الجزائر هي البلد الوحيد من بلدان البحر الأبيض المتوسط باستثناء اليونان وإيطاليا، الذي يحتضن أثارا يمثل هذه الأهمية ولهذا السبب بالذات صنفها اليونسكو تراثا عالميا للبشرية أو تجدها مصنفة ضمن المعالم الوطنية في الجزائر.

في هذه المتاحف الطبيعية المشبعة بالتاريخ يمثل كل حجر وكل عمود كتابا يحمل في طياته شهادات عن مراحل كاملة من حياة الحضارات.¹

ولأن إحصاء هذه المعالم التاريخية والحضارية صعب بالنظر إلى كثرة عددها ووجود مناطق أخرى كثيرة معزولة يتطلب التكفل بها ميزانية كبيرة سنذكر هنا بعض المعالم التاريخية في الجزائر ومنها المواقع المدرجة في لجنة التراث العالمي في اليونسكو ضمن مواقع التراث الدولية والتي يمكن أن تكون على شكل مواقع طبيعية كسلاسل الجبال والغابات كما يمكن أن تكون من صنع الإنسان كالمدين:

أ- المدن الأثرية في الجزائر:

- تيبازة: تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط تبعد عن الجزائر العاصمة بـ 50 كلم غربا أسسها الفينيقيون كإحدى مستعمراتهم التجارية العديدة حيث كانت لها مكانة مرموقة، وتعني كلمة تيبازة في اللغة الفينيقية الممر، لأنها كانت معبرا وممرًا للأفراد بين مدينتي إيكوزيوم (الجزائر) وإبول (شرشال) ثم أصبحت تعرف بقرطاجية وقد عرفت أيام مجدها إبان فترة حكم

¹ الديوان الوطني للسياحة، مرجع سابق، ص 10.

الملك النوميدي جوبا الثاني وأصبحت مستعمرة لاتينية إبان إمارة كلوديوس ثم تحولت الى مستعمرة رومانية في القرن الثاني ميلادي.

● عنابة: مدينة جزائرية كبيرة تقع على السفوح الشرقية لكتلة إيدوغ الجبلية في شمال سهل محصور بين مرتفعات تمتد إلى البحر مباشرة في الشمال وبين ميناء وخليج عنابة، ولها موقع استراتيجي بواجهة بحرية مزينة ببعض الشواطئ، وتعتبر عنابة واحدة من أقدم المدن الجزائرية ذات التراث الغني جدا، نظرا لما تحمله من الآثار والتي تؤكد وجود إنسان ما قبل التاريخ خاصة في منطقة " راس الحمرا".¹ مدينة عنابة القديمة سميت قديما بالقصبة وترجع بعض بناياتها إلى الحقبة العثمانية (القرن الثاني عشر).

● قسنطينة: مدينة عثمانية عمرها أكثر من ثلاث قرون مدينة قسنطينة من أهم المعالم العمرانية الإسلامية في الجزائر، وواحدة من أجمل المدن في العالم الإسلامي، التي تشهد على تقاليد وثقافة المجتمع الحضري المحلي وكجزء حي من الذاكرة الجماعية الجزائرية والإسلامية.

اكتسبت مدينة قسنطينة شهرتها بفضل نوعية موضعها واحتوائها على العديد من المعالم التاريخية، وترجع البنايات لعثمانية الحالية بقسنطينة إلى مطلع القرن السادس عشر.²

يعتبر المختصون مدينة قسنطينة نموذجا عمرانيا إسلاميا ضمن المدن العربية العتيقة، نظرا لانسجام أحجامها العمرانية وموضعها الفريد.³

¹ "Annaba : Un patrimoine très riche ,et des plages merveilleuses", **Tourisme Magazine**, numero83 (aout 2017), p.27.

² آسيا ليفة، ابراهيم بن لطف، "مدينة قسنطينة، تراث عمراني مهدد بالزوال"، **مجلة آفاق العلوم، جامعة الجلفة**، العدد 10 (جانفي 2018)، ص. 171.

³ المرجع نفسه، ص. 177.

ومن أهم المعالم والآثار التي تزخر مدينة قسنطينة نذكر ما يلي:

مقابر عصر ما قبل التاريخ، كهف الدببة، كهف الأروبي، ماسينييسا وضريحه بالخروب، ضريح لوليوس، تيديس، باب سيرتا، الأفواس الرومانية، حمامات القيصر، إقامة صالح باي، قصر أحمد باي، المدينة القديمة، الجسور، درب السواح، الرحبات والأسواق، نصب الأموات..الخ.¹

- تمناست: تقع في أقصى الجنوب الجزائري وتبعد عن العاصمة بأكثر من 2000 كلم، تقدر مساحتها بحوالي 113000 كلم²، من أهم مميزات السياحة الحظيرة الوطنية للهقار، التي تم إنشائها سنة 1987 وتضاريسها المتنوعة وثرواتها الغابية والحيوانية والنقوش الحجرية التي تمثل امتيازاً سياحياً معتبراً.
- تندوف: تغطي مدينة تندوف مساحة قدرها 168000 كلم²، وبها كثافة سكانية منخفضة قدرها 23000 نسمة يسكنون القصور القديمة التي تتميز بشكلها المعماري الجذاب.
- أدرار: تعتبر أدرار ولاية سياحية بامتياز لما تتوفر عليه من إمكانيات سياحية هامة طبيعية ايكولوجية، جغرافية، وتاريخية أركيولوجية .
تتخر هذه المدينة بموروث ثقافي غني ومتنوع من طبع ثقافية "فولكلور"، صناعات تقليدية، مواسم وأعياد محلية موزعة عبر مختلف أقاليم الولاية (قورارة- توات- تيديلكت- تنزروفت).²
بالإضافة إلى واحات النخيل، الفقارات ونظام السقي التقليدي، القصور ذات الطابع العمراني التقليدي، المغارات، التضاريس الطبيعية، وردة الرمال، محطات الرسومات الصخرية، الغابة المتحجرة، المناطق الرطبة والإيكولوجية (عين بلبال)، المعالم المصنفة وطنياً (قصر تمنطيط، قصر ملوكة المستشفى القديم، ساحة الشهداء).³

¹ قسنطينة: المعالم والآثار، على الرابط: <http://cirta.awardspace.com/arabic/arsitmonu.htm> (12 سبتمبر 2017).

² Mohamed Bourad, "Le Gourara :Un grand pole touristique saharien", *Tourisme Magazine*, numéro 88 (Janvier 2018), p.31.

³ مديرية السياحة لولاية أدرار، "السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار 2012"، على الرابط:

<http://www.taouat.net/main/index.php> (18-04-2017) الساعة 18.00.

كل هذه المؤهلات ذات الجاذبية السياحية العالمية جعلت من أدرار محل اهتمام للرحالة عبر التاريخ بهدف السياحة والاستكشاف.

- المدينة الأثرية تيمقاد في الشرق الجزائري واسمها الأصلي: تاموقادي وهي أكبر المستعمرات الرومانية في عهدها ، تقع أطلالها على بعد 35 كلم شرقي باتنة، شيدها الإمبراطور تراجان سنة 100 من الميلاد على نحو مدينة روما وأطلق عليها تسمية مدينة مارسيانا تراجانا تاموقاس إكراما لشقيقته. تحتوي مساحات شاسعة من المعالم التي تركتها الحضارة الرومانية فهي تضم مسرحا ضخما بسعة استقبال تصل إلى آلاف المتفرجين، بالإضافة إلى سوق تجارية تعود للعهد البيزنطي، وبعض الشواهد العسكرية للقائد العسكري للمنطقة آنذاك. والميزة المعمارية لهذه المدينة تكمن في أنها شيّدت على شكل مربعات منسقة وهي تمتد على مساحة شاسعة جعلتها جديرة بتسمية بومباي نوميديا.

شهدت ذروة المجد والرفاه في القرنين الثاني والثالث ثم أخذت تسقط مع بداية سقوط الإمبراطورية الرومانية لكن معالمها الضخمة بقيت على حالها مثل المنتدى والمكتبة والمدج (4000 مقعد)، والأقواس الكبيرة الشبيهة بقوس تراجان. وهي اليوم بمثابة شاهد على فترات المجد التي عاشتها المدينة.¹

- المدينة الأثرية بمدينة تبسة: تقع هذه المدينة على بعد مئة كلم من سوق أهراس، سميت قديما تيبست تضم هي الأخرى آثارا متنوعة تركها الرومان في أقصى الشرق الجزائري احتضنت هذه المدينة النوميديّة مقر الوحدة العسكرية الرومانية الثالثة، كمستوطنة لقضاء العسكريين الذين كانوا خاضعين لتراجان وبها العديد من المعالم مثل قوس كراكلا ومعبد مينيريف والحرم البيزنطي، والجدار الكبير والكنيسة.²

¹ الديوان الوطني للسياحة، مرجع سابق، ص.6.

² المرجع نفسه، ص.8.

• المدينة الأثرية جميلة Cuicul: وكانت تسمى قديماً كويكول، موقع تاريخي يشهد على مدينة نوميدية وهي تشبه آثار تيمقاد في تكوينها.¹

تقع على بعد ثلاثين كلم من سطيف تعد كنزا تاريخيا وهي من أجمل المدن الرومانية المشيدة على أرض نوميديا، أعدها الإمبراطور نرفا سنة 96 لتحتضن مقرا عسكريا لكنها تحولت فيما بعد إلى مدينة للسياحة والاستجمام.

نصبت مدينة جميلة فوق تلال توفر متعة وراحة لزائرها الذي يجذب للحس المعماري العالي الذي يعكسه آثار المنازل والحمامات والشوارع المرصعة بالأحجار.²

• غرداية: تقع مدينة غرداية أو بالأمازيغية "تاغرايديت" على بعد 600 كلم من العاصمة الجزائرية من الجهة الجنوبية، تلقب هذه المدينة بـ"بوابة الصحراء"، بسبب موقعها الذي يربط بين التل والصحراء الجزائرية،³ على منطقة موقع أثري (نقوش صخرية) تم استكشافها من خلال العديد من الأحجار والمنحوتات الصخرية التي تشهد وفقاً لأخصائيي فن الصخور بوجود حياة بشرية في المنطقة منذ آلاف السنين. ويبقى التحقيق فيها والبحث أملا في ازدهار السياحة الثقافية والعلمية في المنطقة. لهذه النقوش الصخرية قيمة لا تقدر بثمن، بالإضافة إلى ما تحمله من رمزية لذاكرة المنطقة وحتى الانتماء إلى فترة البربر ليبيكو " Libyco-Berbère " وهي مادة مرجعية للأبحاث الأكاديمية والتاريخية في المنطقة بالإضافة إلى دورها في السياحة حسب ما صرح به والي ولاية غرداية.⁴

¹ الديوان الوطني للسياحة، "من المعالم الرومانية بالجزائر"، ص3، الموقع الإلكتروني: www.ont-dz.org.

² الديوان الوطني للسياحة، مرجع سابق، ص.3.

³ ريم حياة شايف، "بنو مزاب: حضارة عمرها أكثر من ألف سنة"، على الرابط:

<https://raseef22.com/life/2015/11/07/beni-mzab-a-ci-civilisation-over-a-thousand-years-of-age> ، تم الإطلاع

بتاريخ (07 فيفري 2017)، الساعة 10.30.

⁴ "Ghardaïa, les traces des sites antiques", *Tourisme magazine*, numéro 88 (janvier, 2018), p.10.

وهنا لا بد من الإشارة أن هذه المعالم منها ما يعود إلى ما قبل التاريخ ومنها ما جاء نتيجة للتواجد العثماني بالجزائر والاحتلال الفرنسي كذلك ومنها ما هو طبيعي.

ب - المعالم التاريخية والجيولوجية في الجزائر:

• واد ميزاب:

يقع واد ميزاب في الجنوب الجزائري يبعد عن العاصمة بحوالي 600 كم²، عبارة عن هضبة كلسية تقع شمال الصحراء سميت ببلاد الشبكة نظرا لشبكة الأودية العديدة والتي لا يتجاوز عمقها 100م تتجه كلها من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي لتنتهي عند بحيرة تكتنفها الرمال شمال غرب مدينة الجزائر.

وهي منطقة مصنفة ضمن التراث العالمي الذي يجب المحافظة عليه منذ سنة 1982، حيث صنفت كل المعالم التاريخية والمعمارية الموجودة في كل من بني يزقن، بنورة، مليكة كتراث عالمي محفوظ لدى منظمة اليونسكو.¹

• الحظيرة الوطنية الطاسيلي: Tassili'N adjjer

والتي تعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث الطبيعة الجيولوجية بمساحة تصل إلى 350 000 كم²، وتفصلها عن العاصمة الجزائر مساحة 2200 كم²، تشتمل الحظيرة الوطنية للطاسيلي المصنفة ضمن التراث العالمي من طرف منظمة اليونسكو سنة 1982 على العديد من مقومات السياحة الصحراوية انطلاقا من الرسوم الصخرية، المواقع الأثرية الواحات وبساتين النخيل، إلى الكهوف والكتبان الرملية التي تدفع زائرها إلى الرجوع إليها حتما.²

¹ National Tourism Office, **Algeria travel of heart**, press book, p.11.

² Mohamed Sofiane Idir, **Valorisation du patrimoine, tourisme et développement territorial en Algérie : cas des régions de Bejaïa en Kabylie et Djanet dans le Tassili n'Ajjer**, Thèse de doctorat (Université de Grenoble : Faculté de sciences économiques, 2013), P. 34.

تعد جانت **Djanet** مركز الطاسيلي والمدينة الأهم في الجنوب الشرقي للصحراء الجزائرية والواحة جزء من ولاية إليزي، هذه المنطقة استوطنها الصيادون قبل 100 قرن وقد خلق الطوارق "**Touarg**" مدينة جانت في القرون الوسطى بعد ان اختار الشيخ " أمود ابن مختار " هذه الواحة كإقليم له.¹

حاول الاستعمار الفرنسي الهجوم على المنطقة سنة 1880 والدخول في صراع مع الشيخ أمود والذي ألحق بهم هزيمة سنة 1881، إلا أنه لم يستطع الانتصار سنة 1923 بسبب استعمال فرنسا لأسلحة حديثة، بعد ذلك سميت جانت بـ: **Charlet –Fort** منذ سنة 1915 إلى غاية سنة 1962 نسبة إلى النقيب ادوارد شارلي "**Edouard Charlet** " الذي استولى على مدينة جانت في 27 نوفمبر 1911.²

تتخر هذه المنطقة بثروة من الآثار تقدر بـ: 15 000 رسم صخري تم اكتشافها سنة 1934 والتي يرجع تاريخها إلى الفترة المزدهرة قبل أن تصبح المنطقة صحراء 6 000 سنة قبل الميلاد.³

- حي القصبية في الجزائر العاصمة: يعود تشييده إلى الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر، ويشتهر هذا المعلم بهندسته المعمارية البارعة حيث القيمة الجمالية والقيمة العلمية، كما يطل هذا الحي على مساحة واسعة كانت سوقا تجاريا للقرطاجيين خلال القرن الرابع قبل الميلاد ويشكل حي القصبية مزارا رئيسيا للسياح، وهي من المعالم المصنفة ضمن اليونسكو.
- جامع كتشاوة بالجزائر العاصمة، بناه الأتراك في عهد الباي لارباي منذ أربع قرون خلت، مع أن تاريخ بناءه لا يزال محل نقاش، إلا أن وجوده يرجع إلى سنة 1612 والذي يعتبر من أهم المعالم الراقية للقصبية والتي تصنف ضمن التراث العالمي لليونسكو UNESCO.⁴

¹ "Djanet : Une ville qui révèle tous ses secrets", **Tourisme Magazine**, numéro 77, février 2017, p p30.

² **Ibid**, p.31.

³ "Le Parc National du Tassili", en ligne sur le site : www.algerie-monde.com (01/01/2019).

⁴ Zemmouchi Med Réda, " La Mosquée Ketchaoua d'Alger ,la renaissance", **Tourisme Magazine**, numéro 88 (janvier 2018), p.12.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

وكلمة كنتشاوة هي كلمة تركية تعني العنزة، وسمي المسجد بكتشاوة نسبة إلى السوق التي كانت تقام في الساحة المجاورة، وقد حاول الاستعمار الفرنسي هدمه وتحويله إلى كاتدرائية "سانت فيليب" في عهد الجنرال الدوق دو روفيجو بتاريخ 1832م إلا أنه أعيد إلى أصله كمسجد غداة الاستقلال. حيث أقيمت أول صلاة الجمعة بجامع كنتشاوة بعد مائة عام من تحويله إلى كاتدرائية وكان خطيبها العالم الجزائري البشير الإبراهيمي.¹

وقد تم في فيفري 2018 تدشين مسجد كنتشاوة التاريخي في قلب العاصمة الجزائرية، والذي يعد أحد المعالم التراثية في حي "القصبة" العتيق، بحضور الرئيس التركي "رجب الطيب أردوغان" بعد أن تولت الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا)، أعمال ترميم المسجد والتي استمرت نحو ثلاثة أعوام، بالتعاون مع مؤسسات وعلماء آثار جزائريين، لإعادة المسجد إلى العمل بعد أن أغلقته السلطات الجزائرية عام 2007 في أعقاب زلزال. وسمح اتفاق ترميم المسجد بالاستفادة من خبرة تركيا في مجال ترميم المساجد، فضلا عن تدريب كوادر جزائرية في مجال الترميم، ليستعيد مسجد "كنتشاوة" مكانته كتحفة عمرانية تاريخية.

وتكفلت الوكالة التركية بجميع مراحل ترميم المسجد دون مقابل تحت إشراف وزارة السكن والعمران والمدينة الجزائرية، وأشرف على أعمال الرسم والكتابة الخطاط التركي "حسين قوطلو"، الحائز على جائزة الرئاسة التركية للثقافة والفن عام 2016.²

• قلعة بني حماد: هي من المواقع المصنفة ضمن اليونسكو، والتي بنيت في 1007م على يد حماد بن بلكين وتقع شمال شرق ولاية بجاية على بعد 36 كلم أحد رموز الدولة الإسلامية بالجزائر ويوجد بها الكثير من الكنوز والمعالم الأثرية أهمها المسجد الكبير ومصلى قصر المنار

¹ المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، "كتشاوة مسجد الأربعة آلاف شهيد"، على الرابط الإلكتروني: <http://www.cnerh-nov54.dz/wpnerh> (01 سبتمبر 2018)، الساعة 19:00.

² رشيد سعيد قرني، "إعادة افتتاح كنتشاوة بعد ترميم تركي أصيل"، على الرابط: <https://arabic.euroneews.com/2017/10/08/algeria-opening-of-the-kachawa-mosque-in-the-islands-after-its-restoration> (09 نوفمبر 2017)، على الساعة 23:00.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

الذي يعتبر أصغر مسجد في العالم، بالإضافة إلى القصور الممتدة عبر مساحات القلعة وعلى امتداد أكثر من 50 كلم على غرار قصر الأمير الذي يحتوي على بحيرة تعد مشابهة لقصر الحمراء بالأندلس¹.

● الجامع الكبير: بني هذا الجامع من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر ويعد من أكبر مساجد العاصمة الجزائرية.

● جامع الجزائر الأعظم: صرح ديني وحضاري يعتبر ثالث أكبر مسجد في العالم، بعد المسجد الحرام والمسجد النبوي بالمملكة السعودية، يتسع لـ: 120 ألف مصلاً، جاء بناء على طلب من رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة الذي وضع حجر أساس بناء المسجد سنة 2011. قد تم تخصيص غلاف مالي قدره 2 مليار دولار لتشييد هذا الصرح، حسب تصريحات جمال شرفي يحتوي المسجد على أكبر ثريا في العالم بقيمة 7 ملايين سنتيم، ومئذنة بطول: 270 متر حيث ستكون الأكبر على الإطلاق عالمياً لاحتوائها على حجر وأقسام وبنفس المساحة من الأسفل إلى الأعلى، بالإضافة إلى أعلى قبة في العالم أيضاً قاعة للصلاة بسعة 20 ألف متر مربع مركز للبحوث ومكتبة عملاقة تحمل مليون كتاب وبقدرة استيعاب لـ: 1800 شخص².

حسب محمد الأمين بلغيث* فإن المسجد يقع بمدينة المحمدية التي كانت تحمل اسم "شارل لافيغري" قائد جمعية المبشرين بالجزائر، ليعكس تاريخ المنطقة وحملات الحرب الصليبية في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي. كما أن الشاطئ البحري المقابل للمسجد عرف معركة غزو صليبية سنة 1541 هلك فيها أسطول كارلوس الخامس ملك اسبانيا.

¹ International Council On Monument and Sites, Paris, 1980, p.1.

* جمال شرفي خبير دولي وعضو لجنة مشروع المسجد الأعظم سابقاً، قدم استقالته سنة 2016.

² Zohra Bensemra, "Algérie : L'incroyable mosquée de Bouteflika", sur le site :

http://afrique.lepoint.fr/culture/algérie-l-incroyable-mos-quee-de-bouteflika-17-02-2018-2195704_2256.php (12-11- 2018) à 14:30.

** محمد الأمين بلغيث: من مواليد 1956 ولاية تبسة، حاصل على شهادة دكتوراه الدولة في التاريخ الإسلامي الوسيط من جامعة الجزائر سنة 2003. أستاذ التعليم العالي للتاريخ والحضارة الإسلامية بجامعة الجزائر.

في نفس السياق جعلت دار القرآن بالمسجد الأعظم فوق المساحة ذاتها التي بنيت عليها أول مدرسة للآباء البيض بالجزائر السنوات الأولى للاستعمار الفرنسي، وجعل منارة المسجد الأطول عالميا كان بهدف جعلها تتجاوز كنيسة السيدة الفرنسية التي شيدها القسيس بافي سنة 1855 بأعالي العاصمة (منطقة الزغارة بالضبط).¹

الهدف من الصرح ليس الصلاة فحسب؛ بل حتى للبحث وتنظيم الملتقيات وتعزيز السياحة الدينية (الروحية) بالجزائر التي تعد من أقدم أنواع السياحة، وينتظر من هذا المعلم السياحي أن يضاها المعالم الدينية في الدول السياحية الكبرى.

كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيذا هاما من المتاحف الموزعة على كل ربوع التراب الجزائري، تغطي عددا من المواضيع المختلفة مثل الآثار، الفنون، الصناعات التقليدية القديمة، التاريخ الطبيعي، العلوم وغيرها، وهي تدل بذلك على الثراء الذي تزخر به الجزائر، الضارب في عمق التاريخ والحضارة.² منها نذكر:

- "المتحف الوطني سيرتا" بقسنطينة: ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، جاءت فكرة إنشاء هذا المتحف سنة 1852 م بعد احتلال فرنسا للجزائر بمبادرة من جمعية الآثار لمدينة قسنطينة، لجمع الأعداد الكبيرة من الحفريات التي تم اكتشافها بهذه المدينة وعلى مستوى منطقة الشرق الجزائري ككل³ إضافة إلى هذا المتحف فإن التراث الحضاري والتاريخي للجزائر يتوفر على كم آخر من المتاحف منها:

¹ رياض معزوزي، "مشروع بوتفليقة لمنافسة مسجد الحسن الثاني بالمغرب... جامع الجزائر الأعظم"، على الرابط: <https://arabicpost.net/politics/2018/10/11/B18> (12 ديسمبر 2018).

² خروف منير، فريحة ليندة، "المتاحف في الجزائر ودورها في السياحة"، على الرابط: http://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files/1_0.PDF، ص. 8 (09 نوفمبر 2017).

³ خروف منير، فريحة ليندة، مرجع سابق، ص. 9.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

- متحف باردو الوطني "يوجد بالجزائر العاصمة، وتعرض به حفريات عن أصل الشعوب- إثنوغرافيا- وأخرى تعود لعصور ما قبل التاريخ، إضافة إلى قطع أثرية إفريقية¹.
- المتحف الوطني أحمد زبانة: يوجد بمدينة وهران، وأحمد زبانة هو أول شهيد للثورة الجزائرية، يحتوي على أرشيف كبير لتاريخ الجزائر القديم والحديث والمعاصر، ويحتوي كذلك على الآثار القديمة الإسلامية والرومانية وآثار ما قبل التاريخ، يهدف هذا المتحف إلى الحفاظ وحماية التحف الموجودة في المواقع الأثرية.
- المتحف الوطني للجيش: "يوجد بالجزائر العاصمة، أنشأ في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، من مهامه:
 1. جمع الوثائق والشهادات والأشياء والأعمال والآثار المرتبطة بفترة ثورة التحرير الوطني.
 2. حفظ وترميم كل ما يجمعه المتحف وفق المقاييس المعمول بها في هذا المجال.
 3. جمع المراجع وتبادل المعلومات العلمية والتقنية مع الهيئات المتخصصة الوطنية والأجنبية.
 4. نشر المعلومات عن طريق المطبوعات والمجلات والكتيبات ووسائل الإسناد السمعية البصرية.²
- المتحف الوطني للفنون الجميلة "يوجد بالحامة -الجزائر العاصمة، تعرض به ألوانا من الفن العصري، كالرسم، التصوير، النحت والنقش؛ وهو من أرقى المتاحف في شمال إفريقيا، وبما أنه كان يستعمل كقصر فلقد تم تجديده وترميمه، ولقد توسع عبر مئات السنين ليصبح مثالا مذهلا لما يعتبر الأفضل في عالم الهندسة العربية المسلمة.³
- المتحف الوطني للفنون الشعبية "يوجد بالقصبة - الجزائر العاصمة، يضم هذا المتحف معروضات عن ألوان الصناعة التقليدية وتقاليد وفنون شعبية.⁴

¹ هادية يحيوي، السياحة والتنمية في المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، دون سنة نشر)، ص.73.

² خروف منير، فريحة ليندة، مرجع سابق، ص.7.

³ المرجع نفسه، ص.7.

⁴ صليحة عشي، الآثار التنموية للسياحة-دراسة مقارنة-، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: معهد العلوم الاقتصادية، 2005)، ص.30.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

- متحف تيمقاد "يوجد بمدينة تيمقاد - باتنة، يضم قطعا من الفسيفساء وآثار قديمة منها: نقود وأسلحة قديمة وتمائيل.
- متحف هييون "يوجد بمدينة عنابة، يحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة النوميديّة الرومانية.¹

بالإضافة إلى المقومات السياحية السابق ذكرها، تحتوي الجزائر على عدد من الحظائر والمحميات الطبيعية حيث أحصت مديرية البيئة والغابات 11 حظيرة عبر التراب الوطني تتميز بتنوعها البيولوجي، وتعتبر مناطق جذب سياحي². ومن أهمها السلاسل الجبلية التي تعتبر مفتاح السياحة الشتوية، نذكر منها:

الحظيرة الوطنية للشريعة :

الحظيرة الوطنية " الشريعة " تحتل مساحة أكثر من 26.000 هكتار وتشتمل على الآلاف من أشجار الأرز، الصنوبر، التنوب والكستناء وغيرها من الأنواع النادرة .

تحتوي الحظيرة الوطنية للشريعة أيضا على حياة برية متنوعة من خلال ثلاث مناطق أساسية:

1- منطقة الحمدانية: تقع غرب حظيرة الشريعة تتميز بقدرات طبيعية مهمة تكمن في حماية القروذ المغاربية " magot"، جحور الجوارح "le gite des rapaces"، مضايق الشفة " les gorges de la chiffa" شلالات المياه بالشفة، وبحيرة تمزقيدة على ارتفاع 1.2030م.

2- منطقة الشريعة في مركز الحظيرة وتشمل غابة الأرز الشامخ، مشجرة متنوعة وغنية، وأنواع نباتية نادرة جدا، بالإضافة إلى أماكن لممارسة الرياضة .

¹ هادية يحيوي، مرجع سابق، ص.73.

² شرفاوي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015)، ص.140.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

3- منطقة حمام ملوان: شرق الحظيرة الوطنية للشريعة وتمتاز هذه المنطقة بثرواتها المعدنية المهمة، وبطابعها الريفي المتميز زيادة عن أماكن الاسترخاء الطبيعية.¹

مع العلم أن حظيرة الشريعة خلال فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر كانت مركز للاستجمام حيث تم بناء مرافق فيها غداة الحرب العالمية الثانية لضمان راحة الفرنسيين العائدين من الحرب.

تيكجدة :

تقع تيكجدة (المحمية الطبيعية للحظيرة الوطنية لجرجرة)، على بعد 20 كلم من مدينة البويرة. صنفت سنة 1935 ضمن الحظائر الوطنية وسنة 1998 ضمن التراث البيئي العالمي .

تعتبر منطقة تيكجدة مقصدا للزوار والسياح من مختلف مناطق الوطن وحتى السياح الأجانب، خاصة هواة الرياضة الجبلية خلال فصل الشتاء كالتزلج على الثلج ورياضة التسلق بالإضافة إلى هوايات أخرى توفر تيكجدة المناخ الملائم للاستمتاع بها.²

ج- الصناعة التقليدية :

تعد الصناعات التقليدية من أبرز النشاطات الحرفية التقليدية التي تتغنى بها الجزائر وقد عرفها الأمر 96-01 المؤرخ في 10 جانفي 1996 والمحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف على أنها "كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف".³

¹ "Chr a : Jouir des plaisirs de la nature et du plein air", **Opcit**, p.22

² Madjid Berkane, "randonn e au parc national du Djurdjura : Si tu va   Tikjda", en ligne sur : <http://www.lexpressiondz.com/actualite/262803-si-tu-vas-a-tikjda.html> (04 Mai 2017)   19 :00.

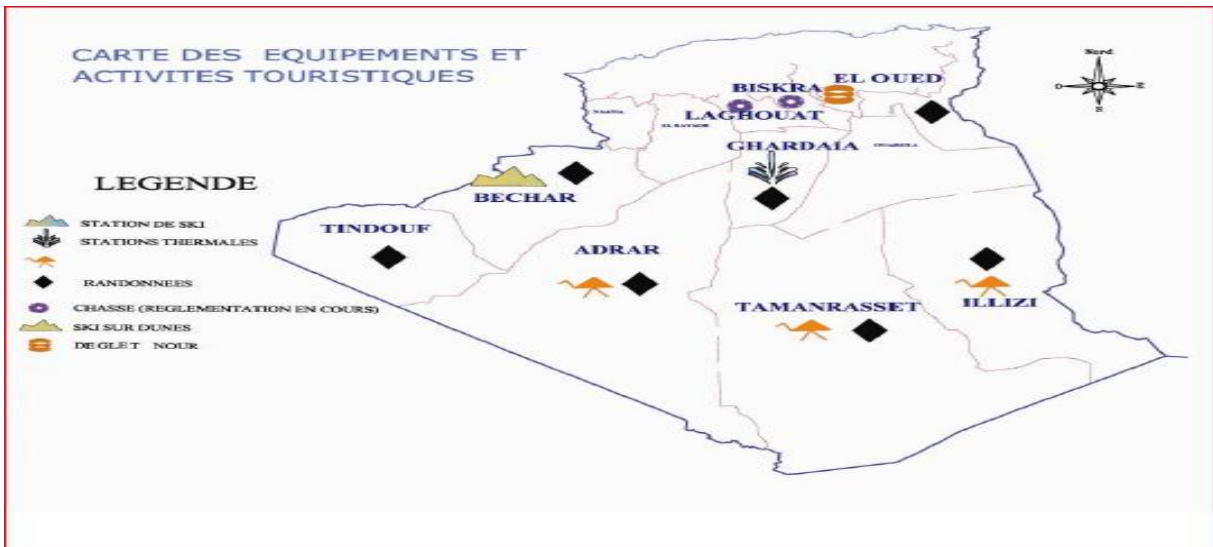
³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10 جانفي 1996، الجريدة الرسمية رقم 03، جانفي 1996، ص.04.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

ونجد في الجزائر أنواع متعددة من النشاطات الحرفية التقليدية على غرار النسيج في كل من الأوراس، الجلفة، بوسعادة وميزاب. اللباس التقليدي بأنواعه: التلمساني، العاصمي، القبائلي والقسنطيني . بالإضافة إلى صناعة الجلود في الصحراء - تمنراست- وكذلك تلمسان فيما يخص صناعة الحقائب.

وتوجد أيضا صناعة الحلبي في منطقة بني يني بالقبائل الكبرى، صناعة النحاس في قسنطينة والطرز في توفرت. زيادة عن صناعة الفخار، الخزف الفني، الخيزران، الحدادة الفنية، الرخام والنقش على الخشب المنتشرة في مناطق أخرى من الجزائر.¹ والخريطة الآتية توضح أهم النشاطات السياحية بالجزائر حسب ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2000-2025:

الشكل رقم 12: خارطة التجهيزات والنشاطات السياحية في الجزائر



Source : Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, Schéma directeur d'aménagement touristique 'SDAT 2025', livre 01, p.44.

¹ كريم قاسم، سبل "ترقية سوق السياحة في الجزائر: دراسة وصفية تحليلية للفترة 2003-2008"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، عدد 10، الجزائر (سنة 2011)، ص.24.

رابعاً: البنى التحتية

إن الإمكانيات السياحية لأي دولة لا تقتصر فقط على المقومات الحضارية والطبيعية والتاريخية، وإنما لا بد أن تكتسب الدولة البنى التحتية التي تسهل النشاط السياحي، وتتمثل هذه البنى في الطرقات، المطارات، الموانئ، وشبكة الاتصالات وغيرها من العناصر الأساسية لنجاح الصناعة السياحية.

في ذات السياق، عمدت الجزائر إلى تخصيص إمكانيات هامة لتهيئة البنى التحتية اللازمة، يمكن إبراز أهم هذه المقومات فيما يلي:

1- النقل: يعد النقل واحد من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة ومن أهم دعائم القطاع السياحي .

شهد قطاع النقل في الجزائر تطوراً في السنوات الأخيرة حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع بينما تبقى أخرى في طور الإنجاز وعليه سنتطرق إلى أهم مقومات النقل في الجزائر.

أولاً-شبكة الطرقات:

يقدر طول شبكة الطرقات في الجزائر بـ: 112.696 كلم، تتمركز معظمها في المنطقة الشمالية للدولة، بما فيها:

- الطرق الوطنية 29 280 كم
- المسالك الولائية 23 926 كم
- المسالك البلدية 57 251 كم¹

¹ سمير بوختالة، محمد زرقون، نوال بن عمارة، "واقع وآفاق قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06 (جوان 2017)، ص.51.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

ثانيا-شبكة السكك الحديدية:

طول السكة الحديدية يقدر ب: 4 500 كم تلتف حول 200 محطة تغطي في معظمها شمال الدولة، وتتمثل هذه الشبكات في:

- . 1 435 كم طرق عادية.
- . 1 055 كم طرق ضيق.
- . 305 كم طرق مزدوجة .
- . 299 كم طرق مكهربة .

لدى الشركة الوطنية للنقل 200 محطة نقل مفتوحة لنقل السلع والمسافرين، و200 فرع لربط الوحدات والمناطق الصناعية بأهم الموانئ ومحطات تصدير المحروقات.¹

النقل الجوي:

عرفت شبكة النقل الجوي بالجزائر تطورا ملموسا بحصيلة 53 مطار على مختلف التراب الوطني، موزعة كالاتي:

- 05 مطارات دولية من الدرجة الأولى (الجزائر-وهران-قسنطينة-عنابة-غرداية)
- 07 مطارات دولية من الدرجة الثانية (حاسي مسعود-تلمسان-أدرار-تمنراست-عين أمناس-تيارت-تبسة).
- 14 مطار جهوي.
- 08 مطارات وطنية (بشار-بجاية-الوادي-ورقلة-جانث-إليزي-عين صالح-ويسكرة).
- 19 مطار ذو استعمال محدود منها 04 مطارات مرتبطة بنشاطات البحث والاستغلال في قطاع المحروقات والمناجم.¹

¹ Ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, Schéma directeur d'aménagement touristique « SDAT 2025 », livre 1, janvier 2008, p. 49.

النقل البحري:

تعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة "CNAN"، والمؤسسة الوطنية للنقل البحر للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر، ومعظم العبارات تعمل على إيصال الركاب إلى الشواطئ الأوروبية، ونقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم.²

إن العمل البحري في الجزائر يعتمد على 17 ميناء للعديد من الخدمات كالتجارة والصيد البحري، إضافة إلى ميناءين اثنين متخصصين في المحروقات بالإضافة إلى العديد من الموانئ الصغيرة التي تستعمل للصيد البحري والترفيه، كما تحتوي على حجرات للإشارات البحرية لأمن الملاحة ومحصات الدفاع الساحلي.³

أهم الموانئ في الجزائر: الجزائر وهران، عنابة، وجيجل.⁴

شبكة الاتصالات:

تعرف الساحة الإعلامية بالجزائر تنوعا كبيرا، إذ تزخر بحوالي 30 يومية وأكثر من 150 نشرية أسبوعية أو شهرية.

وتحظى الصحافة الخاصة بحصة الأسد ضمن الصحافة المكتوبة، علما بأن القطاع يسحب يوميا ما يقدر بـ 1.2 مليون نسخة صحفية. كما تتوفر الجزائر على أهم عناوين الصحافة الأجنبية الناطقة بالعربية والفرنسية.

¹ عمروش تومية، مرجع سابق ص52.

² سمير بوختالة وآخرون، مرجع سابق، ص53.

³ خنتار نوال، قلش عبد الله، مرجع سابق، ص200.

⁴ عمروش تومية، مرجع سابق، ص52.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

بلغ عدد المشتركين بالنسبة للخط الهاتفي 7 ملايين¹. وفيما يخص الهاتف، فإن هذا المجال في أوج التوسع من خلال المنافسة الحادة لثلاث متعاملين في السوق الجزائرية. حيث بلغ عدد المشتركين حوالي 45 مليون مشترك مع توفير عروض متنوعة وبأسعار تنافسية.

كما أن خدمة الهاتف النقال بالجزائر عرفت استعمال تكنولوجيا الجيل الثالث G3 منذ عام 2014 والتي تم تعميمها تدريجيا في جميع أنحاء الوطن، ومع دخول عام 2016، تم إطلاق تكنولوجيا الجيل الرابع G4 ذات التدفق العالي والتي سمحت بتسهيل الحياة الرقمية للمؤسسات والمواطنين². على ضوء ما سبق، فإنه من الضروري الإشارة أيضا إلى كل الظروف الإيجابية التي تدعم الاستثمار السياحي والتي تساعد في إنجاح مساعي النهوض بالقطاع الخاص السياحي في الفترة الأخيرة بالتحديد ومن أهمها اخترنا ما يلي:

- قرب الجزائر من الأسواق الأوروبية المصدرة للسياح، ونفس الشيء بالنسبة لإفريقيا³.
- توفر الإرادة السياسية في النهوض بقطاع السياحة .
- ضمان معاملة مماثلة بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب.
- ضمان تحويل رأسمال المستثمر وعائدات الاستثمار المحققة من المساهمات بالعملات القابلة للصرف.
- إمكانية لجوء المستثمرين الأجانب إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع .
- انضمام الجزائر إلى مختلف الاتفاقيات الدولية في مجال ضمان وحماية الاستثمارات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمارات المباشرة الأجنبية :

¹ عمروش نومية، مرجع سابق، ص. 54.

² الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، على الموقع الإلكتروني: www.andi.dz، تم الإطلاع بتاريخ (20 أبريل 2018)، الساعة 23:00.

³ سي محمد نادية، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية القطاع السياحي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013)، ص. 199.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

* 41 اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات

* 24 اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي¹.

- يتضمن القطاع السياحي في الجزائر ما يسمى بالمحافظة العقارية، تحتوي هذه الأخيرة على 205 موقع ومنطقة توسع سياحي محصورة للاستثمار السياحي، والتي تمثل مساحة عقارية إجمالية تقدر بـ: 53199.63 هكتار، وتوزع كالاتي:
- 160 موقع ومنطقة توسع سياحي* في ولايات الساحل بمساحة إجمالية تقدر بـ: 37006.06 هكتار ما نسبته 70 % من المساحة الإجمالية لمواقع ومناطق التوسع السياحي.
- 22 موقع ومنطقة توسع سياحي في ولايات الهضاب العليا بمساحة تقدر بمساحة تقدر بـ: 6464.83 هكتار ما نسبته 12% من المساحة الإجمالية لمواقع ومناطق التوسع السياحي.
- 23 موقع ومنطقة توسع سياحي في ولايات الجنوب بمساحة تقدر بـ: 9728.2 هكتار ما نسبته 18% من المساحة الإجمالية لمواقع ومناطق التوسع السياحي.²
- تعتبر الجزائر القطاع السياحي قطاعا ذا أولوية ما يضمن له مزايا وضمانات مهمة جدا.

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، استثمار في الجزائر، www.andi.dz، ص.19.

* يقصد بمناطق التوسع السياحي حسب المادة 02 من القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية الصادر في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ: 17 فيفري 2003 : كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة، مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات مردودية.

بينت هذه المادة مواصفات مناطق التوسع السياحي على أنها لا بد أن تكون مميزة وأن تتسم بخصوصيات وتتمثل في : شواطئ البحر والوديان، الأنهار، مساحات خضراء، حدائق الحيوانات والتسليية، الجبال، الكهوف، الساحات والشوارع ذات الحركية البشرية والتجارية، الأزقة القديمة، السوق الذي يبيع منتجات تقليدية، المعالم التاريخية والقصور، الأماكن الأثرية، منطقتي التلوج والرمال الصناعات التقليدية والفلكلور، المأكولات والمشروبات التقليدية.

أما المواقع السياحية فهي كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصوصيات طبيعية أو بنايات مشيدة عليه معترف له بأهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية، والذي يجب تنميين أصالته والمحافظة عليه من التلف أو الاندثار بفعل الطبيعة أو الإنسان.

² سي محمد نادية، مرجع سابق، ص.217.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

· تشتمل الجزائر على بنية تحتية سياحية محتشمة ولكن قابلة للتوسع لا سيما في مجال النقل ومكاتب السفر والسياحة .

المطلب الثاني: التصور العام للسياحة من خلال السياسات العامة المنتهجة (1962-2017)

أردنا من خلال التطرق إلى تصور الجزائر للسياحة إعطاء نظرة شاملة عن المراحل الكبرى التي مرت بها السياسات السياحية قبل دراستها بالتفصيل في العناصر اللاحقة من الدراسة .

أ- بعد استرجاع السيادة الوطنية (1962-1989)

بعد نهاية الاستعمار الفرنسي في الجزائر سنة 1962، لم تكن هناك سياسة معتمدة واضحة للقطاع السياحي، نظرا لحالة اللا استقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي عاشتها الجزائر آنذاك.

بالإضافة إلى تبني الجزائر سياسة الصناعات المصنعة وما تحتاجه من تجهيزات ومعدات جعل من القطاع السياحي في هذه الفترة قطاعا ثانويا ساهم في إضعافه لاحقا حيث لم تعرف طاقات الإيواء ارتفاعا نتيجة العجز في الانجاز، والانعدام الشبه كلي للاستثمارات السياحية الخاصة إلى غاية سنة 1980 بعد إعادة هيكلة القطاع السياحي والسماح للقطاع الخاص للقيام بعمليات استثمارية وتطور قوانين الاستثمار.

في نفس الفترة كان قد تم إحداث وزارة خاصة بالقطاع السياحي وإلغاؤها بعد فترة قصيرة ثم دمجها مع وزارات أخرى وإحداثها في الآونة الأخيرة. بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات تسيير وتكوين عديدة لتسيير وتنظيم القطاع وقد تم اكتشاف عدم قدرتها على التسيير لانعدام روح المبادرة والاتكال التام على الدولة فيما يخص التمويل.

ب- من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000

تميزت هذه المرحلة بالحالة الأمنية الغير مستقرة و بانخفاض كبير في العائدات البترولية من العملة الصعبة، حيث كان الانخفاض يزداد حدة من سنة إلى أخرى، وكان جزء كبير من الأموال يوجه إلى تسديد الديون الخارجية، ما أدى إلى فقدان 40% من عائدات الجزائر من العملة الصعبة .

بعد أن اضطرت الجزائر لتمويل اقتصادها عن طريق الاقتراض تضاعفت حدة المديونية الخارجية. وأمام كل هذه الضغوطات وضرورة إيجاد مصادر تمويل للخزينة العمومية خارج المحروقات زاد اهتمام الدولة للجزائرية بقطاع السياحة أكثر من أي وقت سابق، ولأن هذه المرحلة اتسمت أيضا بالانفتاح الاقتصادي والسياسي اتجهت الجزائر لتنمين القطاعات الأخرى أيضا على غرار القطاع السياحي، حيث أوجبت الوضعية الجديدة ضرورة البحث عن حلول مستعجلة لمواجهة الخطر وإنقاذ الدولة من مشكلة العجز في تمويل احتياجاتها. ما استدعى تسطير سياسة سياحية لاسترجاع القطاع من خلال الدعم المالي والتسهيلات الجبائية والاستثمارية، بالإضافة إلى إصلاحات وتسهيلات إدارية متعددة سنتطرق إليها لاحقا بالتفصيل.

ج- من سنة 2001 إلى 2017:

بسبب الحالة الأمنية الغير مستقرة وتخوف السياح المحليين والأجانب في فترة التسعينيات، بدأ في سنة 2001 إلى يومنا هذا الاهتمام بالقطاع السياحي حيث قامت وزارة السياحة بوضع مخطط عمل لتطوير السياسة السياحية لآفاق 2010 للفترة 2001-2010، وتلاه مخطط للتنمية السياحية 2013 الذي عدل في المخطط الذي يسبقه، وتلاه المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2008 SDAT - 2025 .

وكان تصور الجزائر للقطاع السياحي في نفس الفترة يتمحور حول:

- الحد من ظاهرة تشويه الصورة الجزائرية في أذهان السياح (المحليين والأجانب).
- توسيع السوق السياحية على جانبي العرض والطلب.
- إعطاء الأولوية للاستثمارات الخاصة في القطاع السياحي نظرا لانتشار دائرة الخوصصة في العديد من القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، الخدمات) .
- سعت الدولة في نفس الفترة إلى إبراز الدور الاجتماعي للسياحة من خلال توفير مناصب الشغل المباشر منها والغير مباشر.

كما أعطت الجزائر اهتماما كبيرا بقطاع السياحة نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية على السواء فلجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد طرق ووسائل التنمية المستدامة لقطاع السياحة والقوانين الخاصة باستغلال الشواطئ وكذا مناطق التوسع السياحية.

وقد قررت الدولة خوصصة القطاع من خلال توجيه نداء للمستثمرين الذين يتعاملون مع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية المكلفة بتسيير 204 منطقة توسع سياحي من بينها 20 أولوية .

كما صادق المجلس الشعبي الوطني يوم 2003/01/06 على مشروع القانونين المتعلقين بالتنمية المستدامة والمواقع السياحية، وقد أخذت التعديلات المقترحة على مشروع القانون بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بالقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المساهمة في زيادة الثروة وكذا تسييره عقلانيا وتمحورت هذه التعديلات حول:

1- ضرورة وضع حد لعدم الانسجام السائد في التنمية السياحية التي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية وذلك بتبني أسلوب جديد في التسيير يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة.

2- إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية قصد رفع قدراتها الإيوائية.

3-التطوير من العرض السياحي وكذا بعث أشكال جديدة للأنشطة السياحية تلبي طلبات السياح خاصة الأجانب منهم، وقد أكدت وزارة السياحة على الأهمية القصوى التي تكتسبها عملية ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة وكذا ترقية الاستثمار والشراكة والاستغلال الأمثل للعقار

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

السياحي وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث من الدراسة، وقد صادق المجلس الوطني الشعبي على مشروع التوسع والمواقع السياحية مع تسجيل 31 تعديلا على نص المشروع. وقد تركزت التعديلات حول العقار السياحي الذي يعرقل الاستثمار السياحي عبر مختلف مناطق الوطن مقترحين إلغاء أو تعديل بعض المواد الواردة في المشروع كذلك المتعلقة بالعقوبات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة لا سيما الخاصة بتحويل الأملاك العقارية والاستثمار بغرض تحديد المواقع السياحية وحمايتها من الخطر العمراني ومن المناطق الصناعية القضاء على الفوضى والحفاظ على الملكية الخاصة مع منح الأولوية في الاستثمار إلى صاحب الملكية.¹

¹ دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، السياحة أحد محركات التنمية المستدامة: نحو تنمية سياحية مستدامة (مداخلة ملقاة في الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و23 نوفمبر 2011)، ص.16.

المبحث الثالث: السياحة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق (1962-2000)

بعد الإطلاع في العناصر السابقة أعلاه بشكل موجز على التصور العام للجزائر فيما يخص السياسة السياحية، والذي يتيح استيعاب أهم ما جاءت به السلطات على مدار السنوات الماضية منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2017 على المستوى العملي، بما أن آخر مخطط سياحي في الجزائر تم وضعه سنة 2008 وسيستمر تطبيقه الى غاية 2025. ما يجعل نتائجه تظهر على المدى البعيد. أي خارج الإطار الزمني للدراسة بين أيدينا والذي حدد بسنة 2017. سنحاول في هذا المبحث التطرق لمسار السياسات السياحية في الجزائر منذ سنة 1662.

المطلب الأول: وضعية القطاع السياحي من 1962-1979

ارتأينا أن تكون العناصر الآتية حول وضعية القطاع السياحي منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2000 مبدئيا. مرورا بكل المحطات وأهم القرارات المصيرية التي تم تبنيها في هذه المرحلة مع إبراز تأثير هذه القرارات على السياسة السياحية سواء منها الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

أولا: وضعية القطاع من 1962-1967

بعد الاستقلال مباشرة، وجدت الجزائر نفسها تمتلك هياكل سياحية فقيرة تقدر بـ: 5922 سرير¹ عاجزة عن تلبية الطلب السياحي لنفس الفترة، التي اتسمت بكثرة الطلب نظرا إلى حب اطلاع الأجانب لاكتشاف مؤهلات الجزائر السياحية، ويعود ذلك العجز إلى تحول أنظار المسؤولين في تلك الفترة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام بالتنمية الصناعية والفلاحية، التعليم والصحة والسكن وغيرها من القطاعات الحساسة التي ذهبت إليها كل الموارد المالية المتاحة آنذاك.

لكن بالرغم من عدم اعتبار السياحة من الأولويات التنموية في تلك فترة، إلا أنه تم تخصيص برنامج لتهيئة مناطق التوسع السياحي من أجل بناء مرافق للأعمال والمؤتمرات والملقبات المختلفة في ثلاثة مناطق كبرى:

¹ كواش خالد، مرجع سابق، ص.122.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

- الجهة الغربية: الأندلسيات بوهران

- الجهة الغربية للجزائر العاصمة مركب موريتي بسيدي فرج، مركب تيبازة

- الجهة الشرقي للوطن: سرايدي بعنابة، وفندق بالقالة

وفي نفس السنة 1962، تم إنشاء الديوان الوطني للسياحة ONAT تحت إشراف وزارة الشباب والرياضة والسياحة وتكليفه بعملية إحصاء شامل لكل الثروات السياحية المتوفرة في الجزائر، والمعيقات التي تحول دون تطور القطاع بهدف تنظيم القطاع ومن ثم القيام بعملية التنمية السياحية .

إلا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها الجزائر، وضعف الإمكانيات المادية وعدم اعتبار السياحة قطاعا تنمويا، حال دون تحقيق القطاع السياحي لأهدافه.

في سنة 1964، حاولت الجزائر النهوض بالقطاع السياحي من جديد من خلال استحداث وزارة للسياحة، ومع ذلك بقي القطاع على حاله دون أي تقدم يذكر، ما يرجع إلى عوامل مختلفة وعديدة نذكر أهمها فيما يلي:

- اعتبار السياحة نشاطا ثانويا وتوجيه الاهتمام نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- جهل المجتمع الجزائري للسياحة في تلك الفترة، نظرا للحالة الاجتماعية والفقر الذي كان يعانيه غداة الاستقلال، وانعدام شبه كلي للعمال المؤهلين في المجال السياحي.

- نقص البنى التحتية للسياحة والمتمثلة أساسا في الفنادق، الصناعات التقليدية بالإضافة إلى المواصلات، الاتصالات ووسائل الترفيه..

- استحواذ القطاع العمومي على القطاع السياحي، وعدم فتح القطاع أمام الخواص للمساهمة في تنميته، حيث لم يسجل أي استثمار خاص في هذه الفترة عدا مشروعين اثنين، في عنابة ووهران على شكل فنادق ذات سعة ضعيفة أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية، فكانت منعدمة تماما في نفس الفترة بعد أن غادر المعمرون الفرنسيون الجزائر غداة الاستقلال مباشرة .

ثانيا: المخطط الثلاثي 1967-1969

اعتمادا على ما ذكرناه في المطلب الأول، قامت الجزائر سنة 1966 من خلال وزارة السياحة المستحدثة سنة 1964 من إجراء تقييم شامل لقطاع السياحة ووجد مجمل المؤهلات الطبيعية والتراثية والثقافية عبر الوطن، وكذا تحديد الفوائد والأهداف المرغوب الوصول إليها في قطاع السياحة إضافة إلى أنه تم في نفس السنة تحديد ميكانيزمات طلب السوق السياحي الأجنبي، ونوع الهياكل السياحية الواجب إنشاؤها في المناطق ذات الجذب السياحي، وبناء عليه أصدرت الحكومة الجزائرية أول وثيقة رسمية تخص القطاع السياحي سميت بميثاق السياحة سنة 1966، وتضمنت الوثيقة التوجهات الأساسية للقطاع السياحي التي تعبر عن رؤية وتصور الساسة للسياحة في تلك الفترة. وقد نص الميثاق في إحدى فقراته على التالي:

"باعتبار السياحة عاملا من عوامل التقدم الاجتماعي والفني وداعما قويا للنشاطات الاقتصادية الداخلية ومصدرا للعملة الصعبة وقادر على خلق مناصب شغل جديدة فإن التنمية السياحية بإمكانها المساهمة في الإصلاح الاقتصادي للبلاد والفوائد التي تقدمها لا شك فيها."¹

وقد تضمن الميثاق التوجهات الأساسية نلخصها فيما يلي:

- توجيه السياحة نحو السياحة الدولية بهدف جلب العملة الصعبة التي تحتاجها الجزائر لتمويل البرامج التنموية في القطاعات الأخرى.²
- خلق مناصب شغل جديدة من خلال توسيع هياكل القطاع السياحي واندماجه في السوق السياحية الدولية.
- إنشاء جهاز خاص بالتكوين السياحي والفندقي من أجل تأهيل اليد العاملة وفي هذا الإطار تم وضع إستراتيجية للقطاع تمثلت في:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق السياحة 1966، الصادر بتاريخ 26 مارس 1966.

² المرجع نفسه، ص.4.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

- تطوير الصناعة الفندقية حيث برمج إنشاء 11000 سرير عند نهاية المخطط الثلاثي 1967-1969 مع اختيار الفنادق والمطاعم والمقاهي ذات الطابع السياحي وإعادة تهيئتها لتتماشى مع نوعية الزبون المقصود أي السائح الأجنبي.
- إعادة تهيئة المرافق المخصصة للسياحة عبر الشواطئ، الصحراء، المناطق الجبلية والريفية.
- جرد وإحصاء الآثار السياحية والتاريخية مع تحسينها وتنمية الجوانب الثقافية والفنية وخلق ثقافة سياحية لدى المواطن الجزائري.
- إقامة الهياكل اللازمة لتكوين الإطارات السياحية المتخصصة واليد العاملة المؤهلة في مجال الصناعة الفندقية حيث تم إنشاء مركزين للتكوين الفندقي سنة 1966 في كل من قسنطينة ووهران.
- تسهيل عملية الدخول إلى الجزائر عبر الحدود والمطارات وإنشاء الوكالات السياحية في الداخل والخارج لتفعيل عملية الدعاية والإشهار للمنتجات السياحية الجزائرية.¹

حاولت الحكومة آنذاك ترجمة ما جاء في الميثاق في المخطط التنموي الثلاثي 1967-1969 حيث سجلت قطاع السياحة ضمن الاستثمارات الوطنية من حيث تمويل الدولة للمشاريع التنموية وقد رصدت له ما قيمته 282 مليون دينار جزائري وهو ما يمثل نسبة 02.54% من النسبة المئوية للمبالغ المخصصة لمختلف القطاعات الاقتصادية، لتمويل الاستثمارات المدرجة في هذا المخطط الثلاثي. مع العلم أن هذه النسبة تعتبر الأقل بالمقارنة مع ما رصد للقطاعات الأخرى على سبيل المثال: (الصناعة 48.74%، الزراعة 16.87%)، حيث احتلت السياحة المرتبة قبل الأخيرة ضمن ميزانية الدولة في هذه الفترة.²

¹ Ministère du tourisme et de l'artisanat ,Bilan du développement du secteur touristique, 1962-1977, p. 67.

² هادية يحيوي، مرجع سابق، ص.74.

وعلى كل حال في نهاية الفترة التي حددت للبرنامج سجل عجز يقدر بـ 10135 سرير أي بنسبة 77.5% ويعود الفارق بين المقدر والمنجز إلى ضعف قدرات الإنجاز والمشاكل الإدارية.¹

تمكننا دراسة الميثاق الذي يمثل الوثيقة الرسمية الأولى التي وضعتها الجزائر لتسيير القطاع السياحي من استنتاج ملحوظتين:

أولاً: القطاع السياحي لم يكن من الأولويات في التنمية الاقتصادية حيث وجهت الحكومة أنظارها نحو الصناعة بالدرجة الأولى ثم الزراعة .

ثانياً: أن الجزائر قد اختارت التوجه نحو السياحة الدولية كأساس للتنمية السياحية والاقتصادية، وأهملت السياحة الداخلية، على الرغم من أهميتها في التنمية الوطنية مع العلم أن السياحة الدولية تتطلب هياكل استقبال مميزة، وهذا ما لا يتوافق مع الإمكانيات التي كانت تمتلكها الجزائر في تلك الفترة نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة غداة الاستقلال.

ولهذا كلف المكتب الوطني للدراسات الاقتصادية والتقنية آنذاك من طرف وزارة السياحة بإجراء دراسة في الأسواق الخارجية خاصة في بلدان أوروبا الغربية لتحديد الفئات المستهدفة من السياحة الدولية الجزائرية، وقد أسفرت الدراسة عن الفئة ذات الدخل المتوسط حيث تمثل الفئة الغالبة في أوروبا، التي اختارتها الجزائر وعملت على تنمية المناطق السياحية التي تقصدها هذه الفئة من السياح، فإذا كان السائح قادماً من أوروبا حيث تتسم بيئته بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، فهو بطبيعة الحال سيبحث عن وسائل ترفيهية تتميز بالبعد عن الضجيج. ما يتطلب تنمية وإنشاء وحدات سياحية تتلاءم ورغبات هذا النوع من السياح، مثل السياحة الجبلية، سياحة المخيمات، والسياحة الصحراوية.

¹ تيغرسى الهواري، آفاق التنمية الاقتصادية من خلال قطاعي الفلاحة والسياحة -دراسة حالة ولاية إليزي- أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000-2001)، ص. 12.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

إلا أن ما حدث يتناقض مع هذه الأهداف، حيث نجد أن الحكومة الجزائرية في نفس الفترة أقدمت على تشييد مركبات سياحية كبرى في المدن والمراكز الحضرية وهو ما يتنافى مع ما تحتاجه الفئة المدروسة من السياح، حيث يأتي السائح الأجنبي وهو المقصود من منطقة حضرية ويجد المنتج السياحي أيضا حضري في الجزائر.

نلاحظ أيضا أن الهدف من اختيار السياحة الدولية كان لجلب العملة الصعبة لتمويل البرامج التنموية الأخرى حسب ما نص عليه ميثاق 1966، إلا أن ما أنفقتة الجزائر من أموال ضخمة بالعملية الصعبة في انجاز المركبات السياحية الكبرى مثل مركب زرالدة وسيدي فرج بالجزائر العاصمة ومركب تيبازة كان في غير محله خاصة وأنها لا تتماشى أساسا مع أهداف الميثاق ولا تخدم الفئة المستهدفة من السياح. إضافة إلى أنها عرفت مشاكل في التسيير.

وهنا يمكن القول إن اختيار هذه المناطق دون غيرها راجع لتوفر هذه المناطق على البنى التحتية كالكهرباء، شبكة الطرق والمياه، المطارات والموانئ، حيث حددت الدولة مناطق التوسع السياحي وفق الإمكانيات المتوفرة، وهذا ما يتعارض مع الدراسة التي أقيمت لتحديد فئة السياح الأجانب، والتي أسفرت على ضرورة استحداث مناطق سياحية بعيدة عن الضوضاء والضجيج الحضري. إلا أنه حسب رأينا لا يمكن تبرير فشل تسيير هذه المركبات فقط بنوعية المناطق التي بنيت فيها لأننا نجد السياح الأوربيون المستهدفون من الدراسة متواجدين في تونس والمغرب في الأماكن السياحية الحضرية والتي تتسم بالضوضاء في نفس الفترة الزمنية.

ثالثا: المخطط الرباعي الأول 1970-1973

جاء هذا المخطط بهدف إتمام ما تبقى من المخطط السابق وكان في شقه السياحي يطمح إلى نفس الأهداف السابقة والمتمثلة في بناء مرافق سياحية موجهة للسياحة الخارجية. وكان الهدف المسطر هو رفع قدرات الإيواء لتحقيق ما بين 70.000 و 90.000 سرير في نهاية العشرية وبرمجة 35.000 سرير خلال هذه الفترة بهدف:

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

- تلبية متطلبات السياحة الداخلية والدولية.

- استكمال البرنامج السابق وإضافة ميزانية أخرى لإنجاز 08 ثماني حمامات معدنية¹

مع العلم أن البرنامج كان يطمح إلى إنجاز 10135 سرير متبقية من برنامج المخطط الثلاثي السابق بمبلغ قدره 420 مليون دينار جزائري. وبنسبة قدرها 60% من المبلغ الإجمالي المخصص للاستثمارات السياحية للمخطط الرباعي الأول.

ومن الأهداف التي حملها البرنامج أيضا تهيئة المناطق السياحية الشاطئية وإنجاز مركبات جديدة أخرى في كل من زرالدة، الأندلسيات بوهران، وسيدي فرج غرب العاصمة، وإعادة تهيئة نادي الصنوبر، بالإضافة إلى تنمية سواحل بلاد القبائل ومنطقة تيبازة السياحية، ووضع شبكة موسعة للفنادق الصحراوية وبناء محطات مناخية وفنادق حضرية وبرنامج خاص بالحمامات المعدنية الذي رصدت له ميزانية إضافية قدرها 120 مليون دينار جزائري من أجل إنجاز ثمان حمامات معدنية.²

حيث رصد لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 700 مليون دينار جزائري، ما يمثل نسبة 2.5 % من إجمالي الاستثمارات المرصودة لجميع البرامج التنموية في كل القطاعات التي قدرت بـ: 28 مليار دينار جزائري، ويتبين من النسبة أن السياحة من الاهتمامات الثانوية للدولة، وبالرغم من ارتفاع حجم الميزانية المخصصة لها في هذا المخطط والنتائج أساسا عن الزيادة الكلية في ميزانية المخطط الرباعي الأول، فقد تقلصت نسبة ميزانية القطاع السياحي بنسبة 0.04% مما كانت عليه في المخطط السابق.

لكن في نهاية المخطط، لم يتم بلوغ الأهداف المسطرة حيث تم إنجاز 9000 سرير فقط وتسجيل عجز يقدر بـ: 26000 سرير³ ما يعكس ضعف النجاعة في التسيير.

1 وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الرباعي الأول 1970-1973 (التقرير العام).

² المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير، ص 29-30.

³ وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الرباعي الأول 1970-1973 (التقرير العام).

ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك:

- تدخل المشاريع المتبقية على حساب المشاريع الجديدة، والاعتماد على نفس وسائل الانجاز التي تم اعتمادها في المخطط السابق.

- ضعف الميزانية المخصصة للقطاع السياحي.

- سوء التسيير والشح في الإطار الفنية .

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

عملت هذه الفترة على متابعة عملية التهيئة السياحية غير المنجزة خلال الفترة السابقة والشروع في إنجاز منشآت إضافية في إطار برنامج جديد لبلوغ 60000 سرير قبل نهاية سنة 1980، واعتمدت هذه المرحلة على تنظيم المبادرات الفردية وتشجيعها.

وصل حجم الاستثمارات المرصودة للقطاع السياحي لهذه الفترة 1500 مليون دينار جزائري أي بزيادة تفوق 100% عما كان عليه حجم الاعتماد في المخطط الرباعي الأول، ويعود هذا إلى سببين رئيسيين:

1- ارتفاع الميزانية العامة، مع الارتفاع في تكاليف الإنجاز لدى جميع القطاعات.

2- صدور الميثاق الوطني سنة 1976 الذي جاء بتعديلات تخص السياسة السياحية الجزائرية حيث أعطى الأولوية هذه المرة للسياحة الداخلية على حساب السياحة الخارجية، بالإضافة إلى صدور التعديل الخاص بحق العمال في العطل والراحة والترفيه حيث نص الميثاق على:

"إن الراحة ضرورية للعمال والمستخدمين المداومين بصفة مستمرة في الإنتاج فهم يشعرون بالحاجة إلى العطلة، لأمر يحتم على الدولة توفير أسباب الترفيه الاجتماعي، وأن تقدم للعمال أثناء عطلهم كل ما من شأنه أن يجعلهم يستفيدون منها عقليا ومعنويا."¹

بلغت نسبة الأهداف المادية 41%، حيث نلاحظ تحسن بالنسبة للمخططين السابقين والتي كانت تقدر بـ: 20% و 33%².

عرفت هذه الفترة عدة تغيرات تمثلت في ما يلي:

- إنشاء الشركة الوطنية للسياحة ALTOUR – SON التي أسندت إليها مهمة تسويق المنتج السياحي الجزائري.

- إنشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية E.T.T التي تولت مهمة إنجاز مشاريع التنمية السياحية، لكن هي الأخرى فشلت، فمن بين 50000 سرير المبرمج إنجازها لم ينجز سوى 18000 سرير.³

تجدر بنا الإشارة هنا إلى أن بالرغم من أن المخطط حقق نسبة نجاح أكثر من البرامج السابقة، إلا أن هذا لا يعني أن القطاع أصبح من الأولويات لدى الحكومة الجزائرية في تلك الفترة، وارتفاع حجم الميزانية المخصصة له كانت نتيجة طبيعية للزيادة التي عرفتتها جميع القطاعات، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار في جميع القطاعات.

كما نلاحظ من خلال المخطط الرباعي الثاني أن الدولة بدأت في تغيير نظرتها وتوجيه اهتمامها نحو السياحة الداخلية. وهذا ما بدا واضحا من خلال الميثاق الوطني للسنة 1976، الذي ألح على ترقية السياحة الداخلية لتلبية حاجيات الجزائريين الباحثين عن الراحة التي أدى إليها ارتفاع مستوى المعيشة.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني لسنة 1976، ص.77.

² وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 (التقرير العام).

3 Ahmed Tessa, *Économie Touristique et Aménagement territoire* (Algérie : OPU, 1993), P.13.

المطلب الثاني: التنمية السياحية في الجزائر 1980-1989

نظرا لازدياد الطلب على السياحة الداخلية بسبب ارتفاع مستوى المعيشة وتغير نظرة العمال الجزائريين إلى العطلة مدفوعة الأجر بالإضافة إلى كثرة الطلب على الحمامات المعدنية التي أصبح لها دور بالغ الأهمية على المستوى الصحي للمواطنين.

كلفّت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني آنذاك الديوان الوطني للسياحة بإجراء دراسة اجتماعية حول موضوع السياحة بناء على ما جاء في الميثاق الوطني لسنة 1976، وهو ما تم تأكيده في الدورة الثالثة للجنة (فيفري 1980).

مع العلم أنه في هذه الفترة وفي سنة 1982 بالتحديد، قامت الحكومة الجزائرية بفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة من خلال إصدار القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، وفتح المجال للخوادم في القطاع السياحي.

وقد نصت الفقرة السادسة من القانون في المادة 11 منها على ثلاثة أنواع من الاستثمارات (استثمارات الإنشاء، استثمارات التوسيع، واستثمارات التجديد).¹

أولاً: المخطط الخماسي الأول 1980-1984

تمت ترجمة كل ما سبق ذكره في المخطط الخماسي الذي جاء بهدف إنهاء البرامج السياحية التي كانت في حيز التنفيذ وخصص لها مبلغ إجمالي قدره 3400 مليون دينار جزائري.² أي ما يقارب 0.85 % من الاستثمارات الإجمالية المرصودة للمخطط الخماسي الأول والمقدرة بـ: 400 مليار دينار جزائري، وهو ما يعبر عن تدني نسبة حصة القطاع السياحي منذ سنة 1966.

نص المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984 على ما يلي:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 82-11، الجريدة الرسمية رقم 34، أوت 1982.

² وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير عام حول المخطط الخماسي الأول، سنة 1980، ص 184

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

- إحصاء القدرات السياحية الوطنية وحمايتها من أجل وضع خريطة المنشآت السياحية في الجزائر.
- إقامة مخطط رئيسي للتهيئة السياحية وتعزيز قدرات الدراسة والإنجاز.
- لامركزية الاستثمارات السياحية.
- ترقية الصناعات التقليدية وإعادة الاعتبار لمهنة الفنادق والسياحة.
- تشجيع السياحة الوطنية المتعلقة بالتنشيط والترقية وتشجيع السياحة الدولية وترقيتها.
- تعزيز التشريع والتنظيم الرامي إلى حماية الموارد السياحية الطبيعية والتاريخية للبلاد¹.

وقد تم الشروع في إنشاء برنامج عمل قسم إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى:

تتمثل في إستراتيجية متوسطة المدى تمتد حتى نهاية المخطط الخماسي الأول نهاية 1984 وتهدف إلى بناء قاعدة مناسبة للانطلاق في التنمية السياحية.

المرحلة الثانية:

هي إستراتيجية طويلة المدى، الهدف منها جعل السياحة تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وكذلك تحقيق مبدأ السياحة للجميع تمتد هذه الإستراتيجية حتى سنة 2000.²

¹ تيغرسى الهوارى، مرجع سابق، ص. 14.

² عز الدين محمدي، أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012)، ص. ص 116-117.

تناول المخطط العمليات الآتية:

- برمجة الفنادق الحضرية
- توسيع الفنادق الصحراوية
- تهيئة مناطق التوسع واعتمادها من طرف الجماعات المحلية والقطاع الخاص كأنماط في المشاريع المستقبلية.
- كما تم اقتراح مبالغ لإنجاز مشاريع ولكنها لم تنجز بسبب انهيار أسعار البترول في الثمانينات.

يبين الجدول الآتي المشاريع المبرمجة حسب نوع المنتج في المخطط الخماسي الأول:¹

الجدول رقم 07: المشاريع المبرمجة حسب نوع المنتج في المخطط الخماسي الأول

النوع	صحراوي	ساحلي	حضري	مناخي	تخييم	معدي	المجموع
عدد المشاريع	01	02	32	05	40	09	89
عدد الأسرة	2350	3300	6900	1150	1200	1650	16550

المصدر: وزارة السياحة 1980

ما يلاحظ من خلال هذا الجدول هو تخصيص أكبر عدد من المشاريع للمخيمات الصيفية والمنتج السياحي الحضري ما يبين التوجه نحو السياحة الداخلية، إلا أنه لم يتم إنجاز سوى 20 مشروع من بين 89 مشروع، أي ما يعادل 4050 سرير فقط.

ولم يتم انطلاق للمشروعات الأخرى التي وضعت في إطار المخطط، وهذا رغم انتهاء الدراسات الخاصة بها بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة، والتوجهات الاقتصادية والسياسية الجديدة التي انتهجت. ما أدى في نهاية المطاف لانتقال مؤسسة الأشغال السياحية إلى وصاية وزارة العمران والبناء والإسكان في 01 جانفي 1983 وإعادة هيكلة الوزارة إلى 04 مؤسسات جهوية.

¹ هدير عبد القادر، مرجع سابق، ص.154.

ثانيا: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

أعطيت الأهمية خلال هذه المرحلة للسياحة الداخلية والشروع في تنفيذ برامج خاصة لاستقبال السياح الأجانب وكان الهدف من هذا المخطط هو:¹

- متابعة سياسة التهيئة السياحية.
- تطوير الحمامات المعدنية والمراكز المناخية.
- لامركزية الاستثمارات وتنويع المتعاملين (الحمامات المحلية، القطاع الخاص ومؤسسات عمومية أخرى).
- التحكم في الطلب المتنوع.
- إنشاء مشاريع سياحية بالولايات الجديدة ذات طاقة إيواء تتراوح ما بين 50 إلى 150 سرير من أجل استقبال المؤتمرات والندوات الولائية وكذلك السياحة ومختلف النشاطات الأخرى.
- توسيع الأماكن المخصصة للمخيمات السياحية من أجل تمكين التخييم لأكثر عدد ممكن من الشعب .

وقد خصص لهذا القطاع غلاف مالي قدره 1800 مليون دينار جزائري أي بنسبة 0.63% من مجموع الغلاف المالي المرصود لاستثمارات المخطط الخماسي الثاني والمقدر بـ: 550 مليار دينار جزائري.²

¹ وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية الجديدة، التقرير الخاص بالمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، ص.68.

² عز الدين محمدي، مرجع سابق، ص. 70.

وزعت المشاريع السياحية حسب السنوات على الشكل التالي:¹

سنة 1981:

- إنجاز فندقين بكل من جيجل 300 سرير وأرزيو 300 سرير.
- إعادة تجديد بعض الوحدات الصحراوية.

سنة 1985:

- إعادة تحريك مشاريع قيد الإنجاز.
- توسيع العديد من الفنادق كفندقي بني عباس وتيميمون.

سنة 1986:

- إنجاز مشروع خاص بالمنتج المناخي في تيكجدة بطاقة 1000 سرير.
- إنشاء فندق بوهرا بقدرة استيعاب 600 سرير.

سنة 1989:

- توسيع الفنادق السياحية بتيميمون.
- إنشاء فندقين بكل من غرداية 600 سرير ومدينة الوادي 300 سرير.

¹ بودي عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر -السياحة بالجنوب الغربي-، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2006)، ص.106.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

في الأخير نجد أن هذا المخطط أيضا كسابقه من المخططات لم يتمكن من تحقيق الأهداف المنشودة، حيث سجل نسبة عجز كلي وصل إلى 71.04 %¹ ما يبرهن الفجوة الكبيرة ما بين البرمجة والإنجاز الفعلي. وبالرغم من فتح المجال أمام الخواص بمقتضى القانون 82-12 إلا أنه عرف اختلالات كاستبعاد المستثمرين الوطنيين غير المقيمين على التراب الوطني وتعدد السلطات والإجراءات الإدارية لتحقيق مشروع في القطاع السياحي ناهيك عن تخوف المستثمرين من القطاع السياحي لحدثة المجال في الجزائر المستقلة .

¹ كواش خالد، مرجع سابق، ص.113.

المطلب الثالث: السياحة في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق-الخصوصية- (1990-2000)

في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، عرفت الجزائر أزمة اقتصادية نتجت عن انخفاض العائدات البترولية من العملة الصعبة، حيث خسرت الجزائر 40% من العائدات بالعملة الصعبة، ما دفعها للاقتراض وهو الأمر الذي ضاعف من حجم المديونية الخارجية.

وفي هذه الحالة كان لابد من الاتجاه نحو تثمين قطاعات أخرى بحثا عن التمويل، وكان القطاع السياحي من بين هذه القطاعات، حيث تم تسطير سياسة سياحية للنهوض بالقطاع السياحي في هذه الفترة تمحورت ما بين تطوير الإطار القانوني من جهة وخصوصية الهياكل السياحية من جهة أخرى وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا- الإطار القانوني لتطوير الاستثمار الخاص في القطاع السياحي:

بناء على ما سبق وبما أن الجزائر عرفت في فترة التسعينات تحولات جذرية في جميع الميادين وميكانيزمات الحياة، كانت كل القوانين بحاجة إلى إعادة القراءة، تماشيا مع التطورات الحاصلة.

حيث حظي القطاع الخاص في الجزائر بأهمية خاصة من طرف السلطات العمومية أين بدأ التفكير الجدي في توفير الشروط الضرورية لتمكين القطاع الخاص من المشاركة في التنمية الاقتصادية، ومن أجل إرساء قواعد جديدة لترقية وتشجيع الاستثمار الخاص التي تتماشى والتوجه الجديد للاقتصاد الوطني بالرجوع إلى الأسباب الآتية:

- حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام في الجزائر.
- طبيعة الاتفاقات والالتزامات وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية والنقدية الدولية، والتي تلزم بسياسة الخصوصية في معظم برامجها التنموية الموجهة للبلدان النامية.
- التحولات الحاصلة في البنية الهيكلية للاقتصاد العالمي والتي نتج عنها زيادة الاقتصاد الحر المبني على قواعد اقتصاد السوق على النطاق العالمي، حيث لا يمكن أن تندمج الجزائر في هذه الديناميكية العالمية دون ترقية القطاع الخاص .

• القناعة بأن الخوصصة ظاهرة عالمية وليست حكرا على منطقة أو بلد معين.¹ فيما يخص القطاع السياحي، كان من الضروري آنذاك تبني خيار الخوصصة وتشجيع مبادرات القطاع الخاص بهدف تسهيل بروز صناعة سياحية في الجزائر، ومن أهم مبررات تبني هذا الخيار ما يلي:

- عدم قدرة القطاع العام على عكس صورة الجزائر كبلد سياحي.
 - ارتفاع أسعار الخدمات الفندقية مقارنة بنوعيتها.
 - عدم القدرة على استقطاب اليد العاملة بالشكل المطلوب.
 - العجز المالي الذي وقعت فيه أغلب المؤسسات السياحية الجزائرية.²
- ما أدى إلى صدور نصوص تشريعية جديدة تنص على استقلالية تسيير المؤسسات الاقتصادية العمومية، النقد والقرض، بورصة القيم المنقولة، الاستثمار والشراكة، وخوصصة المؤسسات العمومية، وما يهمننا هنا هو الإطار القانوني المتعلق بتطوير الاستثمار في جميع القطاعات والسياحة بشكل خاص.

1- قانون ترقية الاستثمار الصادر في أكتوبر 1993:

يتعلق هذا القانون بنشاطات الإنتاج والخدمات، ويضمن حرية الاستثمار لكل شخص طبيعي أو معنوي خاص أو عمومي من داخل الجزائر أو من خارجها وينص هذا القانون على:³

- تسهيل وضمان تحويل المال المستثمر وكذا الأرباح المحققة.
- الاستثمار خاضع للتصريح وليس للاعتماد.
- معاملة متبادلة بين المتعامل والمقيم الأجنبي وفق إجراءات التوظيف والتحكيم المعمول به دوليا.
- إنشاء وكالة وطنية لرقابة وحماية ومتابعة الاستثمار APSI.

¹ مكدي علي، خليفة أحلام، "واقع القطاع الخاص ومتطلبات تنميته لتنويع الاقتصاد الريعي بالجزائر -دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2025-"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 33، المجلد الثاني، ص.161.

² قتال جمال، بوخاطب ليلي رشيدة، مرجع سابق، ص.38.

³ زياني غوتي بومدين، مكانة السياحة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة-حالة الجزائر-، أطروحة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2000)، ص.129.

- إنشاء شبك موحد داخل APSI يضم الإدارة والمنظمات المعنية بالاستثمار .
- تقديم الامتيازات المتعددة منها الجمركية والضريبية وشبه الضريبية.¹

2- قانون 99-06 الخاص بالفندقة ووكالات السياحة والأسفار :

صدر هذين القانونين على التوالي في جانفي وفيفري 1999، ومن خلالهما تم إلغاء شروط الجنسية في طلب رخصة استغلال المؤسسات الفندقية ووكالات السياحة والأسفار برفع التمييز بين القطاعين العمومي والخاص.²

3- المرسوم 260/95 والمتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعات التقليدية.

جاء هذا المرسوم بهدف وضع حد للاستغلال الفوضوي للمناطق والمواقع السياحية والتي وجهت لإنجاز مرافق بعيدة عن تلك كانت مستهدفة بسبب تنوع وكثرة المتدخلين عديمي الاختصاص في مجال تسيير تلك المناطق الحساسة والتي تعتبر ثروة غير متجددة.

ثانيا: الهيئات المستحدثة

كنا قد تطرقنا في الفصل الأول من الدراسة للمؤسسات التي تم استحداثها لتدعيم القطاع الخاص في الجزائر، لكننا في هذا المطلب سنتطرق للهيئات المستحدثة لدعم القطاع السياحي وفي سنوات التسعينيات تحديدا.

1- الوكالة الوطنية لتنمية السياحة

وتمثل الهيئة الوطنية المتخصصة في مجال التحكم وتهيئة العقار السياحي داخل المواقع والمناطق السياحية، تم استحداث هذه الهيئة بموجب المرسوم 70/98 والمؤرخ في 08 فيفري 1998.

¹ بودي عبد القادر، مرجع سابق، ص.111.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 99-06 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق ل:4 أبريل 1999.

2- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية :

جاءت هذه المؤسسة بمقتضى المرسوم التنفيذي 94/98 والمؤرخ في ماي 1998 والتي تحاول مواكبة التغيرات التي رافقت تبني الجزائر للنظام الرأسمالي.

3- المجلس الوطني للسياحة

بناء على توصيات المنظمة العالمية للسياحة تم استحداث المجلس الوطني للسياحة الذي أنيطت له كل المهام المرتبطة بالسياحة الوطنية ونذكر منها:

- تنمية وترقية النشاطات السياحية.
- تحديد الأعمال الضرورية من أجل دعم، حماية وكذا تهيئة وتسيير مختلف مكونات الموارد السياحية مع تشجيع وترقية الصورة السياحية للجزائر في الأسواق الخارجية.

عموما، أهم ما ميز الفترة من 1990 إلى 2000 هو صدور القانون الخاص بترقية الاستثمار الصادر في 05 أكتوبر 1993، والذي بموجبه تم منح امتيازات جبائية وجمركية من أجل جلب الاستثمار في المجال السياحي . وتأكيد البرنامج الحكومي من 1996 إلى 1999 على ضرورة تخلي الدولة عن الدور الاحتكاري، بالإضافة إلى ضرورة إدماج السياحة وخصوصة الفنادق لتحسين خدماتها حيث شمل البرنامج تطوير وتحسين وسائل ترقية مناطق التوسع السياحي، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وكذا استغلال الصندوق الخاص بترقية الجنوب، وتوظيف الشباب في القطاع السياحي.¹

¹ بودريالة رفيق، "الوعي السياحي ودوره في تنمية القطاع السياحي الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس (ديسمبر 2016)، ص.08.

الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

المطلب الرابع: مستوى السياحة في الجزائر في ظل الأزمة الأمنية (العشرية السوداء)

أهم ما ميز مرحلة التسعينيات في الجزائر هو الأوضاع الاقتصادية والتحول نحو التحرير الاقتصادي، ونلاحظ أنه بالرغم من تطور الإطار القانوني المتعلق بالاستثمارات الخاصة التي تتماشى مع الانفتاح الاقتصادي إلا أن تدهور الحالة الأمنية حال دون النهوض بالقطاع السياحي خاصة من سنة 1995 إلى سنة 1997، وهذا ما سنلاحظه من خلال النقاط الآتية:

أولاً: توافد السياح

الجدول الآتي يبين توزيع السياح في الفترة بين 1990-2000 :

الجدول رقم 09: توزيع السياح في الفترة بين 1990-2000

السنة	الأجانب	الجزائريون المقيمون في الخارج	المجموع
1990	685815	51103	1136918
1991	722682	470528	1193210
1993	571993	555552	127545
1994	336226	468487	804713
1995	97648	421916	519576
1996	93491	511477	604968
1997	94832	539920	634752
1998	107213	571234	678448
1999	147611	607675	755286
2000	175538	690446	865994

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، مديرية الإحصائيات، سنة 2012.

انخفضت نسبة السياح في الجزائر من 1136918 سنة 1990 إلى 604968 سنة 1996، تزامنا مع حرب الخليج في سنة 1991 التي كانت لها أثارا سلبية عموما وعلى الجزائر كذلك حيث انخفضت نسبة الوافدين إلى الجزائر من السياح بـ: 70 % إضافة إلى الأزمة الأمنية التي عايشتها الجزائر في نفس الفترة. لكن نلاحظ انه مع حلول سنة 1998 وتحسن الأوضاع الأمنية ارتفع نسبيا توافد السياح إلى الجزائر، ورافقه ارتفاع في مناصب الشغل من 11289 سنة 1999 إلى 12514 في سنة 2000.¹

ثانيا: الإيرادات

تدهورت إيرادات الجزائر السياحية بالعملة الصعبة خلال مرحلة التسعينيات (1990-2000)، واستمرت بالانخفاض من ما يقدر بـ: 105 مليون دولار في سنة 1990 إلى 20 مليون دولار سنة 1998 أي عرفت انخفاضا بنسبة 81%. وهي إيرادات ضئيلة جدا إذا ما قورنت مع الدولة الجارة المغرب والتي بلغت إيراداتها 1.6 مليار دولار سنة 1998. وأيضا إذا ما قورنت مع ما تجلبه السياحة العالمية حيث وصلت سنة 2007 إلى 6300 مليار دولار.²

وهو ما يعكس حالة القطاع في تلك الفترة التي اتسمت بالتدهور التام وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى الانخفاض المرتبط بالوضعية الأمنية حسب معهد البحث للتنمية الاجتماعية للأمم المتحدة.

¹ وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تقرير حول إحصائيات دخول السياح وحركة المواطنين عبر الحدود الجزائرية سنة 1999 ومقارنتها مع الإحصائيات المسجلة خلال العشرية الأخيرة، مارس 2000، ص.5-8.

² تيغرسى الهوارى، مرجع سابق، ص. 20.

ثالثا: المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي:

حسب الوكالة الوطنية لمتابعة ودعم وترقية الاستثمار APSI، أنه خلال الفترة 1994-1995 تم تسجيل 127 مشروع استثماري، في قطاعات مختلفة (الزراعة، الصناعة، البناءات والأشغال العمومية، السياحة، الخدمات، الصحة والتجارة)، لم يستفد القطاع السياحي إلا من 06 مشاريع استثمارية ومقارنة بالقطاعات الأخرى (الصناعة 77 مشروع، الخدمات 17 مشروع، البناءات والأشغال العمومية 13 مشروع فإن القطاع السياحي لم يجلب الاهتمام وقد يرجع هذا إلى الظروف الأمنية التي كانت تعيشها البلاد.¹

¹ بودي عبد القادر، مرجع سابق، ص. 112.

خلاصة واستنتاجات

نستنتج من خلال هذا الفصل أن الجزائر لديها من المؤهلات والقدرات سواء الطبيعية أو التاريخية ما يجعلها مشروع دولة سياحية بامتياز.

ونلاحظ أيضا أن السياحة بعد الاستقلال مباشرة لم تلق اهتمام كبير، ولم تكن ضمن الأولويات في البرامج والمخططات الحكومية في إطار فترة التخطيط المركزي، حيث أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي، ولم تكن السياحة عنصرا من عناصر التنمية الاقتصادية إلى غاية المخطط الثلاثي الأول، حيث بدأ التعريف بالموارد السياحية ومن ثم بدأ الاهتمام بالقطاع السياحي نسبيا فقط عبر المخططات التالية.

كما أنه في فترة 1980-1990 (فترة إعادة الهيكلة) عملت الدولة على تبني إستراتيجية جديدة للتنمية السياحية، تهدف لدعم القطاع السياحي وترقيته كقطاع منتج خارج المحروقات نظرا للأزمة المالية التي مرت بها الجزائر جراء تراجع أسعار المحروقات، خاصة مع حلول التسعينيات وتبني الجزائر لسياسة الانفتاح الاقتصادي وشروعها في دعم القطاع الخاص بتبني سياسة تفتح القطاع السياحي للاستثمارات الوطنية والأجنبية بعدما تم احتكاره كليا من طرف الدولة طوال السبعينيات ووصولاً إلى الثمانينات.

لكن بالرغم من دخول اقتصاد السوق وتطوير الإطار القانوني المتعلق بالاستثمارات الخاصة واستحداث هيئات جديدة لتدعيم الاستثمار، فوضعية اللااستقرار الأمني الذي عايشته الجزائر في تلك الفترة حال دون تحقيق الأهداف المنشودة. وهذا ما ظهر جليا في الدراسة من خلال تراجع الوافدين من السياح وعدم القدرة على جلب المستثمرين في القطاع السياحي خلال العشرية السوداء.

الفصل الثالث

دور آليات تفعيل القطاع الخاص في ترقية

السياحة الوطنية 2000-2025

بعد الإطلاع على البرامج التي وضعتها الحكومات الجزائرية المتتالية فيما يخص القطاع السياحي منذ سنة 1962 حتى سنة 2000، والتي تزامنت مع محطات التحول نحو الخصوصية والانفتاح الاقتصادي. نأتي في هذا الفصل للحديث عن دور القطاع الخاص في ترقية السياحة الوطنية من سنة 2000 إلى غاية 2025 من خلال البرامج التي وضعتها الجزائر والنتائج المتحصل عليها بعد تطبيق البرامج.

وهذا وبعد أن فشلت الجزائر فيما قامت به في التسعينيات من استثمار وخصوصة وتشجيع للشراكات نتج عنه عجزا ماليا سنة 1993 لدى 13 مؤسسة سياحية وتسجيل مشاركة ضعيفة للقطاع السياحي في خلق مناصب شغل وامتصاص البطالة زيادة عن الأسعار المرتفعة للخدمات السياحية والفندقية مقابل تدني مستواها في نفس الفترة المذكورة .

لنفس الأسباب لجأت الجزائر لإدخال إصلاحات جديدة على قطاعها السياحي من خلال وضع إستراتيجية خصوصة للوحدات الفندقية والسياحية وتشجيع الاستثمار الخاص، وهو ما تزامن مع عودة الأمن والاستقرار للجزائر نسبيا واليسرة المالية التي رافقت ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ما شجعها على استعادة قطاعها السياحي.

وقد تم صياغة العديد من الخطط بهدف تطوير قطاع السياحة في أولها مخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر آفاق 2010. وبعده مخطط أعمال آفاق 2013 والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بداية من جانفي 2008 ، سنتطرق إليها بالتفصيل من خلال العناصر الآتية:

المبحث الأول: آليات تفعيل القطاع الخاص في السياسات العامة السياحية 2000-2025

المبحث الثاني: تقييم القطاع الخاص في السياحة -حصيلة المخططات 2000/2025

المبحث الثالث: نحو سياسة عامة لترقية القطاع الخاص السياحي

المبحث الأول: آليات تفعيل القطاع الخاص في السياسات العامة السياحية 2000-2025

عرف قطاع السياحة منذ سنة 2000 اهتماما واضحا من طرف السلطات العمومية نظرا لأهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية من خلال توفير مناصب الشغل وتأمين مصادر دخل جديدة بالعملية الصعبة كما تم التفصيل في الفصلين السابقين.

وتجلى هذا الاهتمام من خلال تبني إستراتيجية تنموية طويلة المدى تهدف إلى رفع طاقات الإيواء السياحي، تحسين نوعية الخدمات، والترويج السياحي. تركز هذه الإستراتيجية بالأساس على الشراكة والخصوصية والتحول التدريجي نحو إشراك الهيئات المحلية بعد أن اقتصرت لسنوات طويلة على التسيير الإداري المحض للقطاع. وذلك بالعمل على تشجيع الاستثمار في مجال الخدمات السياحية. خاصة، ما يتعلق بخدمات الإقامة والتي تشمل الفنادق والمنتجعات السياحية، بالإضافة إلى وكالات السياحة والسفر. حاولنا في هذا المبحث رصد آليات تفعيل القطاع الخاص في السياسات السياحية المنتهجة في الجزائر منذ سنة 2000.

المطلب الأول: مخطط عمل تطوير السياسة السياحية آفاق 2010 (على المدى القصير)

قامت وزارة السياحة والصناعات التقليدية والمسماة آنذاك وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة بمجموعة من المخططات والبرامج الإستراتيجية لتطوير السياحة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي ومن جملة تلك المخططات جاء مخطط عمل تطوير السياسة السياحية آفاق 2010 وذلك بعد تشخيص حالة القطاع السياحي السيئة والتراجع الكبير الذي عرفه قطاع السياحة في فترة التسعينيات بسبب الحالة الأمنية الغير مستقرة وتخوف السياح الأجانب خاصة من ذلك حيث انخفض عدد السياح من 1136918 سائح إلى 855984 سائح فيما بين 1990-2000.

كذلك بعد إدراك دور السياحة في الاقتصاد العالمي، ومعرفة الدولة الاختيارات المستقبلية التي يجب تفصيلها لتأمين الطاقة الكامنة التي تزخر بها الجزائر، وكان من أول الأهداف التي يرمي إليها برنامج الخطة تهيئة الإمكانيات الطبيعية والثقافية والحضارية وتحسين صورة الجزائر من جهة، وتحسين نوعية الخدمات السياحية وتوسيع السوق السياحية لاستيعاب عدد أكبر من السياح من جهة أخرى.

أولاً: محتوى مخطط عمل تطوير السياسة السياحية آفاق 2010

تهدف خطة التنمية السياحية إلى وضع سياسة دولة تركز على دمج شامل لكل المؤسسات التي تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في تصور نمو وترقية النشاطات السياحية، كذلك تضع الخطة إطاراً مرجعياً دائماً لتوجيه وتنسيق البرامج السياحية في العشر سنوات القادمة للحصول على تداخل منظم بين الأنشطة السياحية في مختلف القطاعات لأنه وعلى خلاف القطاعات الاقتصادية الأخرى تبقى السياحة قطاعاً أفقياً نموها مرتبط بالقطاعات المحيطة بها (نقل، ثقافة، صناعات تقليدية، زراعة، وسائل اتصال، نظافة عمومية، بيئة.. الخ)، وخلق هذا الإطار المرجعي يجب أن يضمن بالإضافة للاستدامة الانسجام في الخطة على طول المدة المحددة لها.

خطة التنمية السياحية 2000-2010 والتي يتم دعمها من مجموعة المؤسسات والهيكل المختصة تجد أسسها في البرنامج الذي وضعتة الحكومة في سبتمبر 2000 والذي يعتبر هدف السياسة السياحية الجديدة والمعنون ب: بروز صناعة سياحية حقيقية مبنية على تهمين المكونات الطبيعية، الثقافية والحضارية للدولة.¹

أهداف الخطة 2000-2010

تقترح إستراتيجية التنمية السياحية آفاق 2010 ترجمة الأهداف إلى معطيات رقمية واقعية وتتمثل هذه

الأهداف فيما يلي:

الأهداف الكمية :

1-رفع قدرة الإيواء:

على هذا المستوى، يمكن التمييز بين مرحلتين للاستئناف في الاستثمار السياحي.

¹ Ministère du tourisme et de l'artisanat, **Elément de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie "horizon 2010"**, janvier 2001, p. 2.

-المرحلة الأولى: من 2001-2005

هذه المرحلة خصصت لمتابعة تحضير بيئة مشجعة للاستثمارات أي للقطاع الخاص من خلال السيطرة والتهيئة للعقار السياحي. ونظرا للصعوبات التي ستعرفها هذه المرحلة حتما، تم تقدير معدل التنفيذ المتوقع بمتوسط سنوي يبلغ 4.000 سرير أي قدرة إضافية تبلغ حوالي 20.000 سرير بحلول عام 2005.¹

-المرحلة الثانية: 2006-2010

شهدت هذه المرحلة زيادة في وتيرة الإنجاز نتيجة لرفع القيود التدريجي إلى معدل سنوي قدره 6.000 سرير أي بمجموع 30.000 سرير. ونتيجة لذلك، فإن القدرة الإجمالية الإضافية المتوقعة بحلول عام 2010 تكون على أساس 50.000 سرير، وإذا تم إضافتها للقدرات المتوفرة آنذاك (67.000 سرير) سيصبح العدد 120.000 سرير آفاق 2010.²

وقد ارتأينا أنه من المهم هنا الإشارة إلى أن المعدل المتوسط للتنفيذ والذي يقدر بـ 5.000 سرير/ للسنة في مدة 10 سنوات يمثل بالتقريب 50% من المعدل السنوي المسجل في الجارتين تونس والمغرب.

هذه القدرات الإضافية التي سيتم تطويرها في إطار الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي يجب أن تجد كل الدعم والتشجيع من الدولة التي يجب أن تهتم على وجه الخصوص بتمويل دراسات التنمية السياحية وأعمال التعمير لمناطق التوسع السياحي.

2- زيادة التدفقات السياحية

تم اتخاذ سنة 1990 كمرجع بما أن الجزائر كانت تعيش حالة استقرار اجتماعي وسياسي وأمني، وبغض النظر عما سببته العشرية السوداء من خسائر.

قدر عدد الوافدين إلى الجزائر سنة 1990 بـ 1137000 سائح منهم 685000 سائح أجنبي، ولإعادة التدفقات السياحية مثلما كانت عليه قبل العشرية السوداء وتركز الجزائر في الأسواق العالمية للسياحة لابد من عمل ترقوي طويل يهدف بالدرجة الأولى لإعادة بناء وتحسين الصورة السياحية للجزائر في الخارج.

¹ Ministère du tourisme et de l'artisanat, **Op.cit**, P.52

² **Loc.cit**, p.52.

وعليه تم تحديد مرحلتين:

المرحلة الأولى: من سنة 2001-2005 يتم تدعيم عمليات الترقية من أجل الحصول على حصة في السوق السياحية العالمية تعادل على الأقل حصة 1990 أي ما يقدر بـ: 685000 سائح أجنبي.

المرحلة الثانية: من 2006 إلى 2010 يتوقع فيها استقرار معدل نمو التدفقات السياحية عند 15% على الأقل. مما سيسمح بدخول ما يقدر بـ: 1200000 سائح أجنبي.¹

أما فيما يتعلق بالمواطنين الغير مقيمين الذين سيدخلون الجزائر خلال نفس الفترة فمن المتوقع أن يستقر عددهم في حدود 980.000 زائر بمعدل نمو سنوي يقدر بـ: 10%، وبالتالي فإن التدفقات السياحية مابين السياح الأجانب والمواطنين المقيمين ستبلغ في آفاق 2010 حوالي 2.180.000 زائر.²

3: توفير مناصب الشغل

إذا أخذنا بعين الاعتبار القدرات الفندقية الإضافية المبرمجة لسنة 2010 فإن عدد المناصب التي سيتم خلقه سيكون في المرحلة الأولى (آفاق 2005) حوالي 10000 منصب شغل مباشر ليلعب عدد مناصب الشغل الإضافية إلى 40000 منصب شغل.

وفي المرحلة الثانية 2006-2010 سيصل عدد مناصب الشغل الجديدة إلى 25000 منصب شغل مباشر و75000 منصب شغل غير مباشر سنة 2010 وهذا لتغطية حاجيات السياح حسب تطلعات الخطة حيث لابد من تزايد مناصب الشغل من زيادة التدفقات السياحية المرتقبة في كل المجالات على غرار التنشيط والأدلة السياحية ووكالات الصرف ومجالات الصناعة التقليدية والمكتبية والترجمة وغير ذلك من الأنشطة التي تخدم السياحة.³

4: المداخيل من العملة الصعبة

بناء على ما سبق من المعطيات فحسب التدفقات السياحية المقدر بـ: 1200000 سائح أجنبي (حسب مخطط التنمية السياحية آفاق 2010)، مع تقدير أن هذا السائح سوف ينفق كحد أدنى 570 دولار فإن العائد هو 685 مليون دولار.

¹ Ministère de tourisme et de l'artisanat, *Op.cit*, p.55.

² *Ibid*, p.53.

³ *Ibid*, p.56

الفصل الثالث: دور آليات تفعيل القطاع الخاص في ترقية السياحة الوطنية 2000-2025

وعلى أساس تكلفة الإقامة المتوسطة المقدرة بـ: 428 دولار لكل مواطن غير مقيم فإن المداخيل الإجمالية هي حوالي 1.1 مليار دولار أمريكي مع احتمال أن نصف الوافدين من السياح الوطنيين غير المقيمين والمقدر عددهم بـ: 98000 سائح يتعاملون مع الخطوط الجوية الجزائرية مما يعود على الجزائر بـ: 622 مليون دولار إضافية ليصبح إجمال العائدات 1.6 مليار سنة 2010.¹

ويمكننا تلخيص كل ما ذكرناه سابقا من أهداف مخطط عمل تطوير السياحة آفاق 2010 في الجدول الآتي:

الجدول رقم 10: أهداف مخطط عمل تطوير السياحة آفاق 2010

أهداف المخطط	آجال الاستحقاق	
	2005-2010	2005-2001
/	المجموع	2005-2010
زيادة قدرات الإيواء	30000 سرير	20000 سرير
التطور في حجم الاستثمارات الخاصة	45 مليار دج	30 مليار دج
زيادة في تدفقات السياح الأجانب	515000 سائح	685000 سائح
زيادة في تدفقات السياح الجزائريين غير المقيمين	528000 سائح	452000 سائح
إجمالي تدفقات السياح	1043000 سائح	1137000 سائح
العمالة المباشرة	15000 عامل	10000 عامل
العمالة غير المباشرة	45000 عامل	30000 عامل
إجمالي العمالة	60000 عامل	40000 عامل

Source : Ministère du tourisme et de l'artisanat, plan d'action pour de développement durable du tourisme en Algérie –Horizon, 2010, p 54.55.56.

¹ محمدي عز الدين، مرجع سابق، ص. 262.

5- تهيئة المناطق السياحية وتحديد العقار السياحي

يهدف البرنامج إلى تهيئة 20 منطقة من أصل 174 منطقة للتوسع السياحي كمرحلة أولى، ويبقى اختيار مواقع البناء والمنشآت السياحية قائماً على احترام القوانين والتنظيم المتعلق بحماية التراث الثقافي، وتمثل عملية التهيئة أداة لتوجيه الاستثمار السياحي.¹

الأهداف النوعية :

1- تحسين نوعية الخدمات:

تمثل نوعية الخدمات نقطة ضعف بالنسبة للقطاع السياحي الجزائري لذا كان لابد من معالجة هذا الأمر من طرف السلطات بطريقة جيدة، وأهم المقترحات لتحسين النوعية ما يلي:

- متابعة عمليات الضبط والتنظيم والرقابة، النشاطات والحرف المرتبطة بالسياحة.
- تحسين البيئة السياحية من خلال النظافة العمومية، الوقاية الصحية، حماية المستهلك والمحافظة على الموارد الطبيعية والتراث الثقافي وأمن وسلامة الأشخاص.
- رفع مستوى التسيير الفندقية والسياحي والخدمات العامة المرتبطة بالسياحة.
- فتح مكاتب الصرف على مستوى الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية والأقطاب السياحية والفنادق بالتشاور مع القطاع المصرفي.²
- تكثيف الشبكات والوكالات المحلية لربط مختلف الأقطاب والمدن السياحية خاصة في الجنوب.

¹ بشيرة عالية، السياحة الجزائرية ودورها في كشف معوقات التنمية الاجتماعية للبناء السوسيو ثقافي، رسالة ماجستير

غير منشورة (جامعة الجزائر 02: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2010)، ص. 154.

² Ministère de tourisme et de l'aménagement, Op.cit, p.66.

2- الترقية السياحية:

تستدعي هذه الإستراتيجية تكريس جهود على كل المستويات وذلك من خلال:

- إعادة تنظيم وتقوية أداة الترقية السياحية المتمثلة في الديوان الوطني للسياحة من خلال تزويده بمندوبيات جهوية وممثلات في الخارج، وتحديد وتقييم الوظائف السامية وتكريس دور الاحترافية في النشاط الترقوي .

- إعداد مخطط إعلامي على مدار السنة عن طريق الإعلان والإشهار في القنوات المتخصصة وإصدار مجلة سياحية متخصصة، ومواقع على شبكة الانترنت وتنظيم أحداث ثقافية ذات أبعاد دولية عبر مختلف الأقطاب السياحية العالمية.

-إشراك المجتمع المدني (الحركات الجمعوية، الثقافية والمنظمات المهنية) في إبراز المنتج السياحي والتحسيس بمدى أهمية المنتج السياحي وفوائده.

-ترقية وتكثيف مشاركة الجزائر في الصالونات والتظاهرات السياحية الدولية.

-إعداد دراسات السوق.¹

3- تكوين وتأهيل المورد البشري في القطاع السياحي:

تمثل الموارد البشرية عنصرا أساسيا في القطاع السياحي كما سبق وشرحنا في الفصل الأول ما يستوجب تحديث برامج التكوين وفتح مراكز بحث للمؤطرين وإدماج الحرف في منظومة التكوين، وإنشاء مراكز تكوين عبر مختلف التراب الوطني، بالإضافة إلى ذلك لابد من اختيار المنتوجات التي يتوجب تنميتها، وتشجيع فتح مؤسسات خاصة لتكوين المورد البشري في القطاع السياحي ولقد تم الاعتماد في هذه الإستراتيجية على السياحة الصحراوية، بالإضافة إلى سياحة المؤتمرات والملتقيات، السياحة الشاطئية، الثقافية، المغامرات والرياضة، والسياحة الحموية²

¹ Ministère de tourisme et de l'aménagement, **Op.cit** , p.63 .

² **Ibid**, p.67.

4- تأطير النشاطات السياحية على المستوى المحلي:

إن تدعيم الإدارة السياحية على المستوى المحلي بالمعدات والوسائل الضرورية للقيام بالمهام المختلفة أدى إلى ظهور المجلس الأعلى للسياحة كما تم إعداد قانون أساسي خاص به يحدد مهامه، بالإضافة إلى تشريع قوانين متعلقة بتطوير وترقية النشاطات السياحية كما يتم دراسة إنشاء شرطة سياحية متخصصة لحماية المواقع السياحية والثقافية والأثرية والسهر على حماية أمن وسلامة السائح.¹

ثانيا - آليات تفعيل القطاع الخاص في البرنامج

اخترنا تقسيم آليات تفعيل القطاع الخاص في البرامج حسب متطلبات تطوير القطاع الخاص عموما في جميع القطاعات والتي تتجسد في: القروض الاستثمارية، الإنفاق الحكومي، السياسة الضريبية، الاستقرار التشريعي، الاستقرار السياسي والأمني، البنية التحتية المادية والاجتماعية، أي اجتهدا قدر المستطاع إسقاط متطلبات تفعيل القطاع الخاص عموما على برامج التنمية السياحية بشكل خاص ابتداء ببرنامج التنمية السياحية آفاق 2010 .

أ - الإنفاق الحكومي والقروض الاستثمارية

التمويل:

عملت الدولة من خلال خطة التنمية آفاق 2010 على تشجيع المؤسسات البنكية لعرض قرض بنكي مكيف مع الاستثمار السياحي الذي يتطلب قروض طويلة الأجل، وبعدها إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات السياحية مع أسعار فائدة مغرية ويتحمل الفارق في سعر الفائدة صندوق دعم الاستثمار المنصوص عليه في المادة 28 من قانون ترقية الاستثمار الصادر سنة 1993.

بينما أوكل للمؤسسات الاقتصادية العمومية المسيرة للقطاع السياحي آنذاك مهمة تحديث الحظيرة الفندقية العمومية. والحظيرة الفندقية للقطاع الخاص اقترحت لها في الخطة دعما ماليا من خلال قروض مسيرة وذلك حسب نفس المادة السابقة الذكر من أجل إعادة تهيئتها.²

¹ بشيرة العالية، مرجع سابق، ص.154.

² Ministère de tourisme et de l'artisanat, *Op.cit*, p p. 63-64

وبالنسبة لزيادة حجم الاستثمارات السياحية فإن تحقيق مشروع قدرة الإيواء السياحي الإضافية تطلب حسب الخطة حجم استثمارات قدره 75 مليار دينار جزائري على أساس تكلفة تقديرية بـ: 1.5 مليار دينار جزائري للسريير.

بالإضافة إلى الاستثمارات التي سيتم تحقيقها في نفس الفترة في النقل السياحي، مرافق الترفيه والتسلية المخيمات البحرية والتي من الصعب تقييم التكاليف في المرحلة الحالية.¹

قدر سعر الدراسات وأعمال التهيئة الأساسية والذي يمثل عادة 20% من التكلفة الإجمالية لانجاز المشاريع 15 مليار دينار جزائري، تتولاها الدولة والباقي يمول من طرف القطاع الخاص أو كاستثمارات عمومية في أصناف من الفنادق ذات الطراز العالي ما يسهم في فك الخناق وتطوير المناطق التي تقام فيها المشاريع السياحية.²

وسيتم خلق مدن سياحية بسبب طابع المنفعة العامة لهذه الأعمال V.R.D المسجل في إطار تهيئة الإقليم.

ب- البنية التحتية المادية والاجتماعية

التكوين:

صدر في خطة التنمية السياحية آفاق 2010 دعم التكوين في مجال السياحة من خلال تحسين البرامج والتأطير وفتح معاهد ومراكز تكوين سياحي وتنوع التخصصات بها دون الإشارة إلى طبيعة هذه المراكز خاصة أم عمومية.

¹ Élément de la Stratégie de Développement Durable du Tourisme en Algérie "horizon 2010", Op.cit, p.53.

² Loc.cit.

ج: الإطار القانوني والمؤسسي

1- القوانين:

في نفس الفترة 2000-2010 عملت الجزائر على سن مجموعة من القوانين تهدف إلى تحقيق التنمية السياحية من خلال تشجيع القطاع الخاص نذكر منها ما يلي:

الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار تم تعديله بالأمر 08-06 الذي عدل مجموعة من المواد على رأسها إنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار تابعة لوزارة الصناعة (المادة 06). يأتي بعد ذلك مجموعة من المراسيم التنفيذية المنظمة لما جاء في الأمر 03-01 المعدل والمتمم بالأمر 06-08 هي على التوالي:

- المرسوم التنفيذي 06-355 المتضمن صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار.

- المرسوم التنفيذي 06-356 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

- المرسوم التنفيذي 06-357 لجنة الطعن الوزارية المختصة .

المرسوم التنفيذي 07-08 يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر 01-03 المعدل والمتمم.

مجموعة القوانين المكملة للأمر 01-03

- كل التنظيمات المطبقة للأمر 01-03 جاءت خلال سنة 2006 كما سبق التطرق إليه.

القانون 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة والمساهمة في تنمية القطاع على المدى الطويل، وكذا وسائل إنجاز مخطط التنظيم التقني والمالي للقطاع وكان الهدف من وراء هذا القانون تحقيق الاستغلال الأمثل لجميع الثروات الطبيعية والمادية للجزائر والحفاظ عليها عن طريق الخطوات الآتية:

- ترقية الاستثمار والشراكة الأجنبية.

- إنشاء مخطط تهيئة السياحة.

- إنشاء المجلس الوطني للسياحة CNT والذي من مهامه إعطاء نظرة عن سياسة الجزائر السياحية، واقتراح التدابير لتطوير السياحة.

- إعادة تهيئة الحظيرة الفندقية.

- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال السياحة .

- حماية البيئة وتمكين القدرات الثقافية والتاريخية والطبيعية للجزائر.¹

- القانون 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والمتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: يضم هذا القانون مبادئ وقواعد حماية وترقية مناطق التوسع والمواقع السياحية ونبرز أهم ما جاء به القانون فيما يلي:

- العمل على تسهيل إجراءات شراء الأراضي المخصصة للنشاطات السياحية .

- المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي التاريخي، والديني والفني لأغراض سياحية .

- إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية والمنشآت في النشاطات السياحية في مخطط لتهيئة الإقليم.

- إنجاز استثمارات على أساس أهداف محددة من شأنها إحداث تنمية متعددة الأشكال في مناطق التوسع السياحي.²

- قانون المالية التكميلي 2009:

قانون المالية التكميلي 2009 الذي جاء في نص المادة 58 التي تعدل و تتمم الأمر 01-03 بالمادة 04 مكرر 01 التي تنص على أن كل الاستثمارات التي يبادر بها أجنب، شخص طبيعي أو معنوي، تنجز بالشراكة مع واحد أو عدة شركاء وطنيين مقيمين، من القطاع العام أو الخاص على أن يتحصل الجانب

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية عدد 11، فيفري 2003، ص.05.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية عدد 11، فيفري 2003، ص.16.

الجزائري على نسبة 51% من رأس مال اجتماعي للشركة المنشأة في إطار الشراكة والجانب الأجنبي على نسبة 49%¹.

بالإضافة إلى أن تمويل الاستثمارات المبادر بها من طرف المستثمرين الأجانب ينبغي، ماعدا في حالة تأسيس الرأس المال الاجتماعي، اللجوء إلى التمويل المحلي.

كما ينبغي على الاستثمارات الأجنبية تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال مدة إقامتها وذلك حسب المادة 58 من قانون المالية التكميلي الذي يعدل الأمر 01-03 المعدل والمتمم بالمادة 4 مكرر 1.

- نص قانون المالية التكميلي لسنة 2009 في المادة 60 التي تمت أحكام المادتين 09 و 09 مكرر كل الاستثمارات التي تبلغ قيمة رأس مالها 500 مليون دينار جزائري فما زاد يجب أن تخضع لموافقة المجلس الوطني للاستثمار لاستفادتها من المزايا لأنها مشاريع ذات قيمة كبيرة يتطلب دراستها واستفادتها من المزايا تدقيق اكبر لتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

من جهة أخرى جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المواد 79-80-82 التي لم تتأخر في تسبيق بعض القطاعات على أخرى من خلال زيادة والتحفيزات والتخفيضات في الاقتطاعات، وكذا تخفيضات في نسبة الفوائد للقروض البنكية... الخ أين احتل قطاع الرياضة والسياحة والفندقة الصدارة على باقي القطاعات.

حيث تم إقرار حوافز مالية للمستثمرين بما في ذلك خصم خفض تكلفة العقار السياحي وذلك بـ: 50% في منطقة الهضاب العليا و 80% في منطقة الصحراء، وامتيازات عقارية 33 سنة قابلة للتجديد مرتين، بالإضافة إلى الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) للشركات ذات الصلة بالقطاع السياحي إلى غاية

2019².

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 01-09 والذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق لـ: 22 يوليو سنة 2009، المادة 58، الجريدة الرسمية رقم 44، جويلية 2009، ص. 13.

² الأمر رقم 01-09، مرجع سابق، ص. 16.

دعم أسعار الفائدة على القروض البنكية للاستثمارات السياحية وذلك بـ: 3 % في ولايات الشمال و 4.5 % في ولايات الجنوب.¹

إنشاء جهاز مساعدة للاستثمار من خلال " صندوق دعم الاستثمارات من أجل الترويج ونوعية النشاطات السياحية "

إعفاء من رسوم التسجيل في تأسيس الشركات العاملة في السياحة بالإضافة إلى الزيادات في رأس المال.²

- في قانون المالية لسنة 2010 (المادة 6): تم تخفيض الضريبة على الأرباح بنسبة 50% للشركات المقيمة في ولايات ايليزي - تندوف - أدرار - تمنراست لمدة 5 سنوات ابتداء من يناير 2010 دون باقي المناطق للحث على الاستثمار في هذه المناطق وفك العزلة عنها .

في ما يتعلق بالنظام الاستثنائي* المطبق في المناطق الخاصة تم النص عليها في قانون 01-03 المعدل والمتمم وبعد دراسات معمقة صدر قرار من المجلس الوطني للاستثمار في 2011 يحدد هذه المناطق قبل هذا التاريخ كان يطبق النظام العام على كل الاستثمارات في كل الوطن .

حدد المرسوم التنفيذي لسنة 2007 والمعدل بقانون المالي 2012 حالات تعديل وتغيير مقرر الاستفادة من المزايا وإجراءاتها والمقابل المالي لذلك .

- المرسوم التنفيذي الخاص بتنظيم عمل وكالات السياحة والأسفار المعدل في يونيو 2010 والذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2011. يهدف هذا المرسوم إلى تنظيم وعصرنة وتطوير نوعية الخدمات السياحية التي تقدمها وكالات السياحة والأسفار لفائدة الزبائن. ويلزم السلطات العمومية بمساعدة هذه الوكالات.

¹ الأمر رقم 09-01، مرجع سابق، المادة 79، ص. 16.

² سي محمد نادية، مرجع سابق، ص. 211.

* النظام الاستثنائي يخص الاستثمارات التي تجز في المناطق التي تتطلب تميمتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني. لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتقضي إلى تنمية مستدامة.

كما وضعت الدولة إطارا تشريعيا يأخذ بعين الاعتبار وضعها الجديد والذي يقتضي عدم التزامها بأي عقد استثماري اقتصادي أو تجاري مع بقاء تدخلها حاسما في نجاح البرامج.

وإصدار نصوص تشريعية تحمي مناطق التوسع السياحي والأراضي الواقعة ضمنها وبيعها أو التخلي عنها لصالح المستثمرين في القطاع السياحي والمحافظة على الأماكن التاريخية والبيئية، وأسندت هذه المهام إلى الوكالة الوطنية للتطوير السياحي التي تعمل على تسوية وضعية الأراضي التابعة للخواص نهائيا وذلك بالاعتماد على المادة 53 من قانون المالية لسنة 1993.

- تهيئة العقار السياحي والذي سيمول من طرف الدولة حيث حددت كمرحلة أولى بـ: 20 منطقة توسع سياحي من أصل 174 منطقة Z.E.T والمحددة منذ 1988.

- دراسة الأسواق السياحية المجاورة والعالمية من أجل تحديد نوعية المنتج السياحي الواجب ترفيقته والأسواق المنافسة له.

- تهيئة المنابع الحموية المقدر بـ: 200 منبع مع دراسة وضعها القانوني وخصائصها العلاجية لكي تصبح أداة دعم وتوجيه للاستثمار الحموي.

2 - المؤسسات:

المؤسسات التي تتكفل بتطوير الاستثمار طبقا للأمر 03-01 وهي:

1- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الاستثمار: والتي حددت مهامها طبقا للمرسوم التنفيذي 11-16، تسهر على تنفيذ سياسة العامة للحكومة وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها كما تقوم باقتراح سياسات واستراتيجيات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار.

2- المجلس الوطني للاستثمار: هو هيئة عمومية نص على إنشائه الأمر 03-01 المعدل والمتمم في المادة 18 ونظمه المرسوم التنفيذي رقم 06-355 الذي حدد صلاحياته، يترأسه الوزير الأول

ويتكون من 09 وزراء لهم علاقة مباشرة بالاستثمار عددهم المادة 04 من المرسوم 06-355 بحضور رئيس مجلس إدارة الوكالة والمدير العام للوكالة.

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الأمر 01-03 المعدل والمتمم، أين نصت عليها المادة 06 منه، وترك أمر تنظيمها وهيكلها للمرسوم التنفيذي 06-356 (تطرقنا إليها في الفصل الأول).

انشأ ضمن الوكالة الشباك الوحيد على مستوى كل ولاية (المادة 23-24-25 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم) وهو مصلحة خارجية وليس لامركزية إدارية كما نصت المادة 22 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم .

عمل الوكالة (الأنظمة المقررة) في الاستثمار :

- قامت الدولة على تعزيز الاستثمار وتحقيق المساواة بين الأقاليم، من خلال وضع نوعين من الأنظمة لدراسة ملفات الاستثمار .

1- النظام العام: وهو يطبق على الاستثمارات المنجزة خارج المناطق الواجب تطويرها، نصت المادة 09 بامتيازات واضحة ومحددة تتعلق بمرحلة الانجاز ومرحلة الاستغلال.

2- النظام الاستثنائي: تطرقنا إليه سابقا وقد نصت عليه المواد من 10 إلى 13 الأمر 01-03 المعدل والمتمم، يتعلق بمراحل الانجاز والاستغلال يطبق على:

أ - المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة

ب- المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني (الاتفاقية)¹.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الاستثمار، سنة 2007، ص.4.

المطلب الثاني: خطة التنمية السياحية 2003-2013

تمثل خطة التنمية السياحية البرنامج الثاني في إطار التنمية السياحية 2000-2025، سنحاول في هذا المطلب التطرق لأهم العناصر في هذه الخطة.

أولاً: محتوى خطة التنمية السياحية 2003/2013

جاءت هذه الخطة كتعديل للخطة السابقة 2000/2010 من حيث المدة الزمنية، مع إبقائها على نفس الأهداف تقريبا، مع تغيير في التسمية من مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010 إلى مخطط إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2013.

ومن أهداف هذا البرنامج تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية.¹

1- من حيث الإيرادات السياحية:

حيث عمل واضعي الخطة على الالتزام بالواقعية وعدم التفاؤل في نمو الإيرادات السياحية حيث اعتمدت على سنة 2002 كسنة مرجعية والتي قد أنفق فيها السائح الأجنبي ما يقارب 133 دولار يوميا وعلى أساس نمو قدره 3% وهي في الواقع نسبة ضعيفة لكن لو تحققت فستقطع السياحة في الجزائر شوطا كبيرا خاصة على المستوى المعنوي بتجاوز عقدة التأخر السياحي والدخول في التنمية السياحية بقوة من قبل الدولة والقطاع الخاص وذلك لأن النمو بنسبة 3% معناه أن يصل متوسط الإنفاق في نهاية 2013 إلى 520 دولار لكل سائح أجنبي والمقدر عددهم بـ: 190000 في نفس السنة (2013)، فيكون حاصل الإيرادات هو 988 مليون دولار وإنفاق السائح الوطني غير المقيم يقدر بـ: 420 دولار كحد أدنى والمقدر عددهم نهاية سنة 2013 بـ: 1200000 سائح فيكون مجموع مداخيل هذا الصنف هو 504 مليون دولار أي أن إجمالي المداخيل المتوقعة

¹ عبد القادر شلالي، عبد القادر عوبنان، "الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025"، (مداخلة مقدمة

للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول: السياحة في الجزائر واقع وآفاق، المركز الجامعي آكلي محند أولحاج، البويرة، 11 و12 ماي 2010)، ص.13.

هي 1492 مليون دولار وهذه المداخيل في الواقع لا تشكل إلا حوالي 13% من مداخيل تونس في نفس الفترة لكن إذا ما تحقق هذا الرقم فإنه يعتبر تحرك إيجابي لصالح النشاط السياحي في الجزائر¹.

2- من حيث مناصب الشغل:

إن مناصب الشغل في القطاع السياحي لا تخضع لنسبة نمو تقديرية؛ بل تخضع لقاعدة واضحة وأساسية صاغتتها المنظمة العالمية للسياحة بعد القيام بدراسة على مناصب الشغل المستحدثة في القطاع السياحي وتتبع تسلسل نموها، توصلت هذه الأخيرة إلى أن كل سرير منجز في قطاع السياحة يرافقه نصف منصب شغل دائم و1.5 منصب شغل مستحدث في المجالات المصاحبة أي مناصب شغل غير مباشرة . وعليه، وإذا علمنا أن عدد الأسرة المتوقعة هو 187000 سرير عند نهاية 2013 فإن عدد مناصب الشغل المتوقع إنشائها هو 93500 منصب شغل مباشر و280500 منصب شغل غير مباشر وهذا حسب القانون السابق.

وكما سبق الإشارة فإن خطة 2013 اعتمدت الواقعية فإنها قدرت مناصب الشغل بـ: 57500 منصب شغل مباشر و172500 منصب شغل غير مباشر أي بمجموع 230000 منصب عمل². تم تقسيم هذه الخطة إلى مرحلتين الأولى من سنة 2004 إلى سنة 2007 والثانية من سنة 2008 إلى 2013، ومن أهم ما جاءت به هذه الخطة هو مجموع الأهداف الكمية.

أولاً: الأهداف الكمية

1- طاقة الإيواء:

تم وضع الأهداف المتعلقة بطاقة الإيواء بناء على الإحصائيات المرجعية المقدمة من المديريات المكلفة بالسياحة على مستوى الولايات، والتي قامت بجرد كل مشاريع الإيواء في طور الإنجاز أو التي توقفت بسبب صعوبات معينة أو التي لم تنطلق بها الأشغال تماماً بسبب مشاكل التمويل أو الأرض أو صعوبة الحصول على رخصة البناء أو غيرها من المشاكل وكانت النتيجة كالاتي:

¹ محمدي عز الدين، مرجع سابق، ص.269.

² المرجع نفسه، ص. 270.

• تسجيل 387 مشروع في طور الإنجاز إذ بلغت نسبة الإنجاز في المتوسط إلى حوالي 75 % وهي مستمرة في الأشغال من أجل إتمامها دون تسجيل عراقيل موقفة للأشغال وعند انتهائها ستوفر 38000 سريراً إضافياً.

• توقف 254 مشروع انجاز مرافق وفنادق سياحية بسبب عدم كفاية القروض البنكية ووصول موعد تسديدها قبل الانتهاء من الأشغال وبدء التشغيل، بالإضافة إلى التلاعب من خلال تحويل قروض الاستثمار السياحي إلى وجهة أخرى بسبب قلة الرقابة .

• 671 مشروع استثماري سياحي تقدر طاقته الإيوائية بـ: 50000 سرير معطل منذ سنة 2002 بسبب عدم الحصول على قطع أرضية.

وبناء على ما سبق ذكره من عراقيل، وجدنا أن الخطة قسمت إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى : تنطلق من سنة 2004 إلى سنة 2008 وقد عملت السلطات في هذه المرحلة على تذليل كل العقبات التي اعترضت المشاريع السابقة وذلك بتوفير كل الإمكانيات المادية والتشريعية لتجسيد المشاريع الجديدة وفق نفس مقترحات خطة 2001-2010 وكان الهدف هو الوصول إلى انجاز 55000 سرير نهاية 2007 بطاقة سنوية تصل إلى 13750 سرير¹.

المرحلة الثانية : تمتد من سنة 2008 إلى سنة 2013 بما أن الفترة الممتدة من 2004 إلى 2007 استفادت من نسبة الأشغال المنجزة في المشاريع التي لم يكتمل إنجازها عند نهاية 2003 مع تذليل العقبات التي تسببت في تأخر تسليم المشاريع، جاءت هذه المرحلة (2008-2013) بتوقعات قريبة من الفترة السابقة، حيث قدرت طاقة الإيواء التي سوف تنجز عند نهاية 2013 بـ: 60000 سرير إضافي أي بنمو قدره حوالي 7 % عن الفترة السابقة². وإذا جمعنا كل المنجزات حتى سنة 2013 فإن إجمالي طاقة الإيواء سيصل إلى 187000 سرير منها 72000 منجزة حتى نهاية 2002 و 550000 حتى نهاية 2007 و 60000 حتى نهاية 2013، وهو عدد معتبر يساعد على استقبال التدفقات السياحية ويتمشى مع الأرقام المتوقعة في الخطة آنذاك .

¹ وزارة السياحة الجزائرية، تصور لتطوير قطاع السياحة للشعبية 2004-2013، ص.18.

² وزارة السياحة الجزائرية، مرجع سابق، ص.13.

2- التدفقات السياحية:

من خلال الدراسة تبين لنا أن معطيات التنبؤ في خطة 2013 تغيرت عن معطيات 2010 حيث اعتمدت هذه الأخيرة في حساب التدفقات على سنة 1990 كسنة أساس، بينما اعتمدت خطة 2013 السنوات الثلاثة من 2000 إلى 2002 كأساس لبناء التنبؤ والتي شهدت تدفقا متوسطا قدره 988000 سائح منهم 251000 سائح أجنبي وبشكل متزايد في هذه السنوات الثلاثة واعتمادا على ذلك وعلى أساس نسبة الزيادة الواقعية حسب نص المخطط والمقدرة بـ 10% : فإن عدد السياح سيصل في نهاية 2007 إلى 679000 سائح أجنبي وبنفس العدد تقريبا عدد السياح الوطنيين غير المقيمين والمقدرة بـ: 685000.

أما في المرحلة الثانية أي من سنة 2008 إلى سنة 2013 قدرت نسبة الزيادة بتغير طفيف وذلك للمحافظة على واقعية الخطة حيث قدرت نسبة الزيادة ما بين 7.5 % إلى 10.5 %.

وبناء على ذلك يكون العدد الكلي بين 1200000 سائح إلى 1507000 سائح عند نهاية 2008. وبالعودة إلى التقديرات السابقة والاستقرار المرهلي لدخول السياح الأجانب فإن عدد السياح المرتقبين في نهاية 2013 سيقارب 3100000 سائح منهم 1900000 سائح أجنبي في حين كان العدد عند نهاية خطة 2010 هو 21800000 منهم 1200000 سائح أجنبي ومن أجل الوصول إلى استقبال هذا العدد ستهيئ لهم الظروف المناسبة خاصة من ناحية الإيواء والاستقبال والإطعام وغيرها.¹

ثانيا - آليات تفعيل القطاع الخاص في خطة التنمية 2013

إن الإجراءات المتخذة في هذه الخطة لا تختلف كثيرا عما جاء في سابقتها في بابها المتعلق بإجراءات الدعم وقد قسمناها على أساس متطلبات القطاع الخاص على غرار الخطة السابقة 2000-2010.

أ - من حيث الإنفاق الحكومي والقروض الاستثمارية:

بقيت تكاليف بعض الاستثمارات الفوقية واستثمارات البنية التحتية وتهيئة مناطق التوسع السياحي ممولة من طرف الدولة في هذه الخطة وقسم حجم الاستثمارات التي تم رصدتها إلى مرحلتين:

¹ وزارة السياحة الجزائرية، مخطط التنمية السياحية 2003 - 2013، ص.200.

المرحلة الأولى: تمتد من سنة 2004 إلى سنة 2007

قدرت تكلفة انجاز كل سرير ب: 1.5 مليون دينار وهي نفس تقديرات خطة 2010 دون الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع أسعار مواد البناء والتكاليف الأخرى وإذا كان مقررا انجاز 55000 سرير في هذه المرحلة فإن التكاليف الكلية ستكون 82.5 مليار دينار في نهاية 2007 خارج التهيئة وثمان قطعة الأرض.

المرحلة الثانية: تمتد من سنة 2008 إلى سنة 2013

قدرة تكلفة السرير في هذه المرحلة ب: 2.5 مليون دينار للسرير الواحد ستنتهي بإنجاز 60000 سرير أي التكلفة الكلية هي 232.5 مليار دينار ونفس الشيء خارج ثمن التهيئة وخارج ثمن قطعة الأرض نلاحظ في خطة 2013 رفع حجم الاستثمارات إلى 315 مليار دينار أي بزيادة 240 مليار دينار عن خطة 2010 وهذا راجع لسببين:

- 1: إعادة الدراسة حول تكاليف الإنجاز حيث انتقلت كلفة السرير من 1.5 مليون دينار إلى 2.5 مليون دينار.
- 2: رفع حجم طاقة الإيواء المراد انجازها من 50000 سرير إلى 60000 سرير.

ب- الإطار القانوني

في خطة 2013 تم ترسيم الإجراءات المقترحة في خطة 2010 إلى قرارات صدرت في الجريدة الرسمية في 17 فبراير 2003 تحت رقم (03-01) والتي تطرقنا إليها أيضا في خطة 2010. والمتعلقة بتشريع رسمي يخص التمويل والقوانين المشجعة للاستثمار السياحي والتكوين السياحي وتحديد المفاهيم الخاصة بالمناطق السياحية وأسندت الصلاحيات لجهات محددة كل حسب اختصاصه وهي متعلقة ب:

- قانون متعلق تأطير وتمويل المشاريع السياحية

سطرت الدولة في خطة 2013 مرحلتين لعملية تأطير المشاريع السياحية المشاريع السياحية بما يضمن

تكثيف التمويل بما يتماشى مع خصوصيات الاستثمار السياحي:

المرحلة الأولى:

تشجيع إنشاء منتج مالي متميز يسمى قرض فندقي على مستوى المؤسسات البنكية يتوافق مع طبيعة

الاستثمار السياحي الذي يتطلب قروضا طويلة المدى بهدف استرجاع رأسمال الاستثمار السياحي .

المرحلة الثانية:

تحفيز إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات السياحية من طرف: المؤسسات العمومية الاقتصادية

السياحية، شركات التأمين، البنوك، المتعاملون الخواص، شركات النقل، زيادة عن تخفيض نسبة الفائدة كإجراء إضافي لتشجيع وتحفيز الاستثمارات .

• التهيئة والتحكم في العقار السياحي* من خلال القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية¹

والتنازل عن طريق التراضي عن حوالي 600 هكتار في السنة من القطع الأرضية المتواجدة داخل مناطق

التوسع السياحي لفائدة الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، بغرض تهيئتها ووضعها تحت تصرف المستثمرين .

يحدد هذا القانون مبادئ وقواعد حماية وتهيئة وترقية وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية ويهدف إلى:

1. الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة.

2. إدراج مناطق التوسع والمناطق السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني

لتهيئة الإقليم.

*المقصود بالعقار السياحي كل ما هو ثابت في مجال السياحة كالفنادق والمركبات السياحية والحمامات الإستشفائية والقرى السياحية المنجزة في إطار الاستثمار السياحي، والمقصود بمصطلح العقار السياحي في القانون المتعلق بمناطق التوسع السياحي بأنه مجموع الأراضي المحددة للنشاط السياحي ضمن مخطط التهيئة السياحية ويضم الأراضي التابعة للأموال الوطنية العمومية والخاصة، وتلك التابعة للخواص. مع العلم أن القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية تطرق في المادة 20 إلى تحديد العقار السياحي القابل للبناء فقط دون ذكر العقار السياحي غير المبني كالشواطئ والمناطق الأثرية والطبيعية وهي تعتبر أيضا من مكونات العقار السياحي.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الصادر في 16 ذو الحجة 1423 الموافق ل: 17 فيفري 2003، الجريدة الرسمية رقم 11، فيفري 2003.

3. حماية المقومات الطبيعية للسياحة والمحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.
4. إنشاء عمران مهياً ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المميز.¹
5. إشراك المواطنين في حماية التراث والمتاحات السياحية.
6. منع ممارسة كل نشاط غير ملائم مع النشاط السياحي

- القانون رقم 03-01 الصادر في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.
- القانون رقم 02-03 المؤرخ في 16 ذو الحجة 1423 الموافق لـ: 17 فيفري 2003 والذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحي للشواطئ.
- المرسوم التنفيذي رقم 07-23 الصادر في 28 جانفي 2007 الذي يحدد طرق استلام أو التنازل عن الأراضي المحددة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية.
- قانون متعلق بإجراءات دعم التكوين .

يتضح لنا مما سبق، أن السلطات الجزائرية اتخذت إجراءات عديدة لحماية مناطق التوسع السياحي من خلال استراتيجيات وبرامج من شأنها إحداث آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني. كما لاحظنا أن هذه الإجراءات في كل مرة تثبت أنها متطابقة مع التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والساحل، وبحماية التراث الثقافي عندما تحتوي هذه المناطق على تراث ثقافي مصنف، كما نصت معظمها على منع كل استعمال أو استغلال لمناطق التوسع والمناطق السياحية يؤدي إلى تشويه طابعها السياحي؛ من خلال إطلاق دراسات "مخطط التهيئة السياحية" كأولوية لمواقع ومناطق التوسع السياحي التي تعاني من التوسع العمراني والشروع في ترسيم حدود ومناطق التوسع السياحي. كذلك تم عقد شراكة مفصلة مع الوكالة الفضائية الجزائرية حتى يكون لديها رؤية مفصلة لاستغلال مواقع ومناطق التوسع السياحي. ومن أهم الإجراءات آنذاك هو وضع **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025** والذي سنتطرق إليه في العنصر التالي.

¹ القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، مرجع سابق، المادة 02.

المطلب الثالث: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025

ترجم الاهتمام الشديد بقطاع السياحة في الجزائر في السنوات الأخيرة من خلال الإستراتيجية التنموية التي وضعتها الوزارة المعنية وإعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية 2025، بهدف ترقية الاستثمار السياحي وتحسينه. لقد استهدف هذا المخطط جلب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وذلك بخلق شروط تشجيع وتحفيز وضمانات قانونية فيما يخص الاستثمار السياحي وتحويل الأرباح بالإضافة إلى المساعدات العينية للحصول على العقارات.. الخ، كما تم إنشاء مؤسسات جديدة أنيطت لها هذه المهام وإصدار عدد كبير من القوانين في إطار إعادة الاعتبار لوجهة الجزائر السياحية وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

أولاً- محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT

لابد من الإشارة في البداية، إلى أن هذا البرنامج أطلقته السلطات نظرا لفشل البرنامجين السابقين، بشكل مدروس ومنطقي تفاديا للوقوع في الأخطاء السابقة الناتجة عن وضع المخططات التنموية للقطاع السياحي على مستوى المكاتب، حيث كان تأثير البرامج السابقة ضعيف جدا على أرض الواقع، وبناء عليه فتحت وزارة السياحة منذ سنة 2006 نقاش وطني واسع محلي، جهوي ووطني مع جميع الفاعلين والمتعاملين في السياحة الوطنية من مستثمرين، وأصحاب وكالات السياحة والأسفار، المرشدين، الناقلون، ومقدموا الخدمات، الفندقيون، أصحاب المطاعم، دواوين السياحة والحركات الجمعوية، الجماعات المحلية، والبالغ عددهم 1000 متعامل، وبعد جمع كل الإحصائيات، تم إعداد تقرير نهائي حول الوضع السياحي لكل ولاية، وما يمكن أن ينجز فيها مستقبلا ، وذلك بالتعاون مع اللجنة الفرنسية (ODIT-France) التي قامت بكتابة تقرير الخبرة حول النقاط والمحاور المرجعية لهذا المخطط الذي يتضمن نظرة الجزائر للتنمية السياحية في الآفاق القصيرة، المتوسطة والبعيدة المدى.¹

وبالتالي فإن هذا المخطط يعتبر التتويج الناضج لمسار طويل من الأبحاث والتحقيقات والدراسات والخبرات والتشاور الواسع مع الفاعلين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص وتحقيق أهداف هذا المخطط يحتاج لبرامج وأعمال سياحية ذات أولوية تمثل الأساس الجوهري للإستراتيجية.

¹ صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، مرجع سابق ، ص.60.

وهذا حسب ما أدلى به السيد مدير الاستثمار السياحي بوزارة السياحة "محمد زبير سفيان" حيث صرح لنا بأنه تم إعداد والمصادقة من طرف الحكومة سنة 2008 على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وهو بمثابة الإطار المرجعي لسياسة الحكومة لتنمية السياحة بالجزائر إلى أفق 2030.

وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 01 / 02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وبالتالي تصبو الدولة من خلال هذا المخطط إلى توفير رؤية شاملة وواضحة المعالم لبلوغ هدف بناء مقصد سياحي قادر في نفس الوقت أن يفرض نفسه على مستوى الخريطة السياحية الجهوية والعالمية وتلبية حاجيات المواطنين من الترفيه والعطل. ولم يكن إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية عمل مخبري بل تم بلورته على أساس تشاور واسع مع المتعاملين والمحترفين والجمعيات المحلية والخبراء من داخل وخارج الوطن. أما خطوته العريضة فتتعلق بالسعي إلى تعزيز القدرة الإيوائية كما ونوعا وتحسين جودة العروض السياحية ونوعية الخدمات وتثمين المقصد السياحي بالإضافة إلى تعزيز الحلقة السياحية وتوفير التسهيلات لدعم النشاط السياحي. وقد عرف المخطط السياحة على أنها: "لا تشبه أي نشاط آخر، فهي تشكل مجموعا مركبا من الخدمات: النقل، المبيت، الترفيه، بالاعتماد أساسا على الموارد البشرية من مؤهلات واتجاهات وقدرات".

ما يعني أن السياحة تتطلب ثقافة خدمة وضيافة.. فهي تمثل سلسلة من المكونات كالنقل، المعلومات، المبيت، والترفيه التي ينبغي التكامل والتنسيق بينها لضمان النجاح.¹

الأهداف النوعية للمخطط:

ركز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 على نفس أهداف المخططين السابقين بالإضافة إلى السعي لجعل السياحة محرك للنمو الاقتصادي الجزائري في السنوات القادمة من خلال:

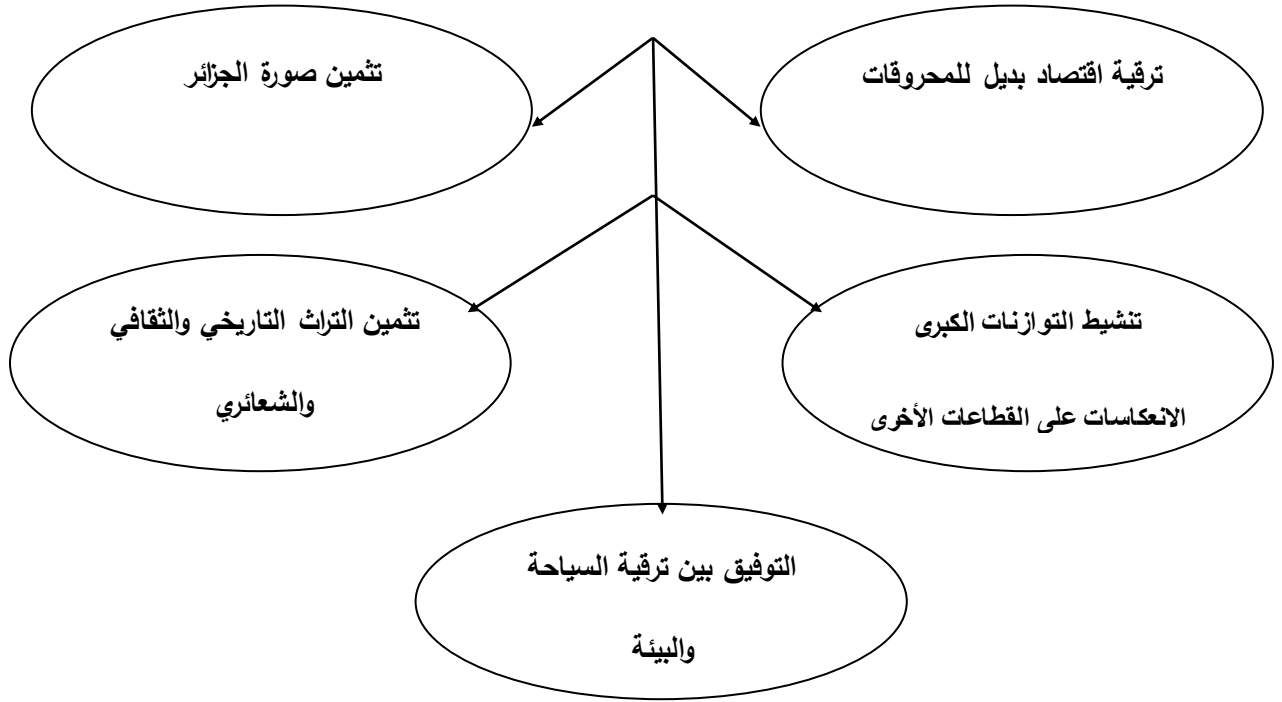
- جعلها تساهم في تحسين التوازنات الكبرى (الميزان التجاري وتوازنات الميزانية).
- المساهمة في خلق وظائف جديدة.
- التأثير الإيجابي على القطاعات الاقتصادية الأخرى (الأشغال العمومية، الصناعات التقليدية، الخدمات، الفلاحة).

¹ بن مويزة مسعود، مرجع سابق، ص.388.

- تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الدولية.
- تحقيق التنمية المستدامة بترقية السياحة مع الحفاظ على البيئة أي دون إهدار الموارد التي تعتبر أمانة للأجيال المستقبلية.

والشكل التالي يلخص الأهداف النوعية الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025

الشكل رقم 13: الأهداف النوعية الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT

الأهداف الكمية:

من البديهي أن الأهداف النوعية سابقة الذكر تبقى مرهونة بتحقيق الأهداف الكمية التالية:

رفع طاقات الإيواء:

نظرا لكون أغلب الفنادق والأسرة المنجزة في الفترة السابقة قليلة وغير مصنفة فإن الهدف في هذا المخطط

هو جعل الجزائر وجهة سياحية دولية في آفاق 2015 من خلال ما يأتي:

- تأهيل الفنادق الموجودة والقابلة للتأهيل حتى تصبح في المستوى المقبول من خلال توفير غطاء تمويلي من نوع خاص لأصحاب هذه الفنادق.
- يقترح المخطط إقامة تشاور وطيد وحيوي مع الدوائر الوزارية المعنية لإيجاد طريقة عملية وملائمة للقضاء على مشكلة العقار السياحي عن طريق تغيير النصوص التشريعية والنظامية خاصة.
- مجال التكوين ومرافقة المؤسسات الخاصة في تجسيد المشاريع في مناطق التوسع السياحي
- توقع ارتفاع عدد السياح إلى 2.5 مليون سائح سنة 2015 أي بنمو قدره 19.2 % عن سنة 2006¹.
- وقدر نصيب الاستثمارات العمومية من أجل السبع أقطاب* بـ 15 % أي 375 مليون دولار أمريكي خلال السبع سنوات من 2008-2015 ما يعادل (54 مليون دولار أمريكي في السنة الواحدة)

¹ Agence nationale de développement du tourisme, *Evaluation de la mise en œuvre du schéma directeur d'aménagement touristique (SDAT) pour la période 2008-2018*, Septembre 2018, p 06

*الأقطاب السياحية السبع للامتياز: القطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية للامتياز، في رقعة جغرافية معينة، مزود بتجهيزات الإقامة، الترفيهية، الأنشطة السياحية و الدارات السياحية، في تعاون مع مشروع التنمية الإقليمية. وقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 سبعة أقطاب للامتياز هي:

- **القطب السياحي الممتاز (شمال - شرق):** يشمل ست ولايات: سكيكدة، قلمة، عنابة، الطارف، سوق أهراس، وتبسة. يهدف إنشاء هذا القطب إلى عرض المنتج السياحي الجزائري للسياح الداخليين والخارجيين لا سيما السياحة الساحلية والسياحة الصحية والمعدنية، والاستجابة لمتطلبات سياحة المؤتمرات من خلال تطوير وتحسين هياكل الاستقبال خاصة بمدينة عنابة المشهورة بسياحة المؤتمرات.

- **القطب السياحي الممتاز (شمال - وسط):** يشمل هذا القطب الجزائر العاصمة وتسع ولايات أخرى وهي: تيبازة، البليدة، بومرداس، الشلف، عين الدفلى، البويرة، تيزي وزو، وبجاية. القطب مطل على البحر الأبيض المتوسط، ويحتوي على 39 منبع حيوي، كما يحتوي على مواقع أثرية.

- **القطب السياحي الممتاز (شمال - غرب)** يضم ولايات وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، وغليزان. يمكن استغلال القطب في تنمية السياحة الساحلية وسياحة المؤتمرات (الأعمال)، خاصة وأن مدينة وهران مشهورة بكونها مدينة المؤتمرات الوطنية والدولية.

- **القطب السياحي الممتاز (جنوب - شرق):** يشمل ولايات غرداية، بسكرة والوادي. يحتوي على أربع مناطق للتوسع السياحي فضلا على كونه عبارة عن صحراء واسعة.

- **القطب السياحي (جنوب - غرب):** يتكون من ولايتي أدرار وبشار، وتعتبر الولايتين بوابة إفريقيا وفاصل بين إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء.

حيث قدرت تكلفة السرير الواحد إجمالاً بـ 60000 دولار منها 55000 دولار للانجاز والتجهيز و5000 دولار عبارة عن استثمارات غير مادية.

وهنا نلاحظ أن الجانب المالي في هذا المخطط قد ارتفع بشكل محسوس بهدف تحسين النوعية من جهة وارتفاع التكاليف من جهة أخرى.

- مناصب الشغل:

توقع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أن يصل عدد المشتغلين بالقطاع في الفترة 2008-2015 إلى حوالي 400000 منصب شغل مباشر وغير مباشر.¹

- الإيرادات السياحية:

بناء على دراسة السلوك الإنفاقي للسائح فإن الإنفاق يكون في حالة تطور مستمر وانطلاقاً من ذلك فإن الإيرادات المتوقعة من المخطط تكون ما بين 600 إلى 800 دولار للسائح الواحد، وسنحاول في الجدول الآتي توضيح مجموع النتائج المنتظرة والمقدرة حتى سنة 2015.

- القطب السياحي الممتاز الجنوب الكبير (الطاسيلي): يتمثل القطب في ولاية إليزي، ويتميز بالثراء الثقافي الطبيعي والإيكولوجي، كما يحتوي على حظيرة الطاسيلي المصنفة من طرف اليونسكو منذ سنة 1981 كتراث عالمي وجب العناية به.

- القطب السياحي الممتاز الجنوب الكبير (الأهقار): يشمل ولاية تمنراست، ويتوفر على مواقع أثرية وطبيعية وتاريخية جذابة، ومن أهم المناطق السياحية: أسكرام، أدريان، أمسل، عين أمقل، أهقار.

¹ Agence nationale de développement du tourisme, **Op.cit**, p. 06.

الجدول رقم 11: النتائج المنتظرة والمقدرة من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025

السنة	2007	2015
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	1.7 %	3%
إيرادات بالمليار دولار أمريكي	0.25 مليار	1.5 إلى 2 مليار
مناصب الشغل	200000 مباشر وغير مباشر	400000 مباشر وغير مباشر
التكوين عدد المقاعد البيداغوجية	51200	91600

المصدر: وزارة السياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، الكتاب الثاني، 2008، ص18.

ويتكون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من 06 مجلدات هي:

المجلد 01: تشخيص السياحة الجزائرية

المجلد 02: الحركيات الخمس وبرامج العمل السياحية ذات الأولوية، المخطط الاستراتيجي.

المجلد 03: أقطاب الامتياز السياحية (POT) وقرى الامتياز السياحي (VET).

المجلد 04: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المخطط العملي.

المجلد 05: المشاريع السياحية ذات الأولوية

المجلد 06: خلاصة عامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

ويتطلب انجاز هذا المخطط المرور بالمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: تشخيص الاتجاهات العالمية والإشكاليات والرهانات

المرحلة الثانية: تحديد التوجهات الإستراتيجية

المرحلة الثالثة: تحديد الخطوط التوجيهية

المرحلة الرابعة: برامج العمل ذات الأولوية (الانطلاقة 2008-2015) مخطط التهيئة السياحية

المرحلة الخامسة: تحديد استراتيجيات الإنجاز والمتابعة¹.

ثانيا: آليات تفعيل القطاع الخاص من خلال المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2025.

عمل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2025 على تفعيل القطاع الخاص من خلال آليات

مختلفة، حاولنا تقسيمها كالاتي:

أولا: ترقية المنتج السياحي

أوصى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 على تسطير وإنشاء مؤسسة ترقية سميت دار الجزائر كأرضية متقدمة لوجهة الجزائر وذلك على غرار الدول السياحية الكبرى في العالم والتي سوف تمثل السياحة الجزائرية وتضمن توحيد كل الطاقات ضمن إدارة موحدة تلتزم بتحديد الإستراتيجية التسويقية وتنفيذها بواسطة خطة عمل مدروسة ومحكمة، والترويج للسياحة الجزائرية عبر الانترنت الذي شرع فيه منذ مدة والعملية متواصلة حتى تأسيس تقاليد تستطيع استخدام هذه الوسيلة كأهم مروج لوجهة الجزائر.²

ثانيا: التحفيزات الجبائية والقروض البنكية:

تعرف سياسة التحفيزات الجبائية على أنها مزايا ضريبية من قبل المشرع الضريبي لصالح المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب بهدف جذب أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في قطاع السياحة. وتكون هذه التحفيزات في شكل تخفيض لمعدل الضرائب والالتزامات الجبائية أو إعفاء جبائي، كما تتميز أنها إجراء اختياري يمنح بشروط محددة سابقا، وتهدف الدولة من وراءه إلى تطوير وإنعاش المناطق المعزولة أو القطاعات المهمة.³

¹ Ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, livre 01, le diagnostique audit du tourisme algérien, janvier 2008, p p. 22 -23.

² محمدي عز الدين، مرجع سابق، ص. 288.

³ قتال جمال، بوخاطب ليلي رشيدة، مرجع سابق، ص. 39.

فيما يخص الحوافز الجبائية والمالية (القروض البنكية) التي تمت برمجتها لتشجيع الاستثمار السياحي حسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية باعتباره المرجع الأساسي للسياحة في الوقت الراهن، فقد تم إقرار ما يلي:

□ في إطار مخطط وجهة الجزائر:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى بناء صورة واضحة لوجهة الجزائر، لإيصالها إلى السوق الدولية وابتكار علامة تخص المنتج السياحي الجزائري تميزه عن باقي المنتجات. ويشمل هذا البرنامج ثلاثة عناصر:

- إستراتيجية تسويق تركز على دراسة الأسواق المستهدفة وتحديد الاستراتيجيات التجارية لكل سوق.
- تنفيذ مخطط ميداني للأعمال يركز على تحديد وسائل الإعلام الواجب استعمالها لإعطاء صورة شاملة للجزائر.
- اعتماد جهاز دائم للمراقبة والرصد السياحي يهتم بملاحظة وتقييم قطاع السياحة بتحليل ومعرفة التدفقات السياحية والاستثمارات، والعمل على مراقبة ومتابعة الواقع السياحي الوطني والدولي.
- بالإضافة إلى الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP على رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية، الفندقية، المعالجة بمياه البحر، المطاعم المصنفة والمرشدين السياحيين.
- تخفيض الضريبة على القيمة المضافة TVA من 17 % إلى 7 % على الفوائد المرتبطة بالأنشطة السياحية الفندقية، المعالجة بمياه البحر، المطاعم السياحية المصنفة، الأسفار، وتأجير السيارات والنقل السياحي.

□ مخطط نوعية السياحة في الجزائر PQTA

مخطط جودة السياحة في الجزائر يعتبر بمثابة المحرك والدافع لرفع مستويات جودة الخدمات السياحية. ويرمي هذا المخطط إلى تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي، منح رؤية جديدة للمحترفين وحث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية لنشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية. ويركز المخطط على النقاط الآتية¹:

¹ سي محمد نادية، مرجع سابق، ص. 188.

- حركية تحسين جودة العرض السياحي.
- منظور تعزيز "وجهة الجزائر" سواء في الجزائر أو في الخارج.
- طموح لتوحيد تحت علامة "جودة السياحة" كل مناهج الجودة الملتزمة من طرف مختلف الفاعلين في

السياحة.¹

- تخفيض ب: 3% و 4.5% من معدل الفائدة المطبق على القروض البنكية على أسهم عصرنة المنشآت السياحية والفندقية.²

- تخفيض معدل رسوم الجمارك لشراء التجهيزات والأثاث، الغير منتجة محليا وفقا لمعايير الفنادق، التي تدخل في نطاق عمليات العصرنة والترقية في إطار مخطط النوعية "PTQA"³

- إنشاء وديعة نقدية للسندات المالية اللازمة لوكالات السياحة والأسفار الموجهة للالتزامات التي تعهدت بها.

- إطلاق مخطط نوعية السياحة على شكل علامة وحيدة " النوعية السياحية "

- تحسين النوعية والعرض السياحي وتشجيع ترقيته في الجزائر وفي الخارج.

- بعث ديناميكية تقويم وترقية الوجهة السياحية للجزائر.

كما يعتبر عنصر تكوين الموارد البشرية أهم ما يركز عليه مخطط النوعية السياحية في إطار مخطط تكوين النوعية من جهة، ومن جهة أخرى تضمن مخطط النوعية عنصر الابتكار واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال TIC بهدف إدخال نظام التسيير الإلكتروني الذي يسمح بتسهيل الحجز عبر الإنترنت لمختلف العمليات الإدارية الخاصة بالسياحة.

¹ فرطاس فايزة، "تبني مخطط "جودة السياحة الجزائر" كحركية لتحقيق إستراتيجية جودة الخدمات الفندقية (دراسة على

فنادق ولاية سطيف"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 11، (جانفي 2017)، ص. 370 .

² La république Algérienne démocratique et populaire, **extrait d'ordonnance numéro 09/01, de 23/07/2009 portant la loi de finance complémentaire pour 2009**, Article numéro 80, Journal officiel, numéro 44, (Juillet 2009).

³ Op.cit

الفصل الثالث: دور آليات تفعيل القطاع الخاص في ترقية السياحة الوطنية 2000-2025

والجدول الآتي يوضح المؤسسات السياحية التي انخرطت في مخطط الجودة السياحي على مدى السنوات 2015-2016-2017.

الجدول رقم 11: المؤسسات السياحية المنخرطة في مخطط الجودة السياحي 2015-2016-2017

2017		2016		2015		السنة
المشاريع السياحية	المؤسسات السياحية المستغلة	المشاريع السياحية	المؤسسات السياحية المستغلة	المشاريع السياحية	المؤسسات السياحية المستغلة	
81	446	65	429	55	421	عدد المنخرطين في مخطط الجودة (العدد التراكمي)
مشاريع سياحية	مؤسسة سياحية مجزأة إلى:	مشاريع سياحية	مؤسسة سياحية مجزأة إلى:	مشاريع سياحية فرع:	مؤسسة سياحية مجزأة إلى:	
فرع:	222: مؤسسة فندقية	فرع:	217: مؤسسة فندقية	مشروع مؤسسات فندقية	217 : مؤسسة فندقية	
مشروع مؤسسا	199: وكالات السياحة والأسفار	مؤسسات فندقية	187: وكالات السياحة والأسفار		179: وكالات السياحة والأسفار	
ت	07: محطات حموية		07: محطات حموية		07: محطات حموية	
فندقية	18: مطاعم		18: مطاعم		18: مطاعم	

المصدر: وزارة السياحة، مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، إحصائيات فيفري 2018.

نستشف من المعطيات في الجدول أعلاه أن عدد كبير من المؤسسات الفندقية تجاوزت مع الفكرة "جودة السياحة" والتي تهدف إلى تحسين النوعية وتطوير العرض السياحية، ومنح رؤية جديدة للمحترفين وحث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية لنشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية مقابل الامتيازات التي ذكرناها آنفا.

ثانيا: تنمية الاستثمار السياحي:

- يهدف هذا المخطط إلى تخفيض 50 % و 80% على تكلفة التنازل عن الأراضي اللازمة لتحقيق مشاريع الاستثمار السياحي في كل من ولايات الهضاب العليا والجنوب على التوالي.
 - الدعوة لتشجيع المنتجات السياحية الجزائرية.
 - تخفيض في معدلات الفائدة على القروض البنكية للاستثمارات في المشاريع السياحية في كل من ولايات الشمال والجنوب على التوالي 3 % و 4.5 % .
 - كما تم إنشاء جهاز دعم الاستثمار "صندوق دعم الاستثمار وترقية نوعية الخدمات السياحية"¹:
 - و قد تم إنشاء هذا الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-408 بتاريخ 2008/12/24 من أجل تمويل المشاريع السياحية.
 - إنشاء هيئة رقابة مالية ودعم للاستثمار السياحي.
 - إعفاء من رسوم التسجيل عند تأسيس الشركات الناشطة في السياحة .
 - يهدف الصندوق لدعم الاستثمار ومرافقة المستثمرين بهدف توفير هياكل الاستقبال الضرورية لامتناع الطلب الداخلي والخارجي وقد تم في هذا الإطار تفعيل اللجنة الوطنية لاعتماد المشاريع الفندقية .
- **مخطط تمويل السياحة (PFT)**

فيما يخص القروض البنكية فإنه وباعتبار أن السياحة صناعة ثقيلة، إلا أن عائدات استثماراتها تتسم بالبطء، ما جعل الوزارة الوصية تضع مخططا تمويليا يهدف إلى:

- مرافقة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
 - السهر على تجنب المشاريع السياحية التوقف والاختفاء من دائرة الأعمال.
 - استقطاب كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب.
 - تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي عن طريق الحوافز الجبائية والمالية.
- في نفس السياق، بهدف تسهيل وتكثيف التمويل البنكي للنشاطات السياحية، خاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار ومن أجل مرافقة المستثمرين الخواص قد تم إمضاء اتفاقيات بين وزارة السياحة والصناعة التقليدية والبنوك والمؤسسات المصرفية بين سنتي 2011 و 2013، تسمح بمنح تسهيلات جديدة للمستثمرين

¹ لحسين عبد القادر، "إستراتيجية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025: الآليات والبرامج"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، (2012)، ص.08.

والمعاملين في قطاع السياحة خاصة في ما يتعلق بمدة سداد القروض ومدة تأجيل الدفع بالإضافة إلى تخفيضات هامة على نسب الفوائد تصل إلى 4.5%¹.

وحسب السيد سفيان محمد زبير مدير الاستثمار السياحي لدى وزارة السياحة والصناعة التقليدية تتمثل هذه المؤسسات في:²

Badr-Cnep-Cpa-Bdl-Agb-Fgar-Spa-Djazair-Istithmar-Trust Banque-El Baraka Banque-Societe Generale-Essalam Banque.

□ مخطط الشراكة العمومية – الخاصة:

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورة لتحقيق فعالية القطاع السياحي وهذا ما تم التوصل إليه حسب الفصل الأول من الدراسة ويكون ذلك من خلال التعاون والتكامل الفعال من أجل الاستجابة للطلب الجماعي، وتلعب الدولة والجماعات المحلية دورا أساسيا في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة وإقامة المنشآت التحتية كالمطارات والطرق التي تخدم قطاع السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام والأمن، وإدارة المتاحف والصروح التاريخية..الخ.

وحسب المخطط الوطني للتهيئة السياحي "SDAT" فإن هدف مخطط الشراكة يتمحور بشكل رئيسي في العناصر الآتية:

- إشراك جميع الفاعلين العاملين في شبكة الإنتاج والتوزيع للمنتج السياحي في مواجهة المنافسة الأجنبية بتحقيق منتج سياحي نوعي³.
- ربط الشبكة السياحية من خلال تحقيق الربط بين مختلف القطاعات والشراكة العمومية الخاصة .

¹ لقاء مع وزير السياحة والصناعة التقليدية إسماعيل ميمون، نشر في وكالة الأنباء الجزائرية يوم 19-08-2012، على الموقع الإلكتروني: <https://www.djazairss.com/aps/259777> ، (2017-05-04).

² مقابلة مع السيد زبير سفيان مدير الاستثمار السياحي بوزارة السياحة والصناعة التقليدية ، فيفري، 2019.

³ يحيى سعدي، "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق الاقتصادية/حالة الجزائر"، مجلة كلية بغداد لعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، (2013)، ص.109.

وجعل بوابات الدخول إلى التراب الوطني أكثر جاذبية مثل السفارات، القنصليات، والمطارات المراكز الحدودية، الموانئ، المحطات... ومختلف المؤسسات السياحية.

أما القطاع الخاص حسب المخطط فإنه يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، كما يقوم ببيع مختلف الخدمات التي تضعها الدولة تحت التصرف كما يخول للقطاع الخاص تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية: النظافة، وفرة المياه، شبكة الصرف الصحي والتطهير، تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالإضافة إلى:

- تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية والقرى السياحية للامتياز.
- صيانة الثروة الطبيعية والبيئية.
- تحسين النوعية بالتكوين المستمر (الدائم).

وهو بالضبط ما تطرقنا إليه في الفصل الثاني فيما يتعلق بدور القطاع الخاص في القطاع السياحي كفاعل ذو دور محوري في المجال السياحي إلى جانب القطاع الحكومي. إضافة لما سبق وضعت الحكومة الجزائرية مجموعة من التدابير والحوافز لتشجيع القطاع الخاص نوردها فيما يلي:

- تشجيع الاستثمار في مجال الفنادق بهدف ترميم الطاقات والمواقع والشبكات الوطنية على مستوى السواحل والمناطق الصحراوية والمحطات المعدنية والذي سيتم تدعيمه بالتصديق على المؤسسات وتصنيفها.
- ترميم المنشآت الأساسية العمومية الموجودة عن طريق الشراكة وعقود التسيير والخصصة من أجل تحسين نوعية الخدمات وإدماج الحظيرة السياحية في الشبكات الدولية السياحية.
- تحفيز الجماعات المحلية على ترميم مؤهلاتها المحلية التاريخية والثقافية والحرفية وغيرها .
- تكوين العنصر البشري وتأهيله قصد ترقية وتحسين الخدمات السياحية من خلال إنشاء المدارس السياحية وتجهيزها.

ثالثاً: البنى التحتية المادية والاجتماعية:

إن تحسين مهارات وأداء الموارد البشرية يعد ضرورة قصوى من أجل تهيئة كافة الظروف بهدف "الالتمية السياحية" الحقيقية للجزائر وبالتالي فإن تكوين الموارد البشرية في القطاع السياحي هو أحد المحاور الرئيسية للإستراتيجية الأخيرة التي اعتمدها الحكومة، لضمان وجود إطار أفضل لإدارة وتسيير النشاطات السياحية والتي تعتبر واحدة من الأدوات الرئيسية في أي وجهة سياحية.

في هذا الصدد، تم وضع «بطاقة التكوين لقطاع السياحة» التي تضمنت مجموعة من الأهداف و خطة عملية من أجل تجسيدها.

من أهداف " بطاقة التكوين لقطاع السياحة":

- تقييم العرض الوطني التقني والمهني للتكوين في السياحة.
 - تحليل تطوّر الموارد البشرية المكونة في مهن السياحة.
 - ضبط الاحتياجات الحقيقية في التكوين للقطاع السياحي.
 - ضمان التوزيع الجغرافي عبر الأقطاب السياحية للتكوينات المقدمة في مختلف مهن السياحة.
 - ضمان تغطية كامل التراب الوطني عن طريق جهاز تكوين تقني ومهني مفتوح للجميع.
 - تحديد تخصصات جديدة في التكوين تتماشى مع تطورات قطاع السياحة.
 - عصرنه جهاز التكوين في السياحة وتطوير نوعيته ومردوبيته من أجل استجابته للمعايير الدولية في هذا الميدان.
 - ألقمة محتوى التكوين التقني والمهني في مهن السياحة وبرامجه مع الاحتياجات الحقيقية للقطاع.
 - ضمان تسيير جيد للموارد البشرية والمادية المخصصة للتكوين.
 - ضمان جهاز تكوين متناسق في مهن السياحة في إطار الشراكة يعتمد على مؤسسات التكوين تحت الوصاية لكل من الوزارة المكلفة بالسياحة والتعليم العالي والتكوين المهني من أجل ضمان تخطيط أحسن للعرض الوطني في التكوين السياحي.
 - إدماج القطاع الخاص في التخطيط وتنظيم عرض التكوين في السياحة.¹
- ما يمكن استخلاصه علاوة على ما ذكرناه هو أن مسار وضع "خريطة التكوين لقطاع السياحة" لم يهمل أي نقطة تخص تطوير التكوين في القطاع المدروس، كما انها نظريا تعكس الرغبة الملحة في البحث عن أفضل السبل والوسائل لتكييف العرض المحلي للتكوين في مجال حرف ومهن السياحة ومتطلبات تنمية القطاع والتي شمل المخطط الوطني للتهيئة السياحية خطوطها الرئيسية. لكن هل تم ترجمتها على أرض الواقع فعلا ؟

¹ Ministre de tourisme et de l'artisanat, **carte de la formation du secteur du tourisme**, Septembre 2011, p. p 4-5, en ligne sur : <https://www.mta.gov.dz/>, (11-01-2019), à 12-13.

وحسب تصريحات الوزير السابق لوزارة السياحة سليمان ميمون فقد صادقت الحكومة في أكتوبر 2011 على خارطة التكوين الجديدة للقطاع وتم ترقية مؤسستي الفندقية بتييزي وزو وبوسعادة إلى معهدين وطنيين والشروع في إجراءات إحداث معهدين جديدين بكل من أدرار وعين تيموشنت واستكمال آخر إجراءات انطلاق مشروع المدرسة الوطنية العليا للسياحة بمدينة تيارزة بقدره 1200 مقعد بيداغوجي، مع الانطلاق في مراجعة البرامج البيداغوجية للمدرسة الوطنية العليا للسياحة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتقييم برامج التكوين بالتعاون مع المنظمة العالمية للسياحة. كما تم في إطار - اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي - عملية تشخيص للمنظومة التكوينية للقطاع برمتها لتكييفها مع التطورات العالمية في المجال لتنمين المقصد السياحي من خلال إعداد وتنفيذ مخططات ترقية واتصالية احترافية واسعة النطاق متلائمة مع خصوصيات كل سوق مقصود؛ مع تشجيع السياحة الداخلية من خلال الترويج وتحسيس المتعاملين لتقديم عروض تنافسية للمواطنين.¹ وهو ما يؤكد الإرادة الفعلية في تطبيق ما جاءت به بطاقة التكوين لقطاع السياحة. وحسب تقرير الوكالة الوطنية للتنمية السياحية فقد تم على مستوى التكوين المهني في القطاع السياحي حساب 173 مؤسسة تكوين مهني على المستوى الوطني والتي تكون بدورها 23 991 طالب في المجالات المتعددة (12 999 مكون في مجال الفندقية والسياحة و6 947 مكون في مجال الصناعة التقليدية). وما يجدر هنا الإشارة إليه هو بقاء الأرقام سواء فيما يخص المكونين في مجال الفندقية أو الصناعة التقليدية ضئيلة مقارنة بما يجب أن يكون خاصة على مستوى المؤسسات التكوينية. والتي كان من الأصح ان تكون أكثر ثراء في دولة لها إمكانيات سياحية متنوعة ومتعددة تجعلها تحتاج ليد عاملة مؤهلة وكثيفة في المجال السياحي.

وفيما يخص استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال فقد تم :

- ✓ تفعيل بوابة على الانترنت لوزارة السياحة والصناعة التقليدية صيف 2018.²
- ✓ رقمنة الإدارة السياحية.
- ✓ تنظيم ورشة حول التنمية الإحصائية للسياحة مع المنظمة العالمية للتجارة في فيفري 2016.

¹ لقاء مع وزير السياحة والصناعة التقليدية سليمان ميمون، مرجع سابق.

² مقابلة مع مدير الاستثمار السياحي، مرجع سابق.

في نفس السياق، جاء قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016 كاستجابة للتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية في الجزائر لتكريس بعض المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني والاستثمارات الخالقة لفرص العمل¹. حيث تضمن مجموعة من الضمانات الممنوحة للاستثمارات الوطنية والأجنبية ومن أهمها:

- ضمان تحويل رأسمال المستثمر والأرباح والعائدات المرتبطة به (الفوائد وأرباح الأسهم).
- مبدأ المعاملة المنصفة والعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة بالاستثمارات.
- عدم تطبيق الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون بأثر رجعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.
- التعويض العادل في حالة نزع الملكية .
- استفادة المستثمر الأجنبي من الحقوق المكتسبة قبل صدور القانون 16-09.
- حق التحكيم والمصالحة في حالة النزاع القضائي

كما نص القانون على إعادة النظر في الإطار المؤسسي من خلال:

- تبسيط الإجراءات وتبسيط مهمة إدارة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومجلس الاستثمار الوطني للعمل من أجل مهام أخرى أكثر أهمية (تحسين مناخ الاستثمارات و بيئة المؤسسة والتعزيز الاستباقي للاستثمارات المحلية والأجنبية).
- إنشاء أربعة (4) مراكز لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة بموجب أحكام المادة 6 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في الأول من جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها وإنجاز المشاريع (مركز تسيير المزايا ومركز استيفاء الإجراءات، مركز الدعم لإنشاء المؤسسات الابتكار وأخيرا مركز الترقية الإقليمية)².

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، الصادر في 29 شوال 1437 الموافق لـ: 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية العدد 46، (أوت 2016)، ص ص 21-25.

² القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص 22.

وفيما يخص العقار السياحي فتتم تهيئة وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية وفق مواصفات مخطط التهيئة السياحية الذي تعده الإدارة المكلفة بالسياحة في إطار تشاوري ومصادق عليه عن طريق التنظيم حيث يكون بمثابة رخصة تجزئة للأجزاء القابلة للبناء، إذ يشمل هذا المخطط ما يلي:

- حماية الجمال الطبيعي والمعالم الثقافية التي يشكل الحفاظ عليها عاملاً أساسياً للجذب السياحي.
- إنجاز استثمارات على أساس أهداف محددة، من شأنها إحداث تنمية متعددة الأشكال للمتاحات التي تزخر بها مناطق التوسع والمواقع السياحية.

هذا ويهدف مخطط التهيئة السياحية إلى:

1. تحديد المناطق القابلة للتعمير والبناء.
2. تحديد المناطق التي يجب حمايتها.
3. تحديد برنامج النشاطات المزمع إنجازها.
4. تحديد الوظائف المتطابقة والاستثمارات المناسبة.
5. تحديد التهيئات البنيوية المزمع إنجازها.
6. إعداد التجزئة المخصصة للمشاريع المراد تحقيقها عندما تقتضي الضرورة لذلك.

وتستند مهمة اقتناء وترقية وإعادة بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية، المعدة لإنجاز المنشآت السياحية إلى الوكالة الوطنية لتنمية السياحة.

كما لاحظنا أنه من الممكن في مخطط التهيئة السياحية عند الضرورة، اللجوء إلى تعديل الوعاء العقاري لضمان قابليته للتهيئة والاستثمار، ويقع على عاتق الدولة إعداد الدراسات وأشغال التهيئة وإنجاز المنشآت القاعدية لمناطق التوسع والمناطق السياحية.

المبحث الثاني: تقييم القطاع الخاص في السياحة -حصيلة المخططات 2025/2000

التقييم هو عملية التأكد من أن البرنامج قد حقق أهدافه كما هو متوقع منه وبصورة تحقق نوايا صانع السياسات. وتتميز مرحلة التقييم عن باقي مراحل عمليات صنع السياسات العامة التي غالبا ما تكون نظرتها مستقبلية لأنها تتجه إلى الماضي وذلك لأنها تركز على ما تم إنجازه فعلا. فعملية التقييم تكمن في تحليل نتائج السياسات والبرامج العمومية من أجل الحصول على استنتاجات موثوقة ومفيدة أي هي العملية التي تؤدي إلى تحسين المعلومات، وتقليص الشكوك لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وتخصيص الاعتماد والتبرير بشكل أفضل على أساس: الرشادة، العقلانية، الملائمة والمقاومة. كما أن التقييم يمكن أن يستخدم كأداة تهتم بعمليات تشغيل البرنامج لتقديم معلومات راجعة (تغذية عكسية) للمشاركين في عمليات صنع السياسات العامة في المراحل القادمة. وتساعد هذه التغذية العكسية في تعديل محتوى السياسة المستقبلية لتحسين فاعليتها وكفاءتها.¹

من جهة أخرى تحدد عملية التقييم الآثار السلبية الغير مقصودة للسياسة وتساعد على إجراء الترتيبات التي لتجنب هذه الآثار السلبية لاحقا. وعلى ضوء ما ذكرناه، فقد خصصنا هذا المبحث من الدراسة لتقييم القطاع الخاص في السياحة الوطنية من خلال المخططات المنتهجة منذ سنة 2000. وهنا لا بد من الإشارة أن تقييم القطاع الخاص في المخططات الثلاثة سيكون من ناحيتين :

أولا : تقييم الآليات التي وضعتها المخططات لتفعيل القطاع الخاص. إلى أي مدى كانت فاعلة ؟ وهل ساهمت هذه الآليات فعلا في خلق قطاع خاص سياحي متمثلا في: عدد الفنادق - عدد الوكالات - المشاريع السياحية.

ثانيا: تقييم القطاع الخاص الذي تم خلقه من خلال الآليات الموضوعية، وكيف ساهم في ترقية السياحة من خلال رصد مؤشرات عدد السياح الأجانب مساهمة السياحة في الناتج الوطني، مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة ومدى الترويج للسياحة (الجزائرية) التي تم تحقيقها في كل برنامج على حدى.

¹ أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، مطبعة الجامعة الأردنية، ط.1، 2002)، ص. 261.

المطلب الأول: تقييم القطاع الخاص في مخطط عمل تطوير السياسة السياحية آفاق 2010

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقييم القطاع الخاص في مخطط عمل تطوير السياسة السياحية آفاق 2010، وقد قسمناه إلى عنصرين، الأول سيتمحور حول مدى نجاح البرنامج السابق ذكره في دعم القطاع الخاص ممثلا في الفنادق ووكالات السفر. أما العنصر الثاني فسيكون حول دور القطاع الخاص المستهدف تطويره من البرنامج في ترقية السياحة الوطنية.

أولا: مدى فاعلية البرنامج في دعم القطاع الخاص (الفنادق - وكالات السفر)

سنحاول معرفة ما قدمه البرنامج المذكور أعلاه في دعم القطاع الخاص، إلى أي مدى كان فاعل؟ وهل ساهم في خلق قطاع خاص سياحي؟ وهذا بتحليل الأرقام التي حققها البرنامج بعد الشروع في إنجاز الأهداف التي نص عليها.

- عدد الفنادق :

الجدول التالي يمثل دراسة تقييمية للمرحلة 2001-2005 من حيث زيادة الفنادق :

الجدول رقم 12: تقييم مخطط عمل تطوير السياسة السياحية آفاق 2010 من حيث عدد الفنادق

التقييم 2001-2005		أهداف المخطط
العجز	الحقيقي	2001-2005
3715 سرير	16285 سرير	زيادة قدرات الإيواء
/	/	التطور في حجم الاستثمارات الخاصة

المصدر: وزارة السياحة، مديرية الاستثمار، إحصائيات 2010.

نستنتج من خلال قراءتنا للجدول أن العجز كان كبير جدا مقارنة مع الأهداف حيث كان يهدف المخطط إلى خلق 20000 سرير بحلول 2005 إلا انه لم يوفق في ذلك حيث بلغ عدد الأسرة سنة 2005 إلى 16285 سرير فقط أي بعجز يقدر بـ 3715 سرير.

-الاستثمارات الخاصة:

الاستثمار السياحي عرف قفزة نوعية في هذه المرحلة حيث أكدت الدولة على دعم الاستثمارات الخاصة التي أخذت نسبة كبيرة وأعطيت لها الأولوية نظرا لانتشار دائرة الخوصصة في شتى القطاعات الاقتصادية.

حيث تم برمجة مبلغ 75 مليار دج مع نهاية سنة 2010، كما أولت الأهمية للسياحة الخارجية 1200000 سائح أجنبي مع نهاية 2010 بهدف جلب العملة الصعبة إضافة إلى الدور الاجتماعي للسياحة من خلال توفير مناصب الشغل المباشر منها وغير المباشرة والتي تم تقديرها 100000 منصب شغل محتمل مع نهاية 2010.¹

وفيما يخص المؤسسات الفندقية في إطار الاستثمار السياحي الخاص فقد تم في سنة 2010 الموافقة على 329 مشروع بقدرة إيواء 35861 سرير.

وكانت النتائج ضئيلة جدا حيث تم تحقيق 23 مشروع فقط بقدرة إيواء 1610 سرير، بينما تم توقيف 121 مشروع، بينما بقي 185 مشروع مجرد حبر على ورق.

والجدول الآتي يوضع عدد المشاريع السياحية التي تم الشروع فيها، عدد الأسرة ومناصب الشغل في الجزائر لسنة 2010 .

الجدول رقم 13: عدد المشاريع السياحية، الأسرة ومناصب الشغل سنة 2010

عدد المشاريع في طور الانجاز	عدد الأسرة	مناصب الشغل	المشاريع المتوقفة	المشاريع التي لم يتم الشروع فيها	المشاريع المنجزة
329	861 35	866 16	121	185	23

المصدر: وزارة السياحة، مديرية الاستثمار، إحصائيات 2010.

حسب مديرية الإحصاء بوزارة السياحة فإنه 50% من المشاريع توقفت بسبب مشاكل مالية.²

¹ Ministère du tourisme et de l'artisanat, **Rapport général 2010**, p.5.

² Direction de l'évaluation et du suivi des projets d'investissement, **état des projets d'investissement arrêté au 31 janvier 2011**, p.1.

وفيما يخص القرى السياحية فمن بين 45 مشروع قدم للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار بهدف الدراسة من طرف المجلس الوطني للاستثمار CNI، 08 فقط من بين هذه المشاريع والتي تمثل طاقة استيعاب تقدر ب:2.180 سرير تمت الموافقة عليها من طرف المجلس سنة 2010.

مع العلم أنه وفي نفس الفترة كان قد تم اقتراح انجاز 20 قرية سياحية ذات استيعاب خفيف -14 ساحلية، و 06 قرى في الصحراء- وتكون ذات طابع عمومي بهدف ترقية السياحة الداخلية وكان من المنتظر أن يتم تمويل هذه المشاريع من طرف المؤسسات السياحية العمومية، إلا أنه تم إيقاف القرار بناء على دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع.¹

- وكالات السفر سنة 2010:

بلغ عدد وكالات السفر سنة 2012 إلى 896 وكالة سفر ناشطة قسمناها حسب إحصائيات وزارة السياحة إلى:

- 315 وكالة من صنف أ.
- 503 وكالة من صنف ب .
- 52 وكالة فرعية من صنف أ.
- 26 وكالة فرعية من صنف ب.

ومنه، نستنتج أنه بالرغم من الارتفاع في عدد الوكالات مقارنة بما سبق، إلا أنها تبقى غير كافية للترويج للسياحة الجزائرية في تلك الفترة خاصة إذا رجعنا إلى مخطط عمل تطوير السياسة السياحية آفاق 2010 والذي كان يهدف إلى تحقيق نتائج أكثر طموحا من الأرقام المتحصل عليها.

ثانيا: مساهمة القطاع الخاص في تطوير السياحة من خلال المخطط 2010

سنحاول إبراز مساهمة القطاع الخاص في تطوير السياحة في هذه الفترة من خلال معرفة الأهداف التي وضعها المخطط أولاً، ثم التطرق لمدى تطبيقها على أرض الواقع.

¹ Ministère du tourisme et de l'artisanat, **Opcit** , p.6.

يوضح الجدول الآتي الأهداف التي وضعها مخطط عمل تطوير السياسة السياحية آفاق 2010.

الجدول رقم 14: أهداف مخطط عمل تطوير السياسة السياحية آفاق 2010

التقييم 2001 - 2005		أهداف المخطط
العجز	الحقيقي	2001-2005
485117 سائح	199883 سائح	زيادة في تدفقات السياح الأجانب
199333 سائح	252667 سائح	زيادة في تدفقات سياح الأجانب غير المقيمين
684450 سائح	452550 سائح	إجمالي تدفقات السياح
/	/	العمالة المباشرة
/	/	العمالة غير المباشرة
132000	172000 عامل	إجمالي العمالة

المصدر: وزارة السياحة، مديرية الاستثمار، إحصائيات 2010.

نلاحظ من خلال الجدول فيما يتعلق بتدفقات السياح الأجانب منهم أو الجزائريين غير المقيمين على حد سواء أن الفجوة كانت واسعة جدا بين ما هو متوقع كرقم وما تم تحصيله سنة 2005 حيث قدر العجز بـ: 485117 سائح فيما يخص الأجانب وبـ: 199333 سائح فيما يخص الجزائريين غير المقيمين.

إلا أن ما أثار انتباهنا هنا هو الفائض الذي سجله القطاع فيما يتعلق بإجمالي العمالة حيث كان من المنتظر تحقيق 40000 منصب (مباشر وغير مباشر) آفاق 2005 إلا أن الرقم تجاوز هذا بكثير حسب مديرية الإحصاء بوزارة السياحة وقد سجل الفائض بـ: 132000 منصب وهذا يرجع إلى الاستغلال الكبير لليد العاملة في قطاع السياحة بحكم الطبيعة الخدماتية للنشاط إضافة إلى تداخله مع قطاعات عديدة لاسيما الصناعة التقليدية، الإطعام والنقل.

وفيما يخص سنة 2010 فقد بلغ عدد السياح 2070496 وهو رقم قريب جدا من الرقم المتوقع في البرنامج وقد قسم هذا العدد كالتالي:

- 58 % من أجل الراحة والاستجمام

- 41 % من السياح الوافدين لأجل الأعمال.

- 1% من السياح الوافدين من أجل المهام¹

كما بلغ عدد مناصب الشغل 213 000 بينما كان الهدف 10 000 منصب شغل فقط.²

وقد استطاع القطاع السياحي في الجزائر جذب رؤوس أموال استثمارية قاربت 119.9 مليار دينار جزائري سنة 2010.³

بالرغم من تحقيق فائض في مناصب الشغل. إلا أنه قد تم سنة 2010 تسجيل 219 مليون دولار كإيرادات للسياحة المستقبلية في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات، في حين تم تسجيل 574 مليون دولار في شكل تكاليف للسياحة المصدرة من الجزائر وهو ما يشكل خسارة كبيرة جدا للجزائر حيث تتوفر الإمكانيات السياحية ويحدث استنزاف للسياح خاصة المواطنين المقيمين الذي يختارون في معظم الأحيان الوجهات الخارجية.

كخلاصة للعناصر السابقة الذكر يمكننا القول أن الأرقام في خطة التنمية 2010 كانت تعبر عن نظرة تفاؤلية مبالغ فيها حيث قدرت نسبة الارتفاع بـ 15% وهذا صعب مقارنة بالأوضاع السياسية التي كانت سائدة في الجزائر التي خرجت لتوها من عشرية سوداء سببت خسائر كبيرة والدليل على ذلك أن 50 % من المشاريع توقفت نظرا لمشاكل التمويل والعقار السياحي .

هذا لا يمنعنا من المقارنة مع الجارتين تونس والمغرب اللتان بلغ عدد السياح عندهما إلى 10 مليون سائح في نفس الفترة والنسبة التي تسعى إليها الجزائر لا تمثل سوى 25% من نظيرتها المرتقبة عند الجارتين.

في نفس السياق وحسب تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتاريخ 22 سبتمبر 2004 فقد تم تسجيل تراجع كبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر من 1.1 مليار دولار سنة 2002 إلى 634 مليون دولار في سنة 2003 مشيرا إلى أن الجزائر سجلت أعلى نسبة تراجع في المنطقة

¹ أمقران مصطفى، شرواطي خير الدين، السياحة في الجزائر بين الإستراتيجية والواقع (مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستدامة، دراسة تجارب بعض الدول)، ص.11.

² Statistique de l'ONS ajustés au niveau du ministère chargé du tourisme, 2012, 2013, 2014, p.1.

³ عمر حوتية، "واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تطوره"، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 29، (دون سنة نشر)، ص. 405.

العربية وفي الوقت الذي تراجعت فيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ارتفع هذه الاستثمارات في دول أخرى على سبيل المثال المغرب قفزت من 481 مليون دولار إلى 2.28 مليار دولار في سنة 2003 .

كما أوضح التقرير انه في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2003 استقبل المغرب ما قيمته 9 مليار دولار من الاستثمارات، تونس ما يعادل 8.4 مليار دولار أما الجزائر فقد استقبلت ما يقدر بـ 4.9 مليار دولار فرغم العدد الهائل من القوانين والتحفيزات يبقى الإقبال على الاستثمار بالجزائر محتشما .

ومنه نستنتج أن التقييم الأولي لوضعية الاستثمار في الجزائر حسب مخطط 2010 يؤكد أن الكثير من الصعوبات أعاقت القطاع الخاص في هذه المرحلة، وذلك ما أدى إلى المراجعة بإصدار قانون الاستثمار رقم 01-03 لسنة 2003 والذي حدد نظامين للحوافز الممنوعة.

كما لاحظنا إصدار القانون رقم 01-03 في 17 فيفري 2003 أي في نفس الفترة قصد التهيئة والتحكم في القطاع السياحي، والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة حيث يهدف هذا الأخير إلى إحداث محيط ملائم ومحفز. يهدف إلى التنظيم والاستغلال العقلاني للموارد السياحية .

علاوة على ما ذكرناه، فقد تم استحداث القانون المتعلق باستغلال الشواطئ (القانون رقم 02-03)، والهدف منه هو تهيئة وحماية الشواطئ للاستفادة منها.

عموما ما يمكن قوله من خلال دراستنا لهذه الخطة يتلخص في: أن هذا البرنامج بالرغم من النظرة التفاؤلية المبالغ فيها (بعد العشرية السوداء) إلا أنه لا يمكن إنكار واقعيته من كل الجوانب، بما أنه أخذ بعين الاعتبار كل المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي في هذه الفترة ووضع قوانين في ما يخص تكوين اليد العاملة الاستثمارات السياحية وغيرها..

ومن الواضح أيضا أن عدم قدرة القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع السياحي يرجع لأسباب مختلفة من أهمها عدم اكتساب الخبرة اللازمة في هذا المجال ما جعل القائمين على هذه الخطة 2000-2010 يضعون أهداف تمثل الحد الأدنى من التنبؤات التي يمكن الوصول إليها.

هذه الخطة غيرت لاحقا بسبب التغيير في الإدارة العليا للقطاع السياحي (ضم وزارة التهيئة العمرانية والبيئة إلى وزارة السياحة). وقد تمت صياغة برنامج جديد لأسباب تقنية، وما يجب علينا الإشارة إليه هنا أن

المشكلة ليست في التعديل أو إعادة تقييم الخطة وإنما المشكل في إلغاء البرنامج وتعويضه بآخر دون ذكر الأسباب.

المطلب الثاني: تقييم خطة التنمية السياحية 2003-2013

سعيًا منا للوصول إلى ما أسفرت عنه خطة التنمية السياحية 2003-2013 من نتائج، سنحاول في هذا المطلب معرفة مدى فعالية خطة التنمية السياحية في دعم القطاع الخاص من خلال الفنادق ووكالات السفر أولاً. ومن ثم من حيث مساهمة القطاع الخاص في تطوير السياحة من خلال نفس الخطة.

أولاً: مدى فاعلية خطة التنمية السياحية في دعم القطاع الخاص (الفنادق-وكالات السفر)

تظهر فاعلية الخطة قيد الدراسة في طريقة دعمها للقطاع الخاص والذي يتجسد في الفنادق ووكالات السفر، وبقيمة المشاريع التي وفقت في ترجمتها على أرض الواقع مقارنة بنظيرتها التي لم تتحقق.

أ-المشاريع المنجزة والمتوقفة:

يبين الجدول الآتي المشاريع المنجزة والمتوقفة في إطار الاستثمارات الموجهة للسياحة لسنة 2014 فيما يخص عدد المشاريع، عدد الأسرة ومناصب الشغل لكلتا الفئتين المنجزة والأخرى المتوقفة.

الجدول رقم 15: الاستثمارات السياحية سنة 2014

المشاريع المتوقفة			المشاريع المنجزة		
مناصب الشغل المتوقعة	عدد الأسرة	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد الأسرة	عدد المشاريع
797 3	123 9	104	526 25	884 54	385

المصدر: وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات، 2014.

حسب قراءتنا للجدول نجد أنه تم تحقيق عدد مناصب الشغل وبلغت حجم الاستثمارات الجارية نهاية السداسي الأول من سنة 2013 حوالي 746 مشروع موافق عليه بطاقة إيواء 86447 سرير و 40000 منصب شغل بإجمالي 205 مليار دينار جزائري (أنظر الملحق رقم 03) ومع نهاية سنة 2014 بلغ عدد المشاريع المنجزة فيها 385 مشروع خلفت 52625 منصب شغل. بينما توقف 104 مشروع عن الإنجاز لنفس السنة. ما يطرح الكثير من الأسئلة حول أسباب توقف المشاريع والتي يمكن إرجاعها إلى العوائق على مستوى التمويل ومشاكل العقارات السياحية.

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار طيلة الفترة الممتدة بين 2002 و 2014 لم يتعد الاستثمار في السياحة 8.49% من إجمالي المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة والمقدرة بـ: 11572.213 مليار دج. إذ قدر عدد المشاريع الاستثمارية في القطاع خلال ذات الفترة بـ: 789 مشروع فقط. وهذه النسبة للأسف لا تمثل سوى 1.31% من العدد الإجمالي للمشاريع الاستثمارية. وهو ما يعكس تجاهل المستثمرين آنذاك للقطاع السياحي وتوجههم لقطاعات الصناعة الاستخراجية، الخدمات والنقل.¹

الجدول التالي يوضح المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي مقارنة بباقي القطاعات في الفترة من 2002 إلى 2015:

¹ سعاد شعابنية، حكيمة حليمي، "بيئة أداء الأعمال في الجزائر وأثرها على الاستثمار في القطاع السياحي"، مجلة الدراسات

المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، (جوان 2018)، ص. 339.

الفصل الثالث: دور آليات تفعيل القطاع الخاص في ترقية السياحة الوطنية 2000-2025

الجدول رقم 16: عدد المشاريع في مجموعة من النشاطات من سنة 2002 إلى سنة 2015:

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 218	%2.02	176 019	%1.52	52 366	%5.06
البناء	11 290	%18.74	1 323 698	%11.44	245 911	%23.78
الصناعة	9 231	%15.32	6 503 533	%56.20	388 219	%37.54
الصحة	809	%1.34	127 684	%1.10	19 105	%1.85
النقل	30 669	%50.91	1 027 480	%8.88	158 016	%15.28
السياحة	789	% 1.31	982 934	%8.49	54 862	%5.31
الخدمات	6 226	%10.34	964 388	%8.33	107 089	%10.36
التجارة	2	%0.00	37 514	%0.32	4 100	%0.40
الاتصالات	5	%0.01	428 963	%3.71	4 348	%0.42
المجموع	60 239	%100	11 572 213	%100	1 034 016	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع الإلكتروني <http://www.andi.dz> (2017/12/10).

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه سيطرة الاستثمارات في قطاعات معينة كالصناعة، النقل، البناء والخدمات بينما يتم تهميش القطاعات المنتجة للقيمة المضافة على غرار قطاع السياحة، الزراعة، التجارة. بالإضافة إلى تهميش القطاع الصحي.

من حيث الحظيرة الفندقية:

تمثل الجداول الآتية عدد الفنادق حسب الطابع وحسب القطاع ومنه يتسنى لنا معرفة نصيب القطاع الخاص من هذه الحظيرة الفندقية الوطنية في إطار خطة التنمية السياحية 2000-2013.

1- التوزيع حسب الطابع:

الجدول رقم 17: توزيع الفنادق حسب الطابع سنة 2014

نسبة النمو في عدد الأسرة	سنة 2014		الطابع
	عدد الأسرة	عدد الفنادق	
9%	61012	872	حضري
-7%	27962	209	ساحلي
-25%	4547	60	صحراوي
-22%	4259	26	حموي
32%	1825	18	مناخي
1%	99605	1185	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، إحصائيات خاصة بالسياحة، 2014، ص.8.

نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول التركيز على المنتج الحضري، كما نسجل انخفاضا في عدد الفنادق ذات الطابع الساحلي الصحراوي، والحموي سنة 2014. فيما يخص الفنادق الصحراوية يعود السبب إلى الوضع الأمني آنذاك بعد أحداث **تيفنتورين*** عام 2013 ما أدى لغلاق الفنادق. أما التراجع في عدد الفنادق الحموية فيعود إلى أشغال إعادة الاعتبار لهذه المنشآت.

* أزمة الرهائن بعين أميناس هي أزمة احتجاز رهائن بدأت في 16 يناير 2013 من قبل متطرفين إسلاميين منشقين عن القاعدة بتيفنتورين 30 كم غرب عين أميناس في جنوب-شرق الجزائر كرد فعل على التدخل العسكري الفرنسي في مالي التي أطلقت خمسة أيام من قبل والتي صفت بأنها "عدوان. الإرهابيين

2- التوزيع حسب الطابع القانوني

الجدول رقم 18: توزيع الفنادق حسب الطابع القانوني سنتي 2013 و 2014

سنة 2014		سنة 2013		القطاع
عدد الأسر	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسر	عدد المؤسسات الفندقية	
18 613	65	18 613	65	عمومي
74 744	1 059	74 313	1062	خاص
3134	54	2006	42	الجماعات المحلية*
3114	07	3772	07	مختلطة*
99605	1185	98 804	1176	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، إحصائيات خاصة بالسياحة، 2013-2014، ص.8.

يظهر في الجدول أعلاه أن أكبر نسبة للمشاريع كانت من نصيب القطاع الخاص حيث قدرت بـ: 1062 سنة 2013 و 1 059 سنة 2014 مؤسسة فندقية بطاقة استيعاب 74 744 سرير وهو ما يعكس انسحاب القطاع العمومي لصالح القطاع الخاص في السياحة، مع انحصار دور الدولة في تهيئة الإقليم وفتح المجال للمبادرة الخاصة تماشياً مع الإصلاحات الاقتصادية المتبناة. ما أدى إلى مساهمة القطاع الخاص في تطوير الحظيرة الفندقية نظراً للاستثمارات الممنوحة للخواص والسياسة السياحية الجديدة التي تهدف بالأساس إلى جعل القطاع الخاص أداة للتنمية السياحية.

رهنوا أكثر من 650 شخصاً من بينهم أكثر من 150 من الأجانب من جنسيات مختلفة، يعملون في حقل استغلال الغاز.

* المقصود بالجماعات المحلية الفنادق التي ترجع ملكيتها للبلدية، الدائرة أو الولاية وتتميز هذه الفنادق بكونها أقل درجة أو تصنيفاً مقارنة بالقطاع العام والخاص.

* القطاع المختلط هو الفنادق التي يتقاسم ملكيتها القطاع العام والقطاع الخاص.

الفصل الثالث: دور آليات تفعيل القطاع الخاص في ترقية السياحة الوطنية 2000-2025

والجدول الآتي يوضح عدد الأسرة بحسب تصنيف الوحدات الفندقية بالجزائر خلال الفترة 2005-2014

الجدول رقم 19: توزيع عدد الأسرة بحسب تصنيف الوحدات الفندقية بالجزائر خلال الفترة 2005-2014

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصف الأول *5	4590	5455	5455	5455	5455	9483	4948	3 948	4 242	4 242
الصف الثاني *4	3383	3743	3743	3950	3743	3 560	3750	1 533	1 600	0081
الصف الثالث *3	14807	11225	11225	11700	11601	14 090	13180	3 913	5 775	8295
الصف الرابع *2	5800	5843	5843	6044	5843	8 070	8070	2 707	4 605	4 605
الصف الخامس *1	2315	2378	2378	2378	2378	3 804	3804	6 326	10 639	10 639
غير مصنفة	53000	56225	56356	56356	56856	58 905	58985	78070	943 71	490 72
المجموع	83895	84869	85000	85876	86383	92377	92737	96497	98 804	605 99

Source : Office national des Statistiques, Répartition des hôtels et établissement assimilés par catégorie sur le site : www.ons.dz/them_sta.htm, (15 juillet 2017) à 12 :00.

وفيما يخص التصنيف، إن أغلبية الفنادق الجزائرية غير مصنفة بنسبة 79.04% سنة 2013 و79.07% سنة 2014 حيث تتسم هذه الفنادق غير المصنفة بالرداءة وأنها غير تنافسية وذات خدمات متدنية ما ساهم في بعد المنتج السياحي الجزائري عن المستوى المطلوب الذي يجذب السياح.¹

¹ بن طالبي فريد، جاري فاتح، شلال زهير، مرجع سابق، ص 16.

ب- وكالات السياحة والأسفار

الجدول رقم 20: عدد الوكالات السياحية بالجزائر سنة 2014

عدد الوكالات حسب الفئة	سنة 2014
عدد الوكالات السياحية فئة "أ"	415
عدد الوكالات السياحية فئة "ب"	800
عدد الوكالات السياحية الناشطة	1361
عدد الفروع فئة "أ"	82
عدد الفروع فئة "ب"	64
عدد الفروع الناشطة	164

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، إحصائيات خاصة بالسياحة، 2014، ص.11.

يمكن الاستنتاج من الأرقام أعلاه أنه وحتى سنة 2014 لم يصل عدد الوكالات السياحية بالجزائر إلى الحد التي يجعلها تسوق إلى سياحة نوعية وذلك بالرغم من كل التحفيزات التي أتى بها مخططي التنمية السياحية 2000-2010 / 2000-2013، وهذا يرجع إلى قلة الخبرة في المجال السياحي ونقص المستثمرين فيه خاصة فيما يتعلق بوكالات السياحة بمختلف الفئات.

ثانيا: مساهمة القطاع الخاص في تطوير السياحة من خلال خطة التنمية السياحية 2013

ساهم القطاع الخاص الذي تم بناءه من خلال خطة التنمية السياحية 2013 والتي كانت تقريبا بنفس أهداف المخطط الأول، في رفع عدد السياح والمساهمة في الاقتصاد الوطني، وهو ما حاولنا التطرق إليه في العناصر الآتية:

من حيث عدد السياح:

ارتفع عدد السياح الجزائريين المقيمين بالخارج والسياح الأجانب نسبيا في الفترة 2005 إلى 2013 كما يتضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 21 : تطور عدد السياح في الجزائر 2005-2013

السنة	عدد السياح الجزائريين المقيمين بالخارج	عدد السياح الأجانب	المجموع (السياح)
2005	831438	368562	1200000
2006	480000	420000	1400000
2007	1169802	570189	1740000
2008	1215000	557000	1772000
2009	1255696	655810	1911506
2010	1415509	654987	2070496
2011	1493245	901642	2394887
2012	/	/	2634000
2013	/	/	2675000

المصدر: وزارة السياحة ، مديرية الإحصائيات، 2014 .

على ضوء الجدول أعلاه نستنتج أن عدد السياح اتجاه الجزائر عرف وتيرة متزايدة بنسب مختلفة وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2013 كما هو موضح في الجدول. حيث يتبين من خلال الجدول التطور الإيجابي للحركة السياحية مرده إلى رجوع الاستقرار الأمني وتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن نسبة الزيادة تبقى غير كافية مقارنة بدول أخرى وهذا ما تعمل عليه الدولة لتطوير هذا القطاع من أجل زيادة التدفق السياحي إلى الجزائر.

ونلاحظ أنه في الفترة ما بين 2004 و2009 عاد عدد السياح إلى تجاوز عتبة المليون سائح، حيث بلغ عدد السياح سنة 2004 إلى حوالي 1112518 سائح، وبالتالي رجع عدد السياح الوافدين إلى حالته الأصلية التي كان عليها سنة 1994، وبالتالي بلوغ 300 ألف سائح أجنبي، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2009، حيث بلغ عدد السياح في هذه السنة إلى حوالي 1911506 سائح. وخلال سنة 2010 وصل عدد السياح الوافدين للجزائر إلى 2070496 سائح، وفي سنة 2011 بلغ عدد السياح أزيد من 2300000 سائح؛ وهو ما لم يتحقق منذ استقلال الجزائر فيما يخص عدد السياح الوافدين إلى الجزائر. وخلال سنتي 2012-2013 حققت السياحة حوالي 2700000 سائح بمعدل نمو قدره 15.78%¹ مع العلم أن الرقم المبرمج في الخطة كان 3100000 سائح.

وحسب تقرير المنظمة العالمية للسياحة "أخبار مهمة عن السياحة" فإن الجزائر اعتبرت الوجهة الرابعة للسياحة على المستوى الإفريقي سنة 2013 ب: 2.7 مليون سائح أجنبي. وذكر ذات التقرير أن "ثروة الجزائر الثقافية، بمتاحفها وآثارها ولهجاتها، فضلاً عن الطبيعة المتنوعة للجزائر المكونة من السواحل والجبال والصحراء هي العوامل الرئيسية وراء هذا الإقبال".²

¹ الديوان الوطني للإحصاء، إحصائيات السياحة لسنة 2014، ص.3.

² Kahina Hammoudi, *L'Algérie, 4^e pays le plus visité en Afrique en 2013*, Rapport 2014 de l'organisation mondiale du tourisme, 13 Octobre 2014, en ligne sur : http://www.lemidi-dz.com/index.php?operation=voir_article&date_article=2014-10-13&id_article=evenement@art4@2014-10-13 (25-05-2017) à 21.03

³ عمر حوتية، مرجع سابق، ص.405.

مع العلم أن سنة 2014 سجلت أكبر إقبال لسياحة الأعمال في الجزائر بارتفاع نسبته 13.32%،

حيث بلغ عدد سياح الأعمال 267.789 سنة 2011 ليصل إلى 358.785 سنة 2015.

بالرغم من عدد السياح الذي عرف ارتفاعا ملحوظا إلا أنه لا يمكن إنكار تأخر الجزائر سياحيا خاصة

إذا ما قارناها مع الجارة المغرب التي تتصدر قائمة الدول السياحية على المستوى الإفريقي بـ 10 ملايين سائح في نفس السنة أي 2013.

مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري سنة 2013:

لمعرفة مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، سنحاول في هذا العنصر التطرق لمساهمة

السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وفي نسبة التشغيل كأبرز مؤشرين للاقتصاد الوطني. وذلك من السنوات 2005 إلى 2013.

أولا-المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الخام:

سعت خطة "التنمية السياحية 2013" المنتهجة للحصول على الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة،

وسنحاول في الجدول الآتي جمع بيانات حول مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام للسنوات من 2005 إلى 2013.

الجدول رقم 22: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2005-2013

السنوات	2005	2007	2009	2011	2012	2013
المساهمة	1.7 %	1.7 %	2.3 %	3.7 %	3.95 %	4.05 %

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء - 2013-

بلغت نسبة المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي GDP للجزائر 529.1

مليار دج سنة 2011 ما يقارب 4% من مجمل الناتج. وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بدول الجوار (تونس

8.2 %، المغرب 9.1%). حيث لم ترق هذه الإيرادات إلى الهدف المرجو من السياسة السياحية، كما بقيت

ضئيلة وغير مقنعة حتى سنة 2013 حيث لم تتجاوز نسبة 5%.

⁴ Ministère de l'aménagement du territoire du tourisme et de l'artisanat, production des statistiques du tourisme en Algérie, Palais des nations, Alger, 13,14 et 15 Février 2017, p.8.

مع العلم أن المنظمة العالمية للسياحة صنفت الجزائر سنة 2013 كرابع بلد إفريقي أكثر استقبالا للسياح، ثم كخامس بلد إفريقي استقبالا للسياح سنة 2014، كما حصلت الجزائر سنة 2013 على المرتبة 111 سياحيا في العالم من بين 141 دولة.

وبينت أيضا بعض أرقام المنظمة العالمية للسياحة أن الجزائر تشارك بين 07 و12 مشاركة سنويا في الصالونات الدولية للسياحة والأسفار.

وتنظم صالون واحد سنويا للسياحة والأسفار¹ ما يعكس مستوى القطاع السياحي في الجزائر الذي يعاني من صورة غير واضحة المعالم في سوق السياحة العالمي ما يتطلب مجهودات تنموية كبيرة لإصلاح القطاع.

المساهمة في التشغيل :

ساهم القطاع السياحي في رفع نسبة التشغيل على التوالي وبنسب متقاربة جدا منذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2013 كما هو موضح في الجدول الموالي أدناه.

الجدول رقم 23: ملخص لتطور عمال القطاع السياحي من سنة 2005 إلى سنة 2013:

السنوات	2005	2007	2009	2011	2012	2013
عدد العمال	172000	204400	370000	397500	398200	399500
نسبة النمو	% 4.42	% 5.42	% 15.62	% 7.05	% 7.06	% 7.09

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، مرجع سابق، 2013.

نستنتج من خلال قراءتنا للجدول أعلاه أن فرص العمل كانت في تزايد مستمر من 172000 سنة 2005 إلى 399500 سنة 2013. وتمثل حوالي 1.8 % من عدد السكان آنذاك.

وحسب إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والأسفار سنة احتلت الجزائر المرتبة 85 دوليا من حيث مساهمة قطاع السياحة والسفر في خلق فرص العمل.²

¹ Choukri Benzarour , Rachid satour, Op.cit , P.10.

² بودريالة رفيق، مرجع سابق، ص.11.

المطلب الثالث: تقييم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025

سنحاول من خلال هذا المطلب تقييم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من ناحية مدى فعاليته في دعم القطاع الخاص أولاً، ومن ثم تقييم القطاع الخاص في مساهمة السياحة اقتصادياً.

أولاً: مدى فاعلية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في دعم القطاع الخاص (الفنادق - وكالات السفر)

تظهر مدى فاعلية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من ناحية دعمه للقطاع الخاص من خلال قدرته على رفع نسبة الاستثمارات كأول خطوة والتي كانت كما يلي:

- الاستثمارات:

بما أن الاستثمار السياحي يرتكز على اليد العاملة المتخصصة في الخدمات السياحية، والهياكل السياحية بمختلف أنواعها. حاولنا في هذا المطلب إحصاء عدد الاستثمارات ومناصب الشغل التي تم تحقيقها إلى سنة 2017.

حسب وزارة السياحة تم تسجيل 460 استثمار خاص في مجال الفنادق منذ سنة 2008 توفر ما يقدر بـ: 70 ألف سرير عصري قبل سنة 2015.

وقد أدت الحوافز التي قدمتها الحكومة من خلال مختلف القوانين والإجراءات التي ذكرناها سابقاً منذ

عام 2008 حتى 2017 إلى زيادة كبيرة في الاستثمار السياحي وذلك من خلال الإحصائيات الآتية :

موافقة الوزارة منذ 2008 إلى 01 غاية ديسمبر 2017، على 1764 مشروعاً بسعة 240.328 سريراً؛ وإطلاق 582 مشروعاً بسعة 75 286 سريراً جديداً وخلق أكثر من 35 902 فرصة عمل مباشرة. (أنظر الملحق

رقم 01)

كما يشهد قطاع السياحة ديناميكية حقيقية في إطار الاستثمار وتنميته مما سمح من رفع عدد العاملين

النشطين في مجال السياحة في قطاعات كل من "الفنادق، المقاهي والمطاعم" من 320.000 في عام 2008

إلى ما يقرب 500.000 نهاية عام 2015¹، منها 82 146 منصب شغل مباشر بقيمة 846 مليار دينار جزائري موزعة على مجموع الولايات.²

أ- في إطار تقدم المشاريع السياحية :

بهدف تتبع التقدم في المشاريع الاستثمارية السياحية على المستوى الوطني تم وضع بنك معلومات بخصوص طلبات الاستثمار في السياحة كعملية أولية لمتابعة تعزيز الاستثمارات السياحية.

هذا البنك يجمع الملفات القابلة للدراسة من قبل اللجنة المختصة المسئولة عن مخططات الفنادق، قامت هذه الأخيرة حسب وزارة السياحة (مديرية الاستثمار) بدراسة 2716 ملف للاستثمار السياحي، تم قبول 1945 مشروع منها، يهدف إلى انجاز 213.005 سرير جديد.

والجدول الآتي يبين عدد الملفات التي تمت دراستها من قبل اللجنة:

الجدول رقم 24: الملفات المدروسة من قبل اللجنة المختصة بمخططات الفنادق من سنة 2011 إلى

سنة 2017

السنوات	عدد الملفات	الملفات المقبولة	عدد الأسرة
2011	164	91	9520
2012	276	101	13903
2013	265	189	18216
2014	320	190	20817
2015	692	574	71244
2016	588	460	43905

¹ وزارة السياحة، مديرية الاستثمار السياحي، أكتوبر 2017، ص.2.

² مقابلة مع السيد زبير محمد سفيان، مرجع سابق.

الفصل الثالث: دور آليات تفعيل القطاع الخاص في ترقية السياحة الوطنية 2000-2025

35400	340	411	ماي 2017
213005	1945	2716	المجموع

المصدر: وزارة السياحة، مرجع سابق، ص.2.

نلاحظ من خلال قراءة الإحصائيات بالجدول أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإنجاح الاستثمار السياحي، أعطت نتيجة بالنظر إلى عدد المستثمرين الذين حازوا على موافقة اللجنة المختصة، حيث ارتفع عددهم من 164 سنة 2011 إلى 588 سنة 2016 و411 في ماي 2017 .

ب - في إطار دعم المشاريع السياحية:

حتى ديسمبر 2017، تم تسجيل عدد المشاريع المقبولة من طرف الوزارة، والذي يبلغ 1764 مشروع مع طاقة إيواء تقدر ب: 328 240 سرير وتوفر 382 99 فرصة عمل مباشرة بمبلغ 1066.91 مليار دينار جزائري موزعة على كل ولايات الجزائر.

والجدول الآتي يوضح عدد المشاريع السياحية التي وافقت عليها الوزارة:

الجدول رقم 25: الملفات الموافقة عليها من قبل وزارة السياحة من سنة 2011 إلى سنة 2017.

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المشاريع	381	482	671	861	1270	1602	1764
قدرة الإيواء	308 51	211 65	427 83	244 104	783 160	882 204	328 240
مناصب الشغل	807 33	089 41	770 45	500 49	592 63	146 82	382 99
القيمة (10 ⁹ دج)	200.48	240.90	281.95	340.95	513.43	846.05	1066.91

المصدر: وزارة السياحة، مديرية الاستثمار السياحي، ديسمبر 2017، ص.3.

لابد من الإشارة هنا فيما يخص 1764 مشروع الخاصة ب: ديسمبر 2017، فهي مقسمة إلى:

أولاً: 582 مشروع في طور الإنجاز بقيمة تقدر بـ: 350.203 مليار دينار جزائري تسمح بتوفير 75.286 سرير وتوفر 35.902 وظيفة مباشرة. هذه المشاريع تعرف تقدم بنسبة 60% .

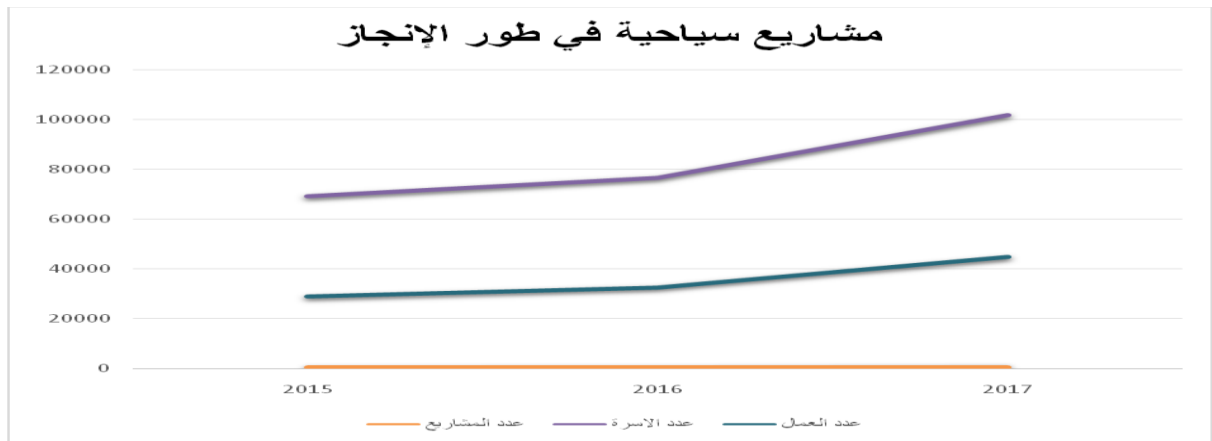
ثانياً: 147 مشروع بقدرة إيواء 16.985 سرير بمعدل نمو 23.53% و 6 978 عامل وبطاقة استيعاب تقدر بـ: 16 985 سرير متوقفة بسبب العراقيل المالية، ومشكل المطابقة لمعايير الفنادق للبناء والعمران بالإضافة إلى مشاكل التنظيم العقاري.

ثالثاً: 928 مشروع فندقي أي بمعدل نمو 17.02% وبقدرة إيواء 129.641 سرير، و 47 812 عامل لم يتم البدء بها أساساً من أجل مشاكل تتعلق بالحصول على رخص البناء، مشاكل إدارية وخاصة متعلقة بالميراث بالإضافة إلى مشاكل الحصول على القروض البنكية.

رابعاً: 107 مشروع فندقي بمعدل نمو 0.94% تم إنجازها بطاقة إيواء تقدر بـ: 10 162 سرير و 4 476 عامل¹.

والشكل الآتي يوضح المشاريع السياحية في طور الإنجاز للسنوات 2015-2016 و 2017.

الشكل رقم 14: المشاريع السياحية في طور الإنجاز للسنوات 2015-2016-2017



المصدر: مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، فيفري 2018.

¹ مديرية الاستثمار السياحي، فيفري 2018.

المشاريع في طور الإنجاز عرفت ارتفاع في السنوات الثلاثة 2015-2016-2017 ما سيعمل على زيادة طاقة الإيواء بالحظيرة الفندقية الوطنية وتنويع المنتج السياحي.

وإذا ما قارنا المشاريع التي تم تنفيذها في السنوات 2015 و 2016 والتي بلغت 111 مشروع بقدرة إيواء 9935 سرير، مع عدد المشاريع المبرمجة لسنة 2017 والتي تقدر بـ: 110 مشروع بقدرة إيواء تبلغ ما يساوي 11 981 سرير جديد نلاحظ وجود زيادة مهمة وتحسن في تنفيذ المخططات والمشاريع نسبياً.

في إطار الشراكات والتعاون الدولي في قطاع السياحة حسب مديرية الاستثمار بوزارة السياحة في ماي 2017، فإنه توجد 09 مشاريع استثمار سياحية، بطاقة إيواء تقدر بـ 7745 سرير، بمبلغ إنجاز يقدر بـ 61.516 مليار دينار لصالح مستثمرين أجانب من جنسيات مختلفة، الإمارات، السعودية، لبنان، الصين، قطر، الأردن، إيطاليا، في إطار الشركات المختلطة ومع احترام القاعدة 49/51.¹

ج-وكالات السياحة والأسفار:

بلغ عدد وكالات السياحة والسفر سنة 2016 إلى 2 041 وكالة ناشطة، قسمناها حسب إحصائيات وزارة السياحة إلى ما يلي:

- 552 وكالة سفر صنف أ.
- 1202 وكالة صنف ب.
- 129 وكالة فرعية صنف أ.
- 158 وكالة فرعية صنف ب.

¹ وزارة السياحة، مرجع سابق، ص.5.

ومن أهم الاستثمارات الخاصة التي عرفها القطاع السياحي :

- المشروع الكبير الذي نتج عن شراكة مجموعة -أكور- الرائدة في أوروبا بالشراكة مع المؤسسة السياحية لرجل الأعمال الجزائري جيلالي مهري والذي يهدف إلى تشييد ثلاثون فندقا بمواصفات عالمية ذات خمس نجوم على مدى تسع سنوات المقبلة يبقى فيها جانب التسيير والمناجمنت لصالح الشريك الأجنبي بينما تستفيد الجزائر من اكتساب الخبرة العالمية في التسيير وإتاحة الفرصة لتكوين عصري.

- بناء عدة فنادق ذات أربع وخمس نجوم بولايتي قسنطينة وسكيكدة ومن أهمها فندق من خمسة نجوم بمنطقة فلفلة بسكيكدة من الطراز العالمي حيث بلغت تكلفته 4.5 مليار دينار، وذلك من طرف مؤسسة -أركونسيال- لرجل الأعمال رضاني بالشراكة مع المجمع الهولندي "غولدن توليب".

وفي نفس الوقت تمت موافقة السلطات على ضرورة تجديد المركبات السياحية التي تجاوز عمرها الأربعون سنة حيث وافقت البنوك العمومية على منح قروض متوسطة المدى بهدف إعادة تصنيف هذه المنشآت، عصرنتها وإعادة ترقيتها إلى المواصفات العالمية قبل سنة 2014 وتمثل هذه المركبات كل من فندق المرجان بمنطقة تيشي ولاية بجاية، فندق الأوراسي بالعاصمة، فندق سيرتا بقسنطينة، فندق بوقرون بالقالة، فندق سيبوس بعنابة، وكل من مركبي متاريس والقرن الذهبي بولاية تيبازة.¹

ومن خلال المقابلة التي أجريناها مع السيد مدير الاستثمار السياحي (أنظر الملحق رقم 02) فقد علمنا أن وجهة المخطط الوطني للتهيئة السياحية كانت تهدف لتحقيق الوحدات الفندقية الحضرية ذات السعة المتوسطة (50 إلى 60 غرفة).

بالإضافة إلى أن المشاريع الكبرى تمركزت في المناطق ذات الإقبال السياحي الأقوى كالمناطق الساحلية، الصحراء، الهضاب العليا، ومناطق الحمامات المعدنية. والجدول الآتي يوضح وضعية الحظيرة الوطنية للفنادق للسنوات 2015، 2016 و 2017.

¹ محمدي عز الدين، مرجع سابق، ص. 289.

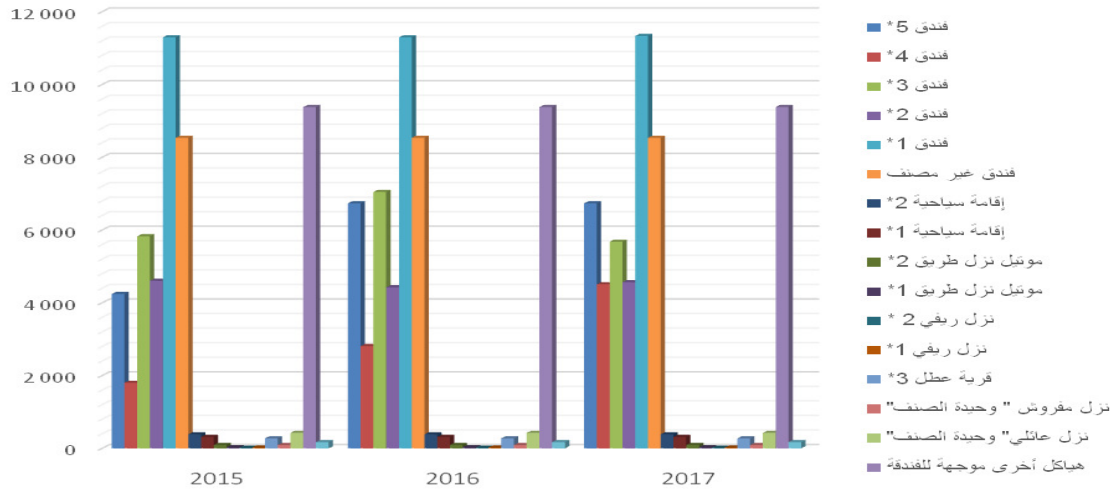
الجدول رقم 27: الحظيرة الوطنية للفنادق من السنوات 2015-2016-2017

السنة	2015	2016	2017
فندق 5*	4 242	6 734	6 734
فندق 4*	1 800	2 810	4 508
فندق 3*	5 829	7 045	5 678
فندق 2*	4 605	4 425	4 565
فندق 1*	11 295	11 295	11 335
فندق غير مصنف	8 533	8 533	8 533
إقامة سياحية 2*	384	384	384
إقامة سياحية 1*	313	313	313
موتيلنزل طريق 2*	93	93	93
موتيلنزل طريق 1*	30	30	30
نزل ريفي 2*	16	16	16
نزل ريفي 1*	20	20	20
قرية عطل 3*	274	274	274
نزل مفروش "وحيدة الصنف"	91	91	91
نزل عائلي "وحيدة الصنف"	426	426	426
هياكل أخرى موجهة للفندقة	9 381	9 381	9 381
محطة الاستراحة "وحيدة الصنف"	170	170	170
مجموع المؤسسات المصنفة	47 502	52 040	52 551
مؤسسات فندقية في طريق التصنيف	54 742	55 380	59 713
المجموع	102 244	107 420	112 264

المصدر: مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، فيفري 2018.

الشكل رقم 15: الحظيرة الوطنية للفنادق حسب التصنيف للسنوات 2015-2016-2017

وضعية الحظيرة الوطنية للفنادق حسب التصنيف



المصدر: مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، فيفري 2018

من خلال المعطيات أعلاه، نستشف أن عدد الفنادق في الجزائر بالرغم من ارتفاع عددها خلال السنتين 2015-2017 إلا أنه ليس كافيا لاستيعاب عدد السياح، كذلك تبقى الفنادق ذات نجمة واحدة والفنادق غير المصنفة هي الأكثر من حيث العدد. ونلاحظ أن الفنادق ذات النجمة الواحدة بقيت في نفس النسبة بين 2016-2017 بدون أي إضافة. وهذا ما يعبر عن نوعية السياحة المنتشرة في الجزائر. والتي تبقى بسيطة بحكم نوعية الفنادق التي تستهوي المستثمرين والسياح على حد سواء. وتوزع هذه الفنادق حسب الطابع القانوني كما يلي في الجدول أدناه:

الجدول رقم 28: توزيع الفنادق حسب الطابع القانوني للسنوات 2015-2016-2017.

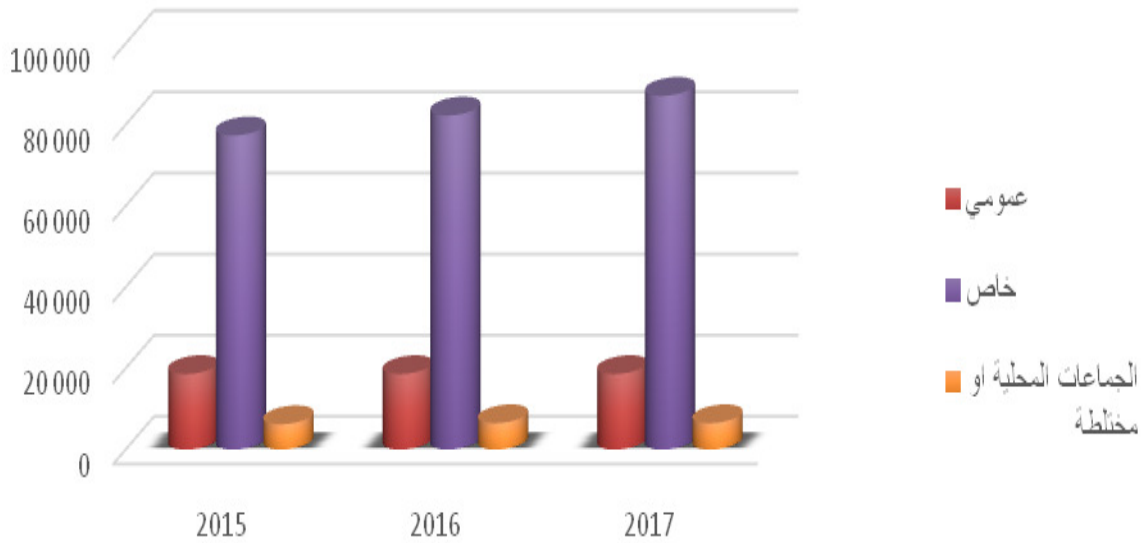
السنة	2015	2016	2017
عمومي	18 613	18 613	18 613
خاص	77 383	82 301	87 145
الجماعات المحلية أو مختلطة	6 248	6 506	6 506
المجموع	102 244	107 420	112 264

المصدر : وزارة السياحة، مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، فيفري 2018.

نلاحظ هنا أن القطاع الخاص يحصل لمرة أخرى على غرار سنة 2014 على أكبر حصة من الفنادق في السنوات الثلاثة ما يبرهن انسحاب القطاع العمومي تدريجيا وترك المجال للاستثمار الخاص في السياحة ونفس الملاحظة بالنسبة للجماعات المحلية.

الشكل رقم 16: الحظيرة الوطنية للفنادق حسب الطابع القانوني

وضعية الحظيرة الوطنية للفنادق حسب الطابع القانوني



المصدر : وزارة السياحة، مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، فيفري 2018.

القطاع الخاص في السياحة الحموية:

السياحة الحموية في الجزائر من أهم أنواع السياحة بحكم توفر الجزائر على كمية معتبرة من المناطق المتميزة بهذا النوع من الحمامات على غرار دول قليلة جدا في حوض المتوسط كإيطاليا واليونان، ما يجعلها تأخذ نسبة كبيرة من الامتيازات التي تشجع الاستثمارات الخاصة من خلال البرامج المدروسة. والجدول الآتي يلخص نصيب القطاع الخاص من الفنادق في السياحة الحموية في السنوات 2015-2016-2017.

الجدول رقم 29: نصيب القطاع الخاص من الفنادق في السياحة الحموية للسنوات 2015-2016-2017.

مشاريع متوقفة	مشاريع في طور الانجاز	المؤسسات الناشطة				العدد		السنة
		مركز العلاج بمياه البحر	مركب حموي	منح استغلال المياه الحموية	المنابع الحموية			
		خاصة	عمومية	خاصة	عمومية			
10	25	1	1	10	8	55	282	2015
9	30	1	1	13	8	62	282	2016
16	34	01	02	13	08	74	282	2017

المصدر: مديرية المؤسسات الحموية والحمامات المعدنية

نستنتج من خلال قراءة الأرقام بالجدول أن القطاعين العام والخاص يتقاسمان عدد المؤسسات الناشطة من مراكب حموية ومراكز العلاج بمياه البحر مع أغلبية طفيفة لا تتجاوز الخمس مشاريع للقطاع الخاص فيما يخص المراكب الحموية.

وكالات السياحة والسفر:

يتضح لنا في الجدول الآتي كل ما يتعلق بالوكالات السياحية والأسفار في السنوات 2015-2016-2017 من حيث عددها، حسب الفئة التي تنتمي إليها، وأيضاً عدد الملفات التي فحصتها اللجنة الوطنية لاعتماد الوكالات وعدد الملفات الملغاة.

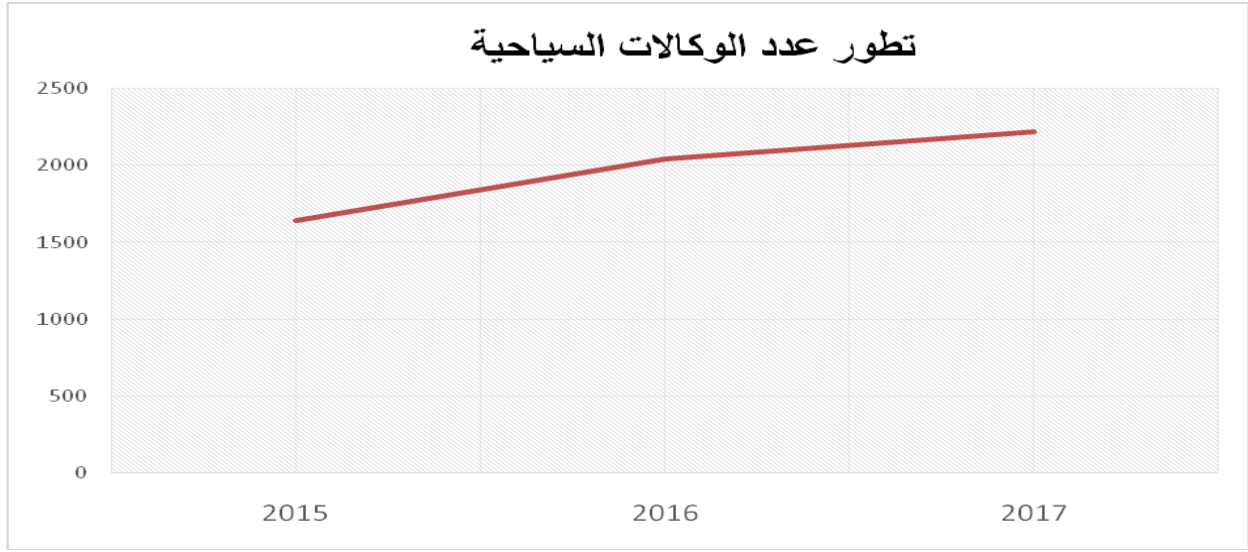
الجدول رقم 30: الوكالات السياحية والأسفار في الجزائر للسنوات 2015-2016-2017 .

2017	2016	2015	تعيين	
2 220	2 041	1643	عدد الوكالات السياحية الناشطة	
1 918	522	488	عدد الوكالات السياحية فئة "أ"	
	1 202	913	عدد الوكالات السياحية فئة "ب"	
302	129	107	عدد الفروع فئة "أ"	
	158	135	عدد الفروع فئة "ب"	
12	10	8	عدد دورات اللجنة الوطنية لاعتماد ATV	
840	1 099	839	عدد الطلبات الجديدة	عدد الملفات التي فحصتها اللجنة الوطنية
780		192	عدد الملفات المتعلقة بالتعديرات التي تتم داخل الوكالات المعتمدة	
199	188	164	عدد الموافقات النهائية	
902	534	518	عدد الموافقات المبدئية	
89	120	96	المؤجلة	
67	26	35	عدد الموافقات المبدئية المسحوبة	
20	14	10	عدد الاعتمادات المسحوبة	
05	04	-	سحب مؤقت	
338	213	203	عدد الملفات الملغاة	

المصدر: مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، فيفري 2018.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد الوكالات في السنتين من 2015-2017 من 1643 وكالة إلى 2 220 وكالة بين مختلف الفئات. كما نسجل من خلال الجدول أن عدد الدورات التي تعقدها اللجنة في تزايد مستمر من سنة لأخرى؛ ما يعكس العدد الكبير للملفات التي توضع لدى الوزارة التي تتم دراستها. وفي نفس الوقت وجود عدد يتجاوز 300 من الملفات المرفوضة والتي لا توافي الشروط المناسبة. كما يبينها المنحنى التالي:

الشكل رقم 17: تطور عدد الوكالات السياحية في الجزائر للسنوات 2015-2016-2017



المصدر: مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، فيفري 2018.

حسب السيد " زبير محمد سفيان " مدير الاستثمار السياحي بوزارة السياحة والصناعة التقليدية تم تمويل 340 مشروع سياحي من طرف مؤسسات مختلفة بمبلغ مالي قدره 65 مليار دينار.

وقد لاحظ القائمون على عملية التمويل بالوزارة بناء على النتائج المقدمة من بعض المؤسسات المرافقة أن آلية تمويل المشاريع السياحية من خلال البنوك غير مشجعة وهذا بالعودة إلى العدد الكبير للمشاريع في حالة التذبذب وعدم التنفيذ " L'état de souffrance " .

في نفس السياق، صرح لنا السيد مدير الاستثمار السياحي "محمد زبير سفيان" أنه تم رصد العديد من العوائق في عملية دراسة الملفات بشكل خاص من خلال الاجتماعات التقييمية التي تنظمها الوزارة مع ممثلي البنوك والتي لخصناها بناء على تصريحه فيما يلي:

- ✓ المدة الطويلة التي تستهلكها المؤسسات البنكية لدراسة ملفات طلب القروض البنكية.
- ✓ تعدد الوثائق المكونة لملف طلب القرض البنكي.
- ✓ انعدام عنصر التحفيز لدى أصحاب الطلبات المرفوضة.
- ✓ نقص التوعية لدى المسؤولين في البنوك المحلية فيما يخص تفعيل الاتفاقيات على أرض الواقع.

✓ الصعوبة في إعداد دراسات للسوق والتي تعتبر مهمة بدورها في دراسة ملفات القروض البنكية (نقص المعلومات عن القطاع السياحي).

✓ غياب التبشير للضمانات المصرفية .

✓ ضعف المردودية، الربح، والعائدات لبعض المشاريع.

نظرا للعراقيل السابقة قامت مديرية التقييم ومساندة المشاريع السياحية بتقديم إجراءات في شكل مقترحات وطرحها على المؤسسة البنكية وتتمثل فيما يلي:¹

✓ دمج العنصر الخاص بعائدات المشروع مع دراسة تقييم المشروع الاستثماري.

✓ منح آجال إضافية لفترات الإعفاء، والتسديد للمشاريع المربحة والمهيكل.

✓ إراحة المستثمرين في القطاع السياحي من الفوائد خلال فترة الإعفاء.

✓ تشجيع نموذج تجميع بنكين أو ثلاثة بنوك لتمويل نفس المشروع السياحي **consortium bancaire** * أي ما يسمى بالائتلاف البنكي.

✓ إشراك البنوك والمؤسسات المالية في برنامج تطوير القطاع السياحي من خلال التظاهرات، الملتقيات، والأيام الدراسية.

وفي نفس السياق، تجدر بنا الإشارة هنا أنه منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2017، تمت أكثر من 100 عملية مرافقة للمستثمرين في السياحة من طرف البنوك وقد تم الشروع فيها من طرف مديرية التقييم ودعم المشاريع السياحية.

من خلال ما سبق، يتضح لنا أن قطاع السياحة بالجزائر منذ 2008 عرف استثمارات خاصة هامة تزامنا مع الالتزام بالإستراتيجية الجديدة للقطاع. والتي تؤكد حسب قراءتنا للمعطيات على وقف الاستثمارات العمومية في بناء الهياكل والإبقاء على دور الدولة فقط في تهيئة المناطق السياحية وتدعيم البنية التحتية، وقد قدر حجم الاستثمار لإزالة العجز في البنى التحتية بغلاف قدره مليار دولار.

¹ مقابلة السيد محمد زبير سفيان، مرجع سابق.

* الائتلاف البنكي.

ثانيا: مساهمة القطاع الخاص في تطوير السياحة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2000-2025

سنعمل في هذا العنصر على تحليل مؤشرات أداء القطاع السياحي بالجزائر من خلال الإجابة عن تساؤل رئيسي ألا وهو: هل تمكن القطاع الخاص من ترقية السياحة وجعلها عامل حيوي في الاقتصاد الوطني؟ حيث تطرقنا في العنصر السابق إلى تقييم الآليات التي جاءت بها البرامج السياحية لدعم القطاع الخاص بدراسة عدد المشاريع السياحية من فنادق ووكالات سياحية. إلا أننا في هذا العنصر سنحاول معرفة تأثير هذه الهياكل التي نجحت البرامج في تحقيقها على القطاع السياحي. هل ساهمت فعلا في تطور المؤشرات السياحية بما يتوافق مع الأهداف على المدى المتوسط التي أعلن عنها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 والتي تتمثل في عدد السياح وتوفير مناصب الشغل ومساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني؟

من حيث زيادة عدد السياح:

يعد مؤشر زيادة عدد السياح من أهم المؤشرات التي تقيس أداء قطاع السياحة، لأنه يعكس مدى تطور وتنامي قدرة البلد على استقطاب السياح، وأردنا من خلال هذا المؤشر معرفة مدى تأثير الهياكل والمؤسسات التي تم خلقها بالجزائر بفضل آليات دعم القطاع الخاص في البرامج السياحية المطبقة في جعل الجزائر وجهة سياحية. مع العلم أنه ووفقا لمنظمة التجارة العالمية انتقل عدد السائحين الوافدين من 998 مليون سائح سنة 2011 إلى 1.235 مليون سائح سنة 2016 في جميع أنحاء العالم.

الفصل الثالث: دور آليات تفعيل القطاع الخاص في ترقية السياحة الوطنية 2000-2025

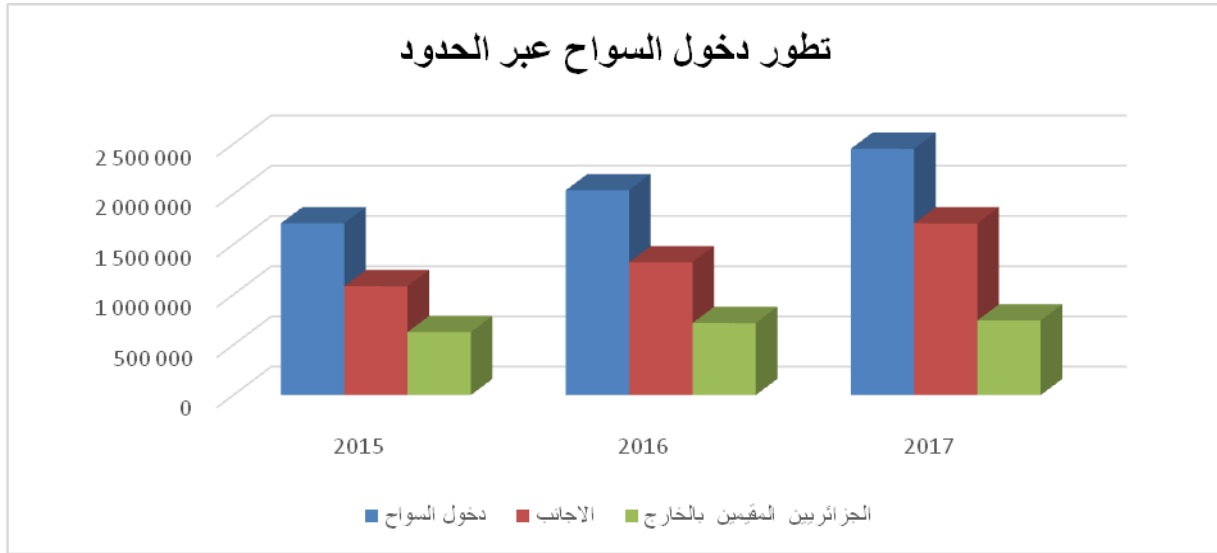
والجدول الآتي يوضح نسب دخول السياح عبر الحدود الجزائرية من سنة 2008 إلى سنة 2017¹

الجدول رقم 31: دخول السياح للجزائر في السنوات من 2008 إلى 2017.

السنة	2008	2015	2016	2017
دخول السياح	1747110	1 709 994	2 039 444	2 450 785
معدل النمو (%)	-	-	19,27%	20,17%
الأجانب	511000	1 083 121	1 322 712	1 708 375
معدل النمو (%)	-	-	22,12%	29,16%
الجزائريين المقيمين بالخارج	1236110	626 873	716 732	742 410
معدل النمو (%)	-	-	14,33%	3,58%

المصدر: مديرية شرطة الحدود، فيفري 2018.

الشكل رقم 18: تطور دخول السياح عبر الحدود للسنوات 2015-2016-2017



المصدر: مديرية شرطة الحدود، فيفري 2018.

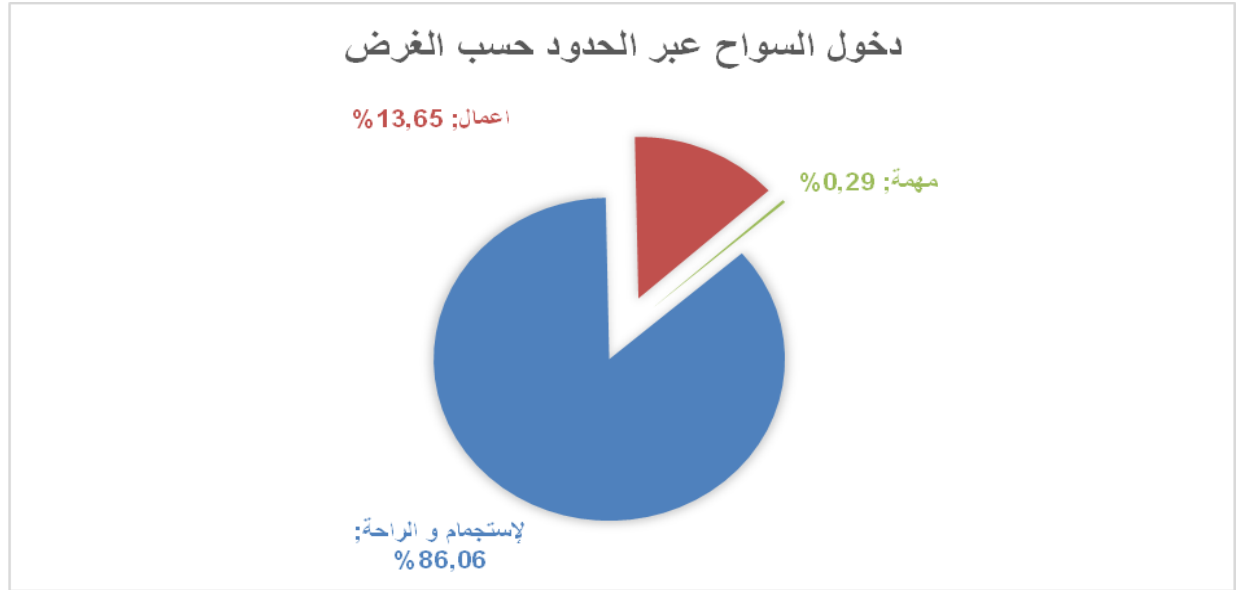
¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، المديرية الفرعية للإحصائيات، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية، 2015-2017.

ارتفاع عدد السياح في الفترة 2008-2017 يكشف عن وجود ديناميكية ايجابية للسياحة ترتبط بالتحفيز التي وضعت للقطاع بعد أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 2014. كما نلاحظ من الرسومات البيانية أن حصة السياح الجزائريين المقيمين بالخارج عرفت ارتفاعا محتشما إذا ما تمت مقارنتها مع عدد السياح الأجانب والذين تضاعف عددهم ثلاث مرات منذ سنة 2008 وقد وصل عددهم 1 708 375 وهو ما يقدر بـ 70% من مجموع السياح الذين زاروا الجزائر سنة 2017.

مع التنكير أن الجزائر حصلت على المرتبة الخامسة إفريقيا في استقطاب السياح الأجانب في 2013 بعد المغرب، جنوب إفريقيا، مصر وتونس.

إلا أن هذا لا يمنعنا من الاعتراف أن الجزائر تبقى الدولة الأقل جاذبية للسياح لأسباب متعلقة ببيئة الأعمال والظروف السياسية والاجتماعية.¹

الشكل رقم 19: دخول السياح عبر الحدود حسب الغرض من الزيارة لسنة 2017



المصدر: مديرية شرطة الحدود، فيفري 2018.

¹ خنتار نوال، قلش عبد الله، مرجع سابق، ص.201.

من خلال الشكل البياني أعلاه فإن دخول السياح إلى الجزائر خلال سنة 2017 كان من أجل الدوافع الآتية:

- الاستجمام والراحة: 1 470 243 سائح يمثل 86,06% من مجموع سياح الأجانب.

- أعمال : 233 233 سائح يمثل 13,65% من مجموع سياح الأجانب.

- مهمة : 4 899 سائح يمثل 0,29% من مجموع سياح الأجانب.

ومن حيث التوزيع الجغرافي للدول، فإن أغلب التدفقات مصدرها تونس ثم فرنسا ثم المغرب، الصين وإسبانيا.¹ وأخرى هامشية تتوزع على تركيا، إيطاليا وليبيا بنسب ضعيفة لا تتجاوز 3% لكل دولة. ومنه، فإن الجزائر لم تتمكن من استقطاب سياح الأسواق البعيدة والناشئة كما جاء في المخطط التوجيهي 2025.

فيما يخص السياحة العكسية أي خروج الجزائريين إلى الخارج ؛ فقد بلغ عدد الجزائريين الذي توجهوا إلى الخارج سنة 2015 ثلاثة ملايين سائح، وارتفع العدد تدريجيا حيث بلغ خمسة ملايين سائح سنة 2017 والذي يعد استنزاف كبير للسياحة الداخلية الجزائرية كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 32: حركة خروج المواطنين المقيمين في الجزائر عبر الحدود.

السنة	2015	2016	2017
حركة خروج المواطنين المقيمين	3 638 140	4 529 524	5 058 404
معدل النمو (%)		24,50%	11,68%

المصدر: إحصائيات مديرية شرطة الحدود، فيفري 2018.

الدول التي تجذب السائح الجزائري تتمثل في:

- تونس نظرا للقرب الجغرافي، غياب التأشيرة ونوعية الخدمات السياحية المخفضة لا سيما في فترة تردي الأوضاع الأمنية التي حاولت تونس خلالها تدارك التراجع المسجل لديها في الأسواق السياحية الأوروبية التقليدية كفرنسا، بريطانيا وإيطاليا.

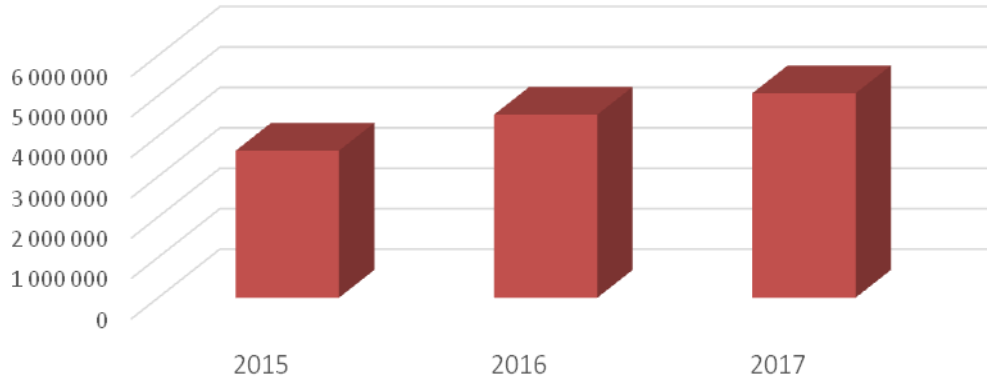
¹ ساعد بوراوي، تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) -دراسة مقارنة- أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2016/2017)، ص. 114.

- فرنسا في المرتبة الثانية .
- اسبانيا في المرتبة الثالثة .
- المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة: السياحة الدينية كالحج والعمرة .
- وتركيا في المرتبة الخامسة: ما بين سياحة الأعمال وسياحة الترفيه.¹

والأشكال الآتية تبين تطور السياحة العكسية في الجزائر للسنوات 2015-2016-2017

الشكل رقم 20: تطور حركة المواطنين المقيمين عبر الحدود.

تطور حركة المواطنين المقيمين عبر الحدود

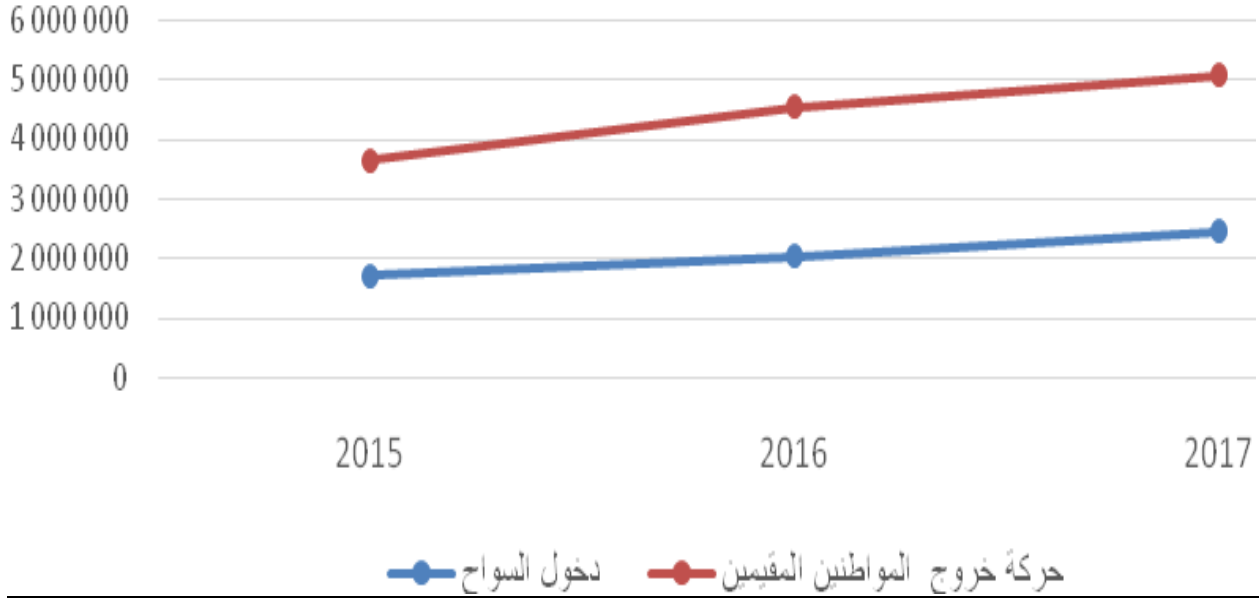


المصدر: إحصائيات مديرية شرطة الحدود، فيفري 2018.

¹ ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص.116.

الشكل رقم 21: دخول السياح وحركة المواطنين المقيمين عبر الحدود

تطور دخول السواح وحركة المواطنين المقيمين عبر الحدود



المصدر: إحصائيات مديرية شرطة الحدود، فيفري 2018.

على ضوء ما سبق، نستنتج أن الجزائر خلال السنوات 2015-2016-2017 عرفت تدفقا كبيرا للمقيمين داخل الجزائر نحو الدول الأخرى مقارنة بعدد السياح الوافدين ما يعد استنزاف مخيف للسياحة الداخلية وما يجعل الجزائر دولة مصدرة للسياح بدلا من استقطابهم الذي كان من أهم أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025.

من حيث تطور الإيرادات السياحية بالجزائر:

مؤشر الإيرادات السياحية يحدد حجم المداخيل التي تحصل عليها الدولة من القطاع السياحي. وقد حاولنا من خلال الجدول الآتي رصد تطور الإيرادات السياحية بالجزائر مقارنة ببعض الدول العربية (مصر، المغرب وتونس) خلال الفترة من سنة 2010 إلى سنة 2015.

الجدول رقم 33: تطور الإيرادات السياحية في الجزائر وبعض الدول العربية من سنة 2010 إلى 2015 (مليون دولار أمريكي)..

السنة / الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	324	300	295	326	348	357
مصر	13633	9333	10823	6747	7979	6897
المغرب	8176	9101	8491	8201	8747	7534
تونس	3477	2529	2931	2863	3042	1869

المصدر: خنتار نوال، قلش عبد الله، مرجع سابق، ص. 206.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن مستوى إيرادات الجزائر السياحية منخفض جدا مقارنة بالدول العربية المذكورة في الجدول، وهذا يمكن تفسيره بضعف وهشاشة القطاع المصرفي وضعف الهياكل والترويج للسياحة الجزائرية حيث لم تتجاوز مداخيل السياحة حدود 400 مليون دولار، ولا بد من الإشارة هنا إلى ان التراجع المسجل في تونس، المغرب ومصر في السنوات من 2010 إلى 2015 يعود إلى الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم عموما. والقضايا الأمنية في مصر وتونس بالخصوص.

من حيث مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات:

يعتبر مقياس نسبة المساهمة في الناتج المحلي الخام مقياسا أساسيا لأداء قطاع السياحة ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية، كما يتأثر هذا المؤشر بعدد السياح، وكذا نسبة الإنفاق وتطور الإيرادات السياحية، والجدول الآتي يوضح تطور حصة السياحة في الناتج المحلي الخام من السنوات 2015 إلى 2017 بالجزائر.

الجدول رقم 34: تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (فرع فنادق، المقاهي، المطاعم).

السنة	2015	2016	2017
حصة السياحة في الناتج المحلي الخام (%)	1,3 %	1,4 %	1,6 %

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية 2015-2018، على الموقع الإلكتروني: www.mtatf.gov.dz (2019/12/08) على الساعة 10:00.

*ملاحظة: الناتج المحلي الخام خارج المحروقات.

نلاحظ هنا أن حصة السياحة في الناتج المحلي الخام سجلت ارتفاعا في الثلاث سنوات الأخيرة (2015-2016-2017). ومع ذلك تبقى منخفضة جدا مقارنة بالمتوسط العالمي، كما لا بد من الإشارة إلى أن الاستقرار في هذه النسبة التي لم تختلف كثيرا منذ سنة 2015 يدل على ضعف مستوى أداء القطاع السياحي إذا ما قارناه مع القطاعات الأخرى، وهذا يرجع إلى الاعتماد الكبير للجزائر على قطاع المحروقات الذي يسيطر على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام، وإلى انخفاض حجم الإيرادات السياحية للجزائر.

من حيث مساهمة السياحة في التوظيف:

يعبر مؤشر المساهمة في التوظيف عن قدرة القطاع السياحي على استقطاب العمالة والحد من نسبة البطالة في الجزائر، ويتأثر هذا المؤشر مباشرة بحجم الأنشطة السياحية عموما و حجم الاستثمارات بشكل خاص.

الجدول الموالي يبين حجم التوظيف في قطاع السياحة للسنوات 2014، 2015 و 2016.

الجدول رقم 35: التوظيف في قطاع السياحة (فرع فنادق، المقاهي، المطاعم)

السنة	2014 (*)	2015 (*)	2016 (*)
عدد العمال	261 289	265 803	270 317
معدل النمو (%)	% 1,76	% 1,73	% 1,70

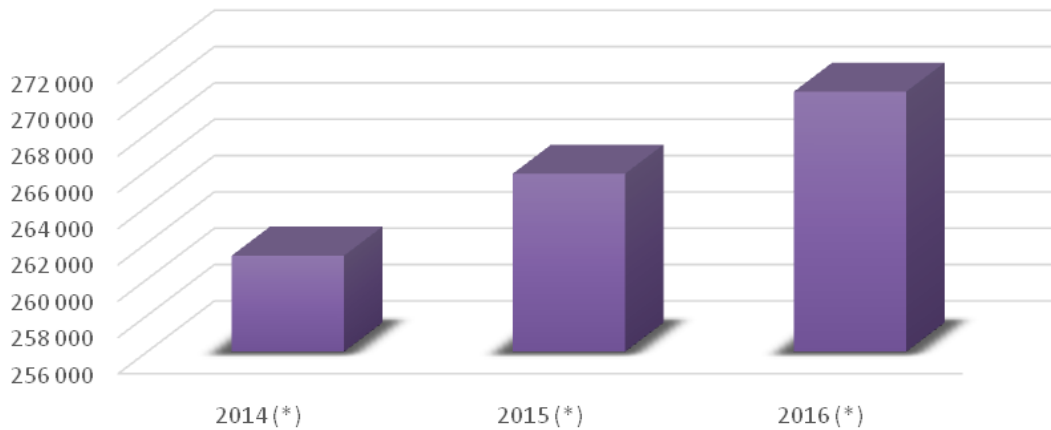
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات معدلة في وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات، فيفري 2018.

(*) : تقدير

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة السياحة في التوظيف مستقرة لكنها تبقى منخفضة مقارنة بالدول الأخرى ومقارنة مع المجهودات المبذولة من طرف الدولة خلال السنوات الأخيرة للنهوض بالقطاع السياحي. مع العلم أن الجزائر انتقلت من المرتبة 123 سنة 2015 إلى المرتبة 118 سنة 2017 وفق مؤشر المساهمة في التوظيف¹ والشكل البياني الآتي يوضح مستوى تطور عدد العمال في قطاع السياحة للسنوات 2014-2015-2016.

الشكل رقم 22: تطور عدد العمال في قطاع السياحة.

تطور عدد العمال في قطاع السياحة



المصدر : وزارة السياحة، مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، فيفري 2018.

¹ خنتار نوال، قلش عبد الله، مرجع سابق، ص. 202 .

حسب تقرير التنافسية للسياحة والسفر العالمي لسنة 2017 أظهرت الجزائر انتعاشا في القطاع السياحي، حيث يوضح التقرير مختلف القيم الخاصة بالتنافسية الكلية لقطاع السياحة بالجزائر، ويقدم تحليل للمؤشرات الفرعية كالبنية التمكينية وسياسة وشروط التمكين، ومؤشر البنية التحتية، وكذا مؤشر المقومات الثقافية والطبيعية.

ومن خلال نفس التقرير، مكانة الجزائر ضمن مؤشر التنافسية الكلية للقطاع السياحي كانت ضعيفة مقارنة مع الدول الأخرى. حيث لم تتجاوز 3.1%، وهذا يرجع إلى مكانة الجزائر وفقا للمؤشرات الفرعية التي يبني على أساسها مؤشر التنافسية الكلية للقطاع السياحي والتي جاءت كالاتي:

1. **مؤشرات البنية التمكينية:** يحتوي هذا المؤشر على بيئة الأعمال، السلامة والأمن، الصحة والنظافة، الموارد البشرية وسوق العمل، الجاهزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. تحصلت الجزائر على قيمة 4.38 في هذا المؤشر مع العلم أن أعلى قيمة في المجموعة (تونس، المغرب ومصر) لم تتجاوز 4.72، وهو ما يعتبر مؤشر إيجابي نسبيا.

2. **مؤشرات سياسة وشروط التمكين:** يتكون هذا المؤشر من أولويات السفر، الانفتاح الدولي، تنافسية الأسعار، الاستدامة البيئية. تحصلت الجزائر على قيمة 3.5 في هذه المجموعة بينما تراوحت قيم الدول الأخرى ما بين 4.15 و 4.45، وهو ما يعكس تدهور تنافسية الأسعار في الجزائر و نقص الانفتاح و مؤشر المحافظة على البيئة.

3. **مؤشرات البنية التحتية:** يشمل هذا المؤشر البنية التحتية للنقل الجوي والبري والبحري، والخدمات السياحية. حصلت الجزائر على قيمة ضعيفة ضمن هذه المجموعة حيث لم تتجاوز 2.24، بينما تراوحت قيم الدول الأخرى (تونس، المغرب ومصر) ما بين 3.03 و 3.33، وهو ما يعبر عن تقهقر وتردي البنية التحتية والخدمات السياحية بالجزائر.

4. **مؤشرات الموارد الطبيعية والثقافية:** يشمل هذا المؤشر الموارد الطبيعية والموارد الثقافية. وقد حصلت الجزائر ضمن هذه المجموعة على قيمة 2.15 بالتفوق على تونس التي حققت قيمة 2.

واقل من المغرب الذي حقق 3.05، وهو ما يعبر عن امتلاك الجزائر لمقومات طبيعية وثقافية تفوق تونس ولكنها تبقى أقل من المغرب ومصر.¹

نستنتج من خلال ما سبق أن الجزائر تتفوق نسبيا في مؤشري الموارد والبيئة التمكينية التي تساعد على دعم السياحة، وتعاني النقص على مستوى مؤشري شروط التمكين والبنية التحتية. وهو معترف به من خلال الدراسات المتاحة حاليا ومن خلال ما تعيشه الجزائر على المستوى السياحي. فالإمكانيات الطبيعية، التاريخية، والثقافية والمورد البشري متاحة حاليا لجعل الجزائر قطب سياحي لكن تبقى الموارد المذكورة مرهونة بشروط التمكين والبنية التحتية التي حاولت جاهدة الجهات المعنية ترجمتها من خلال المخططات قيد الدراسة. ولم تستطع لحد الآن بلوغ الأهداف المنشودة. وهذا يرجع إلى العراقيل المتعددة على جميع المستويات والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في العناصر الموالية من الدراسة.

¹ خنتار نوال، قلش عبد الله، مرجع سابق، ص ص. 202-203.

المبحث الثالث: نحو سياسة عامة لترقية القطاع الخاص السياحي

إن التمعن في قراءة البرامج السياحية السابق ذكرها عموما وبالتركيز على إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في هذه البرامج، تبين لنا وجود نتائج لا يمكن إنكارها حيث استطاعت البرامج الثلاثة منذ سنة 2000 تحقيق مشاريع ملموسة وحقيقية كما تمكنت هذه المشاريع إلى حد ما تحقيق فرص شغل وقد ساهمت في الاقتصاد الوطني حتى ولو كانت المساهمة ضئيلة جدا مقارنة مع إمكانيات الجزائر الهائلة والتي ركزنا عليها كثيرا في هذه الدراسة. ما يجعلنا نتساءل عن الأسباب التي حالت دون تنمية القطاع السياحي. وحسب رأينا يعاني القطاع الخاص السياحي من عدة صعوبات على مستويات عديدة سنتطرق لها في هذا المبحث من الدراسة.

المطلب الأول: تحديات القطاع الخاص السياحي في الجزائر

اتضح لنا جليا من خلال دراستنا أن قطاع السياحة بالجزائر منذ 2000 عرف استثمارات خاصة هامة، بعد الالتزام بالإستراتيجية الجديدة للقطاع والتي تؤكد حسب قراءتنا على وقف الاستثمارات العمومية في بناء الهياكل والإبقاء على دور الدولة فقط في تهيئة المناطق السياحية وتدعيم البنية التحتية، وقد قدر حجم الاستثمار لإزالة العجز في البنى التحتية بغلاف قدره مليار دولار. إلا أن النتائج تبقى ضعيفة مقارنة مع تسخره الدولة من آليات لتطوير القطاع زيادة عن مقومات الجزائر الغنية. وذلك بسبب إغفال هذه الإستراتيجية لبعض النقاط والثغرات ما حال دون تحقيق النتائج المطلوبة منها فبالرغم من محاولات الحكومة الجزائرية لجعل السياحة قطاع ذو أولوية، تبقى صناعة السياحة في الجزائر تقريبا ضعيفة حيث جاء في تقرير مجلس الأسفار والسياحة لسنة 2015 أن الجزائر تحتل المرتبة 132 مابين 140 دولة فيما يخص القدرة التنافسية السياحية.

ويرجع هذا إلى أن الجزائر تعيش لسنوات من النفط والغاز الطبيعي، ما جعل الحكومات السابقة لا تهتم بتطوير القطاعات الأخرى. ومنه، كغيرها من الدول المرتبطة بعائدات المحروقات، لم تعمل الجزائر على تطوير قطاع خاص سياحي نشيط وذا كفاءة تنافسية وهو ما يطلق عليه بلعنة النفط.

والأسباب التي أدت إلى عدم تقدم السياحة وضعفها يمكن تصنيفها كما يلي:

أولا - على مستوى التمويل:

تتميز المشاريع السياحية كما ذكرنا آنفا بعدم المرونة والطابع الموسمي، ما يؤثر سلبا على الرغبة في تمويل الاستثمارات السياحية من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة. كما أن إشكالية انحصار مصادر التمويل بسبب تقلصات نفقات الدعم المالي للحكومة تعد من المشاكل الرئيسية التي تقف كحاجز أمام عملية التنمية السياحية بالإضافة إلى أسباب أخرى نردها فيما يأتي:

- عدم توافق النظام البنكي الجزائري مع حجم الاقتصاد الذي تطمح إليه البلاد حيث وجدنا الكثير من المشاكل على مستوى النظام البنكي حاولنا تلخيصها فيما يأتي:
- الإجراءات الإدارية المعقدة والمدة الطويلة التي تستهلكها دراسة ملفات طلب القرض على مستوى البنوك -العراقيل المالية- ونقص التوعية لدى المسؤولين في البنوك المحلية فيما يخص تفعيل الاتفاقيات على أرض الواقع.
- ضعف طاقة المؤسسات المالية والمصرفية والخدمات التي تقدمها من حيث الجودة والكمية والنوعية¹ وانعدام أنظمة المعلومات الدقيقة وسوء التنسيق بين البنوك.
- اعتماد البنوك على ضمانات كبيرة لمواجهة المخاطر المحتملة قد تعادل مرتين قيمة المشروع.
- البيروقراطية والمحابة في انجاز المعاملات.²
- افتقار المنظومة البنكية إلى مرونة القوانين والإجراءات، والاعتماد على الطرق الكلاسيكية ما تسبب في رداءة الخدمات وتباطؤها.
- عدم وجود وكالات مصرفية خاصة بصرف العملات وعدم ملائمة وسائل الدفع على مستوى البنوك.³

¹ خنتار نوال، قلش عبد الله، مرجع سابق، ص.204.

² قتال جمال، بوخاطب ليلي رشيدة، مرجع سابق، ص.42.

³ خنتار نوال، قلش عبد الله، مرجع سابق، ص.204.

ثانيا: الموارد البشرية والبنى التحتية

تفتقر الجزائر إلى البنى التحتية الكافية لاستقبال الاستثمارات السياحية كالمواصلات والمنشآت القاعدية كالمطارات والموانئ وشبكة الطرقات خاصة في المناطق الجنوبية بالإضافة إلى محدودية الموارد البشرية المؤهلة حيث يحتاج القطاع السياحي إلى عدد كبير جدا من اليد العاملة المتخصصة وذات الكفاءة في الخدمات السياحية، وهو ما تعاني منه الجزائر حيث يسجل القطاع السياحي بالرغم من كل البرامج المطبقة ما يلي:

- نقص في تأهيل ومهنية المورد البشري السياحي في الجزائر .
- غياب الاستقرار والاستمرارية في البرامج والإجراءات بسبب تغير المسؤولين.
- تمركز الاستثمارات السياحية المهمة في المناطق الشمالية مع صعوبة جذب الاستثمارات السياحية في المناطق الأخرى بالرغم من تخفيض الضريبة على الأرباح بنسبة 50% للشركات المقيمة في ولايات ايليزي - تندوف - أدرار - تمنراست لمدة 5 سنوات ابتداء من جانفي 2010 دون باقي المناطق للحث على الاستثمار في هذه المناطق وفك العزلة عنها بمقتضى المادة 06 من قانون المالية لسنة 2010 .

بالإضافة إلى:

- عدم تناسب الأسعار مع مستوى الخدمات الضعيف. والذهنية الريعية* لدى الأفراد والتي يمكن أن تفسر من خلالها النقص والضعف في مستوى الخدمات حيث تسود ذهنية الربح في الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية حيث لا ترتبط الثروة بجودة العمل المنتج. وهو بالضبط ما خلق لدينا ثقافة معادية للنمو في القطاع السياحي كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

* The rentier mentality

حسب الأستاذ سومار عبد القادر في مقاله حول العقلية الريعية وآثارها على السلوكات السياسية: العقلية الريعية هي عكس العقلية الإنتاجية حيث يمثل الربح عمل منعزل لا يرتبط بالظروف وليس حلقة في العملية الإنتاجية وما يرتبط بها من جهد ومخاطر بينما تتميز العقلية الإنتاجية بأن يكون العائد أو المكسب نتيجة لعمل إنساني منظم وكجزء على جهد أو مقابل تحمل المخاطر .

وهذا يرجع إلى أنه في الاقتصاد الريعي تعتمد الدولة على مصدر واحد للدخل، غالبا ما يكون هذا المصدر طبيعيا ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية. أي أن الدخل لا يتولد نتيجة عمل يقدم قيمة مضافة كالصنيع مثلا أو التجارة أو تقديم خدمات كما هو الحال بالنسبة للسياحة.¹

ضعف الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري ونقص الوعي السياحي لديه من بين أهم التحديات التي تحول دون تطور السياحة في المجتمع. لأن السياحة مازالت تشكل الكثير من المعاني غير المرغوب فيها لدى الأشخاص الذين لهم ارتباطات مباشرة مع السياح، ومنه فإن ثقافة المجتمع الجزائري في الوسط الاجتماعي والسياسي تعتبر أداة لعرقلة نشر الثقافة السياحية.²

ثالثا - الإطار المؤسسي والقانوني:

تؤثر التشريعات القانونية والتنظيم المؤسسي في أي دولة على القطاع السياحي، فبقدر مرونة التشريعات والانسجام بين المؤسسات، تكون المشاريع السياحية أكثر نجاعة وبقدر أقل من العراقيل والتعقيدات التي تكبح الاستثمارات السياحية. وقد لاحظنا من خلال دراستنا أن المشرع الجزائري برغم ما جاء به من تشريعات وقوانين ينظم بها القطاع الخاص السياحي إلا أنه لم يعالجه وفقا للمعايير الدولية، وتتجسد أهم الصعوبات المؤسسية والقانونية في الجزائر فيما يأتي:

أ - من حيث المؤسسات:

- تنظيم الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية في مجال السياحة معقد بشكل خاص. ويتجلى هذا التعقيد بطريقتين، من ناحية، في تعددية الجهات الفاعلة التي تتدخل، ومن ناحية أخرى، في توزيع الاختصاصات بين هؤلاء الفاعلين.
- ضعف طاقات الإيواء والفندقة، وتردي جودتها مع ارتفاع الأسعار، حيث 10% من الفنادق تستجيب إلى المعايير الدولية.³

¹ كنعان حمة غريب عبد الله، "أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي"، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 03، (أوت 2017)، ص.599.

² بن سهلة ثاني توفيق، أثر المنظومة البنكية في الجزائر على ترقية الاستثمار في القطاع السياحي، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015-2016)، ص.47.

³ خنتار نوال، قلش عبد الله، مرجع سابق، ص. 203.

- ضعف البنى التحتية بالإضافة إلى ضعف وهشاشة أداء النقل الجوي والبحري وخدمات الإطعام دون المستوى.
- العراقيل الإدارية والإجراءات البيروقراطية الطويلة والبطيئة المتعلقة ببدء النشاط، تسجيل الملكية والحصول على الائتمان... الخ، بالإضافة إلى صعوبة فهم الموظفين في الدولة لتفاصيل طلب المستثمر.
- الفساد الإداري وما ينتج عنه من سلوكات سلبية تكبح الاستثمار على غرار: المحسوبية، الرشوة والوساطات.. الخ.

ب- من حيث القوانين:

- تعدد القوانين والأنظمة والتعديلات والتغييرات المتتالية على مستوى النصوص القانونية.
- غموض بعض النصوص القانونية ما يسمح بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة من منطقة إلى أخرى.
- الغموض في القوانين التي تحكم نسبة الضرائب.

رابعا - مشاكل العقار السياحي:

يعتبر العقار السياحي من أهم صور العقار الموجه للاستثمار لكونه من الركائز الأساسية للحركة الاقتصادية وتدعيم خزينة الدولة بالعملة الوطنية والصعبة¹، وفي نفس الوقت يعد توفر وتنظيم العقار السياحي من أكبر التحديات أمام القطاع الخاص باعتباره محددًا أساسيًا لإنجاح الاستثمارات السياحية الداخلية أو الخارجية، ونظرا لارتباطه بإشكالية الملكية وكيفية الانتفاع منها والتصرف بها، حيث لاحظنا أن ما على أرض الواقع يتعارض مع الأهداف المحددة في الإجراءات القانونية والتنظيمية والتقنية، وأن الواقع أيضا يبقى بعيد جدا عن ترجمة الاهتمامات العامة والإجمالية المتعلقة بقانون الأراضي العامة والتخطيط العمراني في إطار التهيئة السياحية. حيث غالبا ما يصطدم المستثمر بمشكل تعدد ملكية نفس الوعاء

¹ محميد حميد، "حماية العقار السياحي في التشريع الجزائري"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 05، (2018)، ص. 310 .

العقاري بالإضافة إلى ارتفاع أسعار العقار مقارنة بالدول المجاورة حيث يكلف اقتناء العقار لإقامة مشروع سياحي في الجزائري ما يقارب 20% إلى 30% من رأس المال.¹

يواجه العقار السياحي في الجزائر العديد من المشكلات الأخرى سنلخصها فيما يلي:

- الانقطاع الملاحظ في مجال متابعة وإتمام المشروع الإجمالي للتوسع السياحي.
- عدم وجود الآليات والأدوات المختصة في تسيير العقار السياحي.
- تراجع مساحات مناطق التوسع السياحي نظرا للتدهور الحاصل في المواقع السياحية وعدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية هذه المناطق، حيث تعاني الكثير من المناطق المحمية قانونيا والمخصصة للقطاع السياحي من الاستحواذ عليها واستغلالها لأغراض غير سياحية ما أدى إلى تدهور إمكانياتها السياحية بالإضافة إلى عدة تضاربات من احتلال المباني الصناعية، تدهور وهجمات متعددة، كتهب الرمال، والتلوث لقربها من محطات تطهير المياه والنفايات الصناعية، تقاطع الخطوط الكهربائية عالية الضغط، ضعف الهندسة الإدارية، واختلاط الأدوار بين القطاع والجهات الفاعلة الأخرى.
- انتشار البناءات غير المرخصة بمناطق التوسع السياحي وعدم توفر السلطات المحلية على هيئة لمسح الأراضي المتوفرة على مستوى الولايات، ما يؤدي إلى ظهور نزاعات خاصة في حالة ظهور المالكين الحقيقيين بعد منح الأراضي من طرف السلطات المحلية، مع العلم أن البنك يشترط ضمانات كسند الملكية قبل منحه لأي قرض.²
- ضعف قواعد العمران وتدهور الموارد الطبيعية ما أدى إلى تغيير الموارد عن طبيعتها السياحية³

1 مجبونة مسعود، معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر (الملتقى العلمي الثامن حول: تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر، دراسة حالة بعض الدول العربية والإسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاد، يومي 19 و 20 ديسمبر 2009، الجزائر)، ص. 11 .

2 بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل، " أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي"، مجلة الباحث، العدد 05، (2007)، الجزائر، ص. 66 .

3 بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل، مرجع سابق، ص. 61 .

• تفشي ظواهر الرشوة والسمسة والمضاربة وزيادة على ما خلفه تداخل السياسات الاقتصادية والمخططات التنموية الماضية مع بعضها البعض وما نشأ عنها من منشآت ضخمة والتي بقيت غير مستغلة ما أدى إلى اهترائها وسرقتها¹.

• عدم مرونة المنظومة التشريعية فيما يخص العقار السياحي وطول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح القرار باستغلال العقار حيث تستغرق أحيانا مدة سنة كاملة². وحسب تقرير المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال في سنة 2016 احتلت الجزائر المراتب الأخيرة عربيا كأكثر الدول تعقيدا لإجراءات تسجيل الملكية من حيث عدد الإجراءات التي وصلت إلى 10، وكذا من حيث الوقت المستغرق والمقدر بـ 55 يوم، بينما يستغرق في الإمارات مثلا يومين فقط³.

بالإضافة إلى:

• مشكل المطابقة لمعايير الفندقية للبناء والعمران .

• ضعف الترويج لوجهة الجزائر حيث لا يأتي السياح والمستثمرون الخواص للجزائر لأنه لا يوجد ترويج للجزائر في الخارج، ولأن صورة الجزائر في الخارج ترتبط بالإرهاب، العشرية السوداء وقضايا الأمن والتخلف في معظم المناطق السياحية وخاصة عبر الطرق والمناطق الجبلية والغابية. بالإضافة إلى التغيير في السياسات والتوجهات الاقتصادية والسياسية، وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمار والتجارة الخارجية⁴.

يرجع هذا إلى افتقار الحكومة الجزائرية لحد الآن إلى إستراتيجية تواصل واضحة، ولا تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي للترويج للسياحة الوطنية كوجهة ونادرا ما يتم تحديث المواقع الالكترونية الخاصة بالقطاع السياحي (الوزارة، المؤسسات)، مع العلم أنه سنة 2018 فقط لأول مرة تم إطلاق موقع الكتروني لترقية الوجهة الجزائرية **SIYAHA** وذلك حسب المعلومات التي أدلى بها السيد "محمد زبير سفيان".

¹ خالد كواش، "مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 01 2004، ص. 226.

² بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل، مرجع سابق، ص. 66 .

³ سعاد شعبانية، حكيمة حليمي، مرجع سابق، ص. 346.

⁴ خنتار نوال، قلش عبد الله، مرجع سابق، ص. 204.

كما أن القطاع الخاص في الجزائر يعاني من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكنه من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عنه عدم إدراك الخواص الوطنيين أو الأجانب لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع.¹

وهنا علينا الإشارة أنه يجب طمأننة السياح حول وجهتهم وتقديم كل المعلومات حول مجال السياحة وهو ما يعتبر أمر حيوي في هذا النشاط بالتحديد. ولذلك نجد أن وسائل التواصل الاجتماعي تلعب اليوم دور مهم في بناء الصور والترويج لها. حيث تستخدم حكومات الدول السياحية حسابات ووسائل التواصل الاجتماعي للترويج.

ضف إلى ذلك معاناة وكالات السياحة والأسفار في الجزائر من غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق، والتكيف مع الطرق العصرية للتسيير، والتأقلم مع السوق الدولية للسياحة، و غياب مخطط للتكوين المستمر وعدم وجود تنظيم لهذه الوكالات.²

• الافتقار إلى رؤية بعيدة المدى "طويلة الأجل":

بالرغم من مشاريع التنمية السياحية المحققة التي تطرقنا إليها والتي انطلقت منذ سنة 2000 حتى سنة 2025 لاحقا. إلا أننا نلاحظ من خلال النتائج التي لمسناها من خلال دراستنا أن الإجراءات التي جاءت بها البرامج تبقى نصفية وغير كافية لترقية القطاع والنهوض به، لماذا وصفناها بالنصفية؟ سنحاول فيما يلي الإجابة عن هذا التساؤل:

• لأنه بدون أسعار النقل الجوي التنافسية والترويج للوجهة وتسيير العقبات والإجراءات الإدارية للحصول على تأشيرة الجزائر، لن تستطيع البرامج أن تحل مشاكل تأخر القطاع السياحي عموما والقطاع الخاص السياحي بالجزائر.

• كذلك عدم التنسيق بين الوزارات يعيق القطاع السياحي لأن السياحة قطاع أفقي وتتوقف سيرورته على الكثير من القطاعات الأخرى.

• الافتقار إلى التجربة العالمية .

¹ عبد الحفيظ عيسى، مرجع سابق، ص.178.

² المرجع نفسه ، ص. 203.

- عدم الاستقرار السياسي، ضعف الاقتصاد وتدني العملة الوطنية .
 - القطاع الخاص السياحي المتوفر حاليا أغلبه غير متخصص.
 - تدمير الصناعة التقليدية، واندثار العادات والتقاليد تحت وطأة العولمة والتفشي السلبي لوسائل الإعلام والاتصال.
 - ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر ووجود قطاع عام ضمن هرم اقتصادي مرهق يمنعه من الحركة ومن اتخاذ القرارات المستقلة وقطاع خاص ضعيف، يفتقد المرونة والديناميكية اللازمتين للنهوض بالقطاع السياحي، ما يؤثر سلبيا على الكفاءة في توزيع الفرص الاستثمارية وعلى فعالية خطط التنمية السياحية.
- ويمكننا القول أن كثرة الإجراءات والتعقيدات الإدارية ساهمت في بروز وتفشي ظاهرة الفساد الإداري، حيث تدفع المستثمر للبحث عن طرق غير قانونية كالمحسوبية والرشوة لقضاء، لتخطي أو لتسهيل الإجراءات الإدارية الطويلة والبطيئة والحصول على المشروع. ما أدى إلى نقص الإقبال على الاستثمار السياحي كنتيجة لانعدام المنافسة والعدل والشفافية على مستوى إبرام الصفقات والعقود.¹
- ومنه، فإن الجزائر لحد الآن ليست منافس سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي بسبب الفساد، ضعف الهياكل والتمويل، مشاكل العقار السياحي وضعف مخصصات الترويج والتسويق بالمقارنة مع دول الإقليم تونس والمغرب.

¹ بلوج بولعيد، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، (دون سنة نشر)، ص. 71

المطلب الثاني: مستقبل وآفاق القطاع الخاص في السياحة الجزائرية

نلاحظ من خلال الدراسة أن الجزائر لطالما تعاملت مع القطاع السياحي كحل قصير الأجل للآزمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط (1989-2014) حيث تصيح وزارة السياحة من أولويات الحكومة فقط في الأوقات الصعبة اقتصاديا.

ان تراجع أسعار البترول هو ما أدى بالحاجة إلى تنويع الاقتصاد خارج المحروقات، فللجزائر ثروات طبيعية، ثقافية وتاريخية تجعل منها وجهة سياحية متكاملة إلا أنه أثناء العشرية السوداء 1990 توقفت الحكومة عن تطوير صناعة السياحة. حيث تجاهلت الجزائر السياحة لسنوات وبقيت مرتبطة بالمحروقات فقط.

اليوم مناخ الأعمال بالجزائر هو أكثر جاذبية لتطوير القطاع السياحي والحكومة أطلقت مشاريع مهمة لتطوير القطاع. وحسب السيد خلاف مستشار بوزارة السياحة سنة 2015 فإن وزارة السياحة منذ سنة 2000 من أهم 05 قطاعات أولوية حسب الحكومة.

بناء على التحديات السابق ذكرها في المطلب الأول من هذا المبحث، علينا البحث عن آفاق مستقبل القطاع الخاص السياحي في الجزائر، حيث يمكن القول أن التحديات السابقة تدفعنا إلى ضرورة التنقيب عن فكر تنموي جديد وتحسين دور القطاع الخاص في ترقية السياحة الوطنية.

مع أنه لا يمكن الإنكار بأن البرامج المسطرة من قبل الهيئات المعنية برامج طموحة لكنها تحتاج إلى تطوير وإلى الكثير من الإمكانيات المالية والبشرية لتجسيدها على أرض الواقع.

حيث يمكن للدولة أن تعالج العوامل التي ساهمت في إضعاف القطاع السياحي عموما والاستثمار السياحي الخاص من خلال توفير بيئة استثمارية أكثر تشجيعا مما ورد في "السياسات السياحية 2000-2025" حيث تكون الأنظمة القانونية أكثر وضوحا وشفافية، زيادة عن تحسين البنية التحتية في القطاعات الأخرى خاصة النقل وتوفير المعلومات التي تساعد المستثمر الخاص على اتخاذ القرار .

وقد حاولنا في هذا المطلب وضع بعض الاقتراحات بما يتناسب مع التحديات التي تم طرحها في العنصر السابق:

أولا - على مستوى التمويل:

- اعتماد نماذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص:

يحظى موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص عموما باهتمام متزايد، حيث تبين أن الكفاءة المنشودة في إدارة أنشطة المجتمع وبرامجه الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على الجمع بين مزايا كل من القطاعين العام والخاص، فمن الصعب تحقيق الأهداف التنموية التطويرية بالممارسة المنفردة حيث أصبح من الضروري تطوير التنظيمات التشاركية كونها هدفا استراتيجيا تسعى إليه كل الدول، خاصة، المتقدمة منها. وتتجسد الشراكات من خلال تطوير البنى المؤسسية والأنظمة والتشريعات اللازمة.

وتعرف الشراكة بين القطاع العام والخاص بأنها: تمثل احتكارا وسطا بين احتكار القطاع العام والخاص، يسعى إلى تحقيق أفضل تكامل بين القطاعين.¹ أي بمعنى نشاط مشترك ينفذه أعضاء القطاعين العام والخاص في مجال اقتصادي لتحقيق منافع مشتركة لكليهما.

المقصود هنا، هو الأخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود تعاون ما بين المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص. يتم على أساسه، تحقيق الشراكات العامة-الخاصة في القطاع السياحي. بإيجاد طرق جديدة تكفل التعاون المفيد بين القطاعين من خلال دراسة واعية للأهداف المطلوب تحقيقها من خلال هذه الشراكات. حيث يتم توسيع مجالات إشراك القطاع الخاص.

إن الشراكة ليست إلغاء لدور الدولة وإنما هو تغيير في شكل هذا الدور، وهذا الدور الجديد لا يعني تخليها عن مواجهة تحديات التنمية بل تأكيد على دور مختلف للدولة في تحقيق التنمية ذلك بتوفير المناخ المناسب للقطاع الخاص في تأدية عمله على أحسن وجه من خلال الوظيفة التشريعية والتنظيمية ووظيفة تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

¹ أيمن محمد فريجات، " معوقات تطبيق الشراكة بين القطاع العام والخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص"، مجلة الاقتصاد والتنمية - مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد الأول (جانفي 2013)، ص. 29 .

فتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في عملية التنمية السياحية يسهم في تحقيق المشروع التنموي المنشود في وقت أقل، على غرار بعض الدول النامية الناجحة في جنوب شرق آسيا (الفلبين، اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، كوريا الجنوبية) حيث عمل القطاع الخاص والعام معا في إطار خطط تنموية للوصول إلى مستوى متقدم من التنمية.¹

وهذا ما يتطلب الإجراءات الآتية:

- توسيع نطاق أساليب إشراك القطاع الخاص في القانون الجزائري وتوسيع نطاق الشراكة لجلب رؤوس الأموال للاستثمار في قطاعات البنية التحتية للسياحة والاستفادة خاصة من التكنولوجيا المتقدمة التي تقدمها الشركات العالمية الكبرى في مجالات اختصاصها، وكذلك الاستفادة من الخبرات في مجال إدارة وتسيير الفنادق. وذلك نظرا لأهمية البنى التحتية حيث تسعى الدول للخصوصية التي كان لها الفضل في تخفيف مسؤولية الدولة التي كانت تمتلك مشاريع المرافق الأساسية وتنفق على إقامتها كما تتولى إدارتها وتشغيلها وكانت تمثل لها عبئا ماليا كبيرا فتتحمل الديون الداخلية والخارجية لتوفير التمويل اللازم، وبمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ هذه المشاريع وإدارتها وتشغيلها استطاعت أن تخفف أعباءها المالية والإدارية وتنفق للأعباء الأخرى الرئيسية والهامة.
- توفير آليات الرقابة والمتابعة الفعالة للعلاقة بين الطرفين ومتابعة الأخطاء والتجاوزات المكتشفة وحلها جذريا لمنع تكرار حدوثها.
- العمل على تكريس الشفافية الاقتصادية بتوسيع قاعدة المشاركة في النقاش وصنع القرار بين طرفي الشراكة.
- التذكير بأولوية الرؤية المشتركة والصحيحة لأهداف الشراكة بين القطاعين، وضرورة توحيد الفكر والرؤية لغايات تحقيق التوافق وتحدد الأهداف.

¹ مكيد علي، خليفة أحلام، مرجع سابق، ص. 168 .

- التطوير المستمر لصيغ الشراكة، حيث لا يمكن حصر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في صيغة واحدة جامدة. بل لابد من تطويرها بتطور المستجدات ليستمر نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص.¹
- إستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف، مستقرة باستقرار المؤسسات بحيث لا تتأثر بتعاقب الحكومات وبالمسؤولين.
- استكمال الأطر القانونية والمؤسسية خاصة فيما يتعلق بالجوانب المالية والمصرفية الكفيلة بإنجاح الاستثمار الخاص في السياحة، ورفع كافة الحواجز والقيود البيروقراطية²، بمعنى التخفيف من اللوائح التنظيمية والإجراءات البيروقراطية على مستوى المؤسسات المالية، لأن جمود وصرامة اللوائح التنظيمية يساهم في التأثير السلبي على مكانة القطاع الخاص في القطاع السياحي، ويقف عائقاً أمام جهود تعزيز مكانته ودوره في تحقيق التنمية.
- توفير التمويل لتحقيق الاستثمارات كأهم إستراتيجية لتطوير القطاع الخاص من خلال العمل على وضع الآليات التي تسمح بتوفير التمويل الذي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخاص السياحي.
- التحلي بمرونة أكثر في إجراءات التمويل للمشاريع الصغيرة من طرف البنوك المتعاقدة مع وزارة السياحة (تم ذكرها سابقاً)، حيث لابد من العمل على تأجيل آجال الدفع أو تخفيض الفوائد بما يضمن لهذه المشاريع الحصول على السيولة الكافية لتطوير أنشطتها الاستثمارية خصوصاً وأن القطاع السياحي يتطلب مدة طويلة من النشاط للبدء في تحقيق الأرباح .
- إنشاء صندوق لتوفير رأسمال ابتدائي، وتمويل ميسر وضمانات قروض للقطاع الخاص السياحي بهدف توسيع أنشطته، وإنشاء مؤسسات جديدة، وزيادة القدرة التنافسية وتعزيز الابتكار.
- خلق برنامج وطني للابتكار والتنافسية السياحية يتمحور حول دعم محدد للمقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة.

¹ أيمن محمد فريجات، مرجع سابق، ص.35.

² عيسى نجيمي، بلقاسم تويزة، "أهمية اعتماد الشراكة بين القطاع العام والخاص في الفكر التنموي الجديد مع التركيز على التجربة التونسية"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني (ديسمبر 2017)، ص. 47 .

ثانياً-على مستوى الإطار القانوني والمؤسساتي :

من الضروري إعادة النظر في الإطار القانوني والمؤسساتي للقطاع السياحي لأنه لا يزال غير ملائم وهو ما يعكس تعاقب التشريعات التي يلغى بعضها بعضاً من جهة وقصور المؤسسات، تعددها وتداخل صلاحياتها من جهة أخرى. وبناء عليه، فإنه من أهم العوامل المساعدة على تعزيز مكانة القطاع الخاص في السياحة هو العمل على الحد من اللوائح التنظيمية والقوانين والتقليص من عدد المؤسسات¹ قصد تحرير المبادرة الفردية وتمكين ذوي الموهبة والأفكار الجديدة من دخول ميدان الأعمال وتطوير أنشطتهم. بالإضافة إلى:

- تعزيز استقرار البناء المؤسسي للسياحة وتحديث أجهزة الإدارة السياحية وتزويدها بالكفاءات والمهارات التخصصية واستكمال إصدار وتحديث منظومة التشريعات السياحية.
- تكييف الإطار التنظيمي مع سياسة بيئة الاستثمار بما يضمن المشاركة الفعالة للقطاع الخاص.
- فتح المجال للابتكار ونقل التكنولوجيا لتحسين مناخ الاستثمار والقدرة التنافسية ونظم مراقبة الجودة ونهج الأسواق الدولية.
- العمل على بناء ثقة المستثمرين وإعطاء دفعة قوية للمشروعات الكبرى التي تندرج في إطار رؤية 2025. وبموازاة ذلك، وضع تحفيز أكثر لدعم الاستثمار السياحي، وتوجيهه نحو المناطق الأقل نمواً، وكذا نحو فرص جديدة للتنمية.
- نشر المعلومات عبر المؤسسات المعنية بتطوير القطاع السياحي عن طريق انجاز نظام وطني للمعلومات السياحية لتفادي تضارب المعطيات والإحصائيات وتسهيل مهمة المستثمر في اتخاذ القرار الأنسب أو خلق خلية تواصل مباشرة بين مسؤولي القطاع السياحي سواء في الوزارة أو في المديرية المحلية والناشطين في القطاع السياحي عن طريق لغة حوار مباشر من خلال طرح المشاكل أولاً ثم التجاوزات والتهاون الحاصل في القطاع السياحي بهدف وضع اليد على موضع الخلل، والمساعدة على العمل أكثر بهدف تحسين وتطوير القطاع بكل شفافية.

¹ مكيد علي، خليفة أحلام، مرجع سابق ، ص.167.

• إعادة النظر في القاعدة (51/49) في حالة الاستثمار في الفروع غير الإستراتيجية والسيادية للدولة مع إدخال معايير أكثر موضوعية كتوازن العملة والاستفادة من التكنولوجيا وبالحفاظ على مبدأ الشراكة رابح-رابح.¹

• إيجاد قاعدة للشراكة الوطنية بين القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات المدنية للمجتمع المحلي وتطوير أكثر لوكالات السياحة والأسفار عن طريق رفع مستوى التنسيق والتكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

• تخصيص استثمارات كافية لترقية البنى التحتية الضرورية ووسائل النقل، ووضع استراتيجيات محددة لدعم الخدمات الجوية وزيادة جاذبية المناطق السياحية.

ثالثا - على مستوى العقار السياحي:

بما أن مناطق التوسع السياحي عامل أساسي في قطاع السياحة لجلب واستقرار المستثمرين وتعتبر إشكالية العقار السياحي من أهم العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب في الجزائر، وذلك بسبب تعقد إجراءات الحصول عليها من جهة وارتفاع الأسعار من جهة أخرى فإن لا بد من تعزيز الجهود ومراجعة موضوع العقار السياحي في الجزائر بهدف تمكين المستثمرين من انجاز مشاريعهم دون عراقيل، من خلال التدابير التنظيمية والتشريعية من خلال ما يلي :

• استرجاع العقار السياحي وتخصيص مواقع للقطاع الخاص لإقامة منتزهات ومخيمات صيفية حتى لا يقتصر نشاط القطاع الخاص السياحي على إنشاء الفنادق ووكالات السفر مع العمل على إيجاد نشاطات مبتكرة تساهم في تنشيط السياحة في الجزائر.

• إعادة تخطيط الحركة والمرور في الولايات السياحية ورفع مستوى البنية التحتية في مناطق التوسع السياحي لجذب الاستثمارات الخاصة.

• تهيئة مناطق سياحية جديدة واعدة لمواكبة متطلبات الأنماط المختلفة للنشاط السياحي من خلال تحقيق تخطيط سياحي مستدام للموارد والإمكانيات السياحية والبيئية والطبيعية وحمايتها من السطو والهدر والاستخدام الجائر وتهديدات التلوث والتغيرات المناخية.

¹ سعاد شعابين، حكيمة حليمي، مرجع سابق، ص. 349.

- الحفاظ على الموارد والأصول السياحية الحضارية التاريخية والموروث الثقافي، وصيانتها والحفاظ على جاذبيتها واستدامتها، وإشراك ومساعدة المجتمعات المحلية في المساهمة والاستفادة من التنمية السياحية.
- إنشاء جمعيات تعمل على التوعية ونشر الثقافة القانونية لدى الأفراد للحفاظ على مكانة العقار السياحي.
- تحفيز وزيادة الاستثمارات في القطاع السياحي بما يتوافق وزيادة أعداد السياح من خلال توفير خدمات البنية التحتية والمرافق العامة في المناطق السياحية المستهدفة تنميتها وتقديم مزيد من التسهيلات لتحسين عرض المنتج السياحي بما يحقق تحفيز الطلب السياحي للدولة.
- توسيع صلاحيات واختصاصات المؤسسات المعنية بتنظيم وتسيير العقار السياحي لتصبح أكثر فعالية للنهوض بقطاع السياحة.¹

رابعاً - على مستوى الموارد البشرية :

السياحة من أكثر القطاعات حاجة إلى المورد البشري المؤهل، وهو ما يستدعي تعزيز المهارات التي يتطلبها النشاط السياحي كتعلم اللغات ومواكبة التطور التكنولوجي من خلال البرامج التكوينية والتدريبية بالتعاون بين الجامعات والمعاهد من خلال:

- دعم التكوين وتأهيل الكوادر ذات الكفاءة للنهوض بالقطاع السياحي كقطاع واعد في الجزائر إذا ما تم استغلال كل الظروف والمقومات الموجودة حالياً، والعمل على تكوين المورد البشري المؤهل والمكون لأنه هو الأساس في تحسين نمط التسيير بإنشاء مراكز للتميز في التكوين في كل منطقة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان ملائمة التكوين مع متطلبات سوق العمل.
- التدريب من أجل تنمية روح المبادرة لدى الشباب.
- العمل على استفادة أبناء المجتمعات المحلية البسيطة للمناطق السياحية بمساعدتهم على خلق مشاريع صغيرة كعنصر فاعل في العملية السياحية بتقديم معظم الخدمات من طعام وشراب في محيط المناطق

¹ محديد حميد، مرجع سابق، ص. 311.

الأثرية، الثقافية، أو الترفيهية.. للاستفادة المادية من فعاليات النشاط السياحي من جهة وإدماج هذه الفئة في مجال التراث والثقافة من أجل المحافظة على البيئة وكل ما هو تقليدي وعريق من جهة أخرى بمعنى تطبيق السياحة المستدامة.

▪ التوجه نحو إقامة بعض الفعاليات المحلية والعربية (ويقصد هنا بالفعاليات التظاهرات الثقافية والفنية خاصة) في المناطق ذات الخصوصية التاريخية والحضارية " تيبازة، جميلة، تيمقاد " لتنشيط العملية السياحية وزيادة إقبال الجماهير ما يزيد من فرصة الإطلاع على الحضارات التي مرت من الجزائر، مع مراعاة الاختيار الدقيق لنوعية الفعاليات المقدمة والتي لا تنقص من قيمة المناطق التاريخية ولا تضر بجمالها وتخدم سكان المنطقة السياحية في نفس الوقت.

▪ إطلاق حملات دعائية عبر القنوات المختلفة على غرار حملة "اعرف بلادك".

▪ تشجيع برنامج السياحة الداخلية "بلادي" الذي من شأنه أن يساعد على تلبية تطلعات الجزائريين من خلال تقديم منتج مناسب.

▪ ضرورة التركيز على التراكمات الإيديولوجية والثقافية التي مرت بها الجزائر سواء تعلقت بالمجتمع أو بالمؤسسة الاقتصادية ذلك لأنه ليس من اليسير التحول من اقتصاد مرتكز على المؤسسات العمومية إلى اقتصاد قائم على القطاع الخاص، فتقافة التعامل في الأسواق المالية مثلا غائبة في المجتمع الجزائري كما أن أساليب التسيير القديمة لازالت تلقي بظلالها على ثقافة المؤسسة وتسييرها وعلى ثقافة المستثمر الجزائري بشكل عام.

• العمل على زيادة الوعي في المجتمع الجزائري بأهمية السياحة اقتصاديا وكيفية التعامل والاهتمام بالسائح وخدمته، وكذلك من أجل تعزيز الاندماج الوطني والتعريف بالجزائر.

• إيجاد وسيلة لتنمية ثقافة تتوافق مع التوجه الجديد للجزائر تقوم على أساس تقبل الآخر والترحيب بالتنوع، الاختلاف والتفاعل الإيجابي مع الأجانب.

- وضع خطة إستراتيجية خاصة بالتسويق السياحي بتفعيل تكنولوجيا الإعلام والاتصال في السياحة الجزائرية حيث يتم من خلالها بيع المنتج السياحي وترويجه عبر الانترنت، مما يزيد في حدة المنافسة بين الفاعلين في النشاط السياحي لمحاولة اكتساب آخر التكنولوجيا والتطبيقات خاصة بين المرشدين السياحيين والوكالات السياحية وهيكل الإيواء كالفنادق ووسائل الإيواء الأخرى.¹

¹ السعيد بن لخضر، صورية شنبي، "الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتحقيق السياحة الرقمية وواقعها في السياحة الجزائرية"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 02 (2018)، ص.243.

خلاصة واستنتاجات

نستنتج من خلال هذا الفصل أنه وفي ظل اليسرة المالية والاستقرار الأمني منذ سنة 2000 حاولت الجزائر إعطاء قيمة حقيقية للقطاع السياحي من خلال البرامج الثلاثة ابتداء من مخطط عمل تطوير السياسة السياحية آفاق 2010، وخطة التنمية السياحية 2013- وصولاً إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 والتي عملت من خلالها على فتح المجال أمام الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي والشروع في خصوصية القطاع بخلق مؤسسات ووضع ترسانة من القوانين المشجعة للاستثمار على غرار التسهيلات المالية، الإعفاءات الجبائية.

ما أدى إلى نتائج ضعيفة في المخططين الأول والثاني إلى نتائج إيجابية في المخطط الأخير مع بقائها غير كافية مقارنة ما تملكه الجزائر من إمكانيات. ما يفرض رفع التحديات لتكريس مكانة القطاع الخاص السياحي كرافعة للتنمية السياحية الشاملة والمستدامة التي تطرقنا إليها في الفصل الأول من دراستنا من جهة، وضرورة تعبئة كافة الأطراف على مستوى التمويل، والتوفيق بين متطلبات التنمية السياحية من جانبها الاقتصادي، والحفاظ على التراث وتثمينه من جهة أخرى. بالإضافة إلى تعزيز تنافسية القطاع السياحي، ومواكبة التحولات التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي (التأثير الرقمي، التحولات الكبرى للقطاع وظهور مهن جديدة).

كل ما سبق يستدعي ضرورة التغلب على مشاكل القطاع السياحي دون تجاهل أو إهمال دور القطاعات الأخرى المتداخلة معه (قطاع الأشغال العمومية، الصحة، الثقافة والصناعة التقليدية، الجماعات المحلية لتحريك الأنشطة المرتبطة بالسياحة كالنقل، الإطعام والإيواء.. الخ) والتي تحتاج بدورها إلى إصلاحات شاملة وعامة لضمان تحقيق التنوع والإقلاع الاقتصادي المنشود.

الخاتمة

نستنتج من خلال دراستنا أن السياحة قطاع ذو طابع اقتصادي واجتماعي، إنساني يعتمد على الموارد المتنوعة للدولة من المقومات الطبيعية والحضارية وصولاً إلى المنشآت الخدمية بكل أنواعها بالاعتماد على العمالة والموارد البشرية ذات الكفاءة العالية حيث تتميز السياحة بتداخل الخدمات ما بين ثقافية، اجتماعية وبيئية.

كما يعتبر القطاع السياحي نشاطاً مهماً للنمو الاقتصادي، فهو يولد فرص عمل كثيرة، ويمكن له أن يحرك قطاعات اقتصادية أخرى - خصوصاً الأشغال العمومية، النقل، الزراعة والخدمات - من خلال الروابط التي يقيمها معها. ولا تقل أهمية عن ذلك مدى قدرة القطاع السياحي على الحد من التسرب المالي من الاقتصاد المحلي إلى أدنى حد حين يوفر إمكانية السياحة الداخلية بدلاً عن تصدير السياح الوطنيين إلى الخارج، كما ينظر إلى السياحة الدولية اليوم على أنها مصدر رئيسي جديد للعملة الأجنبية يمكن أن يساهم مساهمة حاسمة في تعادل ميزان المدفوعات وفي استقرار الاقتصاد الكلي.

ضاف إلى أن السياحة اليوم لا يمكن مقارنتها بأي نشاط آخر فهي عبارة عن مجموعة من الخدمات (النقل، السكن، الطعام، والترفيه...) تقوم أساساً على صفات، ومهارات ومؤهلات الموارد البشرية. وفي نفس الوقت تعتبر السياحة أداة لمحاربة الفقر باعتبارها صناعة مرنة قادرة على خلق مناصب الشغل ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة بما أنها مورد مالي غير ناضب، زيادة على قدرتها في تعزيز الإنتاج الثقافي والإبداع والرفع من كفاءة العنصر البشري.

ما يفسر ضرورة تعاون القطاعين العام والخاص ضمن النشاط السياحي في إطار علاقة تكامل حيث تتكفل الدولة بتهيئة الأرضية المناسبة للقطاع الخاص والتي تسمح له بالاستثمار نظراً لأهمية الدور المحوري لهذا الأخير في الدول النامية والمتطورة على حد سواء. مع العلم أنه في الجزائر كان الاهتمام بالقطاع الخاص في البداية من منطلق الإصلاح الاقتصادي وتقليص دور القطاع العام في الاستثمار لضعف قدرة هذه الأخيرة على توفير مناصب الشغل. وهو ما يؤكد الفرضية الأولى من الدراسة:

يبقى القطاع العام ضعيفاً دون تجنيد القطاع الخاص في مجال السياحة ما يجعل العلاقة بينهما علاقة تكامل.

الجزائر من الدول الكبرى التي تزخر بطبيعة جذابة وبكم هائل من المقومات السياحية الأخرى على جميع المستويات الثقافية، التاريخية والإنسانية بحكم تاريخها العريق والحضارات التي مرت عليها. والكثير من المعالم العريقة في الجزائر مصنفة ضمن التراث الإنساني العالمي.

وعلى ضوء ما ذكرناه، فإن الجزائر ابتدأت بعد الاستقلال مباشرة بانجاز أكبر المركبات السياحية والمؤسسات الفندقية بمقتضى مخطط 1966 والتي كانت موجهة نحو السياحة الدولية التي تتطلب هياكل ممتازة وإهمال السياحة الداخلية ما نعتبره أول تعثر للسياحة الجزائرية لأن الإمكانيات التي كانت تمتلكها الجزائر في تلك الفترة لا تتوافق مع ما تتطلبه السياحة الدولية المتطلبة من جهة، ولأن المركبات السياحية الكبرى التي تم بناؤها آنذاك لا تخدم الفئة المستهدفة من السياح (الأوروبيون) بصفتهم يبحثون عن مناطق بعيدة عن الضوضاء والضجيج الحضري من جهة أخرى. مع العلم أن السياحة في هذه الفترة لم تكن من الأولويات في التنمية الاقتصادية حيث وجهت الحكومة الجزائرية أنظارها إلى الصناعة بالدرجة الأولى ثم الزراعة. ومنذ بداية السبعينات وبالتحديد في المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 أعطيت الأولوية للسياحة الداخلية برفع حجم الميزانية المخصصة للقطاع السياحي بهدف ترقية السياحة الداخلية وتلبية حاجيات الجزائريين بالداخل التي كانت في ازدياد نظرا لارتفاع مستوى المعيشة ما أدى سنة 1982 لإصدار أول قانون للاستثمار بهدف إعادة بناء الاقتصاد الجزائري وجلب الاستثمارات الأجنبية. كما تم فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في القطاع السياحي تماشيا مع التغيرات السياسية والاقتصادية التي عرفت الجزائر من خلال مخططات تنموية تعمل على تطوير السياحة الداخلية والخارجية.

إلا أن السياحة الجزائرية في منتصف وأواخر الثمانينات فقدت النجاعة والتألق جراء انهيار أسعار البترول ما حال دون إنجاز المشاريع المبرمجة بالإضافة إلى انزواء السياحة الجزائرية على نفسها جراء الابتعاد عن الحرفية وغياب رؤية واضحة المعالم، حيث تم تجميد الاستثمارات في مجال الهياكل الفندقية وتراجع نوعية الفنادق العمومية بفعل غياب عمليات العصرية والترميم، استبعاد المستثمرين الوطنيين غير المقيمين في الجزائر بالإضافة إلى تعدد السلطات وتخوف المستثمر لحدثة المجال في الجزائر المستقلة.

لنفس الأسباب المذكورة أعلاه، تمت إعادة النظر في أهمية القطاع السياحي حيث عرفت الجزائر في فترة التسعينيات تحولات جذرية في جميع الميادين تماشيا مع التطورات الحاصلة على المستويين الدولي والوطني حيث حظي القطاع الخاص في هذه الفترة الصعبة بأهمية بالغة من طرف السلطات العمومية حيث بدأ التفكير الجدي في توفير الشروط الملائمة لتمكين الخواص من المشاركة في التنمية الاقتصادية، من خلال

إرساء قواعد جديدة لترقية وتشجيع الاستثمار الخاص بما يتماشى مع التوجه الاقتصادي الوطني الجديد المتبنى آنذاك (الاقتصاد الحر). ويمكننا القول هنا أنه بالرغم من تطور الإطار القانوني المتعلق بالاستثمارات الخاصة التي تتماشى مع الانفتاح الاقتصادي إلا أن قطاع السياحة لم يجلب الاهتمام الكافي بسبب تدهور الحالة الأمنية التي حالت دون تحقيق النهوض بالقطاع السياحي في فترة التسعينيات. فحالة اللااستقرار الأمني والسياسي لعشرية كاملة أدت لتدهور القطاع السياحي وتخریب الهياكل السياحية، وإلى عزوف السياح الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج عن الدخول كنتيجة حتمية وهذا ما يؤكد لنا الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على أنه:

هناك علاقة بين التحولات الحاصلة في السياق الداخلي والخارجي وتبني خيار الخصوصية في القطاع السياحي في الجزائر.

بعد تجاوز الأزمة الأمنية قررت الجزائر إعادة النظر في سياستها السياحية من خلال وضع إستراتيجية خصوصية للوحدات الفندقية والسياحية وتشجيع الاستثمار الخاص نظرا لعودة الأمن والاستقرار للجزائر نسبيا واليسرة المالية التي رافقت ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ما شجعها على استعادة قطاعها السياحي.

ومن الواضح من خلال دراستنا أن الجزائر منذ سنة 2000 تضع السياحة ضمن القطاعات الأولوية لتنويع الاقتصاد الوطني والمساهمة في الناتج المحلي في إطار الإستراتيجية الوطنية 2025 حيث دعمت البرامج السياحية منذ سنة 2000 القطاع الخاص السياحي المتمثل في (الفنادق ووكالات السفر) ماديا من خلال آليات مختلفة.

حيث تمت صياغة العديد من الخطط بهدف تطوير قطاع السياحة في أولها مخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر آفاق 2010 والذي كان يهدف بالأساس إلى وضع سياسة دولة تركز على دمج شامل لكل المؤسسات التي تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في تصور نمو وترقية النشاطات السياحية، كما وضعت الخطة إطارا مرجعيا دائما لتوجيه وتنسيق البرامج السياحية لمدة عشر سنوات. وتلاه مخطط أعمال آفاق 2013 والذي جاء كتعديل للخطة السابقة 2010/2000 من حيث المدة الزمنية، مع الاحتفاظ على نفس الأهداف تقريبا، مع تغيير في التسمية من مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010 إلى مخطط إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2013. ويهدف هذا

الأخير إلى تـمـين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية. وأخيرا المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بداية من جانفي 2008 والذي يعتبر التتويج الناضج لمسار طويل من الأبحاث والتحقيقات والدراسات والخبرات والتشاور الواسع مع الفاعلين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص والإطار المرجعي لسياسة الحكومة لتنمية السياحة بالجزائر إلى آفاق 2025. وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 01 / 02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وبالتالي تصبو الدولة من خلال هذا المخطط إلى توفير رؤية شاملة وواضحة المعالم لبلوغ هدف بناء مقصد سياحي قادر في نفس الوقت أن يفرض نفسه على مستوى الخريطة السياحية الجهوية والعالمية وتلبية حاجيات المواطنين من الترفيه والعطل.

ولم يكن إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كما اشرنا سابقا عملا مخبريا، بل تمت بلورته على أساس تشاور واسع مع المتعاملين والمحترفين والجمعيات المحلية والخبراء من داخل وخارج الوطن. أما خطوطه العريضة فتتعلق بالسعي إلى تعزيز القدرة الإيوائية كما ونوعا بدعم الاستثمار الفندقي وإنشاء وكالات السفر؛ تحسين جودة العروض السياحية ونوعية الخدمات وتثمين المقصد السياحي بالإضافة إلى تعزيز الحلقة السياحية وتوفير التسهيلات لدعم النشاط السياحي.

أسفرت برامج التنمية السياحية عن نتائج ضعيفة فيما يخص المخططين الأول والثاني إلى نتائج إيجابية نسبيا فيما يخص المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مع أن نتائج هذا الأخير تبقى غير كافية مقارنة بما تملكه الجزائر من إمكانيات. كما سجلنا من خلال الدراسة أن قطاع السياحة بالجزائر منذ 2008 عرف استثمارات خاصة مهمة بعد الالتزام بالإستراتيجية الجديدة للقطاع. والتي تؤكد حسب قراءتنا على وقف الاستثمارات العمومية في بناء الهياكل والإبقاء على دور الدولة فقط في تهيئة المناطق السياحية وتدعيم البنية التحتية، وقد قدر حجم الاستثمار لإزالة العجز في البنى التحتية بغلاف قدره مليار دولار. والنتيجة ظهرت في بناء قطاع خاص سياحي يساهم في التنمية الاقتصادية لكن نتائجه محدودة جدا مقارنة بمقومات الجزائر السياحية وما تسخره السلطات من آليات لتطوير القطاع ويرجع هذا حسب النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا إلى تعقيد الإجراءات الإدارية خاصة على مستوى البنوك ونقص حرفة المسؤولين المحليين على

البنوك فيما يخص تفعيل الاتفاقيات على أرض الواقع، وتعقيد الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية في مجال السياحة من ناحية التعددية في الجهات؛ ومن ناحية توزيع الاختصاصات ناهيك عن مشاكل العقار السياحي ونقص التنسيق بين القطاعات ونقص الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري زيادة عن نقص تأهيل وحرافية المورد البشري.

ما يقتضي إعادة النظر في الإجراءات الإدارية ومنح آجال إضافية لفترات الإعفاء والتسديد للمشاريع السياحية ومراعاة خصوصية القطاع وحاجته إلى مزيد من الوقت - بحكم أنه قطاع خدماتي -، ومنح فرص أكثر للقطاع الخاص وفتح المجال للاستفادة من خبراته في الاستغلال الأمثل للموارد والثروات الطبيعية والتنوع في العرض السياحي، ونقل الخبرات في مجال خدمة العملاء وهو ما يؤكد لنا الفرضية الثالثة من الدراسة :

كلما ترجمت آليات تفعيل القطاع الخاص المنصوص عليها في مخططات التنمية السياحية المتعلقة بالتمويل، تسوية العراقيل الإدارية ومشاكل العقار السياحي على أرض الواقع كلما ارتفع مستوى أداء القطاع السياحي ومدى مردوبيته.

نهاية، نسجل أن آليات تفعيل القطاع الخاص في البرامج السياحية جاءت كاستجابة لظروف وطنية ودولية، وبما أن السياسة تعبیر عن مبادئ وقيم وتصور للقضية المدروسة تأتي في الخطاب السياسي. فموضوع تطوير دور القطاع الخاص في السياحة في الجزائر جاء موافقا للخطاب السياسي الذي طالما دعا إلى إعادة الاعتبار لوجهة الجزائر والبحث عن طاقة بديلة للنفط، وكان تبريره عقلانيا من خلال الآليات المختلفة التي وضعتها البرامج السياحية والتي تطرقنا إليها بالتفصيل في دراستنا. ومنه يمكن التأكيد على توفر الإرادة الفعلية التي تتماشى مع الخطاب السياسي المشجع لترقية السياحة من خلال القطاع الخاص منذ سنة 2000 عموما ومن 2008 بشكل أكثر جدية.

فقطاع السياحة اليوم هو فعلا موضوع اهتمام خاص من طرف أعلى السلطات في البلد التي تراهن عليه لبناء اقتصاد قوي يرتكز على تنويع الصادرات كون السياحة قطاع جاذب للاستثمار ومساعد لتطوير القطاعات الأخرى. ومع ذلك، النتائج المحققة برغم عدم القدرة على إنكار وجودها، إلا أنها لم تكن في مستوى التطلعات ولا بمستوى مقومات الجزائر السياحية، فإن الجزائر من المفروض وجهة سياحية تمتلك الإمكانيات المادية والثقافية اللازمة لذلك. وعليه فإن استرجاع أمجاد السياحة الجزائرية وتعزيزها بالقدر الذي

سيجعل منها مقصدا مرموقا على مستوى البحر الأبيض المتوسط ليس بالشيء المستحيل بل أصبح هدفا مقصودا في ظل توفر الإرادة السياسية للنهوض بهذا القطاع والرؤية الواضحة ومقاربة العمل التي تتسم بالطموح والواقعية في نفس الوقت. أي بمعنى أن تنمية قطاع السياحة ليس اختيارا اليوم بقدر ما هو حتمية تفرضها تطلعات بلادنا إلى استغلال كل طاقاتها وإمكانياتها لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار الاجتماعي والذي لن يتحقق إلا بتكاتف الجهود وإسناد المهام إلى الكفاءات، مع العمل على الاستفادة من خبرات وتجارب الدول المغاربية الرائدة في الميدان في إطار الشراكة اللامركزية واتفاقيات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، وهو ما يمكن نجاحه بتوفر ثلاثية : الإمكانيات المادية والبشرية والحضارية للجزائر، الإرادة السياسية الحقيقية، وبوجود المخطط الوطني الاستراتيجي لترقية قطاع السياحة الساري تنفيذه إلى سنة 2030.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- 1- تتميز الجزائر بتنوع ضخم من حيث المعطيات الطبيعية والتاريخية وتتميز كل منطقة منها بخصائص معينة إلا أن التفاخر بجمال الجزائر لا يكفي أبدا للنهوض بالسياحة ببلادنا بل يبقى مرهونا بمدى قدرتنا على تحويل القدرات السياحية من مادة خام إلى عروض ومنتجات سياحية ذات مواصفات معمول بها دوليا وقابلة لجذب الأسواق الدولية.
- 2- الاقتصاد الريعي لا يدوم طويلا كما أن الاعتماد على مصدر واحد للإيرادات يؤدي إلى التخلف وبطء التنمية للدول التي تعتمد عليه.
- 3- تعتبر وزارة السياحة أهم فاعل رسمي في القطاع السياحي بالإضافة إلى المؤسسات تحت الوصاية كالديوان الوطنية للسياحة، الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية، الديوان الوطني الجزائري للسياحة والدواوين المحلية.
- 4- القطاع الخاص فاعل غير رسمي يعتبر إشراكه في التنمية السياحية بمثابة تخفيف عن كاهل الدولة من حيث استغلال رؤوس الأموال المتراكمة لديه في تنشيط الصناعة السياحية.
- 5- إن تدخل الدولة أو ترك المجال للقطاع الخاص ليس قاعدة مطلقة وإنما تمليه الحاجات الاقتصادية وطبيعة السوق وبناء عليه فإن القطاع الخاص يحتل أهمية كبرى ودور محوري في الدول النامية

- والمتطورة على حد سواء إلا أنه في الجزائر كان الاهتمام بالقطاع الخاص من منطلق الإصلاح الاقتصادي وتقليص دور الدولة في الاستثمار وضعف قدرتها على توفير مناصب الشغل .
- 6- سعت الجزائر منذ سنة 1989 إلى تفعيل دور القطاع الخاص ليساهم بشكل أكبر في النمو وخلق مناصب الشغل، وذلك بسن القوانين والتشريعات والقيام بإصلاحات اقتصادية، وإنشاء مختلف المؤسسات الداعمة للقطاع الخاص على أمل الخروج من التخطيط المركزي إلى اقتصاد يسيره القطاع الخاص.
- 7- يمكن للقطاع الخاص متمثلاً في الفنادق ووكالات السياحة والأسفار أن يساهم في ترقية السياحة الوطنية من خلال اعتماد أساليب ترويجية متنوعة من أجل إقناع وجذب السائح الداخلي والأجنبي لزيارة مختلف المواقع الطبيعية والأثرية والتاريخية والثقافية التي تزخر بها الجزائر.
- 8- مساهمة القطاع الخاص في تطوير السياحة ظلت متدنية ولا تتجاوز مستوى التطلعات على الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به القطاع الخاص من حيث الحوافز والتشريعات التي تنظم سيره ما يتطلب إجراء تقييم وتشخيص لاحتياجات القطاع الخاص من أجل فهم القيود وتحديد الفرص بشكل أفضل.
- 9- إن القطاع الخاص الجزائري عموماً والقطاع الخاص السياحي بالضبط حديث ولا يتسم بالتنافسية، ما يدلّ على تاريخ يتسم باقتصاد تسيطر عليه الدولة وبيئته تنظيمية ضعيفة تتسم بالمحسوبية، وبالنمو المعتمد على قطاع المحروقات. بالإضافة إلى آثار الأزمات السياسية والأمنية، إنّ القطاع الخاص في الجزائر مقيد بشكل أكبر بالبنية التحتية الضعيفة، الفساد والإجراءات البيروقراطية الطويلة والمعقدة.
- 10- الدعم المادي وحده غير كاف لتحقيق التنمية إذ يجب أن يتماشى مع دعم رأس المال البشري وتحقيق التعاون بين القطاعات الأخرى فترقية السياحة لا يمكن أن تتحقق من دون أفراد يساهمون في الدفع بعجلة التنمية من خلال زرع ثقافة سياحية تمكن من خلق أجيال تعرف قيمة ودور السياحة في الاقتصاد وحتى في قطاعات أخرى وتتعلم كيف تحافظ على هذا الموروث السياحي لإعطاء السائح صورة ايجابية عن المجتمع، فالسياحة مرتبطة بسلوكيات الأفراد ولا يمكن تحقيق ازدهارها وترقيتها إلا إذا شملت اهتمام المجتمع ككل.

التوصيات:

بالرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم عموما وفي الجزائر بشكل خاص، إلا أن الواقع السياحي في الجزائر لا يبعث على التفاؤل، إذ لم يرق هذا القطاع إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته جد محدودة، إذا ما قورنت ببلدان العالم بصفة عامة والبلدان المجاورة والشقيقة بصفة خاصة، فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع، تعتبر ضعيفة مقارنة بكبر مساحة الجزائر كما أن المجهودات التي بذلت في السبعينات لم تشهد استمرارية، وأن ظاهرة الأمن التي عرفت الجزائر خلال العشرية الماضية، زادت من عزلة الجزائر على المستوى الدولي، وبالتالي القضاء على الآمال التي كانت قائمة لإعادة بناء قطاع السياحة . وكل ما توصلنا إليه في دراستنا ماهو إلا بداية لمرحلة جديدة تركز على جني ثمار البرامج المنتهجة ومعرفة النقائص التي تشوبها وحالت دون الوصول إلى الأهداف المرجوة. فلضمان تطوير وتنمية القطاع الخاص السياحي لابد من:

✓ تبني سياسة اقتصادية متعددة القطاعات وواضحة المعالم. تكون محفزة للاستثمارات السياحية على جميع المستويات السياسية، المالية، الضريبية وحتى المجالين الاجتماعي والثقافي. فدعم القطاع الخاص السياحي يتطلب ظروف مستقرة وواضحة بعيدا عن مؤشرات الفساد المرتفعة، الاضطرابات السياسية والتغير في السياسات الاقتصادية، لأن المستثمر في قطاع السياحة يبحث بالدرجة الأولى عن المناخ الاستثماري الممتاز الذي يضمن سلامة نشاطاته . كما يبحث عن المصداقية وعدم التراجع المستمر في السياسات والاتفاقيات والقوانين، حيث يتطلب القطاع السياحي الوضوح التام في اللوائح والقوانين.

✓ التركيز على نشر الوعي السياحي بتجديد المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات حقوقية في إطار تعاوني وتشاركي حيث يشكل هذا الأخير عنصرا رئيسيا ومن أهم أدوات التنمية السياحية التي تعمل على تحسين صورة السياحة في المجتمع ببناء مجتمع مثقف سياحيا وعلى علم بأهمية المشاريع والاستثمارات السياحية نظرا لما تقدمه من فرص ومكاسب اقتصادية تنعكس إيجابيا على المواطنين.

✓ منح اهتمام جوهري للمورد البشري باعتباره أهم عنصر في معادلة التنمية السياحية وذلك من خلال تحديد الصلاحيات والمسؤوليات من جهة ، وإدماج البعد السياحي في المناهج التعليمية والتكوينية وفي التربية الأساسية للطفل من جهة أخرى.

الملاحق

Etat récapitulatif des projets d'investissement touristique**A fin 2016**

	Total projets	Capacité en lits	Emplois
Projets en cours de réalisation	584	76 670	32 592
Projets à l'arrêt	119	13 397	5 003
Projets non lancés	793	104 979	39 502
Projets achevés	106	9 843	5 049
TOTAL	1 602	204 889	82 146

الملحق رقم 02

دليل المقابلة

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

التحضير لشهادة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم السياسية

إشراف الأستاذ: فوكة سفيان

إعداد الطالبة: حسينات إيمان

أسئلة مقابلة حول موضوع: دور القطاع الخاص في ترقية السياحة الوطنية

مع السيد "محمد سفيان الزبير" مدير الاستثمار السياحي والمدير المركزي لتقييم ومساعدة المشاريع السياحية في وزارة السياحة والصناعات التقليدية سابقا،

س1: حسب وجهة نظركم كيف ترون واقع وطموح المشاريع السياحية بالجزائر؟

س2: ماهي الخطوط العريضة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025؟

س2: ما مدى المشاريع السياحية التي تشرفون عليها وما هي وجهتها بالتحديد؟

س3: كيف تتم مرافقة المستثمرين الخواص في القطاع السياحي ؟

س4: على أي مستوى تتدخل الوزارة في المشاريع السياحية ؟

س6: كيف تقيمون تجسيد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بعد مرور (10) سنوات ؟

س5: حسب رأيكم، فيما تتجسد العوائق والقيود التي تحول دون نجاعة المشاريع السياحية لاسيما الخاصة منها بالتمويل؟

س6: ماهي الإجراءات التي اتخذتموها للتقليص من هذه العوائق؟

س7: من هي برأيكم الفواعل المعنية بالتدخل للنهوض بالاستثمارات السياحية؟

Tableau 24 : ETAT RECAPITULATIF DES PROJETS D'INVESTISSEMENT TOURISTIQUE ACCORDES/DECEMBRE 2013

WILAYA	Projets en cours de réalisation				Projets à l'arrêt				Non lancés				Non lancés en attente du PC				Projets achevés				Projets proposés pour annulation
	Nombre	Cap_lits	Emplois	Cout	Nombre	Cap_lits	Emplois	Cout	Nombre	Cap_lits	Emplois	Cout	Nombre	Cap_lits	Emplois	Cout	Nombre	Cap_lits	Emplois	Cout	
Annaba	9	1702	874	16650,1	4	346	250	1008,2	2	112	33	76	3	352	90	707,45	0	0	0	0	2
El tarf	6	768	187	729,21	8	374	99	362,36	2	80	27	106	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Skikda	9	3262	2097	14869,1	5	462	253	1300,58	4	225	132	282,92	9	746	289	2370,3	0	0	0	0	4
Batna	8	930	413	864,52	1	144	80	35	1	384	70	1500	2	193	120	236	0	0	0	0	1
Guelma	5	394	149	878,74	2	162	65	155,59	1	68	28	40	7	1115	443	3148,4	1	22	16	14,22	0
Setif	22	3226	284	11343,8	9	636	240	700,395	3	324	117	964,68	3	326	93	678,5	0	0	0	0	2
Mila	6	760	319	1876,53	3	180	91	942,73	3	266	82	252,37	2	240	101	958,56	3	112	43	95,85	6
Constantine	5	1496	695	17306	2	392	120	3100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
O.e.b	2	160	115	150	0	0	0	0	0	0	0	0	3	202	73	404,72	2	244	62	1208,82	1
B.ba	4	414	153	211,97	3	78	41	69	0	0	0	0	2	263	200	236,7	0	0	0	0	1
S.ahras	1	32	33	132,33	1	52	33	48,53	1	32	18	49,3	2	300	130	721,2	0	0	0	0	0
Tebessa	2	100	40	121,26	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3
Khenchela	1	168	50	672	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	26	7	60	2
Jijel	4	622	467	1072,97	5	600	117	409,11	6	1576	698	1774,6	3	596	222	311,32	0	0	0	0	5
Bejaia	24	2362	1147	3723,13	2	100	51	130,77	2	542	230	602	12	822	371	919,8	1	50	25	10	1
Tizi ousou	7	440	208	485,585	0	0	0	0	3	306	105	604,7	2	148	59	175,49	3	184	76	167,796	3
Boumerdes	8	1108	352	11007,9	4	322	102	780	1	120	60	95,5	1	20	5	40	2	116	57	30,26	7
Alger	43	11268	7831	73185,7	10	1306	511	8945,64	24	2339	1122	4184	40	5383	2302	25370	2	124	60	350	21
Tipaza	4	1202	445	2121,21	0	0	0	0	6	976	454	1715,2	0	0	0	0	3	122	68	196,08	1
Chlef	4	744	275	1049	1	40	20	12,9	0	0	0	0	3	226	125	214,2	0	0	0	0	0
Medea	3	272	86	574,595	1	172	65	370	1	60	40	114,76	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Ain defla	5	306	117	338,76	1	30	15	19,65	1	206	130	506,14	1	58	29	19,65	0	0	0	0	0

Blida	6	932	359	1909,92	0	0	0	0	1	240	60	499,18	0	0	0	0	1	52	10	59,6	0
Bouira	7	1296	302	548,738	2	56	33	85	0	0	0	0	2	0	0	0	1	176	90	312,902	2
Tlemcen	6	516	100	667,75	3	190	42	116	0	0	0	0	6	608	89	459,1	3	221	32	173	2
Atemouchent	26	2986	703	4349,93	0	0	0	0	0	0	0	0	6	281	114	279,9	1	46	18	47	0
Tiaret	4	407	136	557,3	2	220	60	134	3	251	74	402	1	80	20	145	2	94	22	50	1
Oran	45	5271	1537	11835	7	820	210	1570,8	9	772	211	1046,7	13	2002	511	2259,1	2	168	200	2676	5
S. Belabes	4	546	126	1664,1	1	24	13	120	1	20	10	60,23	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Relizane	3	242	87	1614,1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mascara	7	696	173	1668,8	1	48	9	15,55	1	20	10	60	2	136	49	120,9	1	26	4	12,6	0
Mostaganem	9	872	141	991,1	1	18	5	11	0	0	0	0	1	154	35	295	2	416	75	1126,27	3
Saida	1	104	15	53	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Tissemsilt	2	124	46	148,9	0	0	0	0	0	0	0	0	2	399	80	606	0	0	0	0	0
Ghardaia	2	303	65	353	0	0	0	0	2	196	275	42,47	1	68	34	62,9	2	115	22	38	
Biskra	19	1989	1346	5762,43	7	473	223	13970,8	0	0	0	0	3	114	106	193,3	0	0	0	0	2
El oued	2	546	433	7840	0	0	0	0	1	22	18	73	0	0	0	0	0	0	0	0	
Djelfa	9	544	202	1090,52	5	354	102	335,85	6	578	233	502,11	3	374	95	1382,3	0	0	0	0	
Ouargla	9	1762	595	4969,4	1	24	10	0	0	0	0	0	1	60	10	166,4	2	172	45	333,05	1
Laghouat	2	126	38	308,4	1	230	40	565,7	0	0	0	0	1	50	20	100	0	0	0	0	0
M'sila	3	220	97	213,54	2	86	37	94	1	40	16	137,1	5	516	148	1379,1	2	108	49	46,84	1
Bechar	7	661	275	557,8	0	0	0	0	0	0	0	0	4	204	64	308	0	0	0	0	
Adrar	14	1653	287	2801,1	2	160	60	330	2	244	55	332,04	1	38	20	52,66	1	32	7	20,5	1
El bayadh	4	218	82	249,48	4	226	85	334,6	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
Tindouf	4	173	82	161,05	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
Naama	3	280	60	346,504	1	20	10	15	0	0	0	0	4	195	111	989	0	0	0	0	4
Tamenrasset	2	108	24	48,3	0	0	0	0	1	48	12	55,47	3	428	155	3275,9	0	0	0	0	0
Illizi	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	172	50	400	0	0	0	0	1
TOTAL	382	54311	23648	210074,565	102	8345	3092	36088,665	89	10047	4320	16078,474	155	16869	6363	48986,656	38	2626	988	7028,788	85

قائمة المصادر والمراجع

أولاً - الكتب السماوية:

القرآن الكريم.

ثانياً - الكتب

أ- باللغة العربية:

1. الجلاّد، أحمد. التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق. مصر: مطبعة عالم الكتاب، ط1. 1988.
2. الحسين، أحمد مصطفى. مدخل إلى تحليل السياسات العامة. الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية، ط1، 2002.
3. المياسي، إكرام. الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر. الجزائر: دار هومة، د.س.ط، 2011.
4. مقابلة، أحمد محمود. صناعة السياحة. دار كنوز للنشر والتوزيع، ط1، 2007.
5. أحمد، ممدوح. أنواع الشركات السياحية. مصر: هلا للنشر والتوزيع، د.ط، 2001.
6. الجلاّد، احمد. مدخل إلى علم السياحة. مصر: عالم الكتب، ط1، 1997.
7. محمد تيمور زكي، داليا. الوعي السياحي والتنمية السياحية - مفاهيم وقضايا-. مصر: مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، 2008.
8. سيد لطيف، هدى. السياحة النظرية والتطبيق. مصر: الشركة العربية للنشر والتوزيع، د.ط، 1994.
9. الطائي، حميد عبد النبي، أصول صناعة السياحة. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، د.ط، 2006.
10. دعبس، يسري. السلوك الاستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة والنامية. مصر: البيطاش للنشر والتوزيع، ط1، 2002.
11. دعبس، يسري. السياحة. مصر: الملتقى المصري للإبداع والتنمية. د.ط، 2001.
12. الفهيووي ليث عبد الله ، الوادي بلال محمود. التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

13. بن نبي، مالك. مشكلة الثقافة. لبنان: دار الفكر، ط.4، 1984.
14. عبد العزيز توفيق، ماهر، صناعة السياحة. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، د.ط، 1997.
15. عبد الله محمد فريد ، وآخرون. إستراتيجية السياحة المستدامة. الأردن: دار الأيام للنشر، د.ط، 2015.
16. زيتون، محيا. السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر. مصر: دار الشروق، د.ط، 2002.
17. محمد، منير. الإعلام السياحي. مصر: دار الفكر والنشر والتوزيع، ط.1، 2002.
18. فاضل الربيعي، محمد عبده. الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية. مصر: مكتبة المدبولي، د.ط، 2004.
19. محمد فريد عبد الله، وآخرون. إستراتيجية السياحة المستدامة. دار الأيام للنشر، الأردن، د.ط، 2015.
20. مسعد، محي محمد. الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي. مصر: المكتب العربي الحديث، د.ط، دون سنة نشر.
21. ديدان، مولود. مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع السياحة. الجزائر: دار بلقيس، د.ط، 2007.
22. الروبي، نبيل. التخطيط السياحي. مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية، د. ط، 1987.
23. الروبي، نبيل. نظرية السياحة. مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية ، د.ط، دون سنة نشر.
24. الروبي، نبيل. اقتصاديات السياحة. مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية، د.ط، دون سنة نشر.
25. الحمدان، سهيل. الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية. سوريا: دار الرضا للنشر، د.ط، 2001.
26. الركيبي، عبد الله. الجزائر في عين الرحالة الانجليزي. الجزء الأول، الجزائر : دار الحكمة، د.ط، 1999.
27. بوحوش عمار ، ذنبيات محمود. مناهج البحث العلمي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.1، 2011.

28. ونيس عبد النبي، صالح. **المعتمد في السياحة والآثار**. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، ط.1، 2006.
29. حروش، ربيعة. **الاقتصاد السياسي**. الجزائر: دار الأمة ، د.ط، 2011 .
30. مقابلة، خالد. **فن الدلالة السياحية**. الأردن: دار وائل للنشر، د.ط، 2008.
31. مقابلة خالد ، الحاج نيب فيصل. **صناعة السياحة في الأردن، الأردن**: دار وائل للنشر، د.ط، 2000.
32. الموسري، ضياء مجيد. **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية -آراء واتجاهات-**. مصر: مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، 2005.

ب - باللغة الأجنبية:

1. Amalou Pierre, Herve Barioulet, Vellas François, et d'autre . **Tourisme ,Ethique et Développement**. France: 2002.
2. A Spenceley, C.Ashley and M.de Kock. **Tourism – led poverty reduction programme :Core Training module**. Geneva: International Trade Centre, 2009.
3. Dwyer Larry, Ray Spurr. **Tourism Economic Summary**. STCRC Centre for Economics and Policy.
4. Heddar, Belkacem. **Role Socio –Economique du Tourisme, Cas de l'Algérie**. Algérie, Opu, 1988.
5. Hoerner, Jean-Michel. **Géopolitique du tourisme**. France : Armand Colin, Paris ,2008.
6. Guibilarto, Gérard. **Economie touristique**. France :éd : delta et spes, 1983.
7. M. Georges, Hardy. **Atlas de l'Afrique du nord**. France: l'illustration, 1939
8. Lanquard, Robert. **Le tourisme international**. France: série que sais-je, 1990.
9. Lanquard Robert, Raynouard yves. **Le tourisme sociale et associatif**. France : collection (que sais je ?),1978.
10. M.le Général, de Bonneval. **Algérie touristique**, France : cahiers du centenaire de l'Algérie, publications du comite national métropolitain du centenaire de l'Algérie, 2003.

11. Py, Pierre. **Le tourisme : un phénomène économique**. France : ed. les études de la documentation française, 1996.
12. Tessa Ahmed. **Économie Touristique et Aménagement Territoire**. Algérie, Opu, 1993.

ثالثا - المقالات

أ- باللغة العربية:

1. الشريف محمد، رميني فوزية. "الموانئ الجزائرية: تحول صعب في تسييرها"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ع. 07 (دون سنة نشر).
2. الشهري، سالم عبد الله. "مقومات السياحة في المملكة بين الوهم والحقيقة"، المجلة العربية الصادرة بالرياض، ع. 353 (جولية 2006).
3. العايب أحسن ، زرقين عبود. "أهمية السياحة المستدامة ضمن إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع. 14 (2017).
4. فريحات، أيمن محمد. " معوقات تطبيق الشراكة بين القطاع العام والخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص"، مجلة الاقتصاد والتنمية - مخبر التنمية المحلية المستدامة، ع.01 (جانفي 2013).
5. بوختالة سمير، زرقون محمد، بن عمارة نوال. "واقع وآفاق قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع.06 (جوان 2017).
6. بودريالة، رفيق. "الوعي السياحي ودوره في تنمية القطاع السياحي الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.06 (ديسمبر 2016).
7. بن حمودة، محبوب. "أزمة العقار في الجزائر ودوره في الاستثمار الأجنبي"، مجلة الباحث، ع. 05، الجزائر، (2007).
8. بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل. "أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي"، مجلة الباحث، ع. 05 (2007).
9. بن طالبي فريد، جاري فاتح، شلال زهير. " القطاع السياحي في الجزائر واقعه وتحدياته"، مقال منشور على شبكة الانترنت .

10. بن مويزة، مسعود. "دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية - إشارة لحالة الجزائر -"، مجلة Global Journal of Economics and Business، ع. 04 (2018).
11. بلعوج ، بولعيد . "معوقات الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع.04 (دون سنة نشر).
12. حشماوي محمد، بوقلاشي عماد. "الاهتمام بالموارد البشري في القطاع السياحي كمدخل من مداخل تحقيق التنمية السياحية في الجزائر"، مجلة المناجر، ع. 01 (دون سنة نشر).
13. كبداني سيد أحمد، فراح رشيد، مرابطي عبد الغاني. "انعكاسات اقتصاد المعرفة على تفعيل التنمية السياحية"، مجلة دفاتر بوداكس، ع. 03 (ماي 2015).
14. كواش، خالد. "مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع.01 (2004).
15. كنعان حمة، غريب عبد الله. "أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي"، مجلة جامعة التنمية البشرية، م.03 (أوت 2017).
16. ليفة آسيا، بن لخلف إبراهيم. "مدينة قسنطينة: تراث عمراني مهدد بالزوال"، مجلة آفاق العلوم، ع.10 (جانفي 2018).
17. سعداوي موسى ، زروق صدوقي. "السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع.02 (دون سنة نشر).
18. مكيد علي، خليفة أحلام. "واقع القطاع الخاص ومتطلبات تنميته لتنويع الاقتصاد الريعي بالجزائر - دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2025-"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، م.2، ع. 33 (دون سنة نشر).
19. محديد، حميد. "حماية العقار السياحي في التشريع الجزائري"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، م. 07، ع. 05، (2018).
20. نجيمي عيسى، بلقاسم تويزة. "أهمية اعتماد الشراكة بين القطاع العام والخاص في الفكر التنموي الجديد مع التركيز على التجربة التونسية"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، ع. 02 (ديسمبر 2017).

21. سالم، حميد سالم. "سلوك السائح ودوره في تحديد النمط السياحي"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، م. 13، ع. 48 (2007).
22. سبع، أحمد. " دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، ع. 07 (2016).
23. سومار، عبد القادر. "العقلية الربعية وآثرها على السلوكات السياسية"، مجلة آفاق فكرية، ع. 03 (أكتوبر 2015).
24. شعابنية سعاد ، حلومي حكيمة. "بيئة أداء الأعمال في الجزائر وأثرها على الاستثمار في القطاع السياحي"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، ع. 09، (جوان 2018).
25. مولاي لخضر، عبد الرزاق. " دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-"، مجلة الباحث، ع. 07 (2010).
26. مولاي لخضر، عبد الرزاق. "تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011"، مجلة الباحث، ع. 10 (2012).
27. مولاي لخضر، عبد الرزاق. "العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية -دراسة حالة الجزائر-"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع. 9 (دون سنة نشر).
28. عبد الرحمان، سليم. "التنمية السياحية"، مجلة البحوث الاقتصادية، ع. 7 (دون سنة نشر).
29. عبد الحفيظي، عيسى. "مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية-"، مجلة البديل الاقتصادي، ع. 02 (دون سنة نشر).
30. الحضرمي، عمر. "الدولة الصغيرة: القدرة والدور، مقارنة نظرية"، مجلة المنارة، م. 19، ع. 4 (2013).
31. فرطاس، فايزة. "تبني مخطط "جودة السياحة الجزائر" كحركية لتحقيق إستراتيجية جودة الخدمات الفندقية (دراسة على فنادق ولاية سطيف)"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ع. 11 (جانفي 2017).
32. بلقيدوم صباح ، مامن حياة. "السياحة البيئية حلقة وصل بين الاستثمار السياحي والمجال البيئي لتحقيق التنمية المستدامة-نماذج عالمية وعربية متميزة من عالم السياحة البيئية-"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، ع. 09 (جوان 2018).

33. قاسم، كريم. "سبل ترقية سوق السياحة في الجزائر دراسة وصفية تحليلية للفترة 2003-2008-2008" - مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، ع.10، (2011).
34. قتال جمال، بوخاطب ليلي رشيدة. " واقع السياسة الاستراتيجية للاستثمار السياحي في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، م. 07، ع. 05 (سنة 2018).
35. تومي، عبد الرحمان. "واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ع.12 (2006).
36. تلي سعيدة، دادن عبد الغني. "الثقافة السياحية للمجتمع ودورها في تنمية السياحة الصحراوية"، مقال منشور على شبكة الانترنت .
37. خالدي، أحمد. "السياسة الوطنية للتنمية السياحية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، م.11، ع 01 (دون سنة نشر).
38. خنتار نوال، قلش عبد الله. " تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030-دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-"، مجلة الاقتصاد والمالية، م.05، ع. 01 (ماي 2019).
39. ضيف الله ربيحة، زيد الخير ميلود. " دور وكالات السياحة والأسفار في ترقية المنتج السياحي الوطني-الوكالات السياحية في الجزائر نموذجا-"، جامعة الأغواط (دون سنة نشر).

ب - باللغة الأجنبية:

1. Aïd, Fatiha. "Tourisme vert : Un potentiel peu exploité en Algérie", Tourisme Magazine, numéro81(juin 2017).
2. "Annaba : Un patrimoine très riche et des plages merveilleuses", Tourisme Magazine, numéro 83, aout 2017.
3. "Djanet : Une ville qui révèle tous ses secrets", Tourisme Magazine, numéro 77, (février2017).
4. Douli Souad, Slimani Ilyes , "Tourism impact on the social development in Algeria", Journal of Economics and Sustainable Development, volume 7, number 4 (2016).
5. "Des sites touristiques et monuments historiques abandonnés", Tourisme Magazine, numéro 88 (janvier 2018).
6. "Investissements : L'ambition du projet touristique", Tourisme Magazine, numéro 77 (Février 2017).
7. "Ghardaïa, Les traces des sites antiques", Tourisme magazine, numéro 88 (janvier 2018).

8. Kamel, Bouadem. "The national strategy of tourism development in Algeria :issues ,opportunities and limitations", Review of Applied Socio-Economic Research, issue 2 (2011).
9. Madi Mohamed, Brahim. "The Attractiveness of the Investment Climate in Algeria", Revue nouvelle économie, numéro 10, volume 01(2014).
10. Mohamed Bourad, Le Gourara :Un grand pole touristique saharien, Tourisme Magazine , Numéro 88 (Janvier2018).
11. Mokhefi Amine, Hamoul Tarik, Bouzida Sawsen. "Strategic management of the domestic tourism: the first step for a successful Algerian tourism sector", International Journal Of Research Science and Management (December 2017).
12. Rebah, M'hamed. " L'impact sur l'environnement : La face cachée du tourisme", Partenaires :Tourisme Ambitions et contraintes ,numéro 46(juillet 2004).
13. Souissi, Mohamed. "Les pratiques du tourisme vert" , Le Mag Éco7/8(Juillet 2012.)
14. "Tourisme thermale, De nombreuses sources inexploitées en Algérie", Tourisme Magazine , numéro 91(Avril 2018).
15. Zemmouchi, Med Réda. "La Mosquée Ketchaoua d'Alger, la renaissance", Tourisme Magazine, numéro 88 (janvier 2018).

رابعاً - الوثائق الرسمية والتقارير :

أ - الوثائق الرسمية:

1 - باللغة العربية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 1996، المعدل والمتمم سنة 2016، ج.ر، ع.4.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 18-01 ممضي في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر، ع 77.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق السياحة 1966، المؤرخ في 26 مارس 1966.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني لسنة 1976، جبهة التحرير الوطني.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الاستثمار، سنة 2007.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-03 والمتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الصادر في 16 نوحية 1423 الموافق لـ: 17 فيفري 2003، ج.ر.ع 11، سنة 2003.

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-01 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الصادر في 16 ذو الحجة 1423 الموافق ل: 17 فيفري 2003 ، ج.ر.ع 11، 2003.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، والصادر في 29 شوال 1437 الموافق ل: 3 أوت 2016، ج.ر.ع 46، 2016.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 99-06 والذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1914 الموافق ل 04 أبريل 1999، ج.ر.ع 24.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 82-11 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، المؤرخ في: 21 أوت 1982. ج.ر.ع 34.
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 09-01 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق ل: 22 يوليو سنة 2009، ج.ر.ع 44.
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989، المؤرخ في 28 فيفري، ج.ر.ع 09.
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المتعلق بالتعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، ج.ر.ع 76.
14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي 10-186 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات إنشاء وكالات السياحة والأسفار 2010، المؤرخ في 14-07-2010، ج.ر.ع 44.
15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 95-22 والمتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية الجريدة الرسمية، المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق ل: 26 أوت 1995، ج.ر.ع 48.
16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المعدل، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، ج.ر.ع 52.

17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، ج.ر.ع 74.
18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 92-101 يعرف وينظم النشاطات الفندقية والسياحية، المؤرخ في 03 مارس 1992 المعدل والمتمم للمرسوم رقم 85-12 المؤرخ في 26 جانفي 1985 .
19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 10-257 المتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية وتنظيمها وسيرها، المؤرخ في 20 أكتوبر 2010، ج.ر.ع 63 .
20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 01-96 يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، المؤرخ في 10 جانفي 1996، ج.ر.ع 03.

2- باللغة الأجنبية:

1. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, **Schéma directeur d'aménagement touristique 'SDAT 2025'**, livre 01, 2008.
2. Ministère du tourisme, **Bilan du développement du secteur touristique**, 1962-1977.
3. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, **Schéma directeur d'aménagement touristique 'SDAT 2025'**, livre 01, 2008.

ب- التقارير:

1- باللغة العربية:

1. ورقة معلومات أساسية من أجل المشاورات الوزارية المستوى حول الطاقة والبيئة من أجل التنمية، وإدارة المواد الكيميائية، علاوة على السياحة والبيئة مقدمة من المدير التنفيذي، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأمم المتحدة.
2. مشروع مساهمة من أجل إعادة تجديد السياحة الوطنية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة 16، نوفمبر 2000 .
3. ورقة معلومات أساسية بشأن السياحة والبيئة، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي، فيفري 2005.
4. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الرباعي الأول 1970-1973 (التقرير العام).

5. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الرباعي الأول 1970-1973 (التقرير العام).
6. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 (التقرير العام).
7. منظمة العمل الدولية، دليل الحد من الفقر من خلال السياحة، الطبعة الثانية، 2013.
8. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر.
9. الديوان الوطني للسياحة، الجزائر: ذاكرة ومناظر.
10. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير عام حول المخطط الخماسي الأول، سنة 1980.
11. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية الجديدة، التقرير الخاص بالمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، الجزائر.
12. وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تقرير حول إحصائيات دخول السياح وحركة المواطنين عبر الحدود الجزائرية سنة 1999 ومقارنتها مع الإحصائيات المسجلة خلال العشرية الأخيرة، مارس 2000، الجزائر.
13. وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائيات، المديرية الفرعية للإحصائيات، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية، 2015-2017.

2- باللغة الأجنبية:

1. le centre de recherche statistiques, économiques et sociales et dz formation pour les pays islamiques, Organisation de coopération islamique, **Le tourisme international dans les pays de l'Oci : perspectives et défis 2017**.
2. National Tourism Office, **Algeria travel of heart**, press book.
3. International Council On Monument and Sites, Paris, 1980.

خامسا - الأطاريح العلمية

أ- باللغة العربية:

1. بوعقلين، بديعة. الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2005-2006.
2. بودي، عبد القادر. أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر-السياحة بالجنوب الغربي-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007.
3. بن سهلة، ثاني توفيق. أثر المنظومة البنكية في الجزائر على ترقية الاستثمار في القطاع السياحي، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015-2016.
4. بشيرة، عالية. السياحة الجزائرية ودورها في كشف معوقات التنمية الاجتماعية للبناء السوسيو ثقافي، ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر 2: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، دون سنة.
5. بن زروق، مراد. مساهمة اقتصاد السوق في تطور القطاع الخاص، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000-2001.
6. بوراوي، ساعد. تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) -دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 1: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2016-2017.
7. جبار، عبد الجبار. السياسات السياحية في الجزائر دراسة تحليلية 2000-2025، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010.
8. هدير، عبد القادر. واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007.
9. زياني غوتي، بومدين، مكانة السياحة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة-حالة الجزائر- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000-2001.

10. حميدة، بوعموشة. دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012-2013.
11. يحيوي، هادية. السياحة والتنمية في المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، دون سنة.
12. كواش، خالد. أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، 2004-2005.
13. نوري، ياسمين. مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تيزي وزو: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015-2016.
14. سي محمد، نادية. الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية القطاع السياحي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013-2014.
15. سماعيني، نسبية. دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2014-2015.
16. عوينان، عبد القادر. السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013-2014.
17. محمدي، عز الدين. أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012-2013.
18. عمروش، تومية. السياحة المستدامة في الجزائر الإشكالية والمتطلبات -دراسة حالة بومرداس-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المسيلة: كلية التسيير والعلوم الاقتصادية، دون سنة.
19. عميش، سميرة. دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

20. صالح، موهوب. **تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007.
21. عشي، صليحة. **الآثار التنموية للسياحة-دراسة مقارنة-**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: معهد العلوم الاقتصادية، 2005-2006.
22. فلاح، صالح. **النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي**، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، دون سنة .
23. شرفاوي، عائشة. **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015-2016.
24. تيغوسي، الهواري. **آفاق التنمية الاقتصادية من خلال قطاعي الفلاحة والسياحة - دراسة حالة ولاية إليزي-**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000-2001.

ب - باللغة الأجنبية:

1. Fatima zohra, harouat. **Comment promouvoir le tourisme en Algérie ?**, mémoire de Magister. université de Tlemcen: faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, 2012.
2. Laure, Juanchich, **culture, tourisme et territoire :les apports du tourisme culturel au développement local**, Master SECI. Université LYON2 : 2007.
3. Mohamed Sofiane, Idir. **Valorisation du patrimoine, tourisme et développement territorial en Algérie : cas des régions de Bejaïa en Kabylie et Djanet dans le Tassili n'Ajjer**, Thèse de doctorat. Université de Grenoble : sciences économiques.
4. Mouhoub, Salah. **Cours sur les Institutions et Organismes du Tourisme**, École Nationale Supérieure du Tourisme. Alger ,2010-2011.

سادسا - المداخلات العلمية

أ- باللغة العربية:

1. أمقران مصطفى، شرواطي خير الدين. **السياحة في الجزائر بين الإستراتيجية والواقع**، المؤتمر العلمي الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستدامة، دراسة تجارب بعض الدول.
2. بوفليح نبيل، تقرورت محمد، **دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا، حالة الجزائر، تونس ، المغرب، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر - الواقع والآفاق، يومي 11-12 ماي 2010، الجزائر.**
3. طالب دليلة ، وهراني عبد الكريم. **السياحة أحد محركات التنمية المستدامة: نحو تنمية سياحية مستدامة، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، الجزائر.**
4. مجيطنة، مسعود. **معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، الملتقى العلمي الثامن حول: تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر، دراسة حالة بعض الدول العربية والإسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاد، يومي 19 و 20 ديسمبر 2009، الجزائر.**
5. السعدي، محمد بن إبراهيم. **الثقافة بين الثوابت و المتغيرات، مؤتمر مكة المكرمة الثالث العشر حول المجتمع المسلم..الثوابت و المتغيرات، يومي 20-21 أكتوبر 2012، السعودية.**
6. طبايبية سليمة، بورديمة سعيدة، **بخاشة موسى. صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات، المعوقات، وسبل النهوض، الملتقى الدولي الأول حول السياحة والتنمية المستدامة يومي 29 و 30 سبتمبر 2017، الجزائر.**
7. مرازقة عيسى ، شخشاخ محمد الشريف. **التنمية السياحية المستدامة في الجزائر" دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر"**، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة يومي 09-10 مارس 2010، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
8. صالح، صالح. **دور الدولة في الحياة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، الجزائر، 2004.**

9. فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: السياحة في الجزائر بين متطلبات الواقع والتسيير العقلاني يومي 09-10 مارس 2016.

ب - باللغة الأجنبية:

1. "ILO: Developments and challenges in the hospitality and tourism sector", Issues paper for discussion at the Global ; Dialogue Forum for the Hotels, Catering, Tourism Sector, Geneva (23-24 Nov. 2010).

سابعاً - المواقع الإلكترونية

أ - باللغة العربية:

1. وزارة السياحة والصناعات التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية 2015-2018، في www.mta.tf.gov.dz (2019/12/08).
2. الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، في <http://www.ansej.org/dz> (2016/11/11).
3. إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة OMT في: [https://www.unwto.org/unwto-tourism-](https://www.unwto.org/unwto-tourism-dashboard) dashboard (2018/09/10).
4. شبي عبد الرحيم، شكوري محمد، "معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية" في http://www.arab-api.org/conf_0309 (2017/07/01).
5. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "حصيلة مشاريع الاستثمار" في: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> (2016/09/15).
6. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، في: www.andi.dz (2018 أبريل).
7. قاعدة بيانات البنك الدولي، "تقرير حول سهولة أداء الأعمال" في: www.worldbank.org/doingbusiness2007 (2016/03/17).
8. دلال الحربي، "التأثير الإيجابي والسلبي للاقتصاد والسياسة والتراث الاجتماعي والبيئي على السياحة"، في: specialties.bayt.com (2018/01/06).
9. المنتدى الاقتصادي العالمي، "تقرير التنافسية العالمية"، في: www.weforum.org (2017/04/03).

10. مديرية السياحة لولاية أدرار، "السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار 2012"، في: <http://www.tao.uat.net/main/index.php> (2017/04/18).
11. ملحق السياحة لوسيل، "معدل النمو السنوي باقتصاديات القطاع سبتمبر 2019"، في: https://lusailnews.net/pdf/20190928_1569695756-659.pdf (2019/10/12).
12. الديوان الوطني للسياحة، "من المعالم الرومانية بالجزائر" في: www.ont-dz.org (2016/01/10).
13. ريم حياة شايف، "بنو مزاب: حضارة عمرها أكثر من ألف سنة"، في: <https://raseef22.com/life/2015/11/07/beni-mzab-a-civilisation-over-a-thousand-years-of-age> (2017/02/07).
14. "قسنطينة المعالم والآثار"، في: <http://cirta.awardspace.com/arabic/arsitmonu.htm> (2017/09/12).
15. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، "كتشاة مسجد الأربعة آلاف شهيد" في: <http://www.cnerh-nov54.dz/wpcnerh> (2018/09/01).
16. رشيد سعيد قرني، "إعادة افتتاح كتشاة بعد ترميم تركي أصيل" في: <https://arabic.euronews.com/2017/10/08/algeria-opening-of-the-kachawa-mosque-in-the-islands-after-its-restoration> (2017/11/09).
17. رياض معزوزي، "مشروع بوتفليقة لمنافسة مسجد الحسن الثاني بالمغرب...جامع الجزائر الأعظم" في: <https://arabicpost.net/politics/2018/10/11/B18> (2018/12/12).
18. خروف منير، فريحة ليندة، "المتاحف في الجزائر ودورها في السياحة" في: http://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files/1_0.PDF (2017/11/09).

ب - باللغة الأجنبية:

1. Ministre de tourisme et de l'artisanat, "carte de la formation du tourisme", en ligne sur : <https://www.mta.gov.dz/> (11/01/2019).
2. Office national des Statistiques, Répartition des hôtels et établissement assimilés par catégorie sur le site : www.ons.dz/the_m_sta.htm, (15 juillet 2017).
3. www.universalis.fr/encyclopedie/tourisme (10/08/2016).
4. Institute for Economic and Peace, 2017 Global Peace Index, en ligne sur : <https://knoema.com/infographics/qlwwie/the-2017-global-peace-index> (12/12/2019).
5. Sébastien Condès, "Les incidences du tourisme sur le développement" en ligne sur : www.persee.fr (01/1/2018).
6. Sylviane Tabarly, "Les nouvelles dynamiques du tourisme dans le monde Les entreprises du voyage et du tourisme confrontées à la gestion des crises et des risques", en ligne sur : <http://geoconfluences.ens-lyon.fr>, (01 /11/2018).
7. Fred Célimène , François Vellas , " World tourisme ,international inequality and the problem of poverty" , en ligne sur : journals.openedition.org. (25/10/2018)
8. Choukri Benzarour, Rachid satour, "Tourism and economic growth in Algeria :Evidence of Cointegration and causal analysis", Online at: <https://mp.ra.ub.uni-muenchen.de/78731/> (23/04/2017).
9. Abderrahmane Mebtoul," Relance de l'économie algérienne 2017/2020 : place du secteur privée", en ligne sur : www.algerie1.com (18/01/2018).
10. Amar Tou, le secteur privée : ambitions et inquiétudes en ligne sur : www.tsa-algerie.com (10/01/2018).
11. World Bank, "pilot Algeria Investment Climate Assessment" en ligne sur: <http://siteresource.worldbank.org/INT/PSD/Resources/336195-1092412588748/Algeria-ICA-3pdf> (27/09/2016).
12. World Tourism Organization, "Tourism and Poverty Alleviation Recommendations for Action 2004" en ligne sur: www.e-unwto.org (25/11/2016).
13. "What is the difference between green ,eco-,and sustainable tourism ?,Rainforest Alliance ", en ligne sur: <https://www.rainforest-alliance.org/faqs/difference-between-eco-tourism-green-sustainable-travel>.(24/01/2019)
14. "Algérie : situation géographique et démolinguistique " en ligne sur : <http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/algerie-1de mo.htm>, (20/03/2017).
15. Abdenour arezki, "le rôle et la place du français dans le système éducatif algérien" en ligne sur : <http://www.unice.fr/bcl/ofcaf/23/AREZKI%20Abdenour.pdf>. (21/03/2017).

16. "Qu'est-ce que la Francophonie ?", en ligne sur :
<https://www.francophonie.org/-Qu-est-ce-que-la-Francophonie-.html>.
(22/03/2017).
17. Organisation Internationale de la Francophonie, " Nombre de francophones par pays ayant plus de 1 millions de locuteurs ", en ligne sur :
<https://www.francophonie.org/IMG/pdf/pays-plus-1-million-locuteurs.pdf>
(22/03/2017).
18. " estimation des francophones " en ligne
sur: **<https://www.francophonie.org/carto.html>** (23/03/2017).
19. Madjid Berkane, " randonnée au parc national du Djurdjura :Si tu va à Tikjda", en ligne sur : **<http://www.lexpressiondz.com/actualite/262803-si-tu-vas-a-tikjda.html>** (04/05/2017).
20. Zohra Bensemra, "Algérie :L'incroyable mosquée de Bouteflika", en ligne sur :
http://afrique.lepoint.fr/culture/algerie-l-incroyable-mosquee-de-bouteflika-17-02-2018-2195704_2256.php (12/11/2018).
21. Le Parc National du Tassili, en ligne sur le site : **www.algeriemonde.com**
(01/01/2019).
22. Current developments and forecasts ", en ligne sur :
<http://www2.unwto.org/content/why-tourism> (12-08-2019).

فهرس الدراسة

رقم الصفحة	الموضوع
14	مقدمة.....
الفصل الأول: العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بين التعارض والتكامل	
28	تمهيد:.....
29	المبحث الأول: السياحة، دراسة في المفهوم والخصائص.....
29	المطلب الأول: السياحة- المفهوم والبداية.....
40	المطلب الثاني: خصائص وأنواع السياحة.....
57	المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية للسياحة.....
67	المطلب الثالث: مكانة السياحة في الحقول المعرفية.....
68	المبحث الثاني: مكانة السياحة كقطاع استراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.....
69	المطلب الأول: السياحة كأداة لمحاربة ظاهرة الفقر.....
73	المطلب الثاني: السياحة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة (الأهداف الإنمائية للألفية) ...
80	المطلب الثالث: السياحة كأداة للرفع من كفاءة العنصر البشري وترقية الثقافة.....
89	المبحث الثالث: علاقة القطاعين العام والخاص والتدخل في النشاط الاقتصادي.....
89	المطلب الأول: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.....
94	المطلب الثاني: القطاع الخاص -الواقع والتحديات-.....
105	المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالجزائر.....
113	المطلب الرابع: أرقام حول تحديات القطاع الخاص بالجزائر.....

116 خلاصة واستنتاجات
الفصل الثاني: تطور السياسة السياحية في الجزائر بين القطاعين العام والخاص	
118 تمهيد
119 المبحث الأول: محددات السياسة السياحية في الجزائر
119 المطلب الأول: مفهوم السياسة السياحية
122 المطلب الثاني: فواعل السياسة السياحية الجزائرية
141 المبحث الثاني: بداية النشاط السياحي بالجزائر بعد الاستقلال
143 المطلب الأول: المقومات السياحية للجزائر
172 المطلب الثاني: التصور العام للسياحة من خلال السياسات العامة المنتهجة 1962-2017
176 المبحث الثالث: السياحة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق
176 المطلب الأول: وضعية القطاع السياحي من 1962-1979
185 المطلب الثاني: التنمية السياحية في الجزائر 1980-1989
191 المطلب الثالث: السياحة في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق-الخصوصية- (1990-2000)
198 خلاصة واستنتاجات
الفصل الثالث: دور آليات تفعيل القطاع الخاص في ترقية السياحة الوطنية 2000-2025	
200 تمهيد
201 المبحث الأول: آليات تفعيل القطاع الخاص في السياسات العامة السياحية 2000-2025

201	المطلب الأول: مخطط عمل تطوير السياسة السياحية آفاق 2010.....
216	المطلب الثاني: خطة التنمية السياحية 2003-2013.....
223	المطلب الثالث: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025.....
240	المبحث الثاني: تقييم القطاع الخاص في السياحة -حصيلة المخططات 2000-2025
241	المطلب الأول: تقييم القطاع الخاص في مخطط عمل تطوير السياسة السياحية آفاق 2010.....
247	المطلب الثاني: تقييم خطة التنمية السياحية 2003-2013.....
258	المطلب الثالث: تقييم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025.....
282	المبحث الثالث: نحو سياسة عامة لترقية القطاع الخاص السياحي.....
282	المطلب الأول: تحديات القطاع السياحي في الجزائر.....
291	المطلب الثاني: مستقبل وآفاق القطاع الخاص في السياحة الجزائرية.....
300	خلاصة واستنتاجات.....
302	الخاتمة العامة.....
311	الملاحق.....
316	قائمة المصادر والمراجع.....
336	فهرس الدراسة.....